



❦ (بسملة الرحمن الرحيم) ❦

صدر كتابه بالجدلة بعد البسملة اقتداء بأثران المفيد وتينا وتبركا باللفظ  
الكریم فقال ( الحمد ) مصدر من حمد يحمده من باب علم يعلم وهو الوصف  
بالجميل على الجليل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد  
وهو اللسان فقط وعام باعتدال. والمتعلق كما قيل من انعام او غيره يعني سواء  
وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمد له مكافاة لما وصل من حدث  
زيدا على انعامه او لم يصل مثل حدث زيدا على حدثه واما السكر فهو  
الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره  
وخاص باعتبار المتعلق لان السكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما  
قوم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في السناء باللسان في مقابلة الاحسان  
ويصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثنائي فقط في الوصف  
بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس والاستغراق  
ولا يكون للمهد اذ لا عهد لافي الذهن ولا في المنارج وسيأتي له زيادة تحقيق  
( لوليه ) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت وكائن وهو ضد العدو من الولي  
يعني القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية  
لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا  
جائزان اما على الاول فاللغوي جنس الحمد اوكل الحمد لمح كل حمد على ان يكون  
الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز في راجع الى الحمد ومح كل حمد  
هو الله تعالى لانه تعالى يجب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يجب الا  
جده او جد من يحده واما على الثاني فلغوي ان جنس الحمد اوكل الحمد ان ولي

امر كل جند من خلق ما يحمده عليه وهو المكان او ما يحمده به وهو اللسان وخلق  
 استعداد الحمد واسما به في الحمد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى  
 مع كونه اخصرا ما لفظا فلما غاية السجود لئلا معنى فليحصل كلا المعنيين  
 السابقين آنفا فليحصل السامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة  
 ولذتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لم يطف الجملة على الجملة كتبت  
 بالواو كان كوة لتظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة  
 ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نبيه)  
 خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والني ما من النبوة  
 وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو  
 حينئذ فعل بمعنى مفعول بخرج بمعنى يخرج او من انبأ وهو الخبر فلي هذا  
 اصله نبي على وزن جري وعلى الاول نحو مثل غو سمي به لان النبي يخرج عن  
 الله وحيد فصيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان  
 بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى \* يا ايها النبي بلغ  
 ما اتىك \* الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب  
 وشرعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان  
 حيوان من غير عكس واصله الى الضمير اما عهدة كغلام زيد فينصرف  
 حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعبود في القلوب وقد تكون  
 جنسية واستغرافية فالنبي حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فيعبود الزمان  
 والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على  
 ربه مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اخرى اعني اما لفظا فلما غاية السجود واما  
 معنى فعلى كوا. الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اسم للصلوة واما على انها  
 عهدة فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه  
 ايها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله)  
 عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لتابعة  
 انبي عاين الصلوة والسلام كما بهم استحقوا اصالة مثل قوله تعالى فقل للذين  
 ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه واهله وعباله واتباعه وانصاره وعلى  
 الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص  
 على العام اعتناء ببناءهم واشارة الى انهم احتساء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له  
 كقوله تعالى . تنزل الملائكة والروح \* واما المعنى الاول فهو خبر مرادهما واما  
 على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه  
 لتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباءه او الال اصله اهل قلت الهاء همزة

لقرب مفرجهما ثم قلبت الهزة الفا لسكونها وافتتاح ما قبلها كما في آمن  
وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لفتح كها وافتتاح ما قبلها  
وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال \* فابداه من هزتها، اصلها \* وقد  
قال بعض الناس من واوبدا \* ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي ( واصحابه )  
بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع  
على صحاب وصحبان بكسب وحبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته واختاف في تفسيره وهم عند وفاته عليه  
الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام  
لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم كدافي حاشية المطول  
( المتأديين ) هسفة الاك والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير  
للايهام الثاني منه تقديره وعلى آله التأديين واصحابه المتأديين حذف الوصف  
الاول اختصارا او ذاهبا الى الاجال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من  
ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرر اما ادب النفس  
فلان الاكل والاصحاب كانوا متأديين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام  
وادب نفسه الخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
كما قال الله تعالى \* انك لعلي خلق عظيم وهو خلق القرآن الكريم واما ادب  
الدرر فلان النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام  
في اثناء وعظه الامل بلغت قالوا لي قال فليبلغ الساهد الغائب والاصحاب  
كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اياهم ( بادابه ) جمع  
ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام  
لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان  
الحق قسم من الادب ( وبعد ) الواو ابتدئية وبعد ظرف من الظروف  
المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم المتقرر  
في موضعه تقديره وبعد من الفراغ من الحمد لولي والمصاوة على نبيه وآله  
والعامل فيها اما المقدرة لان ما قبل بعدم مظنة اما يدل عليه القافي قوله فهذه  
اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما  
على انه لا منع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اماليها  
عنه ورايحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه معمولا صغيفا حت يعمل فيه  
كل عامل ( فهذه ) اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على  
ناخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حيث دحية اشارة الى ما في الدهن  
بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حيث دحية وفي محشي مصام اي هذه

الامور الحاضرة في العقل استحضار المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه  
 الاجمال واورد اسم الاشارة ليانها واسم الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة  
 وان كان وضعها للامور المصورة في مرأى الخطاب اما الكمال اتقان هذه  
 المعاني حتى صارت لكمال علم بها كأنها مبصرة عنده وبقدرة على الاشارة  
 اليها واما الاشارة الى فطنة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده  
 كالبحيرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة  
 في حق الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبنياً ( فوائده )  
 خبره جمع فائدة كواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم اوجاه او مال يقال افاد  
 يفيد اذ ثبت فحني فوائده ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن الدطلاق والحلل ( وافية )  
 من وفي السبى اذا تم بنى مثل رمي يرمى وفيما على وزن فعل فحني وافية كثيرة تامة  
 لانقصان فيها واللام في ( حل ) متعلق بقوله وافية على ضمين معنى التعلق  
 والضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمين حالاً له وعلى هذا  
 معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون  
 الاصل زائداً او المضمين قائماً مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل  
 والطريق الاول البقي بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الرافية قوله  
 حل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المفصول والفاعل متروك تقديره حل  
 هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا قصها وبابه ردو المراد ههنا  
 الايضاح والبيان اى لا يوضح ( مشكلات الكافية ) ويانها مشكلات جمع  
 مشكلة من اشكل اذا اسد الكافية اسم كتاب لابن الحاجب ( العلامة ) صفة  
 الكافية في تقدير الكاشفة له من حيث التأليف او حال منها وهي مضاف الى  
 المشكلات وهي مفعول به للمصدر لتكون مبنياً للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحل  
 من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز  
 ان نقول حل الكافية حال كونها مؤلفه للعلامة مثل قوله تعالى وتبعه ابراهيم  
 حنيفاً حيث يجوز ان يقال وتبع ابراهيم حنيفاً ومن اراد تحقيق المرام فليطالع  
 العصام ( المستهر ) بكسر الهاء ويجوز القبح ايضا لانه حاء لازما ومتعديا  
 كما يقال لفلان فضيله اشهرها الناس صفة للعلامة على ان اتاه فيها للمبالغة  
 كناه نسبة اختصار من بين اوصافه الاستهارة اغشاء له عن الوصف بافضائل  
 تفضيلاً لاستهارة واعتذاراً عن اعراضه عن الاطراء في المدح ( في المسارق )  
 متعلق بالمستهر ويان للحل لا شهر ( والمغارب ) عطف عليه وانما جمعها  
 اما لفظا فلرعاية الجمع واما معنى فلا اعتبار منسرق كل يوم ومغرب كل يوم  
 لان لكل يوم ليلة مسرقة ومغرباً وفيه مبالغة في استهارة وانما في قوله



تعالى رب المسرقين ورب المغيرين يا متبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء  
 لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار  
 الجنس يعني جنس السرق وحنس المغرب (الشيخ) عطاف يشار إليه  
 المستهتر من شاخ شيخ وشيخ وميخنة وشيخوخة من طهر فيه سنة اى علامته  
 او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثنتين هذا على حقيقته  
 وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتجمل ومنه يقال شبت الرجل اى وصفته  
 بالشيخ وار لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيخ  
 (ابن الحاجب) لاستهارة بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا اسطار زمانه  
 (نعمه) من التخل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر ج له في شمه  
 فهو مغمود ونعمه الله برحمته غمده بها كذا في الصحاح ففيه استعارة بية  
 لتسويه الشيخ بالسيف في حدة السامع وقطع المسكلات وفيه استعارة مكنية  
 ايضا لتسويه المذكور في انفس وتخييلة وهي اثبات ما نرمي به من اعد  
 لنفسه (الله بخفائه) متعلق بقوله نعمه اى ستره الله بمعرفته ورحمته كما  
 لسيء النفيس بأثراب الفاجر (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة  
 (محبوحة) باباء الموحدة من تحت وبعده جاء مفعله وبعده باباء ايضا وبعده  
 واووا. كذلك على وزن فعلولة السىء الوسط لا فرط ولا نه يطء منسوب  
 على انظرية (جثانه) بكسر الجيم جمع جثة وبالتخي القلب والمراد ههنا  
 الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات السجور والتخل سميت بها لاستلها  
 على الاشجار والتخل يعنى اسكنه الله وسط حثائه (نظمتهما) التظم الجمع يقال  
 نظمت اللؤلؤ اى جعلت فى السلك اى جعلت الفوائد الواوية (فى السلك) متعلق  
 بانظم والسلك الخط (التقرير) يعنى قراراده والمراد به ههنا ما عدا المعنى  
 او المعنى العرفى وهو التلقظ بانط حاسما يقتضيه العقل والمقام وهى التقدير  
 تكون الاضافة من قبيل اضافة السببه الى المسبب اى جعلت الفوائد اى هى  
 المعاني يعنى الفطها فى التقرير واللعط الذى هو كالحرز فى السلك وجها سبه  
 كون كل منهما حافظا للاسياء وحسن الاجتماع والاشام وقيل التقرير جعل  
 السىء فى قراره او المجد على الاقرار والمجل على الناقى الغ فى مدح الكتاب (وسء)  
 عطاف على السلك ومو ايضا بكسر ال سين المهملة السلك مادام فيه الحرز  
 (التحرير) وهوالنقوم والاضافة فيه من قيا بلين لما اى جعلتها فى التقرير  
 الذى هو كالسلك الذى فيه الحرز والتحرير الذى هو كالسلك الذى فيه اللؤلؤ  
 وفيه تدرج وترقى من الأدنى الى الأعلى (لوالد) متعلق بنظمتهما لولد المولود  
 (العزيز) فعمل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الدكاء والفضل فوسفه به

في قوة وصفه بالدكاء والفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالدكاء والفضل  
 ( ضياء الدين ) هذا القبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول ( يوسف ) اسمه  
 عطف بيان ( حفظه ) اي يوسف ( الله عن ) اشياء ( موجبات ) بكسر الجيم  
 جمع موجبة بمعنى عن اشياء تكون سببا لحصول ( التلطف والتأسف ) كلاهما  
 بمعنى واحد والعصاة والكربة الا ان في الثاني لغة في الحزن لان الاسف  
 اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لار يكون  
 حزين في الدنيا والآخرة ( وسميتها ) اي سميت الفوائد التي نظمها عطف  
 على نظمها واسمية تعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتعدى  
 الى انساني بالباء نحو سميت ابني بزدا وههنا من القسم الثاني ( بالفوائد الضيائية )  
 وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية  
 وانما ابى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في اكثر  
 الاصل ثم ل نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشربان هذا  
 المؤلفين يضيء الظوب ويزيل عنها ظلمة الربوب فللتساؤل تنسب اليها وقيل  
 المقصود الاصل في التركيب الاضافي ان كان في الجزاء الثاني فالنسبة البه والالا  
 فالنسبة الى الاول والمقصود لاصلي ههنا لجزء الاول لان المصنف كانه وصفه  
 بالضياء كما وصفه بالعمة كما في قولك عبد مناف بقوله فيه عبيد لامناف وفي ابن  
 الزبير يرمى وفي امرئ القيس قبسى قوله ( لانه ) علته الجملة التي هي قوله  
 نظمها اي لار الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا ( لهذا الجمع والتأليف )  
 عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما  
 اورد الجمع ههنا مع احتماله لتفسير واخرج الفقهاء على المساواة ليكون الكلام  
 من قبيل الابهام والتفسير وهو الذوان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على  
 الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرة  
 عن المساواة تدبر ( كالملة العائيه ) وهي ما تقدم في التصور وياخرف الوجود  
 وههنا في الحقيقة الملة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو في الواقع  
 مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما في نفس يوسف فهي مقدمة فيها  
 فلم يصح ان يكون له غائية فلذا قال كالملة الغائية على طريق التنبيه لا على  
 طريق التحقيق ويجوز ان يكون له غائية على طريق التحقيق لكن يحذف  
 المضف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف الملة الغائية  
 على ان نكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى \* ليس كمثل شي \* فلم يضح قول  
 من قال ولو قال لار قلمه الملة الغائية لضح وانضح وكفي في التسبب لما عرفت  
 فاعلم ان العلل اربع عندهم الملة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة الددية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها  
والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة  
الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به ( نفسه ) اى يوسف  
اى لينفعه ( الله ) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاة يكون بمعنى الامر واورد  
بالماضى للتأول واظهر الحرص وبرز غير الواقع منزلة الواقع ولا احتراز  
عن صورة امر ( لا بها ) اى بالضيائية لم يسبق ان المقصود ههنا يوسف  
( وسائر ) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سائر سار  
من باب فتح يفتح ومصدره سوس ووصفته سار فبالسورقية ما اكل او شرب  
ومضاه الباقى ويحيى ايضا بمعنى الجميع فالسار ههنا بالمعنى الذى يكون لدهوله  
انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاة فى حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف  
يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه  
ومضاف الى ( المبتدئين ) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ فى كل شئ يقال له فى ابتدأه  
مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال السارح رحمه الله ( من اصحاب  
التحصيل ) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف والصنابع لان هذا اللفظ يعنى  
لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به  
( وما توفيق ) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب  
موافقة للسببات فالعنى وما كوني موافقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة لمسبباتى  
بشئ من الاشياء ( الا بمعونة ) الله تعالى اى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ  
وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فيثبت يكون المصدر مبنيا للفاعل فالعنى  
وما كوني وما اكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاسباب الا بمعونة الله تعالى  
وقيل جعل الله افعال عباد موافقة لما يحبه ويرضاه فالعنى وما تكون افعالى  
موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدير العبد لتقدير الحق فالعنى  
وما يكون تديرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبيد يدبر والله يقدر  
وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد  
تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ  
زاده ( وهو حسى ) والواو للحال والجملة حال اى حسى وكافى فى جمع مهماتى  
ومراداتى ( ونعم ) الواو للعطف ( الوكيل ) فاعله امام معطوف على حسى  
عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم ارجل  
كذا فى المطول او على حسى عطف جملة على جملة فالخصوص محذوف  
تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد اىوب عليه  
السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وينهما كمال

الانقطاع فزعم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال باللفظ  
 ان كان اخبارا فالعنى على الانشاء فينا سب المعطوف من حيث المعنى فيصير  
 عطفه واما في الثاني فيقال وان كان انشاء فالعنى على الاخبار فينا سب المعطوف  
 عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره  
 ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وشالط  
 السلف فيهم لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر)  
 من التصدير (رسالة هذه) صفة الرسالة مثل مررت يزيد هذا وسيا في تفصيله  
 (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر بان جملة متعلق به ايضا اى جعل  
 المصنف الحمد لله (جزأ) مفعول الثاني (متها) الجار والمجرور صفة لجزأ  
 والضمير البارز راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة  
 كتابا لان الجزئية لا يكون الا بالكتاب لا قول ولا قلبا لانه ليس من شأن المصنف  
 ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبي فعدم التصدير بالحمد القلبي  
 او القولى والقلبي حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شأن العاقل فضلا  
 عن المصنف الفاضل (هضمنا) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار  
 التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر  
 وسيأتى له زيادة تفصيل الا لم يبق قوله (لنفسه) متعلق به وذك ان تقول انه  
 لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمد لان الحمد اظهرها للصفات  
 الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضمنا لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه  
 فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات لم يعلم منه انضاركة  
 الصلاة على النبي عليه السلام والباقي قوله (بتحليل) متعلق بقوله هضمنا وهو  
 الفاء الشئ في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالفاء المصنف هذا المعنى  
 اى نقصان كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال  
 الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (كتبت السلف) والجملة  
 خبران وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتحليل اى لاجل هذا الكتاب من حيث انه  
 كتابي ومولى مثل مؤلفات السلف وهو يوزن الخلف بتحتين السابق الصالح  
 من حيث صغر جرمه وعدم اشتغاله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد  
 (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه كتبتهم (على سننها) بتحتين الطريق  
 اى على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وخبرها (ولا يلزم) هذا جواب  
 دخل مقدرو هو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمد سبانه على  
 الوجه المذكور وهو يستلزم الا قطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من  
 عدم التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

لا قولاً ولا قلباً ولا كتاباً ولا فعلاً ( حتى يكون كتابه ) هذا ( بتركه ) أى بترك الحمد  
 كتباً وفعلاً ( اقطع ) ويدخل تحت قوله عليه السلام كل امرئ ذى بال لم يبدأ  
 فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم ( لجواز تيانه ) أى المصنف  
 ( بحمد الله ) قولاً وفعلاً ( من غير ان يجعله جزءاً من كتابه ) بأن يقول الحمد لله وغيره  
 مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وبأهله ولكن لم يجعله جزءاً من كتابه ههنا نفسه  
 وهذا اول واليق ( ويدأ ) الواو لا ستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره  
 كان وظيفة من اشتغل اولاً فى المحوان يشغل بتعريف الاعراب والبناء وما  
 يتنى عليهما الا ان المصنف بدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف  
 الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله ويدأ ( بتعريف الكلمة والكلام ) يعنى كان  
 من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة  
 والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات وصوفة بالاعراب والبناء  
 حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبينة وهما صفتها كما ان الذات مقدمة على  
 الصفة كذلك ههنا فلما لم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة ( لانه ) أى المصنف  
 ( يبحث فى هذا الكتاب ) أى الكتاب المسمى بالكافية ( عن احوالهما ) أى الكلمة  
 والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر  
 كذلك ( فتحى لم يعرف ) مبنى للمفعول أى الكلمة والكلام من التعريف ان اراد  
 بالعرفه المعرفة بالحد او من المعرفة ان اراد بها المعرفة بالذات واياماً كان معرفة  
 الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة  
 الذوات ( كيف يبحث عن احوالهما ) يعنى على أى حال وعلى أى وصف يريد  
 البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم تعرف ( وقدم الكلمة على الكلام ) مع ان  
 المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف  
 اخذ فى تعريف العرب التركيب حيث قال العرب بالمركب فالان نسب تقديم  
 الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام ( لكون افرادها ) أى افراد الكلمة  
 ( جزءاً من افراد الكلام ) فمن جملة افراد الكلام مثلاً قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة  
 مثلاً قولنا زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائماً جزءاً من زيد قائم فتكون افرادها جزءاً  
 من افراد الكلام تأمل ( ومفهوه مها جزءاً من مفهومه ) أى للكلام هذا من باب  
 عطف شيئين على معمولى عام واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم  
 شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوه زيد هو شخص معين ومفهوه  
 قائم ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام  
 جزء من قولك شخص معين وذات معينة بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعاً  
 وقدم الاول على الثانى وضعا ليناسب الوضع الطبع تأمل فقال ( الكلمة ) قيل

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتاسبهما في اللفظ والمعنى  
 والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه فاشتقاق ضرب  
 من الضرب والاشتقاق ثلاثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما  
 هذا الاشتقاق فيبعد بعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة  
 حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في الرضى ( من الكلام )  
 (الكائن) بتسكين مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب  
 يقال كلمتكم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو  
 الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للآثر الذي حصل  
 في الجرح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلو مهم  
 ودماهم واللام في قوله ( لا تثر ) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما)  
 اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه  
 (في النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانوا طيبين وخموا وانقباضا  
 ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كآثره في نفوس المجروحين خموا وانقباضا  
 وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر  
 وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجلاء جمع جاهل قائله على ابن ابي  
 طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغ لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء  
 في كلامه انهم القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاؤون واذا كان الشاعر متبوع  
 الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى عنه  
 هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ  
 من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتها) اى الكلمة والكلام  
 (في النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع  
 جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤد بالى الموت ولا يتعلق به بقرينة  
 الالتئام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (السان لها التئام) جمع سن  
 بكسر السين المهملة وبعدها لون مشددة وهو الريح القصير وانما سمي سنا  
 لقصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا  
 عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ماصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله  
 (جرح) بخذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى \* اهذه الذى بعث \*  
 اى بعثه الله (السان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى  
 مجازى بعلقة المصدرية والا فهو الجراحة يعنى العضو المخصوص والمراد  
 ههنا المصراع الثانى حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام مالفظة او مقام  
 ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان يجرى به

فإذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستيفائية ( والكلم بكسر اللام ) المجرد عن  
 التاء ( جنس لاجع ) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لاجمع وقال الرضي  
 ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع  
 على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في حرف العرب الا على ما فوق  
 الاثنين انتهى قوله ( كثر وعمرة ) تنظير يعني كما ان تمرا جنس لاجمع وعمرة بالتاء  
 واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحد قوله ( بدليل ) متعلق بالفعل  
 المقدر تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لاجمع بدليل ( قوله تعالى اليه )  
 اي الى جناب قدسه ومحل عرضه ( يصعد ) آنا فانا ( الكلم الطيب ) اي العمل  
 الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم  
 مع ان الطيب مفرد مذكروا كان جمعا للمجاز تو صيغه بل لان كل جمع سوى جمع  
 المذكر السالم مؤنث على ما سباني والنوصيف يدل على ان الكلم جنس لاجمع  
 لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضحير الجماعة واجب وبوقوله  
 تمييز الواحد ضمير فان تمييزه مفرد منصوب لما سباني تفصيله ( وقيل هو جمع )  
 قاله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناولها  
 فوق الضرب بلا قرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما  
 دونها بلا قرينة وما فوقهما مع القرينة ( حيث لا يقع ) على شيء من الاسماء ( الا  
 على الثلاثة ) وما فوقها كاجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقه ( فصاعدا ) التاء  
 للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة  
 فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء  
 بحسية الكلم واعتزض عليهم بالاية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله  
 وألكم الطيب مأول ببعض الكلم يعني مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه  
 مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر  
 صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امرهين لا يدل على اصل مقن ( واللام فيها )  
 اي في الكلمة ( الجنس ) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام  
 الاستغراق ولام العهد التحساري ولام العهد الذهني اما الاول فمما يدل على نفس  
 الجنس والمالاهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك  
 الجنس والقرص خير من الحمار واما الثاني فمما يدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ  
 فرد منها نحو ان الانسان لقي خسر واما الثالث فمما يدل على المعهود في الخارج  
 نحو جاني رجل واكرمه واكرمت الرجل واما الرابع فمما يدل على المعهود  
 في الذهن نحو قول الولي لعبد ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج  
 وهمنا اللام من القسم الاول يعني مما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر

ليبان ماهية الشيء ( والتاء للوحدة ) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة  
 المتناقضة للوحدة قوله ( ولامة بينهما ) اى بين كون اللام للجنس والتاء  
 للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له  
 فكيف يتفقان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولاضافة بينهما وحاصل  
 الجواب ان الوحدة ثلاثة الوع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة لتوصية  
 كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا  
 الوحدة الجنسية لا التوصية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما مضافة  
 ( بموازاة صفى الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس ) المراد بالانصاف الوصف  
 سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس  
 او وصفا نحو يا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما مضافة  
 لما انصف احدهما بالآخر ( ويمكن ) اشار ياراد الامكان الى ضعفه لان كون  
 اللام الداخلة في المعربات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لار التعريف  
 يكون للجنس ( جعلها ) اى اللام ( على العهد الخارجى بارة الكلمة المذكورة  
 على السنة النحاة ) واما جعلها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود  
 الا ان يعتبر التعيين باختيار المقام وذلك امر عسير واما جعلها على الاستغراق  
 فلا يمكن اصلا ( لفظ ) ( اللفظ ) فى الاصل مصدر فله كسرب ( فى اللغة  
 الرمي ) لانه ( يقال ) فى اللغة ( اكلت التمرة ولفظ التواة ) مكان رميت التواة  
 ولذا فسر السارح بقوله ( اى رميتها ) اى التواة واما صرح بقوله اى  
 رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود رمي من الفم فقط مع ان الرمي بغير الفم  
 يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث قال لفظت الرمي الدقيق لان الاكل فى قوله  
 اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمي المترتب عليه ايضا مخصوص به  
 ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمي  
 مطلقا ولدفعه فسر بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد  
 على المخرج من حرف فصاعدا ( ثم ) اى بعد ذكر اللفظ فى اللغة بمعنى الرمي  
 والاستدلال عليه بما يقال ( نقل فى عرف النحاة ) اى فى اصطلاحهم ( ابتداء )  
 منصوب على الظرفية اى قبل جملة بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين  
 كونه باقيا على المصدرية الى ما يتعلق به الانسان بق ل الى ما يتعلق به الانسان  
 لفظ ( او بعد ) معطوف على قوله ابتداء ( جعله ) اى جعل اللفظ ( بمعنى  
 المفوض كالتخلق بمعنى المخلوق ) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى المفوض وهو المراد  
 ههنا كالتقول بمعنى القول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروب به انتهى  
 وانما اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام



الى الخاص اشهد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اي لفظ الانسان فالنسبة لادنى ملازمة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اي ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعي موصوفا قوله ( الى ) متعلق بقوله ثم نقل ( ما ) موصولة ( يتلفظه ) ضمير راجع اليها ( الانسان ) فاعل يعني يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ ( حقيقة ) اي يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون مميّزا او موصوبا على المصدرية اي تلفظا حقيقيا او تخيلية اي حقيقة كان ( او حكما ) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل ( مهجلا ) منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان ما يتلفظ به الانسان مهجلا ( او موصوفا ) المشهور في كلام النحاة مهجلا كان او مستعملا وانما عدل عند لان المهمل مالم يوضع وهومة بل الموضوع لا المتعمل وكن المراد بالاستعمل ما يمكن استعماله وبالمهمل مالم يكن استعماله وبعد هذا ما ذكره السارح رحمه الله هو الاولى ( لان المتبادر بالاستعمل المستعمل بالفعل ( مفردا ) كان ما يتلفظ به ( انسان ) او مركبا مثال ( اللفظ الحقيقي ) حال كونه موضوعا مفردا في الاسم ( كزيدو ) الفعل كـ ( ضرب ) ولم يذكر الحرف والمركب اكفاء بذكرهما يكن وعن والى ومثل زيد قائم وخسة عشر وغير ذلك من المركب الاسدي وغيره ( و ) مثال اللفظ ( الحكمي كالمثنوي ) وهو ما كان مستكن في الفعل والصفة سواء كان جائزا كـ ( في نحو زيد ضرب ) وزيد ضارب ( او ) وجوبا نحو ( اضرب ) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله ( اذ ليس ) تعليل لعدم كون المثنوي لفظا حقيقيا ( من مقولة الحرف ) يعني ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اي ملفوظ به فيكون اسم اللفظ افعلا وحرفا بحسب التركيب والمثنوي ليس مقولا بالحرف يعني ضمير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا ( والصوت ) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا ( اصلا ) اي قطعاً يعني قطع علم كونه من مقولة احدهما قطعاً ( ولم يوضع له ) اي للمثنوي ( لفظ ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجرأة على ذلك اللفظ الموضوع له لاهل المثنوي قوله وانما خبر واجواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ ضمير مسلم لان لفظ هو موضوع للمثنوي في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمثنوي في قولك اضرب فاجاب منه بقوله ( وانما خبرا عنه باستعارة لفظ المنفصل له ) يعني استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمثنوي مجازا من ( نحو هو ) للمثنوي في زيد ضرب وانت للمثنوي في اضرب ( واجروا احكام اللفظ عليه ) اي على ذلك المثنوي من كونه مستند اليه

ومؤكداً ومطلوباً عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظاً حكماً) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمحدوف) من الفعل والبند أو الخبر وغير ذلك طملاً أو غيره جوازاً أو وجوباً سماجاً وقياساً (لفظ حقيقة) يعني داخل تحت اللفظ الحقيقي لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فكون لفظاً حقيقياً (لأنه) اي لان المحدوف ~~مكذلك~~ (قد يلفظ به الانسان في بعض الاحيان) يعني عند اظهار المحدوف وعند التطليم سواء كان محدوفاً جوازاً أو وجوباً كما يقال في نحو الهلال اي هذا الهلال وفي نحو سقياً اي سقك الله سقياً وفي وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا لفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل في اللفظ لأنه مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ في قلوبنا بالفاظه التخييلة مقرأ بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اي في المصاحف والقلوب والالسة والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى بلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم الخليل ويكتب بتغوش واشكال موضوعه للحروف الدالة عليه كما يقال ان جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتاً وحرفاً فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذي على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثاني فليأمل (داخله فيه) اي في اللفظ (اذهي) اي الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يلفظ به الانسان) لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اي على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلية في اللفظ كالفاظه (والجن) وهي كالملائكة كتول من صاح على حرب ابن امية فأت من صبيحه \* وقبر حرب بمكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر \* فتكون كلمات الجن ايضاً داخلية في اللفظ والمحصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهي) مبتدأ أو المجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلاً (والعقد) جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم التون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء  
 او غيره ( والاشارات ) جمع اشارة وهي اما باليمين او باليسار او غيرهما للاثبات  
 وضده وغيرهما ( غير داخل في اللفظ ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا  
 وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخل في اللفظ ( فلا حاجة الى قيده  
 بخارجها ) اي الدوال الاربع لان ما لم يكن داخل في شيء لا يحتاج الى الاخراج  
 لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثلها مثل ضرب التمرة عند ركب السلطان  
 ليدل على ركوبه قوله ( وانما قال لفظ ) جواب عن سؤاله مقدار وهو ان  
 المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع  
 كون المتبدا مؤنسا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ ( ولم يقل لفظة ) بانها الدالة  
 على الوحدة ( لانه ) اي المصنف لم يقصد الوحدة ( حتى لو قصدوها وادخل  
 التام بصح لانه يخرج حيثئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعادته علما  
 لانه ليس بلفظة واحدة على ما ينبغي بل قصد الجنس ( والمطابقة ) المذكورة  
 ( غير لازمة ) بل غير حادثة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المتبدا  
 اذا كان خبرا وان اراد به معنى لصفة ( لعدم الاشتقاق ) في قوله لفظ لانه  
 مصدر ( مع كون اللفظ احصى ) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه  
 اللفظة وليكون المفرد محتملا لا محتملين بل الاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمبنى  
 ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن من ان يجعله محورا لصفه للمعنى  
 ومرفوعا لصفة للفظ ومنصوبا لاعلام ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مسروطة  
 بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى خبر المتبدا وعدم المساواة  
 في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها ( وضع )  
 مبنى للمفعول نائب ماستقر فيه فالجمله في محل الرفع لانه صفة اللفظ ( الوضع  
 مخصص شي بشي ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخله على  
 المقصور حاه لان المراد بالشي الاول اللفظ في الالفاظ وبالتالي المعنى يعني  
 تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما غير بالشي ليعبر اللفظ بمبحث اي في مكان ( متى  
 اطلق ) مبنى للمفعول الشي الاول فهم منه اي من اطلاق الشي الاول الشي الثاني  
 كما في الالفاظ بغير قرينة ( او احسن ) مبنى للمفعول المراد باحسن ابصر ليعين  
 مقابلته مع اطلاق لان الخواص الطاهرة خصة حس بصروحس شموحس  
 سمع وحس ذوق وحس لمس ( الشي الاول فهم منه ) اي من احساس الشي  
 الاول ( الشي الثاني ) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق  
 او احس تنازعا في قوله الشي الاول واعمل الثاني عند البصر في الاول عند  
 الكيفية وسبأني لتحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي

كالحيوان فإنه وضع لقولك جسم فلم حساس محرك بالارادة ووضع نوحى  
كالانسان فإنه موضوع للحيوان الناطق وه وضع شخصى كز دقانه ووضع للحيوان  
الناطق مع الشخصى او الشخص معين ( قبل ) بمعنى اعتراض على تعريف  
الوضع بأنه غير جامع لانه ( يخرج عنه ) أى عن تعريفه ( وضع الحرف ) فلا يكون  
جاءمعا ( حيث لا يفهم معناه ) أى معنى الحرف ( متى اطلق ) أى متى زلفظ  
لانه لا يفهم مثلا الاجتهاد اذا اطلق من والانتهاه اذا اطلق الى وغير ذلك ( بل )  
بفهم معنى الحرف ( اذا اطلق ) مصاحبا ( مع ضم ضميعة ) مثل ان يضم اليه  
المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فإنه لا يفهم الابتداء من لفظة من  
وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة ( واجب عنه ) أى عن هذا الاعتراض  
( بان المراد ) من قوله ( متى اطلق ) ان يقال متى اطلق الشيء ( اطلاقا صحيحا )  
لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا  
فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشيء الثانى ( واطلاق الحرف بلا ضم ضميعة  
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ) فى جواب هذا الاعتراض ( ان المراد باطلاق اللفاظ  
ان يستعملها ) أى يستعمل تلك اللفاظ ( اهل اللسان ) أى الذين وصفوا  
بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد ( فى محاوراتهم ) أى فى مخاطباتهم العرفية  
( ويبان مقاصدهم ) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبار المطابقة  
لمقتضيات الاحوال ( فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد ) على اصل التعريف  
فى فهمه ليكون جامعيا لا يخرج وضع الحرف منه والقيده الزائد ههنا قوله  
اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه أى عن  
قول الشارح رحمه الله ولا يبعد ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قبل اذا بدا  
بل احسننى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفت به الى هنا كلامه والصواب  
ان يقال المراد بفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم  
اجالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجالا فيتم التعريف فلم يكن  
وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى  
الذى يفهم من سمع اللفظ تفصيلا من غير ضميعة ( لمعنى ) مقصوده وباللام  
متعلق بقوله وضع ( المعنى ) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى  
المعنى ما يصح به القصد ( ما يقصد ) معنى للمفعول ( يثنى ) متعلق بيقصد  
( فهو ) أى المعنى لفظ ( اما مفعول ) من معنى يعنى من روى روى ( اسم مكان )  
واسم زمان يكون ( بمعنى المقصد ) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شئ  
ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى  
المقصد ( او مصدر ميمي بمعنى المفعول ) يعنى لفظه مصدر ميمي الا انه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول ( او مختلف معنى اسم مفعول كى ) يعنى ان مره اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كمروى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادمغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتعلم فصار معنى بانشد بكى ثم حذف الياء الاولى اكثفاً بالكسرة فصار معنى كصرب ثم جعل كسرة التون فهذه وقلبت الياء الفار زيادة الخفف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتون فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدهما لفظا بل هذا الوجه اولى لوجوه قوله ( ولما كان ) جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى هذه زائدا فلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده ليكون مستند ركائفا على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فجاب عنه بالواو الاستينافيه بقوله ( ولما كان المعنى مأخوذاً فى الوضع ) يعنى داخله لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والسى الذى هو المعنى لافيرلان اللفظ الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستند ركائفا غير جائز ( فذكر المعنى بعده ) اى بعد ذكر الوضع ( معنى على تجريد ) اى على انتزاع المعنى ( عنه ) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كن مأخوذاً فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا كقوله تعالى ( لهم فيها دار الخلد ) وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امرضى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مباغة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الانصاف تلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه ( فخرج به ) اى بقيد الوضع ( المهملات ) جمع مهملة وهى لفظ لا يعرف له معنى مثلا ديزوير ( والالف ظائدة بالاطمع ) من اناخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانهما تقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والاقعة ( اذ لم يتعلق بها ) اى بالمهملات والانتفاظ الدالة ( وضع وتخصص اصلا ) وكذا اللفظ الدالة بالعقل كاللفظ المجموع من وراة الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللفظ وراة ( وبقيت حروف الهجاء ) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق و ن

وص (الموضوعة لغرض التركيب) أي لاجل ان يتركب منها شيءان كمن وثلاثة  
كأى واربعة من اقل ود حرج وخسة مثل يحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا  
ورباعيا وخاسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرابعي وبعضه اسما في الاقسام  
الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمن ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر ورابعيا  
نحو جعفر وعمر وبخا سيما مثل يحمرش وبعضه حرفا ثانيا مل فيحصل من  
هذه الاقسام كلام اسنارى او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف المعجم  
ولينم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلية في الوضع لانه يصح في  
عليها ان يقال تخصيص شيء وان لم يكن فيها تخصيص شيء بنى (لا يازاء  
المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب  
لا يازاء المعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالغا اذ انا بان السؤال  
ناس مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة  
لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف يخرج مع لانه قد وضع بعض  
الافعال طلبا لآراء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بآراء لفظ زيد مثلا وهو  
لفظ آخر والفعال فانه لفظ وضع بآراء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع  
بآراء لفظه من (كيف) اى فعلى اى حال و اى وصف (يصدق عليه)  
اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على  
المصنف ان يقول لفظ موضع لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما  
وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جاءهما  
(قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لار (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى  
ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه  
وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كما لا مثالة السابقة لان المتكلم  
مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن  
الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف  
(او غيره) عطف على قوله لفظا والصير راجع اليه اى او غير لفظ مثل  
ضرب فان المراد المعنى القائم بالفعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جاءهما  
لافرادها وما نعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اوردته ايضا بالغا مما سبق  
في السؤال الاول لان منشا هذا السؤال جواب ان سوال الاول يعنى اذا كان  
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت توقفت  
في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه  
واجب عنه بانه انما قدم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولما يقع  
الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ماهو اللفظ هو واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى اللفظ فلم يدل له حيث قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل ( قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر ) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قائم زيد ( والجملة ) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كاللثاين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات ( فكيف يكون ) ذلك البعض ( موضوعا لمفرد ) مكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حيث تدفقه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا ( قلنا هذه الالفاظ ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة ( وان كانت ) هذه الالفاظ الواووالحال ( بالقياس ) الجار والمجرور خبر كانت ( الى معانيها ) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله ( مركبة ) خبره فالى معنى هذه الالة ط حال كونها مقبسة الى معانيها الموضوعية مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى ( لكنها ) اى الا ان هذه الالة لفظ ( بالقياس ) الى افاظها الموضوعية بازائها مفردة ( فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة كما سبق وقد ( اوجب ) الجبر هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها ( عن الاشكالين ) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره ( بانه ) اى الحال ( ليس ههنا ) اى فى نقص تعرضه الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل ( لفظ ) اسم ليس ( وضع ) صفة اللفظ ( بازاء لفظ آخر مفردا ) بناء على السؤال الاول ( كان او مركبا ) بناء على السؤال الثانى ( بل ) هنا لفظ وضع ( بازاء مفهوم كلى ( افراده ) اى افراد المفهوم الكلى ( الفاظ كلفظ الاسم ) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه غير معتبر باحد الازمنة مشتقا او غيره ( والفعل ) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه معتبر باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويصرب واضرب او مادل على حذف معتبر بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ ( والحرف ) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى غير وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك مما لا كان

اوغیره ( والخبر ) فان لفظ الخبر موضوع لفهوه كلیم وهو ما تضمن كلمتين  
بالاستاد وافراد هذا المفهوم الفاظ ( ولا يخفى عليك ) ايها المخاطب المتصف  
الذي كان حاله التمييز ( ان هذا الحكم ) اي الجواب بان ههنا لفظا موضوعا  
بازاء مفهوم كلی افراده الفاظ منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ  
مخصوصة ( المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي ارید به لفظ مفرد  
او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجی  
واسماء السور والكتب وامثالها ( مفردة ) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو  
( او مركبة ) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية ( فان الوضع فيها ) اي تلك  
الضمائر ( وان كان عاما ) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل فائب  
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه  
وانا موضوع للتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالخال  
المفيدة للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء  
حروف التهجی والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالوضع له ( لكن  
الموضوع له ) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه ( خاص ) فان هو مثلا  
مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحيث قد يكون  
المستعمل فيه خاصا وكذا غير ( فليس هناك ) اي في مقام رجوع الضمير الى  
الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة ( مفهوم كلی هو الموضوع له في الحقيقة )  
بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني  
المستعمل فيه خاص مثل زيد هو وازيدان هما وازيدون هم ( مفرد ) اسم  
مفعول من افرد ( وهو ) اي قوله مفرد ( اما مجرور ) لفظا وواقع ( على انه  
صفة اعني ) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قائمة به مثل قولك مررت  
برجل حسن اذا لحسن حال الرجل وصفته على ما سبأني حقيقته ( ومضاه )  
اي معنى المفرد ( حيث قد ) اي حين كونه صفة لعني ( ما ) اي مفرد لا يبدل  
جزوا لفظه على ( جزه ) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد  
فان جزء لفظه ثلاثة ارباب والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص  
وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان الزاي لا يبدل على الحيوان والياء على الناطق والدال  
على الشخص بل مجموع لفظ زديد ل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع  
الشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد وفيه ) اي في هذا التوصيف او في الاعراب  
متعلق بقوله يوهم ( انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد  
والتركيب ) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافرد والتركيب  
قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحد هما قبل وضعه



( وليس الامر كذلك ) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المصنف باذنه  
والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولاً ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء  
المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه  
فذلك يكون متصفاً بـ ٣ افراد ( فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو  
بعد الوضع ) كما قلنا آنفاً مل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول  
الابهام المذكور ( فينبغي ان يرتكب ) مبنى للمفعول لان الار تكاب قد يحى متعبدا  
يقال ارتكب زيد الامر ( فيه ) اى في دفع الابهام بـ ٣ اى تكلم بالبحار  
يقال بـ ٣ مجوز زيد تكلم بالبحار والبحوز ههنا ان يجعل الافراد وصفاً للمعنى قبل  
وضع اللفظ بازائه مجازاً باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة ) كما يرتكب في مثل  
من قتل قتيلاً ( اى في قوله عليه السلام يوم بدروقت القتال تهرىض المؤمنين  
عليه وللمعمل بقوله تعالى ( يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ) قال من قتل  
قتيلاً فله سلبه الاستسهاد في قوله قتيلاً سمي به مجازاً اقر به بالتل يا متسار  
ما يؤل اليه ويسمى هذا مجازاً اولياً ومجازاً امراً سلاً ومثل قوله تعالى اى اراى  
اصبر خيراً ( او مرفوع ) لفظاً ( على انه صفة اللفظ ) على خلاف مقتضى  
الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل ( ومعناه ) اى  
معنى اللفظ المفرد ( حيثئذ ) اى حين كونه مرفوعاً على انه صفة اللفظ ( ما )  
اى لفظ ( لا يدل جزؤه ) اى جزء ذلك اللفظ ( على جزء معناه ) اى معنى  
اللفظ فيكون حيثئذ للفظ وصفان الوصف الاول جلة فعلية والوصف الثانى  
ليس بجلة بل مفرد ( ولا بد حيثئذ ) اى حين ان يكون للفظ وصفان ( من  
بيان نكته ) اى بيان السبب والملة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو  
اختياره هذه الخصوصية عن نكته وسبب ( في ايراد ) متعلق بالبيان قوله  
في ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله ( احد الوصفين )  
والآخر قوله ( جلة فعلية ) والفاعل متروك تقديره في ايراد المصنف احد  
الوصفين جلة فعلية ( و ) الوصف ( الآخر مفرداً ) هذا من باب عطاف  
اسمين على معمولى مائل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان  
بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل  
في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ  
وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل ( وكان النكته فيه )  
اى في ايراد المذكور ( التنبه ) بالصيغة ( على تقدم الوضع على  
الافراد لان الوضع مقدم عليه ) حيث اثنى ( مبنى للمفعول ) به ( البشار

والمجروح تأنيبه (بصفة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم للوضع كقوله  
المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) واما تقدم صيغة الاولى لانه  
لو قدم انانية لاهم تقدم الافراد على الوضع وانه اراد ذكر المفرد على وجه  
يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو  
خلافه لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد  
لكان معنى ما عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى  
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر  
اختر صيغة الفعل والاصل في الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن  
فيه ( واما نصبه ) اى نصب قوله مفرد اوردته باما الاستيناف فيسهل ان رسم الخط  
لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيدل بحذف الالف هذا توهم بقوله واما نصبه  
( وان لم يساعد رسم الخط ) اى حال كونه غير مساعد رسم الخطا لنصب لان  
رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التثنية يكتب تنوينه على صورة الالف  
وهمنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحيث لم يكن رسم الخط  
مساعد للنصب ( فعلى انه حال ) الفاء جواب اما الجار والمجروح خبر للبتدأ الذى  
دخلت اما عليه ( من المستكن في وضع ) فحيث يكون ميتا لهيئة الفاعل فيوافق  
رفعه في كونه صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف ( او ) على انه حال ( من المعنى )  
ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وأن ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال  
عليه على ما سياتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجروح ووجوب تقديم الحال  
على صاحبه اذا كان نكرة مسر وطبعه كونه صاحبه مجرورا ( فانه ) اى المعنى  
( مفعول بواسطة اللام ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبنية لهيئة الفاعل  
او المفعول والمعنى هم ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال  
فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان  
المجروح بحرف الجر مفعولة بواسطة الجر ( ووجه صحته ) اى نصب المفرد  
على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته  
لعامله زمانا وهو هنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون  
حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته ( ان الوضع ) اسم ان ( وان كان ) الواو للحال  
مقدما على الافراد بحسب الذات ( متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع  
حال كونه مقدما على الافراد بانه يعنى ان ذات الوضع لفظه مقدم على ذات  
الافراد ولفظه ( لكنه ) اى الا ان الوضع ( مقارن ) ومصاحب ( له ) اى الافراد  
خبر ان ( بحسب الزمان ) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد  
يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين ( وهذا القدر ) يعنى المقارنة

في الزمان (كاف لصفة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا ينفوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا يتنافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فيئتذيقا كونه سالما من المعنى لان يكون صفة لما سبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مفعوما وصفا للفظ او منصوبا لالامته لان الحال من ضمير النفي مجال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر مبتدأ ثم رأى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احد هما بالآخر سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) والجزؤ الثاني منه حرفا (و) مثل قائمة وبصرى وامثالها (اى امثال الرجل وقائمة وبصرى) مما بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما في قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل والى الاشال باعتبار المذكور (بعد) فعل مبنى للمفعول تأنيده ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العدد قد يتعدى الى مفعولين يقال عدد الاثمان مائة) ويعرب تلك الامثال عطف على يعد فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضى فاليه لاعراب لاصفة له وان يدعوا ما يضاف له من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون للمعنى انه اعراب بمجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحصى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من السامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (و بنى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته متبوية مثل عبدالله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى في تعريف الكلمة (معاته) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلية صار كلمة واحدة وقيسا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعهما اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماء لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل على جزء معناه واسمين تقدرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد

( ولا يخفى على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهمة اوضحها من كان بمبدأ الادراك سريع الفهم ) الحارفي بالفرض من ) تدوين ( علم النحو ) يعني ان المنة صود الاصل من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف اى كلمة معرفة وى كلمة مبنية وغيرهما فالاناسب ان يجعل اللفظان العربان باعرابين كلمتين وان لم يبدل جزؤهما على جزء معناه او اللفظان العربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناه ( انه ) اى الحال والسان ( لو كان الامر ) اى الحال ملايسا ( بالعكس ) يعني لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه ( لكان ) هذا الامر ( انسب وما ) اى الذى ( اورده صاحب الفصل ) وهو متقن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف ( فى تعريف الكلمة ) متعلق باورد ( حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ) وهى جنس تحت انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف ( فخل ) الفاء جوبل السطر لان المبدأ اذ كان موصولا صلته فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى السطر فيصح دخول الفاء فى جوابه على ما سيأتى ثم يقفه ( عبد الله علما خرج عنه ) اى عن تعريف المصنف بقوله اللفظة ( فانه لا يقال له لفظة واحدة ) لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها ويصح ان يتكلم به مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزنجبسى ومن اضاف الاسم المسمى وينقسم الى مفرد ومركب وهو يقول ومركب فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جدا لا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كمعدى مثاف وامرى القبس والكفى حيث جعل المركب الاض فى اسمين ( وبقى مثل قائم وبصرى مما بعد لندة الامتراج لفظا واحدة داخلا فيه ) اى فى تعريف الفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما ( فاخرجه ) مثل قائم وبصرى ( بقيد الافراد ) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزئ بفظه على جزء معناه ( ولولم يخرججه ) مثل قائم ( بتركه ) اى بترك قيد الافراد ( لكان ) التعريف ( انسب كما عرفت ) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائم وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة ( واعلم ) جواب عن سؤال مقدروه هو ان صاحب الفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذها فاجاب عنه بقوله واعلم ( ان الوصف يستلزم الدلالة ) يعنى ان ذكر الوصف يفنى عن ذكر الدلالة فلا ذكر الوصف فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حسوا والجمال ان الاختصار مطاوع في الكلام  
لا بما في الحدود والتمريعات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحق في الالة على  
فانهم لان الدلالة كون الشيء بصيغ يفهم منه شيء آخر ( والوضع فاسبق  
تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من  
هذا انها لم توجد بدون كالانسان والحيوان فالاول لكونه احص يستلزم الثاني  
يعني لا يوجد بدون بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدون  
كالحويان ( فحقى تحقق الوضع محقت الدلالة يعني متى وجد الوضع في شيء  
وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آتة ان الاعم يستلزم الاعم اذا كان وضع  
اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاعم عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر  
الاخص ( فبعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا ( لا حاجة الى ذكر الدلالة ) ما  
ليكون التمرير ان صرنا وجرنا ( كما وضع في هذا الكتاب ) اى المسمى بالكافية قوله  
لكها ( استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم  
الوضع ) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان لاعم يوجد بدون  
الاخص كالحويان يوجد بدون الانسان والفرس ( لا يمكن ان يكون ) اى ان توجد  
الدلالة ( بالقتل ) ( بلا وضع ) ( كدلالة لفظ ديز ) وانما قال لفظ ديز ثلاثه انه  
دال على وجود الالفاظ باوضع بالاعتقل وقال المسمى اختار ايضا سملا لتاميل  
وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتخصص فهم اللفظ بسمع ديزود لالة اللفظ  
لذلك المدلول عقلية فظهر الدلالة عقلية كمال الظهور بخلاف ما كان للفظ  
معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتاميل كمال ظهور  
واوكان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمساهدة  
او بدلالة اللفظ انتهى كلامه ( المسموع ) صفة اللفظ ( من وراء الجدار ) يعني  
من خاف الحجاب فذكر الجدار لجبر التاميل ( على وجود الالفاظ ) متعلق بالدلالة  
فالاستدلال بالقتل ان يقول ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لفظ يتبع  
ان لهذا المسموع لانطالاه لما لم يكن الالفاظ مرثيا استدلتنا على ان هذا  
اللفظ لالفاظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية ( وان نكون الدلالة ) عطف  
على قوله ان تكون ( بالطمع ) يعني نكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ  
( كدلالة لفظ اح ) اذا تلفظ به ( وعلى وجه الصدر يعني صدر الالفاظ ) اى في  
صدره قوله اح يفتح الهزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر  
وما يحكمها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق او جمع في الصدر وخير وبعدها  
يدل على السور كذا في شرح العاصم اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم  
الاخص بل لابد من ذكره ( فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع ) لما عرفت

انها لا تستلزم ( كما في المفصل ) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا  
 التعريف ولا يفرغ من تعريف الكلمة شرع الى تسميها فقال ( وهي ) ( اي الكلمة )  
 الضمير راجع الى لفظ الكلمة وانقسام بلا حطة مفهوما واعتبار مدلولها  
 او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ( اسم وفعل وحرف )  
 ( اي منقسمة ) انقسام الكل الى جزئياته كاذقسام الحيوان الى الانسان والفرس  
 والابل يعني ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك  
 الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء وفي الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة  
 هذه اثلاثه مع الان والواو للجمع فيكون قولك اذهب يزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف  
 قلت انه كان يلزم ما قلنا ان او كان هذا قسمه النسي الى اجزائه كما يحول السكبيين  
 خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل فسحة الى جزئياته نحو الحيوان  
 انسان وفرس وابل وترد ما يدخل تحت كل كد دخول الانسان في الحيوان  
 والفعل في الكلمة ويصح كون الكل خيرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان  
 والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخوه لحصول الكلام من  
 نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل  
 على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد  
 بخلاف الحرف تأمل ( الى هذه الاقسام الثلاثة ) الاسم والفعل والحرف قوله  
 ( منحصرة فيها ) اشارة الى ان اللام في ( لانها ) متعلق بمفهوم الكل وان  
 اللام حصرية ( اي الكلمة لما كانت ) لما ظرف بمعنى اذ يلزم بعدها الماضي  
 لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك اوجله اسمية مفعولة باذا الما جاء اومع  
 الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا ( موضوعة لمعنى ) لمافهم  
 من تعريفها ( والوضع يستلزم الدلالة فهي ) الفاء جواب لما لكونها جلة  
 اسمية ( اما ) ( من صفها ) ( ان تدل ) فيكون ان تدل في تأويل المصدر  
 مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة وفي الرضى اعلم  
 ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من انقسام او من الخبر اي لان  
 حالها ولا نسهادات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي  
 دلالتها بانه ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل  
 اختار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية تأويل بالمصدر فكون المصدر  
 في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ( على معنى ) كأن ( في نفسها )  
 الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كأن ( اي  
 في نفس الكلمة ) اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا  
 ( والمراد يكون المعنى في نفسها ان تدل ) اي ان تكون الكلمة دالة ( عليه ) اي على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج  
 في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة  
 اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون  
 مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى  
 لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها  
 الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) من  
 صفتها ان (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم  
 المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (على معنى)  
 كائن (في نفسها بل) من صفتها (ان تدل) لان العطف يدل ان كان  
 المعطوف عليه مغنيا بكون المعطوف مشتبا لان الاضرب للثني يكون اثباتا  
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اى على معنى (الى انضمام  
 كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه  
 الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على  
 المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى  
 في الانضمام عن الكلمة (وسيجي تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة  
 في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها  
 (في بيان حد الاسم القسم) (الثاني) اورد القسم حيث جمعه موصوفا لقوله  
 الثاني بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثاني ما لا يدل على معنى  
 كائن في نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لم قال اما كذا واما كذا فكانه  
 قيل له ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه  
 في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في  
 الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان السروع في البيان من القرب  
 يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره ليبيانه  
 ولانه عدى والعدى مقدم على الوجودى وان كان في الوجود شرف كذا في الهتدى  
 مثله كائن (كن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان في الدلالة) اى دلالة  
 كل واحد منهما (على معنيهما) اعنى ان معنى من (الابتداء) ان معنى  
 الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة  
 في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة  
 كاشفة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى  
 الكاشئين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم)

الذي لا يدل على معنى في نفسها اى في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج الى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها ( حرفا ) مفعول ثان لقوله وانما يسمى ( لان الحرف في اللغة ) اى مقام القوى ( الطرف ) والجانب يقال زيد في حرف اى في طرف وجانب ( وهو في طرف اى في جانب ) يعنى شبه القسم الثاني يعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعمل لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه ( مقابل ) صفة جانب ( للاسم والفعل حيث نقصان ) اى يقع كل واحد منهما ( عمدة ) ومقصودا ( في الكلام ) وذلك لان الاسم يكون مستندا ومستندا اليه ويتانى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مستندا فقط مثل قام زيد ( وهو ) اى الحرف ( لا يقع مستندا ولا مستندا اليه ) لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم معناه الا بالانضمام كلمة اليه او بما يكون واسطة بينهما ( كما استعرف ) في حد الاسم ان الاسم يكون مستندا ومستندا اليه والفعل لا يكون الا مستندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مستندا ولا مستندا اليه ( و ) القسم ( الاول ) من قسمي الكلمة ( وهو ) اى القسم الاول ( ما ) اى كلمة ( تدل على معنى ) كائن ( في نفسها ) اى في نفس مادل ( اما ) ( من صفتها ) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ( ان يقترن ) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول ما اول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق او جاء به بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن بذلك المعنى اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبل اعدلوا هو اقرب للقوى ( المدلول عليه بنفسها في الفهم ) اى فهم المعنى المدلول عليه ( عنها ) اى عن القسم الاول ( باحد الازمنة الثلاثة ) ( يجمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالثاء وسأبقى تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوصفى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيها وصه ونحو زيد ضارب الآن او ضا او امس مما اقترن بالعارض اعنى بالازمنة الثلاثة ( الماضي والحال والمستقبل ) الحال ماثت فيه في زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والمستقبل ما تأخر عنه ( اى حين يفهم ذلك المعنى ) المدلول عليه بنفسها ( عنها ) اى عن القسم الاول ( يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا ) اى كما يفهم ذلك المعنى ( مقارنا ) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا ( له ) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده



بل الضرط ارفهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس ( او ) ( من  
صفتها ) اى من صفة القسم الاول ( ان ) ( لا ) يقترن ذلك المعنى المدلول  
عليه بنفسها فى الفهم عنها ( اى عن القسم الاول ( مع احد الازمنة الثلاثة )  
الحال والاستقبال والماضى ( القسم ) ( الثانى ) ( وهو ) اى القسم الذى  
( ما ) اى كلمة ( تدل على معنى ) كائن ( فى نفسها ) اى فى نفس ما دل بهنى الكلمة  
او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها  
( غير مقترن ) اى فى الفهم عنها ( باحد الازمنة الثلاثة ) ( الاسم ) ( وهو  
ماخوذ من السمو ) بكسر السين اوضحها عند البصريين من سم يسوع من  
عزايغ وسعوا على وزن قثو اخذت الواو اضبا طسا ونقل مسكون الميم الى  
السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة هبرة الوصل فيجى  
بالهبرة ليكن الابداء بها فصدا رسما كذا فى شرح النافية ( وهو ) اى السمو  
( الملو ) لفظة لان العرب تقول كل ما علك فهو سماك انما سى هذا لنسم من  
اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه الطوبى ( لا سئلانه على اخويه ) ( الفاعل  
والحرف والحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو المدلول فاستبر لفظ الاسم  
لهذا القسم كما فى الحرف ( حيث يتركب منه ) اى من هذا القسم ( وحده )  
حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة ( الكلام ) فاعل يتركب  
( دون اخويه ) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لمعرفت  
وستعرف ( وقيل ) هو ماخوذ من الوسم ( من وسم بسم سمه ووسم سمائل  
وعد بعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين ( وهو العلامة ) يقال وسمت الدابة  
اذا جعل لها علامة وانما سى هذا القسم الاسم ( لانه علامة على معناه ) واصله  
عندهم وسم حذف الواو تبه لفظه فجى بهمن ليكن الابداء بها ( و ) ( القسم )  
( الاول ) ( وهو ما ) اى كلمة تدل على معنى ( فى نفسها ) اى فى نفس ما دل اوفى  
نفس القسم الاول ( مقترن ) فى الفهم عن القسم الاول ( باحد الازمنة الثلاثة  
( الفعل ) ( سمي ) هذا القسم ( به ) اى بالفعل ( لتضمنه ) اى لضمن الفعل  
او القسم الاول ( الفعل القوى وهو المصدر ) والمصدر ههنا مضى الى فاعله  
وناصب مفعوله وهو من قيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمنل هذا عند  
ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة  
حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائرين  
التى والابيات تحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى  
لم يوجد مع الاستقراء والتنع قسم آخر تحصر الاضافة المعنوية فى الانواع  
الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

كانهصار خلق الانسان في العناصر الاربعة وكانحصار الكل في اجزائه (وقد علم)  
 الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعني قديتين وقد علم فيثبت  
 يكون من تنازع الفعلين وسعي لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام  
 لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور وترغيب الطالبين اولرد من ظن  
 ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولغظ قدما للتقريب اولتحقيق وقد جرت  
 العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد  
 بكنية (بذلك) اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن هاء التي للتبيين ولهذا  
 يجمع بينهما والكاف للخطاب اعم وضع المظهر موضع المصغر على خلاف  
 مقتضى الطاهر والقياس وقد علم بهواخنا اسم الانسان من بين الاسماء الفلوا هر  
 لزيادة التمكن في لذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كافي قوله تعالى (الم ذلك  
 الكتاب) (اي بوجه حصر الكلمة) اي بدليل انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة  
 التي هي الاسم والفعل والحرف) (حدم) مفعول محتمل بسم فاعله (كل واحد) كآثر  
 (منها) لان من البائية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اي من تلك  
 الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة  
 فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحققة بكنية (ب) اي بوجد الحصر اي بدليل  
 انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل  
 الرفع على انها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة  
 في اقسامها (ان الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قمعا للكلمة (لا تدل على  
 معنى) (في نفسها) بقرينة اول (بل يحتاج) في الدلالة على المعنى  
 (الى انضمام كلمة اخرى) يعني الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى اياها  
 (و) ان (افعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعني نوعا منها (تدل على معنى)  
 كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها (لكنه)  
 اي الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) في الفهم (باحد الازمنة الثلاثة) وضعا  
 بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة  
 كونه نوطا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على  
 معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه  
 حال منه ويح زالرفع ايضا على انه خبر مبني المحذوف اي هو غير مقترن وضعا  
 (باحد الازمنة الثلاثة) اذ لم يدل الحصر على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة  
 كلمة (فا لكلمة) جنس تحته انواع كالأحيوان جنس تحتها انواع (مسترك بين  
 هذه الاقسام الثلاثة) كانه مشترك بين الانسان وشيخه من ذوى الارواح واذا كانت  
 لكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما الا انه اوردته بكلمة قد المفيضة  
 للتحقيق وباعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرها  
 بالغاء المفيضة للتمييز ذهابا الى خلاف ترتيب الشر لترتيب الالف ( فالحرف ) كلمة  
 تدل على معنى الا انه ( ممتاز عن اخويه ) للفعل والاسم ( بعدم الاستقلال في الدلالة )  
 على معنى في نفسه اي بمعنى ان الحرف مشترك لاختويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه  
 امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل  
 على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من  
 تدل على ابتداء افعالية الحاصل فيها ( والفعل ) مشترك بعينه لاختويه في كونه كلمة  
 تدل على معنى الا انه ممتاز عن الحرف ( بالاستقلال ) يعني ان افعالية زعن الحرف  
 بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها ( و )  
 ممتاز ( عن الاسم ) ايضا ( بالاقتران ) يعني ان الفعل مشترك الاسم وحده في كونه  
 مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه زعن يكون المعنى المدلول عليه في نفسه  
 في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة ( والاسم ) ايضا مشترك  
 في كونه كلمة تدل على المعنى الا انه ( ممتاز عن الحرف بالاستقلال ) في الدلالة على  
 المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة ( و ) ممتاز عن الفعل ( ايضا ) بعدم  
 الاقتران يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز منه  
 بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة ( فعلم )  
 بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها  
 عن اخويه بفصله بخصوص له ( لكل واحد منها احد معرف ) بكسر الراء  
 المهملة صفة للمحد ( جامع لافراد ) اي لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا  
 ( مانع عن دخول غيرها ) اي غير الافراد ( فيه ) اي في الحد لوجود فعل  
 مخصوص لكل واحد منها يميزه عما عداه ( وليس المراد ) اي مراد المصنف  
 بالحد منها ( في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ) ( الا المعرف الجامع ) ( لافراد  
 المنع ) عن دخول غيرها فيه يعني عند الادباء وليس معنى الحد الا ذلك لان  
 الحد في اللغة المنع ومنه الحد اد للبواب لمنع كس والبواب من الاب وفي العرف  
 هو ماهية الشيء يعني الحد قول دال على ماهية كحد المذمومة الا انه  
 دل على ماهيتها وكذا غيره ( والله در المصنف ) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ  
 او الجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسياقه له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة  
 المصنف على التلمذ والطالبين حيث لم يهمل في التلميح والتأليف جانب الذكي  
 ولا ( لقي ولا ) لتوسط بينهما ولم يترك جانب احدوراعى غير بل راعى الجانب  
 الثلاثة حيث اشار الى حدودها اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة ( في ضمن

( دليل المحصر ) رعاية لجانب الذي لان الذي بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها ثم نبه ( بكلمة قد الدالة على التحقيق والعمل الدال على اليقين ) وبكلمة البعد ( عليها ) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل المحصر ( بقوله وقد علم بذلك ) رعاية لجانب التوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتوقف بالتنبية ويدرك مانبه اليه ويفهم ( ثم صرح بها ) اى بحدود الاقسام المذكورة ( فيما ) اى في المقام والمحل الذي يأتى ( بعد ) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اادل بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب النفي لان النفي لغاؤه لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل ( بناء ) نصيب على انه مفعول له للفعل اثنائه بالاشارة والتنبية والتصريح ( على تفاوت مراتب الطبائع ) وفي بعض النسخ الطبائع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فعنى مراتب الطبائع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة ومن ابتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى ( انما يئذ كراوا الاباب ) يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بوجود عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبية وبعضهم لكمال ضاوته لا يفهم بالتنبية بعدها لاشارة ولكنه يتوقف بالتصريح والتفصيل لانه كالتأنيث الاسم لما فرع من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يوصله بالكلمة لتأنيث الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال ( الكلام ) اللام فيه الجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس وقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولا م الحقيقة ولا م الطبيعة كذا في الهوايد ( في اللغة ما يكلم به ) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال ( قايلا ) حيث يذكون زيدا او ضربا وان في الاسم والفعل والحرف كلاما ( كان او كثيرا ) لغة ( وفي اصطلاح النحاة ) عطف على قوله في اللغة باعادة الجار ( ما تضمن ) آخر تضمن على تركيب لان تضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لا يحتاج ان يقال من كثنين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركيب ( أى لفظ تضمن ) أشار إلى أن اللفظ ما موصوفه لأنه خبر  
والتشكيك في الخبر اصل ولان التشكيك في التعريفات انفسا يكونه جنسا ( كلمتين )  
( حقيقة ) مثل زيد قائم او قائم زيد ( او حكما ) الاول حقيقة او انية حقيقة مثل  
جدي مهمل وديزيماء وبزيدا والعكس مثل زيد قائم اوجه او زيد اوجه قائم فالاقام  
ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون لهما حكما ولم يوجد له  
مثال نأمل ولا تكن من الفاضلين وفي الهندي الاول تركيب دون تضمن لفظا لفظا  
التركيب الافراد في تعريفها وايضا تركيب اخصر لخصه الا يصح كونه  
عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن نهى لانه  
اقول ان ما قاله المصنف هو الاول لان المقابلة في اثر بقاء والحدود خبر لازمة  
وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه حبش قد يكون خبر جامع لافراد  
الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جازما مثل زيد ضرب  
او واجبا مثل اضرب وغير ذلك ( أى تكون كل واحدة منهما ) من الكلمتين  
حقيقة او حكما ( في ضمنه ) والصبر المحرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام  
في الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم قال هو افظ  
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فالتعريف  
التمييز والتفريق بينهما فقل بالغاء التفصيائية المذمومة لا يغير والتعريف بينهما  
( فالمتضمن اسم فاعل ) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك للخصيص  
صورة الخطبة باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجماء ( هو المجموع ) فقط يعني  
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون  
هذا المجموع متضمنا بالكسر ( والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين  
يعني هو الاسند فقط والمسند اليه فقط لا بمجموعهما يعني زيد وحده هو المتضمن  
بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعني  
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل  
ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق ( فلا يلزم اتحادهما ) اي تاهيم اي  
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل مالكل جزء ( بالاسناد ) ( اي تضمننا  
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين ) حقيقة او حكما ( الى الاخرى ) يشير  
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمن معنى الحصول والى اذها السببية وان  
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى سبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة  
الاخرى مثل قائم زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك  
زيد قائم والمتعلق زيد وزيد التطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالا- بار لانه  
اعمال ينعمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبى والانسانى وفي لرضى المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قوله قام زيد وزيد قائم او الاصل لينهل الاسناد  
الذي في الكلام الانشائي نحوعت واشترت والمطل هل انت قائم وليتك اولئك  
قام وكذا نحو اضرب ولا يضرب وفي التكلم كما ضرب ونضرب ولنضرب الى  
هنا كلامه ( والاسناد ) في اللغة لاضافة من الاسند من باب دخل وهو  
ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صرافوهو الناقصة المحركة  
انخلق وفي الاصطلاح ( نسبة احدى الكلمتين ) سواء كانت الاولى والثانية  
مثل قائم زيد وزيد قائم ( حقيقة او حكما الى ) الكلمة ( الاخرى بحيث )  
متعلق بالنسبة ( يفيد ) من افا ديفسد ان كان بمعنى علم يعمد الى المعنويين  
يعني يفرد تلك النسبة ( لمخاطب فائدة تامة ) وان كان بمعنى استفاد يتعدى  
الى مفعول واحد فالعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك  
الفائدة ( فقله لفظ ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس ( يتناول ) الالفاظ  
( المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية ) لان كل واحد منها  
لفظ يدخل تحت الجنس ( وبقيد تضمن ) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء  
متعلق بقوله ( خرجت ) الفاظ ( المهملات ) الصرفة ( والمفردات ) اما  
المهملات فلان لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها  
لا يوجد الوضع بلعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت  
بصيغة التثنية في قوله الكلمتين ( وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير  
الكلامية ( سواء كانت اضافية ( مثل فلا م زيد او ) توصيفية مثل ( رجل  
فاضل ) او تعددية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل  
سبويه ودرستويه ( وبقيت المركبات الكلامية ) المقصودة من التعريف  
( سواء كانت ) تلك المركبات الكلامية ( خبرية ) فعلية فاعل مذكر ( مثل  
ضرب زيد او ) مؤنث مثل ( ضربت هند او ) اسمية مثل ( زيد قائم ) والقائم  
زيد ( او انشائية ) امرا ( مثل اضربوا ) نهيا مثل لا تضرب فان كل  
واحد منهما ) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب ( تضمن  
كلمتين احدهما ملفوظة ( بمعنى الاولى كلمة حقيقة ) والاخرى ( واثنائية  
معنوية ) كلمة حكما ( وبينهما ) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة  
والاخرى كلمة حكما ( اسناد ) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث  
( يفيد المخاطب فائدة تامة ) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن  
كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق  
المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله ( وحيث كانت الكلمتان ) تعطيل مقدم  
لقوله دخل وانما قدم ثلاثه الى العنان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الاكسى

فان الاخبار الخ ( اعم من ان تكون ) اى الكلمتان ( كلتيْن حقيقة او حكما دخل  
 في التعريف ) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون  
 كلاهما كلتيْن حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما  
 او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل  
 ( زيد ابوه قائم او ) جملة فعلية حقيقة مثل ( زيد قام ابوه او ) حكمية مثل  
 زيد ( قائم ابوه ) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسيا فى حكم الفعل  
 المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم  
 ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه - ينشد  
 يجوز فيه الامر ان احدهما يكون قائم مبتدا لاعتاده على المبتدأ وابوه ماله  
 سد مسد الخبر والتسا فى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدا مؤخر او على  
 كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها  
 وسيا فى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامر ان ( فان  
 الاخبار ) جمع خبر كفرس وافرأس ( فيها ) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها  
 مصاحبة ( مع انها مركبات ) دلالة جزم اللفظ على جزء المعنى ( فى حكم  
 الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه  
 لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا يفرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان  
 القيام وصف زيد اولسيبه ( ودخل فيه ) اى فى الكلام او تعريف الكلام  
 الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان  
 الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة ( مثل جسق مهمل وديز مقلوب  
 زيد مع ان المسند اليه فيهما ) اى فى هذين المثالين ( مهمل لبس بكلمة )  
 حقيقة بل كلمة حكما ( فانه ) اى المسند اليه فيهما ( حكم هذا اللفظ )  
 فان المقصود منه هذا واللفظ لتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب  
 زيد ولذلك احرب باعراب الاسم وجعل مسند اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة  
 ( اهل ان كلام المصنف ) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام  
 اصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن كلتيْن بالاستاد ( طاهر فى ان ) الفعل  
 مع فاعله ومفعوله وجمع متعلقاته ( مثل ضربت زينا قائما ) الباء فى قوله  
 ( بمجموعه ) متعلق بقوله ( كلام ) تصديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه  
 لفظ تضمن كلتيْن بالاستاد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق  
 عليه انه لفظ تضمن كلتيْن بالاستاد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط  
 مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للتعليقات فيه  
 وكلام المصنف كائن ( بخلاف كلام صاحب الفصل ) يعنى بخلاف ما صح

ان يطلق عليه كلام عند صاحب الفصل ( حيث قال ) في تعريف ( الكلام هو المركب ) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعل سواء كان جوازا او وجوبا ( من كلمتين حقيقة او حكما ) اسندت احدهما ( اى احدى الكلمتين ) الى ( الكلمة ) الاخرى فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق ( فانه ) اى هذا التعريف ( صريح في ان الكلام ) المصطلح ( هو ضرت ) يعنى الفعل مع ماعله فقط والمتعلقات ( من المفعول والحال وغيرهما ) خارجة عنه ( اى عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب الفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب الفصل ( ثم اعلم ) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب الفصل ان صاحب الفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح ( صاحب السباب ) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه ( ذهبا الى ترادف الكلام والجملة ) الزادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالعود والجاوس وليث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احدهما على ما يطلق عليه الاخر ( وكلام المصنف ايضا ) اى مثل كلام النحويين ( ينظر الى ذلك ) اى يحيل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظرا اليه اى مال اليه ( فانه ) اى المصنف ( قد اكتفى في تعريف الكلام ) الجار والمجرور في قوله ( بذكر الاسناد ) متعلق بقوله اكتفى فالعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد ( مطلق ) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته وغيره ولذا فسر بقوله دولم يقيد اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد ( بكونه مقصودا لذاته ) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا ( ومن جعله ) اى من جعل الكلام من المرفعين ( اخص من الجملة قيده ) اى قيد الاسناد ( به ) اى بكونه مقصودا لذاته ( فيثبت ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة ( تصدق الجملة على الجملة الخبرية ) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجي لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا ( الواقعة اخبارا ) ( كتعبير البتدأ وخبر باب ان وخبر لا التي اتى الجنس والجملة في هذه المواضع في محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون في محل الرفع وتعتبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الذى في باب



حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقصود منصوب  
 ( او اوصافا ) فهي في هذه المواضع تنوع اعراب موصوفها من رفع والنصب  
 والجبر لتكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصودا  
 لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا  
 احتيجت الى الربط من الصير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة لموصول حيث  
 كانت متعلقة به وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون اسناد فيها مقصودا  
 لغيره ( بخلاف الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع لتكون الاسناد فيه مقصودا  
 لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه ( و ) وقع ( في بعض  
 الحواشي ) هي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل  
 بعض المشكلات ( ان المراد بالاسناد ) اي مراد المصنف بالاسناد لما اخذ  
 في تعريف الكلام ( هو الاسناد حال كونه مقصودا لذاته فقط ) على ان يكون  
 اللام فيه للعهد ( وحيد ) اي حين كون المراد هذا ( يكون الكلام ) المقصود  
 ( عند المصنف ايضا ) اي كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فينبغي ان يكون  
 الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير انعكاس ( اخص  
 من الجملة ) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد والاسم  
 سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسأمر ما ذكر من الجملة  
 والكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا انعكاس  
 انتهى ( ولا يتأتى ) ( اي لا يحصل ) من الحصول لامن التخصيص هذا تفسيره لانه  
 لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم واردة الا لازم  
 ( ذلك ) اي الكلام لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحله على  
 التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العاصم لانه قيل فيه اي ما تضمن  
 او التضمن او الاسناد الاصل اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاسماء الا في  
 ضمن هذين التماسين فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف لان الطرفين خاص  
 والمظروف عام والانظر لندب بالمقام ان يجعل في معنى من اي لا يحصل  
 الكلام الا من هذين القسمين ( الا في ) ضمن ( سمين ) بمعنى المضاف ( احدهما  
 مستند والاخر مستند اليه ) اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي  
 الفعل مثل رويد وبه ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مستندا والاخر  
 مستندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح جعل  
 احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون  
 احدهما مستندا والاخر مستندا اليه ليصح الجمل ويحصل الكلام وان اقال السارح  
 احدهما مستند والاخر مستند اليه ومرا د المصنف ليس الا هكذا لانه لم يقدر

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقديم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل ( اوفى ) ( ضمن ) سطف على قوله في اسمين اوهما منفصلة حقيقة بمعنى مانعة للجمع والتخاو كقولك اما زوج اوفرد ( اسم ) قدم لاستحقاقه التقديم ( مستد اليه ) ( وفعل ) ( مستد ) لانه لا يتأتى الكلام من كل اسم ونهل لانه لا يتأتى من اسم وفعل ( و ) وقع ( في بعض ) السخ اوفى فعل واسم ( مكان ) قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه في الذكر قوله فان التركيب تمثيل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة المحصر ولم يذكره بلا حصر كما في تقسيم الكلمة ( فان التركيب الثنائي ) منسوب الى اثنين دلي غير القياس كالثلثي الى الثلاثة والرباعي الى الاربعة كذا في شرح المنافذة ( العقلية ) يعني بحسب القسمة العقلية ( بين الاقسام الثلاثة ) الاسم والفعل والحرف ( يرتقي الى ستة اقسام ) بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يرع التركيب دثلاثة ( مبتدأ ) متخصر بالوصف وهو قوله ( عنها ) لان من اليبائية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له ( من جنس واحد ) الجار والمجرور خبره اسم واسم بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل ( فعل وفعل ) كذلك ( حرف وحرف ) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد ( وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ) وانما قلنا ان لم يراع التركيب لانه ان روعي فينتهي الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله ( ومن الين ) خبر مقدم وجوابا لسيأتي ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن الين الواصح الغير الخفي ( ان الكلام ) المصطلح ( لا يحصل بدون الاستاد ) لان الاستاد مأخوذ في تعريف الكلام ( ولا سند ) المأخوذ في تعريفه ( لا بدله ) اي للاستاد من مستد ومستد اليه لما مر ان الاستاد نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدي تلك الكلمتين مستد والاخرى مستد اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاستاد امر نسبي لا يحصل الا بين متساين هما المستد والمستد اليه كما ان الاضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا انظر كثيرة ( وهما لا يمتقان ) ولا يمتح لان في شيء من الاشياء الا في اسمين احدهما مستد والاخر مستد اليه ( اوفى اسم ) مستد اليه ( وفعل ) مستد فالكلام موقوف على الاستاد وهو موقوف على المستد والمستد اليه وهما

لا يوجد ان الا في اسمين او في فعل واسم نال الكلام موقوف على اسمين مستند ومستند اليه وفعل واسم مستند ومستند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المستند والمستند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين او في فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منه: تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فمال القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستفاضة بقوله ( واما الاقسام الاربعة الباقية ) اثنان منها من جنس واحد فكل وفعل وحرف وحرف واثنان منها من جنسين كل وحرف اسم وحرف ( ففي الحرف والحرف كلاهما ) اى المستند والمستند اليه ابناء جواب اما الجار والمجرور متعلق بقوله ( مفقودان ) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم الطرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للعصرو ذلك لان فقد المستند والمستند اليه معا منحصرون بخصوص التركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مستندا ومستند اليه لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه ( وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المستند اليه مفقود ) اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعنى اس له دلالة مستقلة فكيف يكون مستندا او مستند اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مستندا دائما ولا يكون مستندا اليه ابدا فلا يوجد المستند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت ( وفي الاسم والحرف احدهما ) اى المستند والمستند اليه ( مفقود فان الاسم ان كان مستندا ) يعنى ان كان صالحا لان يكون مستندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم ( فالمستند اليه مفقود ) لما عرفت ان الحرف لا يكون مستندا ولا مستندا اليه والاسم المستند من حيث انه مستند لا يكون مستندا اليه ( وان كان الاسم مستندا اليه ) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مستندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا ولا با وبلاذئذ الرجل وان زيدا وازيد ( فالمستند مفقود ) اعرف دلله مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين ونحو يازيد ( جواب عن سؤال واراد على قول المصنف ولا يأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى يأتى في النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف الداء والاسم المتأدى فلا يتم الحصر لانه قد وجد في الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه ( بتقدير

ادعو زيدا فليس الحرف والاسم السادى فى شيء من الكلام بل الكلام ليس الا  
 فى الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح ( فلم يكن نحو يا زيد من تركيب  
 الحرف والاسم ) كما ذهب اليه المبرد ( بل ) يا زيد كلام حاصل ( من تركيب )  
 الفعل المقدر ( والاسم الذى هو المنبئ فى ادعو ) المقدر وسياً فى له زيادة تحقّق  
 ولم يفرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة وتبنيها ايضاً  
 ولما كان الكلام كلياً للكلمة لما سبق اورده عقب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام  
 الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال ( الاسم ) معرفاً بلام العهد الخارجى  
 لار التكرار اذا اعيد معرّف ما يكون الثانى عين الاول غالباً ولم يعطفه على ما سبق مع  
 ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون باباً بمدى باب وفصلاً بعد فصل  
 وفى الرضى لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بمحذو  
 واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حذوا مصرحاً بالمتقصور  
 منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هناك كلامه ( مادل ) انما اورد  
 لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل  
 من كون الاسم احد اقسام لكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح ( اى  
 كلمة دلّت ) ( على معنى ) كأن ( فى نفسه ) ( اى فى نفس مادل ) يعنى ان  
 الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والاتوقف معرفة المرفوع على معرفة  
 المرفوع ويلزم الدور وذابطل ( يعنى الكلمة فتذكر ) مبتدأ مضاف الى  
 مفعوله وهو ( الضمير ) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما  
 عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى نفسه كتابة عن الكلمة وراجع اليها  
 وهى مؤنثة فيجب نأنت الضمير فى الموضعين ليطبق مرجعه لان تطابق  
 الضمير والمراجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكر  
 الضمير فى الموضعين ( بناء ) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة  
 او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروب  
 اى منى ( على لفظ الموصول ) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون  
 موصوفة او موصولة و اشار فى التفسير الى الاول وهذا الى الثانى ( قال المصنف  
 فى الايضاح شرح المفصل ) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام  
 المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فن اراده فليرجع اليه  
 فى الايضاح قيده به احترازاً عن غيره ( الضمير فى مادل على معنى فى نفسه )  
 يعنى الضمير المجرور ( يرجع الى معنى ) لالى الموصول فحيث يكون الضمير  
 موافقاً لمرجعه فى التذكير اذا المعنى مذكر ايضاً ( اى فى مادل على معنى ) كأن  
 ( باعتبار ) اى المعنى قوله ( فى نفسه ) متعلق باعتبار اى فى نفس المعنى

( وبالنظر ) عطف على قوله باعتبار (ايه) اي الى المعنى (في نفسه لا باعتبار  
امر خارج عنه ) اي لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى  
فالضمان المحرورة زاجمة الى المعنى مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن  
( كقولك الدار ) اي هذه الدار (في نفسها) اي باعتبارها في نفسها اي  
في ذاتها بان تكون مضمرة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها ( حكمها ) اي  
قيمتها ( كذا ) اي الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ في نفسه باعتبار حكمها  
مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول  
( اي لا ) اي اس حكمها كذا ( باعتبار امر خارج عنها ) اي باعتبار كونها  
في وسط البلد او كونها قريبة من الجمع او كون جيرانها صليها او كذا وفيها  
قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما  
قام بها ( ولذلك ) اي لما قاله المصنف في الايضاح اول كون الضمير الجور  
في نفسه راجعا الى المعنى اول كون الاسم مادل على معنى كائن اي في نفس مادل  
اللام متعلق بقوله ( قيل الحرف مال على معنى ) كائن ( في نفسه اي ما مادل في  
غيره ) اي غير المعنى او غير مادل اي الحرف على معنى حاصل ( باعتبار ما قد  
يجوز فتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان  
من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الماصل في السير باعتبار الحال والحركة  
باعتبار الحال ( لا ) يدل على معنى حاصل ( باعتبار ) اي باعتبار المعنى ( في نفسه )  
اي نفس الحرف الجار متعلق باعتبار ( انتهى كلامه ) اي كلام المصنف  
في الايضاح ( ومحصوله ) اي محصل كلام المصنف في الايضاح وبيته  
( ما ذكره بعض المحققين ) وهو السيد السري في حاشية المطول ( حيث  
قال ) ذلك الفاصل المحقق ( كما ) ان الكاف متماق بمحذوف وهو خبر مبتدأ  
محذوف ايضا تقديره وهذا اي كون المعنى في نفسه وفي غيره كذا كان انطفا  
ما زائدة والكاف للنسبة والشبه به مدخوها والنسبة الكلام المرتب عليه من  
كون المعنى في نفسه وفي غيره ولا يسبق الى الذهن ان النسبة قواه كذلك كما هو  
المتبادر بل هو ايضا من تنمة الاول ( ان في المرجح ) المراد به ما هو المتحسوس  
والمشاهد يعني كما ان في الحس والمشاهد شأنا ( موجودا قاع بذاته ) كالجمود  
وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مر كما كالميوانات والاحجار والاشجار  
او مجردا كالتفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا  
السبحر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر ( و )  
شيئا ( موجودا قائما بغيره ) كالأعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره  
كلسو ادوالياض وغيرهما من لوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالتها

ما السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه به فان  
 قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح  
 ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا به من قلنا ذلك انما يصح من حيث  
 وجوده لا من حيث الفرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه منسب  
 للوجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا  
 الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للوجود الخارجي الذي  
 هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا  
 (كذلك) اى كما ان للوجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود  
 قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف  
 اى (هو) اى ما هو في ذهن هو اى ذلك المعقول في الذهن (مدرك) اسم  
 مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (المحفوظ) خبر  
 بعد خبر قوله (هو في ذاته) (لا في ذات غيره) (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور  
 قصدا للمحفوظ في ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاتيان الغائبة  
 عن الحس البصرى اذا لاحظها العقل قصدا وبأذات تكون مدركة قصدا  
 ومحفوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليهما مثلا التماسح حيوان يحرك فكه  
 الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بهما لنوع من الحيوان تسماع بسكن  
 في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم  
 (تبع) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعاً لذلك الغير (وآلة)  
 عطف على قوله مدرك معنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (للا حظة  
 غيره) يعنى للا حظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعاً حالا فيه ويكون ذلك  
 الغير محللا فيه فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق مره فيكون اللفظ  
 الدال على معنى نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصد المحفوظ في ذاته ويكون  
 اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعاً لذي يكون آلة  
 للا حظة غيره (فلا يصلح لشي منهما) اى من المحكوم عليه وبه قائم ولا تكن  
 من العاقلين تحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعاً للافلاك وجعلها آلة  
 للا حظة لها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا  
 لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار  
 آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه  
 بآراء مثال له فقال بالفناء التى تفيد التفصيل (فلا ابتداء) لفناء التفصيل والايضاح  
 بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير  
 لفظه والجهة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جازع عند المصنفين  
 او على الحالية اى حال كونه مثلا (اذا لاحظ) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهو الأولية (قصدا) أى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لأن الحال فيه معنى الظرفية لأن قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه الناسة عطف عليها الجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) أى معنى الابتداء المحفوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (في ذاته) أى ذات لفظ الابتداء بمعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة إلى شئ آخر يلاحظه كذلك في حد ذاته لأق حذيقه فيثبت كون المعنى مستقلا بالمفهومية (وزنه) عطف على قوله صكان أى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال المحفوظ في حد ذاته (تعقل متلفه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما ضيف إليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب أو ابتداء القراءة أو غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتيعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والبار والجبرور في قوله (من غير حاجة إلى ذكره) أى ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما ضيف هو إليه من غير احتياج إلى ذكر ذلك المتعلق لاستقلا له في الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) أى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء المحفوظ في ذاته حال كونه لا يسا (بهذا الاعتبار) أى اعتبار ملاحظته الدل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فمح (لا حاجة في الدلالة) أى في دلالة لفظ الابتداء عليه (عليه) أى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (إلى ضم كلمة أخرى إليه) أى إلى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق بالمتنى مسلويا عنه التنى بالمفهومية والغاغل المستكن فيه راجع إلى الضم أو إلى الكلمة باعتبار الانجاء في يدل تأمل (على متعلقه وهذا) أى ما قلنا من أنه إذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى المحفوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقواهم) أى بقول النحاة (أو اللاسم والفعل) أى لكل واحد منهما (معنى كاشفا في نفس الكلمة الدالة عليه) أى في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى أن العقل إذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فيثبت يصلح لأن يحكم عليه أن كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وقرس ويصلح لأن يحكم به أن كان مما يدل على النسبة والحدوث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم وإذا لاحظ العقل ايضا معنى النعر قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فيثبت يصلح لأن يحكم به فقط لأن الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لأن يكون محكوما عليه فلا

كانت دلالة على الخلق والنسبة لم يصلح لأن يكون محكوما عليه ابتداء فيكون  
 مستندا دائما على ما سأتى له زيادة لتحقيق ( و ) اما ( اذا لا حظ ) اى مفهوم  
 لفظ الابتداء ( العقل ) لكن ( من حيث هو ) اى مفهوم لفظ الابتداء حالة  
 بين السير والبصرة مثلا ) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالها فيها  
 والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها ( وجعله ) اى جعل العقل مفهوم لفظ  
 الابتداء ( آله ) ووسيلة ( لتعريف ) مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول  
 وهو قوله ( حاله ) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف  
 ان السير حال ومبدأ منها وهى محل ومكانه ( كان ) اى مفهوم الابتداء بهذا  
 الاعتبار ( معنى غير مستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال  
 المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما  
 اليه مستقلا بالمفهومية ( و ) حيث لا يصلح ان يكون محكوما عليه اياه ) لعدم  
 كونه مستقلا فى الدلالة على معناه ( ولا يمكن ) عطف على قوله يصلح ( ان يتعلل )  
 مبنى للفعل والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل  
 يمكن اى لا يمكن ان يتعلل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشياء ( الا بذكر متعلقه  
 بخصوصه ) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ( ولا ) زائدة لتأكيد  
 التثنية ( ان يدل ) مبنى للفعل ( عليه ) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع  
 الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم شئ من الاشياء  
 الا بضم كلمة ( دالة على متعلقه ) ادم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى  
 ايضا مستقلا بالمفهومية ( الحاصل ) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء  
 وبين افظ من ( اى لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ) مستقل بنفسه فى المفهومية  
 يصلح لا يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان افظ الحيوان موضوع لمعنى كلى  
 مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما ( و ) اما ( لفظ من ) فهى ( موضوعة )  
 لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ  
 رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال السارح ( لكل واحد  
 من جزئياته ) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء ( المخصوصة  
 صفة للجزئيات ) المتعلقة صفة بعد صفة لها قوله ( من حيث ) متعلق بقوله  
 المتعلقه ( انها ) اى تلك الجزئيات ( حالات ) يعنى كل واحد منها حالة ( المتعلقة بها )  
 اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعلل من حيث ان كل  
 واحد منها حالة لمتعلقات نفسه ( وآلات ) عطف على حالات يعنى ان كل واحد  
 منها رابط ( لتعريفها ) اى احوال المتعلقة ( وذلك المعنى الكلى ) اى  
 الموضوع له لفظ الابتداء ( يمكن ان يتعلل قصدا ) اى حال كونى مقصودا



من لفظ الابتداء ومستقلا بالفهومية من غير احتياج الى تضمين لفظه الى الـ  
(ويلاحظ) عطف على يتعقل اي ذلك المعنى الطلى (في حد ذاته) يعني في حد  
نفس لفظ الابتداء لافي غيره فحينئذ يستقل ذلك المعنى اكلى المتعقل قصدا  
للمحفوظ في نفسه (بلفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى  
اليه (ولصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع واثبت  
(و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كفولك هذا هو الابتداء (واما تلك  
الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها غفلة من (فلا تستند بالفهومية) من  
لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (و) حيث  
لا يصلح) يعني تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما  
عرفت ضرمة (اذ لا بد في كل واحد منهما) اي من المحكوم عليه ومن المحكوم به  
(ان يكون معناه) مستقلا بالفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (اي يمكن)  
عنه لقوله اذ لا بد لكل واحد الى آخره (ان تستند مبنى للقول) (السبب) تأييده  
(بينه) اي بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اي غير ذلك الكل ما انتميران  
يرجعان الى كل في قوله اذ لا بد في كل واحد الى آخره يعني ان كان ذلك الكل مسندا  
اليه ففسره يكون مسندا وان كان مسندا فليكون ذلك الغير مسندا اليه فبيد  
توصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) لاني كانت لفظية من موضوعات اكل  
واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول تأييده ما استكن فيه (الا يذكر متعلقاتها)  
فكيف تسقل بالفهومية لان الاستقلال بالفهومية مبنى على كسوف التعقل  
مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وراطة  
(للملاحظة احوالها) اي احوال المتعلقات (وهذا) اي ما لاحظته العقل من  
مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السبر والبصرة وجعله آلة تعريف  
حالهما (هو المراد بقولهم) اي بقول النحاة (ار الحرف كلمة تدل على معنى)  
حاصل (في ذيرها) يعني ان لفظه من مثلا لا يدل على معنى حاصل في نفسها بل  
انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعني تدل على ان ابتداء السبر من  
البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا اضرحت هذا) اي التهمة في  
الناس في ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظه مادل والمراد من  
هذا ان لا فرق بينهما في المال وانما لفرق بينهما في التوجيه فقط فثبت ان  
المراد بكيونة المعنى في نفسه بناء على نفس ارجاع الضمير المجرور الى المعنى  
(استقلاله بالفهومية) يعني ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا في ذاته  
(و) ان المراد بكيونة المعنى في نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول  
الذي هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اي الكلمة (عليه) اي على المعنى ينسب (من)

غير حاجة الرضم كلمة اخرى اليها ) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك  
الكلمة مستقلة في الالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى  
المعنى (بالفهموية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر  
والتوجيه لافى المآل والواقع لان ما لهما واحد ) فرجع (مبتدأ) كينونة المعنى  
فى نفسه (على التفسير الثانى) وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه (على  
التفسير الاول) الى امر واحد (الجار والمجرور) فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ  
( وهو ) اى الامر الواحد استقلاله ( اى المعنى ) بالفهموية ( وصحة كونه  
محكوما عليه وبه ولم يفرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور ذرة راجعا الى ما  
الموصوفه واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المآل وهو الاستقلال  
بالفهموية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اوردهما بيان ما هو الاول  
والا ليق منها فقال بالغاء المفيدة للتفصل (فى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه)  
الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة فى هذا الكتاب  
صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب  
يحتمل خبره ( ان يرجع ) اى ان يراد رجوعه ( الى ما لموصولة او ) الموصوفة  
( التى هى عبارة عن الكلمة ) كما فى التفسير الاول فحيث يمكن تذكر ذلك  
الضمير مع كون مرجه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف  
رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن اللفظ واحوالها ( وهذا ) اى احتمال  
رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول ( هو الظاهر ) مما سبق قوله ( ليكون )  
تعليلا للحكم بالظهور والرجوع اولا احتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير  
وقوع الحمل ( على طق ماسق ) اى يكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا  
لما سبق ( فى وجه الحصر ) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها  
اما اردل على معنى فى نفسها قوله ( من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ) بيان لما فى  
قوله ماسق ( ويحتمل ان يرجع ) اى ان يراد رجوعه ( الى المعنى ) قوله ( تنبيه )  
تعليلا لقوله ويحتمل المعطوف ( على صحة ارادة كلا الممتنعين ) احدهم ان يكون  
فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحفة فقه ولكن ( استدراك  
من الاحتمالين ) الى الان ( عبارة المصطل ) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم  
مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الافتراض ( ظاهرة فى المعنى الاخير )  
وان كانت محتملة احتملا لابعدا غير ظاهر فى المعنى الاول ( وهو ) اى المعنى الاخير  
( ارجاع الضمير ) الذى فى نفسه ( الى المعنى لعدم مسبقيتها ) تعليلا لظهور  
العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبقيتها راجع اليها والمآل فى قوله ( بما يدل )  
مطلق بقوله مسبقيتها ( على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ) شرة الى

ان الظاهر من نفس اشارة المعنى الاخير ولا يصر الى المعنى اذ اول الالذاع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضميرين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كدقائه المحشى (ولهذا) اى لكوب عبارة الفصل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كونه المعنى في نفس الكلمة (جزم المصنف هناك) اى في شرح تلك العبارة بازجاء الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق وهو ان المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى الدلالة الى انفصام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهير) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لقوله المسمى لار الظهور منحصرا بما سبق (انه لا يفتل حد الاسم جسا) يعنى يذعن تعريف الاسم بانه لم يكن جاسا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما يحى (ولا) يفتل (حد الحرف متعا) بان لم يكن مانعا لاغيره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يفتل (الازم) مسقة الاسم (الاضافة) مضاف الى لقوله الازمة على متوال جاتا في زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو المصاحب وضعنا مستقلا بالمفهومية من اعطى ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمتساويا معضا الملو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد الملو (وقدام وخلف) متبها (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معنيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عنها ملحوظة فى حد ذاتها (اى فى حد نفسها) فتكون تلك الاسماء داخلية فى التعريف فيكون تعريفها جامعا لافردة وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغيره فيه الا انه (لزمها) تعقل متعلقة بها) وهى ما ضيفت هى اليه مثل ذوالال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو ووصفاتها مثل زيد ذوالعلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجالا نصب على التمييز من نسبة الزم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطوف على قوله اجالا يعنى كمال ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باسمائها)

ى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اى في مفهوم كل  
 واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة  
 لمتعلقات اى متعلق بخصوص اكل واحد منها كالمال وغيرهما وهذا  
 في لفظ ذى فاته لا يضاف الا الى اسم الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس  
 وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقه (لا نه) اى الاستعمال في مفهوم مآتها  
 مضافة الى متعلقات مخصوصة (الفرض من وضعها اى وضع كل واحد  
 منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها  
 (لقيم هذه المخصوصات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف  
 اى لقيم السامع المتعلق بالمخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)  
 اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اسل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى  
 اكل واحدا منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فان تأنيب باعتبار الجمع  
 لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على  
 معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (المعتبرة في حد انفسها)  
 اى في ذات كل واحد منها بحيث (لا) نكون معتبرة دالة على معان معتبرة  
 (في حد غيرها فاذا هى) هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و(لا) تكون  
 داخلة (في) حد (الحرف) حتى يتنقض حد الاسم جمعا وحد الحرف  
 متعافى يكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لافراده  
 فلم يلزم ان يحتل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعاً (ولما كان الفعل دالا على  
 معنى) كائن (في نفسه) حال كون دلالة (باعتبار معناه) اى معنى الفعل  
 (التضمنى اعنى الحدب) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن  
 باحد الازمنة الزمنية والازم اقترب الزمان بالزمان فيكون السى "مقتربا بنفسه واراد  
 بالمعنى ما يعمل المعنى الضمنى وغيره فدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة  
 اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على  
 الانسان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على  
 الحيوان والناطق في ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدب او الزمان  
 في ضمن الحدب والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة  
 والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه نفعاً (مقترباً  
 وضعاً) (مع احد الازمنة) الثلاثة في القسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما  
 اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترب باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير  
 مقترب احداً) يسير الى ان الساء في قوله باحد بمعنى المصاحمة كما في قولك  
 اشترت الفرس بسرجهماى مع سرجهما (الازمنة) جمع قلة على وزن الائمة  
 (الثلاثة) صفة الازمنة اوردته بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان العدد يتبع مو صوفه ان كان جمع في الافراد يعنى ان كان مفردة مذكرا  
 يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا  
 نحو جاءتني السودة التلاب وكافى قوله تعالى حضرها عليهم سبع ليل ومثانيه  
 ايلم (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اى في انفهام المعنى الى الاول عليه  
 بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن  
 بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية  
 فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءني زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة  
 الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله في نفسه لان الحرف يدل  
 على معنى في غيره لا في نفسه (عن حد الاسماء) لصفة (الثانية) خرج عن حد  
 الاسم (المفعول) ايضا لان الفعل وزدل على معنى في نفسه الا ان ذلك المعنى  
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة فتم حد الاسم جمعاً وانه (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم  
 من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده  
 بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع  
 اولاً للمصدر وثانياً لوضع للفعل مثلاً ان صد وضع اولاً للسكوت وثانياً لاسكت  
 فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حيث يدل  
 على معنى في نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثاني لانه حيث يدل على معنى  
 في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكف بقوله بحسب الوضع وقيد بالاول لانه  
 لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المستلخنة عن الزمان (فدخل  
 فيه) اى في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها متقولة) عن شئ الا ان  
 بعضها متقول (عن المصدر الاصلية) اى عما يكون مصدراً في اصل وضعه  
 (سواء كان النقل فيها صريحاً) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحاً  
 بان يكون في اصل وضعه مصدراً الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد  
 التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو في الاصل مصدر ارد وارودا الا  
 انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقاً ويجوز ان  
 يكون تصغير رويد اى رفق اوحيتذ لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضى يحى  
 على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد باء ضافة  
 الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة  
 للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مردودا او حالاً نحو سر رويدا اى مردودا  
 والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام  
 الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيد الى هنا كلاءه (فانه) اى رويد (قد  
 يستعمل) اى قليلاً (مصدراً) يعنى اروادا مضافاً الى رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدر ماضيا (ايضا)  
 اى كما استعمل اسم فعل (او) كان الثقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على  
 وزن المصدر ولكن لا يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات)  
 لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوفاة مصدر  
 قوفى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم  
 (الا انه) يكون (على وزن قوفاة مصدر قوفى) يفوق قوقية وقفاة اى صاح  
 يصح به لـ الدجاجة تفوق حين تلقى يفتها اى تصيح من فرحها وسرورها  
 قوقية وقفاة على وزن فاعل فاعلة وفعللا وكانه فى الاصل هبة هبة قلبت الياء  
 المتحركة الفاء (او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول  
 عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماء ثم نقل منه  
 وجعل اسماء للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه  
 اولا (نحو صه ومه) يعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل  
 امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان  
 امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم  
 فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل ولههنا معنيان لانه اما ان يكون  
 التحذير والتحريض فعلى الاول يكون يعنى احذر بما وذك من بين يديك كالحية  
 ونحوها وعلى الثانى يكون يعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم يعنى احذر او تقدم  
 وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا)  
 فيه نشر على ترتيب الف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل  
 اسم فعل وهو لازم بكسر الهجمة امر من لازم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد  
 قرينة لهذا النقل (فليس لشيء منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى  
 مقترن (ياحد الا من الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه  
 بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن بالاحد الا من الثلاثة حين يفهم من لفظ  
 رويد والثانى وهو هيات فلانه فى الوضع الاول يعنى البعد الغير المقترن باحدها  
 حين يفهم واما الثالث فهو ان صدى على السكون (بحسب الوضع الاول)  
 وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان  
 مهم يعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترب باحدها واما الخامس وهو عليك فلان  
 لفظ عليك معناه الاستملاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل اكل واحد منها  
 الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)  
 اى عن حد الاسم (الافعال المسكنة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن  
 الاقتران بالزمان يعنى باحد الا من الثلاثة كافعال المقاربة (نحو عصى وكاد) وغيرهما

فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها استلحت منيها لندل على مطلق القرب وامعالي المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها استلحت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال العجب ( لاقتزان معناه ) اي معنى الافعال المستلحة من الزمان ( به ) اي بالزمان ( بحسب اصل الوضع ) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض ( خرج ) معطوف على خرج اوه على دشر ( عنه ) اي عن حداسم الفعل ( المضارع ) ثلاثيا اور باعية او غيرهما ( ايضا ) كما خرج عنه الافعال المستلحة عن الزمان ( فانه ) اي المضارع ( على قوله ) ( مر ) متعلق بقوله يدل الذي هو خبر ان ( استراكه بين الحال والاستقبال ) فدل على ان الى الاختلاف فيه لا في المضارع ثلاثة اقوال الاشترار بين الزمانين عالم وبكم قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال وشما في الحال اما لاقدة الجرنية وان يكون حقيقة في الاستقبال بعلانية الجرنية ( يدل ) اي المضارع ( يدل ) معنى مقترن بجملة ( زمانين معينين ) وهم الحال والاستقبال ( من الازمنة ) ( يدل ) واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال ( فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها ) يعني فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال ( اذ لا يقدح ) معنى للمفعول اي لا يمنع لاراد المدح والذم ل قدحه اي منه ( في الدلالة على معين الدلالة ) تأنيده ( على ما ) اي على المسامحة هو ( سواء ) اي غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا واذن واحد منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين ( نعم ) هذا جواب سؤال ناس من قوله اذ لا يقدح لى آخره وهو انه علم انه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواء وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواء فاجاب عنه بطريق التسليم ( يشدح في ارادة المعين ارادة ما سواء ) سواء كان معنى او زمانا اي حين يراد كلمة معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاحرار بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز ( واي ) طرف مكان لانه شبيهة قدح لما سيجي ( الدلالة ) مبتدأ مؤخر ( من الارادة ) متعلق بانفراق معنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائم باللفظ معنى صفة اللفظ والارادة صفة قائم بالتكلم يعني صفة التكلم واذا اراد التكلم بلفظ معنى او اقربا زمان لا ينفق لانه يربط بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقربان بالزمان الآخر لانه يكون في دلالتهم بعض المعاني بعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او احراز زمان يجوز ان يدل على غيره او يقترن تأمل وانصف ولا تأمل جهدا ( ولما فرغ ) انصف

من بيان حوالا اسم اراد ( هو ايضا ) ان يذكر بعض خواصه ( من اللفظ والمعنى ) ليقيد ( اى ) ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص ( زيادة معرفة به ) اى بالاسم لان السمع اذا عرف اولاً ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به ( فصار ) ( ومن خواصه ) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيدل البعض او خبر مقدم ( منها ) حال من فاعل قال اى من اول الامر ( بصيغة ) متعلق بقوله منها على وزن يبعة ( جمع الكثرة على كثرتها ) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانها ية ( و ) منها ايضا ( بن التبعضية ) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدلولها وامادة ان الخواص المذكورة بعض منها ( على ان ما ذكر ) اى ما ذكره المصنف من الخواص ( بعض منها ) اى من خواص الاسم ( وهى ) اى الخواص ( جمع خاصة ) كخواص جمع ناصرة ( وخاصة السمع ما يختص به ) اى بالسمع ( لا يوجد فى غيره وهى ) اى الخواص ( اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصه له ) و يقال لها عرص لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية ( كالكتابة والقوة للانسان ) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افرادها ( او ) هى ( غير شاملة ) لجميع افراد ما هى خاصه له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية ( كالكتاب بالفعل له ) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افرادها وتسمى هذه بنوعيات خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً لذاتياً وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبل اثنى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه يدخل المصمرات والاعلام المتخصصة ونحوهما وكذا الجرم لانه لا يدخل المليات من الاسم وغير المتصرف ونحوهما وكذا الشوئين حيث لا يدخل غير المتصرف وما عرف بالام او بالتداه ونحوهما وقس على هذا غيرهما ( فن خواص الاسم ) ( دخول ) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو ( اللام ) ( اى لام التعريف ) لكون اللام شاعراً فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا بؤيد ( وارقال ) المستف ( دخول حرف التعريف مكان دخول اللام ( لكان ) قوله ( شاملاً للميم الذى يستعمل حرف تعريف ) ( فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم ) على لغة حير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى اختتام حرف التعريف كاللام حيث قال امن امير امصيام فى اسفر وفيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم ( اس من امير امصيام فى اسفر ) لطابق الجواب



السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه)  
 اى الان المصنف (لم يعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه)  
 اى لان دخول اللام) اخصر وللأكتفاء ذكر الاصل عن الفرع لان اللام  
 اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اى المص  
 (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما ظل البعض  
 (اشارة الى ان المختار حذوه مذهب اليه سيويه) لانه في حرف التعريف ثلاثة  
 مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيويه لانه مقتدى في هذا الفن  
 ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله مذهب اليه (اداة  
 التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى الام وحدها) يعنى حال كونها  
 منفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشار كما شئ من الحروف وانما اختار  
 اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم  
 المعرف درجا وابدا بخلاف الهمزة (زيد عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء  
 بالساكن) لان اللام زيدت اولساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمات  
 الموضوعه على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك  
 بالفتح لالتبس باللام الابتداءية وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة  
 الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليتمكن الابتداء به وقال  
 المحنى ونصر مذهب سيويه بان التعريف نقيض التكرار ودليله حرف ساكن  
 فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيويه  
 (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعنى بان هل مع الحرفين  
 مفتوح الاول ساكن الاخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف تعريف  
 لانه لما دأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا  
 وابدا ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف  
 الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (الرد) فقد ذهب الى  
 انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات  
 الموضوعه على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها)  
 لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعه لمعنى من المعاني كالاستفهام  
 والنداء وغيرها قال هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق  
 بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختر اللام رعاية  
 للمذهبيين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها اوجزء وههنا زيدت  
 لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على مذهب الثلاثة  
 بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومة

يدل اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ( والحرف لا يدل على معنى مستقل ) بل يدل على معنى في غيره ( والفعل ) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه ( يدل عليه تضمنيا لامطابقة ) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ( وهذه الخاصة ) احث حرف التعريف ( ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بالواضحة ( واسماء الاشارة ) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف ( ولا ) يدخل ايضا ( غيرها ) اى غير الضمائر ( كالوصولات كالذى والى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفرقا كالكتاب بالفعل للانسان ( وكذلك ) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له ( سائر ) اى باقى ( الخواص الخمس المذكورة هما ) اى في بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت في بيان خواص الاسم يعنى الجر والتثوين والامتناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لغطى ومعنى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التثوين لانه يحصل بالعمل فكانه مما يدخل في الاول فقال ( و ) منها دخول ( الجر ) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن الحقوق بعلاقة العروض ( وانما اختص ) معنى للفصل ( دخول الجر ) اى حقوق الجر ( بالاسم ) منطلق بالاختصاص ودخل على المقصور عليه ( لانه ) اى الجر ( اى حرف الجر ) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجر حرف الجزم في الفعل المضارع ( في ) الاسم ( التجزؤ به ) اى يحرف الجر ( لفظا ) في التجزؤ به ( تقديرا ) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله ( كما في الاضافة المعنوية ) فان الجر فيها اى حرف الجر تقديرا كما سأتى ( ودخل حرف الجر لفظا نحو مرت زيد ( او تقديرا ) نحو غلام زيد في تقدير غلام زيد ( يختص بالاسم ) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الدو هو الجر بالاسم ايضا ثلاثا ليرم مخالفة الاثر المؤثر ( لانه ) اى حرف الجروضع ( لافضاء ) اى لا يصال ) معنى الفعل الى الاسم ( كما سأتى ان حرف الجر

اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يابيه (فيما في ان يدخل الاسم)  
يعني ان يكون من خواصه (ليفضي) اي ليوصل (بمعنى الفعل اليه) اي الى  
الاسم الذي صار حرف الجر من خواصه لان النسيء ما لم يناسب للنسيء ولم يكن  
من خواصه لم يقدر ان يفضي اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن  
سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر ما مل فـ  
مع ان حرف الجر غير مدكور فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا قدرا لمسياً في  
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينفي ان يكون  
الفعل مضافاً اليه بها لكون الجر موجوداً بدون حرف الجر فلا يكون الجر مضافة  
مختصاً بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضاً فاجاب عنه بقوله (واما اللفظية  
اللفظية) (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخصيص فقط  
والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معاً والتخصيص والتخفيف فيكون  
اللفظية من حيث الافادة جزءاً من المعنوية وجزءاً من النسيء لا فـ  
اليه فحيث ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم  
لزم زيادة الفرع على الاصل وهو يمنع ولذا قال السارح (فيخفى ان لا يتدخل)  
الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمختصة لا تكون (يا)  
يتخص (الفرع) بما يتخالف ما يختص به الاصل (والموصول الاول عبارة  
عن الفعل وفسره السارح بقوله (اعني الفعل) والموصول الثاني عبارة عن  
الاسم والمخالف لغة تكون بان تختص اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم  
(او يزيد) عطف على يتخالف الاول اي فينفي ان لا زيد الفرع (سلبه)  
اي على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) اي بان يوجد  
الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اي فينفي  
ان لا يتخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اسمان هذا السؤال  
والجواب على عدم نفي حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام  
المصنف في بحث الاضافة (واما انا كما كان حرف الجر مقدراً فيها على ما فهم  
من تفسيره بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الحرف ما  
يكون بتقدير حرف الجر ايضاً (و) (منها) اي من خواص الاسم (دخول)  
(التوين) (باقسامه) الخمسة (الاتوين التزم) فيكون الاستثناء متصلاً  
لانه في كلام موجب تام في نصب المستثنى (وسيجيء في آخر الكتاب) اي كتاب  
الكافية (تعريفه) اي تعريف التوين وهو تون ساكنة تدفع حركة الآخر  
لأن كيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التكنية  
يدل على إمكانية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفاً

زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التكبر وهو العارق بين المعرفة والتكبر  
يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صد بالتنوين فغناه اسكت سكوتا ما  
وقنا ما واما اذا كان صد بغير تنوين فغناه اسكت السكوت الا ن والثالث  
تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحدف المضاف  
اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع  
المذكر السالم يعنى ما يدخل اليه الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات  
والخامس تنوين التزم وهو ما لحق اواخر الايسات والمصاريع لتحسين  
الاسناد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه)  
متعلق بقوله سيجي ( يظهر ) مبنى للفاعل من الظهور ( جهة ) يارفع لانه  
فاعله ( وهو ) اى علة ( اختصاص ما عدا تنوين ) بالنصب ( التزم به )  
اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن  
اثنون وعدا يعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعدي بنفسه وسيأتى  
تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين التزم بالاسم  
( وجهة عدم اختصاص تنوين التزم به ) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد  
بعض خواص اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال ( و )  
( منها ) اى ومن تلك الخواص ( الاسناد اليه ) الجار والمجرور متعلق بالاسناد  
ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر  
بمعنى المفعول ( هو ) اى الاسناد اليه ( بالرفع عطف ) خبر بعد خبرا والجار  
والمجرور حال ( على الدخول ) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا ( لا ) يكون بالجر  
معطوفا ( على مدخوله ) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه  
قريبا ( لان المتبادر من الدخول ) اما معناه الحقيقي وهو ( لذكرى الاول ) يعنى  
ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام ( او ) معناه المجازى وهو ( المحوق  
فى الآخر ) وهو ان يكن مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين ( وكلاهما )  
يعنى الذكر فى الاول والمحوق فى الآخر ( متفيان ) يعنى لا يوجدان ( فى الاسناد )  
فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول  
فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لاقى الاول ولا فى الآخر ( وكذا ) خبر  
مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كان الاسناد اليه بارفع عطف على الدخول كذا  
الحال ( فى الاضافة ) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع او على  
الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا المحوق فى الآخر ( والمراد به ) اى  
بالاسناد اليه ( كون السى مستندا اليه ) يعنى همزة فعل تكون للصيغة مثل امشى  
الرجل اى صار ذامشية ( وانما اختص هذا المعنى ) اى كونه مستندا اليه ( بالاسم

لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يمتنع في آن واحد ويكون مجزئاً دائماً  
 ولهذا ( وضع لان يكون مستنداً ابداً ) منصوب على الطرفية اى في الازمان  
 كلها ( فقط ) لقائه جزاء شرط محذوف وقط منى على السكون اسم من  
 اسماء الافعال بمعنى انه اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابداً مستنداً فاعنه  
 عن ان يكون مستنداً اليه ( فلو جعل مستنداً اليه ) لا يخلو اما ان يكون مستنداً  
 ايضاً فمحتمل ان يكون مستنداً ومستنداً اليه في حالة واحدة وذا غير جائز واما ان  
 لا يكون مستنداً بل يكون مستنداً اليه فقط فمحتمل ( يلزم خلاف وضعه ) وهو  
 ايضاً غير جائز ولان السند اليه لابد وان يكون الاعملى الذات تقييداً او بال  
 والفعل لكونه عرضاً لا يقوم بنفسه لا يدل عليهما لا تحققاً ولا تأوًلاً فلا يكون  
 مستنداً اليه اصلاً بل يجب ان يكون مستنداً اليه لكونه الاعملى معنى في نفسه وانما  
 قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام ( و ) ( منها ) اى من خواصه المتويزة  
 ( الاضفة ) سبق اعراضها ( اى كون السى - مضافاً ) سبق تفسيره ايضاً ( بتقدير )  
 متعلق بقوله مضافاً ( حرف الجر ) لا كون السى مضافاً ( بذكرة ) اى بذكرة حرف الجر  
 ( فقط ) اى حال كون الحرف ملفوظاً ( ووجه اختصاصها بالاسم ) اى طلة كون  
 الاضافة مختصة بالاسم ( اختصاص لوازمها من التعريف ) بيان لوازمها اى  
 من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ومحصل  
 تخفيف المضاف ايضاً بمحذوف تنوينه ( والخصيص ) اى كون المضاف خاصاً بعد  
 ان كان عاماً حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه  
 ايضاً ( والتخفيف ) اى كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما في جانب  
 المضاف فقط نحو ضارب زيد واما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه  
 واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعاً نحو حسن الوجه ( به ) اى بالاسم  
 متعلق بقوله اختصاص لوازمها ( لان الفعل نكرة لا يدل على معنى في نفسه )  
 لا يقل شيئاً منه لكونها عرضاً وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل  
 على معنى في نفسه ( واء افسرنا الاضافة بكون السى - مضافاً ) مع انها محتملة  
 لان تفسر بكون السى مضافاً اليه ايضاً ( لان الفعل او الجملة ) يعنى الجملة الفعلية  
 اى اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعاً يمكن ان يكون فيه مضافاً اليه  
 الفعل او الجملة الفعلية مع اتفقهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها  
 اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم ( فديقع ) اى الفعل او الجملة  
 ( مضافاً اليه ) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل  
 او الجملة فلم الاحتراز عنه ولهذا فسرنا هاهنا هكذا ( كما ) وقع ( في قوله تعالى يوم يرفع  
 الصادقين صدقهم ) وقوله تعالى يوم ينفع في الصور ويوم يقوم زيد يوم قدم

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المغيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى  
ضعف ما يبني على هذه الدعوى من حل قول المصنف على المعنى الشامل لكون  
النبي مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احدا الامر من الفعل او  
الجملة كأن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى تأويل اضافة المفعول  
(فلاضافة) حمزة (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة  
بكون النبي مضافا ومضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع  
الصادقين فلاضافة (مختص بالاسم وانما قيدناه) اى قولنا لكون النبي مضافا  
بقولنا (بتقدير حرف الجر ثلثا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانا ما يزيد  
(فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا)  
اى ملفوظ فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون  
الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الضافة بلفظ حرف الجر تأمل  
ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع  
في تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان  
الخبر متعدد بالمعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى  
او عجمى (معرب ومبنى) قدم العرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون العرب  
اصلا وانما انحصر الاسم فى قسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا  
مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع  
غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمر (والاول) اى المركب  
مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو  
ثلاثة عند البصرية لما مضى وانه من غير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان  
ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابهه او غير مشابه وقسم يكون  
مركبا غير مشابه وقسم يكون مركبا ونكته مشابهه والقسم الثالث مع الاول  
مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى  
لم يشبه مبنى الاصل هو العرب) وحده كما قلنا فى القسم لثانى (وما عداه) اى القسم  
الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابهه  
نحو هذا وهو له او غير مشابهه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى  
الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب  
كما قلنا آنف فالحصر عقلى لا امر انه اذا دار بين اثنين والاثبات يكون عقليا ولما فرغ  
من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم العرب لانه اصل  
لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال  
(فالعرب) (الفاء للتفسيرية) (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجى لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول فيكون  
 اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءنى رجل واكر مس الرجل والمكرم اس  
 الا رجل الجائى قوله فالمعرب مبتدأ ( المركب ) خبره اشارة الى الشارح بقوله  
 ( اى الاسم الذى ركب ) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب  
 صفة تقتضى موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم  
 المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماضى مبنى للمفعول  
 معنى حيث يكون صلة للموصول ( مع خبره تركيب يتحقق معه عامله ) اى يوجد  
 فى التركيب الد هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا ( فيدخل فيه )  
 اى فى التعريف ما كان من كبا مع خبره سواء كان مساميا لى الاصل او لا مثل  
 ( زيد وقام وهؤلاء ) الكاشفة ( فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء ) لان كل واحد  
 منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى  
 الثانى العامل اللفظى ( بخلاف ما ليس بمركب اصلا ) اى قضا فانه ليس بمركب  
 لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا ( من الاسماء ) يبنى فى قوله ما ليس  
 ( المتعددة ) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسما بحروف التعجب  
 وسواء كانت معدودة بلا عطف ( نحو الف باتان ) او بالعطف نحو الف وبأ  
 وتاونا موقوفا او لا وغير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمر و بكر او غير عطف  
 ( نحو زيد وعمر و بكر ) موقوفا او لا فانها مبنية عند المصنف او بخلاف ما هو  
 مركب مع خبره لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله ) سواء كان ما اضيف اليه  
 معربا ( كقلام فى غلام زيد ) او مبنيا مثل غلامت ( فان جمع ذلك ) اى جميع  
 المذكور من الاسماء المتعددة بسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها ( من  
 قبيل البنيات عند المصنف ) لانه استلزم التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم  
 معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى تقسيم الاول اتى عن اصل وفى الثانى تحقق  
 العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء  
 لا يتفاه موجب الاعراب وهو للعائى المقنضية له ( الذى لم يسه ) صفة المركب  
 لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام ( اى لم يناسب ) تفسير  
 باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم التناسبة ( مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب )  
 وصف التناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما ساقى  
 الا ان تناسبه لم يؤثر فى منع الاعراب وانما يؤثر فى منع الجر والتنوين لكون  
 هذه التناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه ( معنى الاصل ) بانصب لانه مفعول  
 المتشابهة ومضاف الى غير معموله كصارع مصرولذا جعلت اضافته معنوية  
 ( اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية ) يعنى اضافة المبنى الى الاصل

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آما والاضافة  
اليانية علامتها ان يصح جعل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح  
ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المني الذي هو الاصل (وهو) اي المني  
الاصل ثلاثة (الماضي) وانما يخفى لا تنفاه موجب الاعراب فيه وهو المعاني الثلاثة وبني  
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لسباية الاسم في وقوعه صفة للكرة وعلى  
الفقصة للغة ولكونها احوال السكون لكونها جاز الالف (والامر بغير اللام) لان  
الامر باللام معرب مجزوم وانما بني ايضا للتنافذ المذكور وعلى السكون لكونه  
الاصل في البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما في الماضي (والحروف) سواء كانت  
عامة او لا وانما بنيت لعدم استلالتها في الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها  
المعاني الثلاثة (وبهذا التقيد) اي بقيد نفي المشابهة (خرج) عن العرف (مثل  
هو لا) في مثل قام هو لا) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عاملة (لكونه) اي لكون  
هو لا فيه (مشابهة للمنى الاصل) في الاحتياج يعني ان اسماء الاشارة مشابهة  
للحرف في الاحتياج كما ان الحرف يحتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة  
الى المشار اليه (كما يخفى في بابها) اي في باب المني او في باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف  
التركيب في تعريف العرب وتيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف  
الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وبيان هذا الخلاف قال منها (واعلم  
ان صاحب الكشاف (الذي صنف المفصل في النحو) جعل الاسماء المعدودة  
الغير المركبة) سواء كانت خبر مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة  
لكن لا بتركيب يتحقق معه عاملة كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية  
عن المشابهة المذكورة) يعني لم تكن ايضا مشابهة للمنى الاصل (معرفة) يعني  
اطلق الاعراب عليها وقال هي معرفة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه  
والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتشوين ونوع  
يحتز عن الجر والتشوين كالجد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف  
آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان  
اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث  
اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (واس النزاع)  
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معرفة معان  
الاعراب لم يجز عليها بعد فلجاء بقوله وليس النزاع (في المعرب الذي هو اسم  
مفعول من قولك امرت) يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي (فان ذلك) اي  
المعرب الذي هو اسم مفعول يعني المعرب اللغوي (لا يحصل) بئس (من  
الاشياء الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقدير (بعد  
التركيب) اي بعد ما تركبت معاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد



بالفعل ( بل ) النزاع ( انما هو في العرب اصطلاحاً ) يعنى هل يقال زيد  
مثلاً قبل التركيب بمساؤه معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يتم له ذلك  
اصطلاحاً وعند المصنف لا يقال ( فاعتبر العلامة ) اى صاحب الكشاف يعنى  
اكتفى في تحقيق العرب بكونه صالحاً لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل  
مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكف به ( بمجرد الصلاحية  
لاستحقاق ) اللام متعلق بالصلاحيية لا للتعليل ( الاعراب بعد التركيب )  
ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معرباً  
لصلاحيية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معرباً  
بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل ( وهو ) اى ما انتبه العلامة  
( الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف مع الصلاحية ) اى مع كونه  
صالحاً للاعراب يعنى لم يكن مساوياً لمبنى الاصل ( حصول الاستحقاق )  
يعنى حصول استحقاق الاعراب ( بالفعل ) وذلك لا يكون الا بعد لترصع ب  
( ولهذا ) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف  
( اخذ التركيب في تعريفه ) اى في تعريف العرب حيث قال العرب المركب  
الذى الخ ( واما وجود الاعراب ) بعد التركيب في الكلمة ( بالفعل ) ومثل جائى  
زيد بالرفع ورأيت زيدا بالاصب ومررت بزيد بالجر ( في كون ) متعلق بالوجود  
( الاسم معرباً ) يعنى ان وجود الاعراب بعد التركيب على الاسم للمعرب يعنى  
اجرى عليه بالفعل كما صور نالك يكون الاسم معرباً او لم يكن معرباً وان كان  
معرباً مع عامله ( فلم ينتبه احد ) فيه من النحول ( ولذلك ) اى لكون وجود  
الاعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معرباً غير معتبر عند احد  
( يقال لم تعرب الكلمة بعد التركيب ) اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر  
عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد باو فف  
( وهى معربة ) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاول ان يكون هذه الجملة  
من تحت المقول ولاورد ههنا سؤال وهو ان المصنف في تعريف العرب خالف  
الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخافة للجمهور من حين الخطأ اجاب  
الشارح بقوله ( وانما عدل المصنف ) اى عرض لان العدول اذا تعدى من  
يكون بمعنى الاعراض ( عما ) اى عن التعريف الذى ( هو المشهور عند  
الجمهور من ) بيان لما في قوله عما ( ان المعرب ) عندهم ( ما اختلف آخره  
باختلاف العوامل ) الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف  
ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول عنه بقوله ( لان الفرض )  
يعنى المقصود الاصلى ( من تدوين علم النحو ) وتأليفه ( ان يعرفه ) اى

يعلم النحو ( احوال او اخر الكلم ) من حيث الاعراب والنساء والانصراف  
 وعدد مد وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقض والنساء  
 اما لازم او طارض الى غير ذلك من الاحوال في التوعين التي وقعت ( في التركيب )  
 العربي ( من ) الوصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف ( لم يتبع )  
 من يتبع من باب تفعل ( لغة العرب ) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من  
 آباءه واجداده وعروضهم او من قبيلته ( ولم يعرف ) عطف على لم يتبع  
 ( احكامها بالسمع منهم ) اي من العرب بان كان يحكما الا انه وقع فيهم واختلط  
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاحتلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من  
 جملتهم ( فان العارف باحكامها ) اي احكام او اخر الكلم في التركيب واحكام  
 لغة العرب ( كذلك ) اي يتبع لغتهم او بالسمع منهم ( مستغن ) اي يرى  
 ( عن ) تعلم ( علم النحو ) حيث لا يحتاج اليه للحصول لمقصوده بالاتباع او بالسمع  
 ( ولا فائدة له ) اي لذلك الشخص العارف ( متدابها ) لانه يكون تحصيل  
 الحاصل ونالا يحصل ( في معرفة اصطلاحاتهم ) اي اصطلاحات العلماء والعرب  
 ( فالمقصود من معرفة العرب ) اي من تعريفه ( مثلا ) انما قال مثلا لان هذا  
 الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما انه رآه فيما بعد ( ان يعرف ) مبنى  
 للمفعول ( انه ) اي العرب ( مما يختلف آخره في كلامهم ) ان مع اسمها وخبرها  
 في محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف ( ليحصل آخره مختلفا )  
 باختلاف العوامل ( فبطريق كلامهم ) اي كلام العرب لانه انما يستعمل  
 في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل ( فمعرفة ) اي معرفة ذات  
 العرب ( متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره ) اي على معرفة وصفه وهو  
 اختلاف آخره باختلاف العوامل لان العرب ذات والاختلاف صفة والذات  
 مقدمة على الصفة طبعا فذا سب ان يتقدم ذات العرب وضعا بان يعرف أولا  
 بحيث يعرف به ذاته ليتأهب للوضع الطبع ( فلو كان معرفته ) اي معرفة  
 العرب ( المتقدمة ) صفة للمعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات العرب  
 اي فلو كان معرفة ذات العرب ( حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف ) يعني حاصلة  
 بمعرفة هذا الوصف ( وتعريفه به ) عطف على تفسير وهو من عطف  
 شئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف  
 على قوله معرفته الضمير للعرب وقوله به عطف على قوله معرفة ( باعادة الجار  
 والمعنى ولو كان وتعريف العرب حاصل بهذا الاختلاف ( وجب ) جواب  
 لو ( ان يعرف ) العرب ( أولا ) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل  
 ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به ( بانه ) اي العرب ( مما يختلف آخره )

باختلاف العوامل ( يعرف ) مبنى للفعل ( انه اى العرب مما يختلف آخره  
 وان مع اسمها وخبرها في محل رفع على انما قائمة مقام افعال يعرف ( فليزوم )  
 تقدم النسخ ( على نفسه ) المراد بالاسم ههنا وصف العرب وما يختص به  
 وهو الاختلاف المذكور وبانفس ذات العرب فتقدير الكلام فليزوم تقدم  
 الصفة على العرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممثع  
 فنزوم ان يعرف ذات العرب اولاً ثم يبين صفته ولذا قال السارح ( فبنى ان  
 يعرف ) العرب ويسمى ذاته ( اولاً ) لى ان يعرف انه مما يختلف آخره  
 بغير ما عرف به ( الجار متعلق بقوله ان يعرف ) الجمهور ويجعل ( عطف  
 على يعرف مبنى للفعل ايضا اى وبنى ايضا ان يجعل ( ما رفوه به من جملة  
 احكامه ) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه ( كما فعله المصنف )  
 ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولاً ثم بين بعض خواصه  
 من اللفظية والمعنوية ( وحكمه ) ( اى من جملة احكام العرب ) يشر الى  
 ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع  
 احكامه ( وآثاره الزبئية عليه ) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على  
 صفة الاعراب واثارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير  
 للجنس لا الاستغراق فيقول المبنى الى انه بعض حكمه ( من حيث هو معرب )  
 يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ( ان يختلف آخره )  
 ( اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتاً ) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف  
 الى الاخر اى من حيث الذات او على المصدرية بخذف المضاف اى لاختلاف  
 ذات الجار ( بان يتبدل ) متعلق بالاختلاف ( حرف يعرف آخر حقيقة )  
 نصب على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على  
 المصدرية اى يتبدل حقيقة وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف  
 الاعراب فيه وهو الواو فى النصيب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر  
 يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل  
 ذاته فى النصيب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء ( او حكمه )  
 اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع  
 المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة  
 الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصيب يتبدل حكماً لان حالة النصيب بالياء  
 ايضا الا انه فى حكم الالف لما يحى وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع  
 بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصيب يتبدل  
 حكماً لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف ( اذا كان اعرابه ) اى المعرب ( بالحروف )

اوصفة عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين ( بان يتبدل صفة بصفة  
 اخرى حقيقة او حليا ) اعرابهما كاعراب اخويهما في القسم الاول ( اذا  
 كان اعرابهما كات ) والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية  
 ورفعه ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة للمفعولية ونصبه في حالة انصب  
 مثل رايت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد  
 والحكمى في مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه  
 الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة وفي غير المنصرف لانه يتبدل  
 فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم  
 الكسرة ( باختلاف العوامل ) اللام فيه الجنس ( اى بسبب اختلاف العوامل  
 الداخلة عليه ) اى على العرب ( في العمل ) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف  
 العوامل لا يكون الا في العمل وفسر الاختلاف فيه بما علا الجار متعلقا به ايضا بقوله  
 ( بان يعمل بعضها ) اى من العوامل ( بخلاف ما يعمل البعض الاخر منها ) يعنى  
 بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول  
 جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ( وانما خصصنا اختلافها ) اى اختلاف  
 الامل ( بكونه ) اى بكون الاختلاف واقعا ( في العمل ) مع انه مذكور في كلام  
 اللص مطلقا غير مقيد ( لا ينفص ) ذلك لاختلاف ( بمثل قولنا ان زيدا مضروب  
 واني مضرب زيدا واني مضارب زيدا فان السالم في زيدا في هذه الصور ) جمع  
 صورة ما في هذه الامثلة ( يختلف بالاسمية ) يعنى العامل في زيد في المثال الاخير اسم  
 يعنى مضارب ( والفعالية ) وفي المثال الثاني العامل فاعل اعني ضرت ( والحرفية )  
 وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني اى التي هي من الحروف المشبهة بالفعل  
 وفيه ندر على خلاف الف ( مع ان آخر العرب ) الذى في هذه الصور وهو  
 زيد ( لم يختلف باختلافها ) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما  
 صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله  
 في العمل ( لفظا وتقديرا ) تفصيل لاختلاف الآخر اى اختلافا لمفوطا او مقدرا  
 او اختلاف العوامل اى سواء كانت مفروطة او مقدر ( نصب على التمييز ) من  
 نسبة الاختلاف الى الآخروا التمييز من النسبة اما يعنى الفاعل كهذا ( او ) يختلف  
 لفظا آخره او قد يره ( بازفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه  
 فاعل ومثل قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما يعنى  
 المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عبونا اى عبونا الارض ( او ) نصب ( على  
 المصدرية ) بمعنى مضاف ( اى يختلف اختلاف ) لفظا ( او ) اختلاف ( تقدير )  
 ثم حذرت المضان واقام المضاف اليه متامه وبقا لك هذا عند ارباب المعاني

ايجاز الحذف والا ول يعنى انصب على التمييز اولى اعدم الحذف فيه ولان  
 فيه اجالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع في النفس بخلاف اشائي  
 ( والا - تلاف لفظا ) اما الحركة ( كافي قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت  
 بزيدا ) واما بالحرف نحو جاءني ابو زيد ورأيت اباه ومررت بابيه ( او تقديرًا ) وهو  
 بالحركة المقدرة ( كافي قولك جاءني متى ورأيت متى ومررت بمتى فان اصله متى )  
 بالرفع والتثنية ( وقتيا ) بالنصب والتثنية ( وفق ) بالجزم والتثنية ( قات الياء  
 الفا ) لان الياء اذا سحرت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء فاجتمع ساكنان الالف  
 والتثنية فحذفت الالف التي هي متقلبة عن حرف الاعراب ( فصار الاعراب  
 تقديرًا ) لكون محل الاعراب الذي هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل  
 جاءني ابو عباس ورأيت ابا عباس ومررت بابي عباس ( والاختلاف اللفظي  
 و ) الاختلاف ( استقدي اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشارنا اليه ) اى  
 التعميم في بيان لا - تلاف عند قوله دنا اوصفة وفسرنا بملاح الزنا فارجم اليه  
 ( ثلثا ينقص ) بغير المنصرف ( مثل قوله رأيت احدا ومررت باحدا ) بالتحذف  
 في حالة لنصب والجزم ( و ) بالثني والجمع المذكور السالم اى قولنا رأيت مسلمين  
 ومررت بمسلمين حار كونهما ( مثنى ) يعنى يفتح ما قبل الياء فيهما المثنى الاول حالة  
 النصب والثاني حالة الجر ( او ) حار كونهما ( مجموعا ) يعنى يكسر ما قبلها بالجمع  
 المذكور السالم الاول حالة النصب والثاني حالة الجر ( ثانه ) اى الشان ( قد  
 اختلف ) مبنى للفاعل ( العوامل ) الجمع ههنا لما عوقى واحد ( فيه ) اى فى المذكور  
 من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع ( ولا ) اختلاف في آخر احد  
 حقيقة ( نصب على التمييز لان الاخر فيه حاسف و ) ( ب ) الاختلاف ( حكما  
 فان فحمة احد بعد الناصب ) حقيقة لانهما ( علامة انصب و ) تلك الفحمة  
 ( بعد الجار علامة الجر ) لانها فى حكم الجر لا لجر لما قبله اقيم مقامه الفحمة  
 يتكون الفحمة فى حكم الجر ولها كون فى حالة الجر محرورا لفظا لا تقديرا  
 ( وكذلك المثل فى تثنية والجمع ) فان الياء فيهما بعد الجار علامة لجر حقيقة  
 لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو طاهر وبعد  
 النصب علامة للنصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه  
 بالحروف بالالف ويكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها  
 ( فان آخر العرب فى هذه الصور ) المذكورة ( يختلف باختلاف العوامل حكما  
 لاحقيقة ) فدخل مثل هذا العرب فى الاختلاف لكونه عاما ( فان ثلث ) هذا  
 السؤال نسا من قوله وحكمه ان يختلف المعنى اذا كان حكم العرب هكذا وان  
 الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدور كما قررنا لك ( لا يمتنع الاختلاف لافى

اخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتاكيد (ولاقى العوامل  
 ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف  
 ايضا في اخر العرب لان اختلاف اخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن  
 بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير  
 المشابهة لمشي الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية  
 يعني اذا ركب آخر ذلك المعنى مع عامله اللغوي او المعنوي في اول الامر من غير  
 ان يترك قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرفع جاء في زيد ونسكت  
 عليه او نقول بالعال ل التائب مثل رأيت زيدا ونسكت او بالعامل المضوي مثل زيد  
 قائم الى غير ذلك (ويترن عليه) اي على ذلك العرب ابتداء (الاعراب) كما  
 صور نالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اي في تركيب بعض الاسماء المعدودة  
 الغير المشابهة لمشي الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول  
 العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فدخل عليه العامل صار  
 معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) في جوابه (هذا) اي  
 حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام العرب والاختلاف)  
 اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل  
 احد الحكمين) الغايرين (في الاخر فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول لان  
 الفساد ان يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغيرت فلا فساد  
 في عدم دخول بعضها (فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ لم تذكر  
 ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اي حدوث الاعراب  
 بدخول العامل (ايضا) اي كالاحكام الكثيرة (من هذا القيل) اي من جملة  
 الاحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم)  
 وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الشاملة  
 اي من خواصه المجبطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا يدخل فيها  
 حتى يرد ان لم يدخل فيها هذا الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامه  
 كما سار اليه السارح بقوله (اي من جملة احكامه) بايراد من التعضية ولم فرغ  
 من تعريف المحل شرعا في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقب العرب  
 لتناسبه الحالية والحالية (ما) (اي حركة او حرف) اساره الى ان لفظة ما  
 موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اي آخر العرب من حيث  
 هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابها وتقصيلها (به) اي بتلك الحركة  
 او الحرف نبه او اعلى كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك  
 الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولة وقدم

الموصوفة لانها الانسب في امزاج اللق بالشرح ولان الاصل في الخبر التكبير  
ولكونه جنساً (وحين يراد) مبنى للفعول من اراد يريد (بما لو صولة الحركة  
او الحرف لا يراد) مبنى للفعول ايضا من اراد يريد وفي بعض النسخ لا يراد مبنى  
للفاعل من ورد يريد وروداى لا يراد السؤال (العمل والمقتضى) لانه يقدح حين  
ارادة معنى غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معين في حالة واحدة وحين اريد  
بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت على تومهما) بان تسمرت  
بقوله اى شئ فمستند يكون الشيء عاما حيث يسجل الحركة بالحرف والعامل  
والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله) لان لما  
فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة  
او الحرف سبب للاختلاف (فان التبادر من السبب القريب) خبران اى ماله  
نوع مآثر في السبب لا تأثير تام (ولعمل والمقتضى) م يقتضى الازهار وهو  
المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف اذاته (من الاسباب العديدة)  
اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة والحروف والبعيد  
وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والاحد وهو العامل  
سواء كان لفظيا او متبويا واذا اطلق السبب يراد به اقرب لان التريب آثار  
ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما انصرف الى اى الملام  
(نحو ضلأى ودارى) وثوبى وغيرها (لانه) اى ما انصرف اليها (معرب دلى  
اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تنقسم  
ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس معرب ولا مبنى وهذا انصرف  
المذاهب (لكن) اى الان (اختلاف هذه الحركة على آراء العرب) الذى  
انصرف الى تلك الابه وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من  
حجت انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه  
ليس الا (من حيث انه ما قبل المتكلم) فان الفلام مثلا قبل الاضافة الى يا  
المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند  
المصنف فلما انصرف اليها اجمع ساكان تحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الابه  
ولانها اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم اوقع يلزم الثقل او تغير الابه وقبل  
هذه الكسرة ثابته لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام والضممة في العين  
فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما يختلف  
اخره (ثم حدد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراد  
(ومثما) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الان (المصنف اراد  
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تغيير بعض المعاني هن

بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او نائب  
او مستفهم فلم يتميز المعنى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب  
من حسنه واذا رفع يعلم انه نافي الاحسان عنه واذا جزم رفع احسن يعلم انه  
مستفهم فيتم بعض المعاني عن بعض ( فضم اليه ) اى الحد قوله ( ليدل  
على المعاني المعنوية عليه ) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز ( وكانه  
اراد هذا المعنى ) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب ( حيث قال ) فى شرح  
هذا الكتاب ( ليس هذا ) يعنى قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه ( من تمام  
الحد لانه ) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى خارج عن الحد  
اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا  
عنه بان قال ( واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد ) يعنى يكون اللام  
متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف  
( يعنى ) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به بقوله ( وضع  
الاعراب المفهوم ) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ ( من غوى الكلام )  
اى من معناه علم اننى بقوله ( فانه ) اى تعلقه بقوله وضع ( بعيد عن الفهم  
غاية البعد ) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد  
منسوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد  
( فاللام فيه ) اى فى قوله ليدل ( متعلق بقوله اختلف آخره يعنى ) المعنى  
( اختلف آخره ) ( ليدل ) لاختلاف ) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال  
عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى فرجع هذا  
لقرب المرجع ( او ما به الاختلاف ) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير  
راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على معنى فرجع هذا بكونه اصلا فى الاختلاف  
وسبيله ( على المعاني ) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسر الشارح بقوله  
( يعنى ) بها ( الفاعلية والمفعولية والاضافة ) المذورة ( بالجر ) على صيغة  
اسم الفاعل صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معاني العرب  
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل  
منهما يدل على تبدل المعاني فى العرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاختلاف  
فى المعاني انسب ولذا ذهب الشارح اليه ( عليه ) ( اى على العرب ) متعلق  
بالمعنوية بناء ( على تضمين مثل معنى الورد او الاسنلاء ) التضمنين يحتمل  
امر بن احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حال تقديره ليدل على المعاني  
المعنوية حال كونها واردة ومستولية على العرب والى ان يكون الاصل زائدا  
والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناه



اللغوى بقوله ( يقال - اتودوا السى ) من الاعتال ( وتعاوروه ) من التفاعل  
 ( اذا تداولوه اى اخذه ) اى اخذ ذلك السى ( جماعة واحدة منها ) فرد  
 واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل ( بعد واحدة ) يعنى بمسداخذ  
 فرد واحد وفرع منه وفى الصحاح تداولت الايدي اخذته هذه مرة وهذه مرة  
 بالتعارضية دست بدست كرفتن جبرنى ( على سبيل التناوب ) متعاقب بقوله  
 اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد اثنان تأبعا عن الواحد الاول  
 ( والبدلية ) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر ( لاعلى سبيل الاجتماع  
 فاذا تداولت المعاني المتقضية للارهاب ) اى تعاقبت ( على العرب ) اى على  
 محل واحد وهو الاسم للعرب حال كونهما ( متعاقبة متساوية غير متناهية ) فى بحر  
 واحد هذه احوال متزايدة او متدالة على ما سيجي ( لتضادها ) اى لكون المعاني  
 متضادة لان الالف على تعارض الالف لية والاضافة والاولى تعارض الالف لية  
 والاضافة والتانية تعارض اخديها لان الالف على من حيث انه فاعل لا يكون  
 مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا  
 اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما ( فينبغى  
 ان تكون علاماتها ) وهى الرفع والنصب والجر ( ايضا ) اى كالمعاني ( كذلك )  
 اى ينبغي ان تكون متعاقبة متساوية غير مجمعة لان الاسم يجب ان يكون على  
 حسب المسمى ( فوق بيدها ) اى بسبب المعاني المختلفة اصلا ( ا - تلاف  
 فى آخر العرب ) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب ( فوضع اصل  
 الارباب ) على آخر العرب واصل الارباب ما يكون بالحركات واذا وضع  
 اصله ففرعه اولى باو وضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويبتغى  
 عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف ( للدلالة على تلك المعاني ) اى اكون  
 دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علايم ظاهرة يستدل عليها لان  
 المتلقى يقتضى علامة ظاهرة تعرف بها ( ووضع ) ذلك الاصل والفرع  
 ايضا ( بحيث يختلف به ) اى باصل اعراب ( آخر العرب لاختلاف تلك  
 المعاني ) انلام للتوقيت اى وضع اصل الارباب وفرعه يمكن يختلف بذلك  
 الاصل والفرع آخر العرب عند اختلاف المعاني الثلاثة ( وانما جعل  
 الارباب ) اصلا كان او فرعا ( فى آخر الاسم العرب ) معان الاول اولى  
 بان يكون محلا للارباب لكونه اسقى واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى  
 او الاوسط اولى به لان خير الاور اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه  
 افراط وتفریط كفى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقة كفى الارباب  
 بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كفى الارباب

بالحروف فان الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الأكثر  
 في حكم الكل ( لان نفس الاسم يدل على المسمى ) كما قيل الاسم ما أتى عن المسمى  
 ( والاعراب ) يدل ( على صفة ) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ( ولا شك  
 ان الصفة متأخرة عن الموصوف ) لكون الصفة غالباً اما مخصصة للموصوف  
 كما في التكرات او موصفة له كما في المرفف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد  
 ما خصه او اوضحه ( فالأنسب ان يكون الدال وهو الاعراب عليهما ) اي على  
 الصفة ( ايضاً ) اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف ( متأخراً عن الدال  
 عليه ) اي على الموصوف ليكون الدال موافقاً للدلول ( وهو ) اي الاعراب  
 لغة ( مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه ) فالاعراب لغة الايضاح سمي بالعلامات  
 الدالة على المعاني به مجازاً بعلاقة التشبيه ( فان الاعراب اي المسمى به  
 حركة او حرفاً ( يوضح المعاني الثلاثة ) الفاعلية والمفعولية والاضافة ( المقننة  
 للاعراب ) لانها ممان خفية تقتضي سلاماً فذرة يستدل بها عليها بفعلوا  
 الاعراب علامة دالة عليها ( او ) هو مأخوذ ( من عربت ) من باب علم ( معدته )  
 بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضاً وهي  
 للآدميين كالكرش لسائر الحيوان ( اذا فسدت ) تلك المعدة يعني اذا تغيرت  
 فبكون عرب بمعنى فسد من يد عليها الهمة بالنقل الى باب الافعال فصار اعراب  
 بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال السارح ( على تقدير ان تكون الهمة )  
 في اعراب السلب فبكون معناه ( اي معنى الاعراب في اللغة ) ازالة الفساد سمي  
 الواحد من العلامات اثلاث الدالة على المعاني الثلاثة ( به ) اي بالاعراب  
 بعلاقة التشبيه ( لانه ) اي ما يسمى بالاعراب ( يزيل فساد التباس بعض  
 المعاني ببعض آخر ) ( ونواصبه ) ( اي انواع اعراب الاسم ) لامطابق انواع  
 الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع  
 الاعراب مطلقاً اربعة الرفع والنصب والجر والجزم يحصر الاستفراء فاشترك  
 الاسم والفعل في الرفع والنصب واختلفا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول  
 واثاني للثاني ولم يمكس لان الجر ثقل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل  
 ثقل فاعطى الجر الثقل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا  
 بينهما وتمادلا ( ثلثة ) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على  
 الانواع حيث لا يلائم وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم مثل  
 قواك السكسين خال وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني  
 المقننة للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضاً ليكون الدال  
 على قدر الدلول والارتم الاشتراك اذا كان الدال قل او الترادف اذا كان أكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة ( رفع ) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع  
 لارتفاع الشفة السفلى عند التلقظ ولرفعة مرتبين اخويه ( و نصب )  
 سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على جانبيهما عند  
 التلقظ به لانه ينصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام ( وجر ) سمي به  
 لان صاله يجر الفضل الى الاسم ( هذه الالفاظ الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية )  
 التي هي الضمة في جاني زيد والقصة في رأيت زيدا والكسرة في مررت يزيد  
 ( والحروف الاعرابية ) التي هي الواو في ابوك والالف في امك والياء في ابيك  
 ( ولا تطلق ) لاحقة ولا مجازا على الحركات البنائية اصلا ( اي قطعا سوا )  
 كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط ( بخلاف الضمة والقصة والكسرة )  
 مع البناء في كليهما ( فانهما مستعملة في الحركات البنائية ) مثل حيث وابن  
 وجبر و نزال ( غالبا ) تستعمل ايضا في الحركات الاعرابية على قلته ( واماهده  
 الالفاظ التي تكون بلاتا في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل  
 في غيرها سوا ) كانت في الاواخر او الاولى الهندس بانه قال ههنا واتوا و في  
 البنائين القاه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر على نوع من الالف فلما  
 كانت المدلولات اتوا كانت الدوال عليها ايضا اتوا بفلا في القاب البناء  
 لا ر كل واحد من الالفاظ البنائية نوع حيث يدل على احدها وهو البناء  
 الى هنا كلامه ( فالرفع ) الفاء للتفسير والتفصيل اوردته بالام اشارة الى انه نوع  
 من انواع اعراب الاسم فتكون للهمد الخارجي ( حركة كانت ) اي علامة ارفع  
 فلان ثبت باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات ( او حرفا ) كما في الاعراب بالحروف  
 ( علم افعالية ) اوردته بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان  
 كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود ( اي علامة  
 كون النسي ) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعلم مثل قولك انجني ان ضربت  
 ( فاعلا ) فيه اشارة الى ان المراد ياعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله  
 لفاعلة مصدرية ( حقيقة ) تميز او منصوب على انه سفة اي فاعلا حقيقة  
 ( او حكميا ) عطف على حقيقة على التوجيهين ( ليعلم ) الام فيه متعاقب بالنعيم  
 اي وانما عمنا قوله علم الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقرنا حقيقة  
 او حكما ليعلم قوله علم الفاعلية المرفوعات ( الملحقات بالفاعل ) لان الرفع حقيقة  
 في الفاعل لكنه اصلا في المرفوعات وما عداها منها ملحق به ( ايضا ) كما يعلم  
 الفاعل اصلا ( كالمبتدأ والخبر وغيرهما ) كخبر يلب ان وخبر لائق الجنس  
 واسم ما ولا المشتهين بالنس ( والنصب ) الذي هو من انواع اعراب الاسم  
 ( حركة كانت ) اي علامة النصب ولا عا - بالمر كما : ( بحررا ) كالحر

بالحروف ( علم المفعولة ) ( اى علامة كون الشيء اى الاسم وانما قال كون الشيء  
 لينعمل منسل رأيت انه قائم ( مفعولا حقيقة ) كالمفاصل الخمسة ( او حكما اسميل )  
 المنصوبات ( الحقائق ) السبعة ( بها ) فى كونها فضلا كالحال و التبرع والمستثنى  
 المنصوب وخبر كان واخواته واسم باسان واخواته واسم لا التبرع وخبرها ولا  
 المجازية ( والجر ) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا ( حركة كانت ) اى  
 علامة الجر ( او حرفا ) ( علم لاضافة ) ( اى علامة كون الشيء ) ايدخل فيه مثل  
 اعجبني استهزأ بك عالم اى علامة كون الاسم ( مضافا اليه ) حقيقة او حكما  
 ولم يذكرهما اكتفا بما سبق فى الفاعلية والمفعولة لالعدم وجودهما اما الحقيق  
 فكالمضاف اليه بالاضافة المضافة والجرور بالحرف الجار الصغير الزائد واما  
 الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة الانظمية والجرور بحرف الجار الزائد ( واذا  
 كانت الاضافة بنفسها ( اى بصيغتها ) ( مصدرا ) من باب الانفعال ( لم ينجح )  
 اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فبدر اجمع الى المصنف او معنى للمفعول وقوله ( الى  
 الحاقى به المصدرية ) مفعول مالم يسم فاعله ( اليها ) اى الى الضافة ( كما ) احتج  
 الى الحاقها الى اخويها حتى لو القى لزم اجتماع المصدرين اليه ونفس المصدر  
 واحتمال ان يكون الياء النسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتج  
 الى الحاقها ( فى الفاعلية والمفعولة ) لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر  
 ( وانما اختص الرفع بالفاعل ) وما الحق به ( و ) اختص ( النصب بالمفعول )  
 وما الحق به دون المكس فرقا بينهما وبعدالا ( لان الرفع ثقيل ) لاحتياجه  
 فى التاليف الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهوائى الحروف ( والفاعل  
 قليل ) والقليل يكون خفيفا ( لانه واحد ) معمول ما هو الاصل فى العمل ولحقته  
 ايضا قابله وهى خسة ( فاعطى الثقل ) الذى هو الرفع ( القليل ) الذى هو  
 الخفيف للتعاادل ولئلا يسهل الرفع الفاعل فى القوة ( والنصب خفيف ) لانه فتحة  
 وهى جزء الالف واخواتها ( والمفاعيل كثيرة ) والكثير ثقيل ( لانها خمسة )  
 فى الفعل المتعدي واما اللازم والقول المجهول فالمفاعيل فيها اربعة الا انها فرقا  
 المتعدي وهو الاصل ولحقتهما ايضا كبيرة لانها سبعة ( فاعطى الخفيف ) الذى  
 هو انصب ( للكثير ) الذى هو المفاعيل ولئلا يسهل النصب المفعول فى الضعف  
 ( ولما لم يبق لضاف ايه علامة لما عرفت ان علامات ثلاث والمعانى ايضا ثلاثة  
 فذهب واحد بهذا واحدا بهذا للنسبة فى كل منهما وبى علامة الجر للمضاف  
 اليه ) غير الجر جعل علامة ( اى للمضاف اليه لانه لما كان المضاف اليه  
 متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كبير لانه خمسة  
 وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسطين الرفع والنصب ولهذه النسبة

اعطى الجبر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجبر اليه ضروري (العال) احتاج  
الى به لا احتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه ولذلك كره في حكم المربط لا  
انه اخره من الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقضي الا حرام  
والمراد به ههنا طامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق  
ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل  
او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظي او ناسي (او معنويا) ما به (الباء) البسيطة  
متعلق بقوله (يتقوم) (اي يحصل بسببه) لا بغيره تفسيره لازم لان ان تقوم بلزومه  
الحصول (المعنى المقضي) اسم طامل (اي) يحصل (معنى) يريد ان اللام  
للعهد الذهني وهو في قوة التكرار لذكرا فسر ما تكرر ويثبته بقوله (من المعاني)  
الثلاثة (المعتورة) اي المتولية والواردة (على العرب المقضية) صفة المعاني  
(الاعراب) ليكون علامة دالة عليها المناسباتها معان في ثبته تستدعي علما  
ظاهرة يستدل بها عليها (في) قولك (جاءني زيد) لما للتفسير والايضاح  
والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء طامل) تقديره جاء اي فلفظ جاء الذي  
هو في قولك جاءني زيد طامل في زيد (اذبه) اي اسببه (حصل) لا بغيره (معنى)  
الفاعلية في زيد) وهو المجرى القم زيد يكون زيد به جانيا (فحصل الرفع)  
الذي كان علم الفاعلية (علامة لها) اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها  
لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفي) قولك (رايت زيدا رايت) اي  
لفظ رايت الذي في قولك رايت زيدا (طامل) في زيد (اذبه حصل) معنى  
المفعولية في زيدا) وهو كونه مريا فيجعل النصب الذي كان علم المفعولية  
(علامة لها) اي لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته  
(و) في قولك (مررت بزيد البهاء) الذي في قولك مررت بزيد (طامل) في زيد  
(اذبه) اي بالهاء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (في زيد) يحصل  
الجبر الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اي لمعنى الاضافة ان يكون تلك العلامة  
دالة عليها لانها حقيقة ولا فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقضي اراد  
ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات  
الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات والفصحى وتارة  
بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان  
هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها  
والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عن ذلك لمصدرها بالغاء  
(فالمراد المنصرف) (اي) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذي لم يكن  
معنى) اي تشبها (ولا جمعا) لان المفرد يقابل النفي والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مشتق او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في الثنية وبعض الجمع واما  
 بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف  
 يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة ( كزيد ورجل )  
 او مشتق مثل ضارب ومضروب ( و ) ( كذا ) اى كالفرد المنصرف ( الجمع  
 المكسر المنصرف ) ( اى الجمع الذى لم يكن شاه الواحد فيه ) اى في ذلك الجمع  
 ( سالما ) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكور السالم  
 فان اعرابه بالحروف او الجمع لمؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص ( ولا غير  
 منصرف ) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه  
 بالحركات الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة ( كرجال ) او مع  
 زيادة ونقصان ( وكطلبة ) جمع ط ل ب كناصر ونصرة ( فالاعراب في هذين  
 القسمين ) اعني في المنصرف والجمع المكسر المنصرف ( من الاسم ) لكون  
 البحث فيه ( على الاصل ) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة ( من وجهين  
 احدهما ) اى احد الوجهين ( ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ) لكنهما  
 اخف ( والاعراب فيهما ) اى في هذين الوجهين ( بالحركة ) كما سيأتى ( والثاني ) انه  
 اذا كمن الاعراب ( فيهما ) بالحركة لكونها اصلا واخف ( فالاصل ) فيهما ( ان  
 يكون ) الاعراب فيهما ( بالحركات الثلاث ) الضمة والفتحة والكسرة ( في الاحوال  
 الثلاث ) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان  
 ( و ) الحال ان ( الاعراب فيهما ) اى في هذين النوعين ( بالحركات الثلاث ) كما  
 مر ( في الاحوال الثلاث ) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يبق ناقصا  
 واكون اعرابه اصلا من وجهين قدمهما على سائر الأنواع ( فالاعراب فيهما ) فيه  
 اشارة الى ان قواه المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك ( بالضمة )  
 الجار والمجرور خبر المبتدأ ( رفعا ) اى حالة الرفع اى حالة كونه مر فوعا ( والفتحة  
 نصبا ) من قيل اللطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المفعول المقدم  
 مجرورا واجازه لمصنف مثل قولك في الدار زيد والجرة عمرو ( اى حالة النصب  
 اى حال كونه منصوبا ) ( والكسرة جرا ) امامه طوف على قوله بالضمة فما  
 لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا ( اى حالة الجر ) اى حال  
 كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك ( فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على  
 الظرفية ) اى على انه مفعول فيه لمنعلق الظرف ( بتقدير مضاف ) وهو قوله  
 حاة ( ويحتمل ان نصب على الحالية ) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال  
 من فاعل الظرف المسكن فيه بتأويله بالشتق اى حال كونه مر فوعا ومنصوبا  
 او مجرورا ( و ) يحتمل ايضا النصب على ( المصدرية ) رفعه فاعلا ونصب

نصبا وجرجرا والجنه حال بتقدير قسا والضمير وهو مل في الجمل على  
 كلا التقديرين معنى افعل المستبط من الضرف المستقر ( فاقسم الاول )  
 وهو المفرد المنصرف ( مثل جاني زيد ) بالضم في حالة الرفع ( ورأيت زيدا )  
 بالفتحة حالة النصب ( ومررت بزيد ) بالكسرة حالة الجر ونحو جاني رجل  
 ورأيت رجلا ومررت برجا ، ( و ) التسم ( الثاني ) هو الجمع المنصرف  
 ( مثل جاني رجال وطابة ورأيت رجلا وطابة ومررت برجال وطابة ) ( و ) الثاني  
 من الثلاثة التي تكون بالحركات وما فيه الضمة والكسرة نقط وواو واحد  
 ( جمع المؤنث السالم ) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المؤنث سرف  
 يحتاج الى استطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فان زول عنه  
 اعرابه لان النصب الذي للركب ولا لانه جزء من غير المنصرف ، لانه واحد  
 وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا ( وهو ) اي جمع المؤنث السالم  
 ههنا المراد به ( ما ) اي جمع ( كون بالان والنا ) وان كان واحدا مؤنثا  
 نحو سمات في مسئلة وضاربات في ضاربة ومذكرات في سبلات في سبل  
 ومرفوعات في مرفوع وسواء كان واحدا صفة مثل سمات وضاربات او نبر  
 صفة مثل زينبات وسبلات ( احترزه ) اي بالسالم ( جمع ) ( الكسر )  
 اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار انما عدة ولكن لا يصح ان يطلق  
 عليه السالم ( فانه قد علم ) حاله اوسمعه وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه  
 سيعلم ( بالصفة ) خبر ( رفعا ) اي حالة الرفع او حال سكونه مرفوعا او رفع  
 رفعا ( والكسرة ) ( نصبا ) اي حالة النصب ( جرا ) اي حالة الجر ويوزن  
 فهما الوجهان الاخيران ايضا ( فان النصب فيه ) اي في جمع مؤنث السالم  
 ( تابع للجر ) ولهذا كان اعرابه بالحركات الماقصة لكون النصب متروكا فيه  
 اجرا ) مفعول له لقوله تابع ( للرفع ) الذي هو الجمع المؤنث السالم ( على  
 وتيرة ) من ترتيبه من باب ضرب وتصرف هي الطريقة اي على طريقته  
 ( الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم ) لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا  
 والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا ( فان النصب فيه ) اي في الجمع المذكر  
 السالم ( تابع للجر كما سيجي ذكره ) اي وجه تبعه وحل الفرع عليه وان لم  
 توجد العلة المتضمنة تبعية النصب الجر في الجمع المذكر السالم فيه ولتلازم  
 زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعراب بالحركة ان  
 هي الاصل في الاعراب والثاني مع كونه اصلا اعراب بالحروف التي هي الفرع  
 فيه واذ لم يحمل نصبه على الجر كما حل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا  
 كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية ( مثل حاتني مسلمات )

وزينات بالفعلة رفعا ( ومررت بمسلمات ) وزينات بالكسرة جرا اصلا ( ورأيت مسلمات ) وزينات بالكسرة نصب لكن تبعوا الثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك لكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا او جمعا مكسرا ( و ) هو ( غير المنصرف ) مبتدأ ( بالضم ) خبره ( رفعا ) ( والفتحة ) ( نصبا ) اى حالة النصب ( وجرا ) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا ( ما لجر فيه ) اى فى غير المنصرف متروك لانه ( تابع للنصب ) فيكون اعرابه بالحر كات الناقصة لكون الجر متروكا ( كما سذكره ) اى وجهه لانه لما ترك جره انسبه الفعل باعتبار الفرعتين حل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما ( نحو جادنى احد ) رفعا ( ورأيت احد ) نصبا ( ومررت باحد ) كذلك ( جرا ) ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضفة الى غيراء المتكلم على ما سذكر فقال ( واخوك و ابوك وجوك ) ( بكسر الكاف ) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلق والوطى ونقصان العقل والميراث وغيرها فذهب الكسرة فيهن لتدل على كرهن اسفل من المذكر ( لان الهمزة فى اللغة ) ( قرب المرأة من جانب زوجها ) لامن جانبها كايه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا ( فلا يضاف ) الهمزة ( الا اليها ) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث ( وهوك ) ( والهين ) فى اللغة ( النى المنكر ) صفة النى اسم مفعول من افكر ( الذى يستهجن ) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون فيجاء ومكروها ( ذكره ) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات ( كالعورة ) من الرجل والمرأة ( و ) اما فى ( الصفات لذهمية ) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها ( و ) اما فى ( الافعال القبيحة ) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها ( وهذه الاسماء الاربعة منقوصات ) ولكن لا مطلقا بل ( واوية ) لان اصل كل واحد اخو وابو وجو وهنو بدليل ثبوتهم على اخوان وابوان وجوان ودهنوان وتصفيره على اخبو وابيو وهنو لان الثنية والتصغير ترد السى الى اصله انه اوى او يانى فحذفت الواو على غير القياس لمجر التخفيف ففى بعد الحذف اخو وابو حم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غيراء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا ( وفوك ) ( وهو اجوف ) لكن لا مطلقا بل ( و اوى لانه اذا صله فوه ) بسكون الواو مسئ حول بدليل افواه لان الجمع يرد السى الى اصله حذفت



الهاء نسباً كما حذف الواو في الواقي وقلت الواو بما وجوباً في حال الإعراد  
 وسبأني تفصيله وإذا اضيف إلى غير أياً عاد المقاب إلى أصله ويقال فوق  
 ( وذو مال ) وكذا مشاء وجمعه وبأنيته ( وهو لقيف مقرون ) وهو ما كان  
 عينه ولامه حرفي علته لكن هـ يكونان ( بالواو ) يعني في عينه واو في لامه  
 واو أخرى مثل شوو ( إذا صله ذوو ) وحذفت العين يعني الواو الأولى كراهة  
 اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الأصح لأن  
 اللام محل التغير ولا تباع أخواته فبقى ذو مثل يدوم وإذا اضيف لم يمد  
 المحذوف لوجوب الحذف ولأنه لا يجوز إضافته إلى غير اسم الجنس فاقضى  
 التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفاً فضم الذال في حاله أرفع من رجل الواو  
 وبقي على حاله في حالة نصب لأجل الألف وكسر في حالة الجر لأجل الياء  
 ( وإنما حذف ذو إلى الاسم الظاهر ) مخالفاً لأخواته ( دون الكاف ) يعني  
 كانه أن يضاف إلى الكاف لموافقة الأخوات كما وقعت في أن يكون إعرابها  
 بالحروف ( لأنه أي ذو ( لا يضاف ) إلى شيء ) ( إلا إلى اسم الإحسان ) كمال  
 العلم والضمير مطلقاً ليس باسم جنس حتى يضاف إلى المسمى يأتي أن وضعه لأن  
 يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لأنهم لما أرادوا أن يجهلوا اسم الجنس  
 صفة لنسب ولم يتسربهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا ذو  
 وأضافوه إليه يقالوا جاءني رجل ذو مال لأجل هذه العلة كان ذو لا يضاف إلا  
 إليه ( فأعراب هذه الأسماء الستة ) فيه إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ  
 بحذف المضاف وإلى أن الحكم اس على خصوصيات هذه الأسماء بل على  
 مطلقها يعني يكون أعرباً بها بالحروف سواء أضيفت إلى الكاف أو الهاء  
 أو الاسم الظاهر ( بالواو ) خبر ( رفعاً ) أي حالة الرفع ( ولألف ) ( نصباً )  
 أي حالة النصب ( والياء ) ( جراً ) أي حالة الجر فاستوفى كل ذي حق حقه  
 ( واكن لا ) يكون هذا الإعراب فيها ( مطلقاً ) يكون فيها ( حال  
 كونهما مكبرة ) اسم مفعول من باب التقبل ضد التصغير ( إذ صغرتا ) أي  
 بالحركات ) يعني بالضممة رفعوا القحمة نصبوا أكسرة جراً لكونها ملحقة بالاسم  
 الصحيح وإن لم تكن صحيحة في نفسها كـ لو وط ( نحو جاءني أخيك ) بالضممة  
 رفعاً أصله أخيو لك ثبت الواو بقاء لأن الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة  
 وكانت الأولى منهما ساكنة قلب الواو ياءاً بالتخفيف ثم ادخمت الياء الأولى  
 التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد  
 والسابق ساكن ( ورأيت أخيك ) بالقحمة نصبوا أصله مثل ما مر  
 ( ومررت بأخيك ) بالكسرة جراً ( وموحدة ) عطف على مكبرة أي يكون

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب الفعيل ( اذ  
المتنى ) منها ( والمجموع ) صحيحا او مكسرا ( منها معرب باعراب الثنية ) يعنى  
بالالف رفعوا الياء المفتحة ماقبلها نصبا وجرا فيكون الراء اوفيهما متروكا نحو  
جاءنى اخوك ورأيت اخوك ومرت ياخوك ( و ) باعراب ( الجمع ) ان كان  
مصححا يكون اعرابه بالواو او فعانحو جاءنى بو والياء المكسور ماقبلها نصبا  
وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابنى ومرت بابن واركان مكسرا  
يكون اعرابه بالحر كانت بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى  
اخوة ورأيت اخوة ومرت ياخوة ( وانما لم يصرح ) المصنف ( بهذين  
القيدين ) مع انهما قيدان لازمان ( اكفاء بالاسنة ) لان الاسنة وردت  
مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرة او ثنية اوجعا اقل والاقل لا حكم له  
ولان تشبيهها وجهها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المتنى والجمع المصحح والمكسر  
فلا حاجة الى ذكره هنا ( و ) ( مضافة ) عطف على قوله موحدة او مكبنة  
( لانها ) اى لار هذه الاسماء ( اذا كانت مكبنة موحدة ولكن لم تكن مضافة  
اصلا ) يعنى لالى اياء ولا لى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذواتها  
لا تقطع عنها ( فاعرابها ) حيث ( بالمركات ) يعنى بالضمه رفعا والفتحة نصبا  
والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة ( نحو جاءنى اخو رأيت اخا ومرت ياخ  
فينبغى ان تكون مضافة ) لكون اعرابها بالحروف ( او لكن ) تكون مضافة  
( الى غير ايه المتكلم ) ( لانها اذا كانت مضافة الى ايه المتكلم قبلها ) عند الاضافة  
الى اياه ( كحال سائر الاسماء المضفة اليها ) اى الى اياه يعنى اذا اضيفت هذه  
الاسماء غير ذواتها الى ايه المتكلم تكون معرفة بالحر كة تقدير عند المصنف لانها  
حيث تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عندهم فىكون حيث  
اعرابها محلا ( ولم يكف فى هذا الشرط ) اى فى الاضافة الى غير ايه المتكلم  
( بانسال ) كما كفى فى القيد الاولين به اسنى فى حال كونها مكبنة وموحدة  
( ثلاثتهم اشتراط اضفتها ) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذواتها  
( بكونها ) اى الاضافة ( الى الكاف ) متعلق بالاضافة يعنى اذا كفى فى هذا  
الشرط ايضا بالنال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مسروطا  
باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا  
فلا كما كانت مكبنة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا  
اضيفت الى غير اياه سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظرفا نحو اخوك واخوه واخو  
زيد واخو رجل ( وانما جعل اعراب هذه الاسماء ) اى الاسماء الستة ( بالحروف )  
ماتلق يجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المتنى والمجموع على حدة بالحروف ( لانهم )

اى الحماة او العرب ( لما جعلوا اعراب المتن وجمع المذكر السالم بالحرف )  
 احترزه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهم لا يكون  
 بالحروف الابجد كذا فاقعه او تاما ( ارادوا ان يجمعوا اعراب بعض  
 الاحاد ايضا ) اى كالتنى والجمع الذى على حدة ( كذلك ) اى بالحروف ثلاثا يكون  
 بينهما ( اى بين التنى والجمع المذكر اى ثلاثي يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف  
 بينهما ( وبين الاحاد ) جمع احد كفرس و فراس ( وحذوثة فرده تاما ) يعنى  
 اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحروف كذا بحيث لم يجمع اعراب فرد منها بالحروف  
 ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المتن والجمع على حدة بالحروف فيكون بين  
 الاصل لذي هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المتن والجمع لان المتن فرع لواحد  
 مرتبة والجمع فرعه ايضا مرتبتين اجنبية وفرعه تاما يعنى يكون احدهما اجنبيا  
 للآخر وذا خرجا نزل علم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف لكونها توطئة  
 لهما وليقع في ذهن الطالب المد لا اعرابا بالحروف فيسما ( وتاما : رواسم  
 ستة ) مع ان المقصود يحصل باعل منها او ( اراد اعراب كل واحد من المتن  
 والمجموع ) على حدة ( ثلاثة ) يعنى اعراب المتن ثلاثة الرفع والنصب والجر  
 وان استوى الاخيران في الحروف اعتبارا للحمل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع  
 الذى على حدة ثلاثة باعتبار الحمل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا  
 ( فيحملوا ) اى فوضعوا ( في مقابلة كل اعراب اسماء ) وصارت لاسماء بهذا  
 الاعتبار ستة وقال المحسى لا يخفى ان هذا الوجد في غاية الضعف والافتراف منه  
 اى قال العرب بالحروف في الفرع والمحقق به ستة المتن وكلا وانما والجمع  
 واولو وعسرون فعملوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل لا تترك ما ذكره  
 الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والمحقق ( وانما اختاروا  
 هذه الاسماء الستة ) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها  
 ( لمشابهة المتن ) اى مناسبة هذه الاسماء الستة بالمتن دون غيرها ( فيكون  
 معانيها ) اى معنى كل واحد منها ( ستة ) اى متارمة ( لاتعدد ) يعنى يستلزم  
 كل واحد منها ذاتا آخر كالآخ لاخ والاب لابن والجمع للروح وكذا غيرها من ان  
 ذوي سلم اسم الجنس والهن السى المنكر المستحسن ذكره والقلم يستلزم السفين  
 ( ولوجود حرف ) هذه الكلمة مع له الاولى مقتضية لاختصار هذه الاسماء  
 للاعراب بالحروف من بين الاحاد والاولى لقلوب من قال وهذا لا يستقيم لان  
 الابن والاول والاول والاولم واقرب الى غير ذلك شبهة عن انتعداد لانها وان  
 كانت كذلك لكن ليس في اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة ( صالح  
 للاصر اس فى اواخرها ) وذلك الحرف في الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت

حال الافراد وكذا في ذوق الاصح واما في فمعين الفعل لان اللام حذفت منه  
نسباً الا ان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان  
الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ( حين الاعراب ) اي وقت وجود الاعراب  
فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف ( سماعاً ) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن  
بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير  
فيتقوى المناسبة لكونها من جهتين ( بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الانجاز )  
بالجر لانه مضاف الى لقوله المحذوفة جمع مجزوه هو آخر الشيء اي المحذوفة  
الاخر ( كيد ودم ) فان اصلهما دمو بالواو ويدي بالياء محذفت اللام نسباً في  
دمو يد ( لانهم يسمعون ) مبنى للفعول ( فيها اي في الاسماء المحذوفة الاخر غير  
الاسماء الستة ( من العرب عادة ) بالرفع ( الحروف المحذوفة ) من الاخر ( عند  
الاعراب ) سواء كانت مضافة الى ياء التكلم او الى غيرها ومقطوعة عن الاضافة  
حيث يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال ( و ) الثاني من الاقسام الثلاثة التي  
كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان  
اعرابها بالحروف ناقصاً فاستوى فيه نصبه وجره في حرف ( المثني ) ( وما يلحق )  
من لحق ( به ) ( و ) ( هو ) اثنان احدهم ( كلا ) ( وكذا كلنا ) وهو مؤنث كلا  
واختلف في الف كلانه في الاصل واوكمصو فقلت الف بالتحريك وانفتاح  
ما قبلها اوباء كرسى قلت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف  
لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفاً كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء  
كالرسى للفرق بين الالفين ( ولم يذكره ) يعني لم يذكر كلنا مع انه ملحق به ايضاً  
( لكونه فرع كلا ) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع  
لاستزاحمهما في الحكم واتناء في كلنا بدل من الالف في كلا والالف لما ثبت كالف  
حبيلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون في الآخر ( مضافاً ) ( اي حال كون كلا  
او كلنا مضافاً ) اي كل واحد منهما مضافاً ( الى مضر ) لالي مظهر سواء كان  
المضمر غائباً او مخاطباً او متكلماً او كلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما وكلاهما  
مثنى اوفى معناه كالا جبر لان الاغلب فيه ان يكون تأنيذاً للمثنى نحو جئنا كلانا  
جئنا كلاهما وجاء في الزيدان كلاهما ويستعمل ايضاً بلا تأنيذ نحو كلاهما  
جئنا وكلاهما جئنا ( وانما قيد بذلك ) اي بقوله مضافاً ولم يطلقه ( لان كلا  
باعتبار لفظه مفرد ) لانه ليس في آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة  
الجمع ايضاً وهو ظاهر فيكون لفظه مفرداً ( وباعتبار معناه ) ( مثنى لانه  
تكرار الواحد يعني اثنان ) فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات لانه اسم مفرد  
منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن في آخره الف

مقدرة مثل عصا لا يفسرها الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرها بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة ( ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف ) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابه لا يدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى ( فروى فيه ) اى فلزم ان يرمى في ( كلا لا تـ رين ) اى اشار اللفظ وابتار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه كلا يلفوا حده ( فاذا اضيف ) كلا وكلتا ( الى المظهر ) اى الى الاسم المظهر ( الذى هو الاصل ) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة ( روى جانب لفظه ) اى لفظ كلا ( الذى هو الاصل ) لكونه مفردا وهو اصل ( واعرب ) اى كلا او كلتا ( بالحركات التى هي الاصل ) فى الاعراب لكونهما اخصروا فليكون الاصل مع الاصل ( لكن ) اى الا انه ( تكون حركاته ) الاعرابية ( تقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية ( من آثره ) ان لا تقبل الحركة ومع هذا ( تسقط ) سواء اضيف اى لا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الى المعرفة باللام المثنى فتسقط ( يا قاه الساكنين ) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرى فى الاحوال الثلاث ( مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بك لالرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع ) لما سبق ( روى جانب معناه الذى هو الفرع ) لما سبق ايضا ( واعرب بالحروف التى هي الفرع ) لتولدها من الحركات وكونها اقل منها لكون الفرع مع الفرع ( نحو جاءنى كلاهما ) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا كما نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما ( ورأيت ) الزيدان ( كليهما ومررت با ) الزيدان كليهما فلذلك اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر مخرجا لان يكون اعرابه بالحروف ( قيد ) كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد ( مضافا الى مضمر ) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق ( و ) ثانيهما ( اثنان ) ( وكذا ) اى كان اثنان ملحق بالمثنى ( ثنتا ) بالهمزة فى اوله ( وثنتان ) بدونها لكونهما مؤنثان اثنان كما ان كلنا مؤنث كلا ( فان هذه الالفاظ ) اى اثنان واثنتان ( وان كانت للوصل ( مفردة ) اذ لم يثبت للمفرد اثن وانته ومنت ثم تثنى بزيادة الالف والياء والتون كما هو حال التثنية بل الالف والتون والياء والتون من اصل الكلمة مثل ذان وذين والذنان والذين ( لكن صورتها صورة التثنية ) مثل اثنان واثنتان

وبنتان وابنتين وابتنين (ومعناها معنى الثنية) لانه تكرار الواحد لان  
معنى الثنية تكرار الواحد (فالخت بها) اى بالثنية فاختت حكمها  
فى الاحراب لان مشابهتها اثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها  
مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح  
ما قبلها) صفة جرت على غير من هـ له مثل قولك هندجا ثل وشاحها واما  
قيده به احتراز عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حد الثنية  
(نصب وجر) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول  
تبعا وجملا (بمسيحي) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها  
بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره باء وهو (جمع الذكر) لا المؤنث لانه قد  
نظم حاله (السلم) صفة الجمع لا المكسرة فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به)  
ههنا (مسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولابل جمع هذا الجمع  
من غير وجود شرطه وشرطه على ما سياتى ان كان اسما فذكر علم بعقل وان  
كان صفة فذكر بعقل وان لا يكون افعال فعلا ولا فعلا فاعلى ولا يستوى  
فيه المذكور والمؤنث ولا يكون فيه التاء للبيان لغة (وهو) اى مسمى به  
اصطلاحا (الجمع بالواو والتون او بالياء والتون) سواء كان مفردة مؤنسا او  
مذكرا سالما ومفيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو ستين) جمع سنة مفيرا  
اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه (بجمع  
بالواو والتون) او بالياء والتون وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب  
حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو ستين فى سنة وثين  
فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (مالحق) معنى للمفعول (به) نائبه (وهو)  
اى ما لحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكب الواو بعد ها ليكون  
دليلا على ضمها وثلاثا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذولا) يكون  
جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماطا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون  
مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت  
ههنا المثل والظير ولذا قال السارح (اى نظرها) اى نظائر عشرون  
فاستعمال الاخت فى المثل والظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع)  
صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتدكير باعتبار الخبر هو (ثلاثون) وفى بعض  
النسخ وهى باتا نيت مشهيا (الى تسمين) فتدخل الغاية فى المنيا كالمرافق  
لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون  
وخسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افراد اولو وعشرون  
واخواتها بالذكر لان الجمع المذكور السلم كل اسم نبت مفردة ثم الحق به واو

ونون اوباء ونون دلالة على مافوق الاثنين وايس اولو وعشرون كذلك لان  
اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا  
كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واوبعد صفة واولو  
كذلك قبل الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والتعبير لا اعتبار له وقدم  
اولو على عشرين لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفردا واول لم يكن من لفظها  
( وليس عشرين جمع عشرة ولا ثلاثون ) ايضا ( جمع ثلاثة والا ) اى لو كان  
عشرون جمع عشرة ( لصح اطلاق عشرين على ثلاثين ) ولم يصح  
اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس ( لانه ) اى ثلاثين  
( ثلاثة مقادير العشرة ) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد ( و )  
لصح ايضا ( اطلاق ثلاثين على التسعة ) ولم يصح اطلاقه على ثلاث  
مراتب العشرة ( لانه ) اى التسعة ( ثلاثة مقادير الثلاثة ) وقل ما يطلق  
عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد  
من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول  
عليه ثلاثة مقادير الواحد ( وعلى هذا القياس ) اى على قياس عشرين  
وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه ( الباقى ) اى  
العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة  
ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلاثة  
مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك  
( وايضا ) اى كما ان عشرين لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة لانه  
الذكورة كذلك ( هذه الالفاظ ) اى العقود الثمانية من الاعداد ( تدل ) اى  
كل واحد منها ( على معنى معينة ) يعنى على معنى معين بلا زيادة ونقصان  
( ولاتعين في الجمع ) اى ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما  
او منكسرا مذكرا او مؤنثا وقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين ومعلم  
من هذا ان هذه العقود ليست جوما بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها  
معنى الجمع الخفية واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالنية واعرب باعرابها  
( بالواو ) الجار والجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم ( رفعا ) اى في حالة  
الرفع ( والياء ) ( نصبا وجرا ) اى في حالة النصب والجر ( وانما جعل اعراب  
الثنى مع ملحقاته ) اعنى كلا وكلتا واثنان واثنان ( و ) ( جعل ايضا  
اعراب الجمع ) المذكر السالم ( مع ملحقاته ) وهى اولو وعشرون واخواتها  
( بالحروف ) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف ( لانها فرعا  
الواحد ) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه ( والجمع ) ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه قوله فرما  
الوحد اصله فرما سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحاصل انه (في آخرهما  
حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك  
الحرف (علامة التنبيه) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء  
(فذاसान يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما  
(اخر ابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التنبيه والجمع (فرما لاعرابه) اى  
اعراب الواحد (كما انهما فرما) اى كان كل واحد منهما فرع للواحد  
ينبغي ان يكون اعرابهما فرما لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان  
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) في الحقة لان الحركة اخف من  
الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للناس المذكورة (و)  
قد (كان حروف الاعراب ثلاثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلاثة الضمة  
والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب  
ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو  
الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على  
الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب العنى والجمع (ستة) لان  
لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف  
ويكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد بماطف واحد (ثلاثة)  
اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة  
منها كائن (لثني) وهو الاصول الرفع والنصب والجرا (وثلاثة) منها  
كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف على الحال (فلو حصل  
اعراب كل منهم بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع الثني والجمع معا  
بالواو وجعل نصبهم ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى الالتباس  
احدهما بالآخر لانه اذا قبل جاء في الزيدون مثلا لا يعلم ان الجاني اثنان  
او جاسة وذا غير جائز (ولو خص الثني بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف  
لثني لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام  
فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لحق المجموع بلا اعراب)  
لانهم يجد حرفا يأخذ (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف  
للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ  
ما هو الاقوى والاتم فاذا حصل اعرابه باو او رفعا وبالف نصبا وبالياء جرا  
(لبقى الثني بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للثني  
حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليعلم كل بما وقع



في قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة ثلاثا يلزم الالتباس او الخصوص (داهما) اي على المثني والجمع (بان جعلوا الالف) بها (علامة الرفع في المثني) يعني اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف افعالها ساكنة داهما مركبة من الضمتين وثقل المثني لعمومه (لانه) ي الالف (الضمير المرفوع للثنية في الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه في صدد الازهار فقبس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في ثنيتها فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو) علامة الرفع في المجموع (لان الواو حرف ثقل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء) (لانه) اي الواو (الضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الالف علامة الرفع في جمعه فانخذ هذا المحل الحرف الواحد في حرف واحد مع محل الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي اليساء (وجه لواندراهما) اي المثني والجمع (بالايجال الجر على الاصل) لان الياء انت الكسرة التي هي الجرولان البناء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرغوا يانهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء في اثنتي عشرة لفظة وكثرة لثنية) (بالسبيل الى الجمع) (وكسروه) اي ما قبل الياء (في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى الانية ولم يسبق ان الثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تهكس القضية للتعادل بينهما (وحلوا النصب على الجر) اي حلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لاعلى الرفع يعني لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في المثني بالالف وفي الجمع بالواو مع ان المحل عايد اولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودا (للمناسبة النصب بالجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناسب لمفعوله (لوقوع) اي في وقوع كل منهما) اي من النصب والجر اي ما فيه احدهما (فضلة في الكلام) ولانه اسبه في المحل ولمساكلة كل واحد منهما في الكتابة والكتايبه نعوذ بانك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل فيه لما سبق (والحرف) الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا امامه من بقوله اذ عراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة والحروف او صريحا بقوله يا ضمة ورفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من بيان مواضعهما (اي مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف) (المختلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما احتوت في الحركات الثلاث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه الحروف الثلاثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو (شرح) جواب لما (في بيان

مواضع الاعراب اللفظي والتقديرى (الذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه)  
 اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظي والتقديرى (فيما سبق) في بيان حكم  
 العرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا وتقديرا (ولما  
 كان التقديرى) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظي لكونه الاصل احق  
 بالتقديم ويكون ايضا الشرع موافقا لالف الا ان الاعراب التقديرى لكونه (اقل)  
 والاقل يكون كالجزء وهو منقلم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى  
 (اولا) اى قبل ان بين الاعراب اللفظي (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (وبين ان  
 اللفظي ما عداه فقال) (التقدير) معر فبالام العهد الخارجى (اى تقدير الاعراب)  
 فاللام تعنى غناء الالف فى الاشارة الى المجهود او عوض عن المضاف اليه  
 فالاول مذهب الصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول  
 (فيما) (اى فى الاسم العرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها  
 موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى العرب لكون البعث فيه (الذى) (تعذر)  
 (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بد لها من تأنيد واختيار حذف  
 العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه حذف المضاف واقيم المضاف اليه  
 مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة يسروا هون من حذف العمدة (اى  
 امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع اظهار اى فى الاسم العرب الذى  
 امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره  
 فى لفظا لاسم العرب واقع) اذ لم يكن الطرف الذى هو محم الاعراب (وهو  
 الحرف الآخر) قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقة وذلك على قسمين  
 الاول يقال له باب عاصا (كما فى الاسم العرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته  
 صفة بعد صفة للاسم (فى آخره الف) فاعل الطرف لاعتماده على الموصول  
 (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة  
 عن واو او ياء مثل عصا ورجى او ما يشبهه مثل جبرى (وسواء كانت) الالف  
 (موجودة فى اللفظ) كالف انا نيت والالف المقلوبة (كالفصا) والرجى المعرف  
 (بلام التعريف) او محذوفة بالتقاء الساكنين (كهصا) ورجى وفتى (بالتشديد)  
 فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدهم بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها  
 بالحركات افظا اصلية كانت كقراء ومبدلة كحمراء وراء وكساء (فى الصورتين)  
 اى فى صورة كرن الالف محذوفة فيها كهصا او مذكورة كالفصا (غير قابلة  
 للحركة مطلقا) فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بناءة لان الالف  
 لو حاولت تحرير يكسرها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة  
 فلا يمكن تحريرها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقدير بالان الاصل اذا تعذر يعمل بالرفع ( و ) الثاني باب غلامى  
مفردا كان اوجعا بعد ان كان اعرابه بالجر كانت لفظا ثم اضيف الى الاء ولذا  
قال الشارح ( كما في الاسم العرب بالحركة ) لفظا هو الاسم الصحيح والمقرب  
كما سيجي ( المضاف الى ياء المتكلم نحو ) ( غلامى ) ودارى ودلوى وطهى اخره  
من باب عصا لانه ليس في كونه معربا بخلاف احد واما باب غلامى فقبه خلاف  
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف  
لانه عدده من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق به دليل اعرابه في نحو نلامه  
وغلامك ومن اين لهم ان يضاف الى المبنى مطلقا حسب البناء الى هنا كلامه  
( فانه ) اى الثابت ( لما اشتغل جا ) اى حرف كان ( قبل ياء المتكلم ) كاليم مثلا  
( بالكسرة ) حيث اضيف الاسم العرب الى اياء للتأنيب ( اى ليناسب حركة الياء  
بان تكون كسرة ) ( قبل دخول العامل ) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه  
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة زمة وهى الكسرة والعامل  
انما يعمل اذا وجد المحل فارغ غير مشغول بحركة ويكون الاسم صالحا للاسراب  
( امنع ان تدخل عليه ) اى على ما قبل الياء المشتق بالكسرة اللازمة لاجلها  
( حركة اخرى ) والحال انه لا بد منها ( بعد دخوله ) اى بعد دخول العامل  
( موافقة ) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة ( لها ) اى  
الكسرة فى حال كون العامل جارا ( او مخالفة ) طاف على موافقة فى حال كونه  
رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء  
لان الكسرة قبل دخول العامل بذاتية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة  
او الفخمة معه والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة اعرابا لانها  
مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون  
العامل لتخصيص الماثل كذا قاله الصام اقول هذه اللمة مخصوصة بعللة الجر  
فقط ( فاذهب اليه بعض ) تشكيكه للتخفيف كانه لا يستدبقوله ولذا لم يصرح باسمه  
( من ان ) يبارك ( اعراب من هذا الاسم ) اى اسم العرب بالحركة لفظا اذا  
اضيف الى الياء ( فى حالة الجر لفظي ) خبران ( خبر مرضى ) خبر المبتدأ عند  
المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل يثبت لاجل الياء وبعده يجب  
ان تكون اعرابية وينتهي بها منافاة لان البناء لا تكون اعرابية وبالعكس ولان ذلك  
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثره لانه يكون يحصل  
الحاصل ولذا قال ( مطلقا ) اى فى الاحوال الثلاث لافى الحالين فقط الرفع  
والتنصب ( يعنى كون الاعراب تقدير يافى هذين النوعين ) اى فى ياء عصا وباب  
غلامى ( من الاسم العرب انما هو ) اى اس الاعراب التقديرى الا ( فى جمع

(الاحوال) يعنى في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر احوال من الضمير المستكن (بعضها) اى بعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال الرفع والنصب تقديرها / في حال الجر قوله طاقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان السارح عم الاطلاق اليهما مناسبة الاشتراك في حال كون اعرابهما تقدير يا لتعذر لانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقدير يا في باب عصافى جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (واستقل) منى للفاعل (عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذروا) تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقبله بالحركة لان تقدير الاعراب للاستتال يجرى في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقبله ايضا بالمعرب لان البحث في كون الاسم معربا او كنهيا بما ذكره في قسميه) الذى استقل ظهور الاعراب لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستتال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا وتقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (في اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (تقبلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاني فاضى واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شتان احد مما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور ما قبلهما يعنى ما استقل فيه الرفع والجر وهو (كافى الاسم) المعرب (الذى في آخرها) حقيقة مثل رام او مقلبة عن واو مثل غز (مكسور ما) اى الحرف الذى قبلها سواء كانت) ملك الياء (محدوفة بالنقاء لساكنتين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا (كفاض) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محدوفة) كما اذا كان الاسم المعرفا باللام (كالقاضى) والجرادى والدواى (رفعا وجر) (اى في حالى الرفع) نحو جاءنى قاضى والقاضى (والجر) نحو مررت بقاضى وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة النصب نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا دأى الله) (لاستتال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وقل الحركتين عليهما مع تحرك ما قبلها بحركة نداء اما نقل الضمة عليهما لمسلم الجنسية بينهما وبين الياء ولنهى اقرب الحركات واما نقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرين كسرتها وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كسر يتقبل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة لكونها خفيفة وجز الالف لا توضع ثقلها على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال التثنية في ذلك الاسم لفظيا لا تقديرية (و) الثاني كل جمع مذكر سالم اسما او صفة منه قالوا الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو مسلمي) عطف على قوله (كقضى) باعادة الجار لكن لا يبيده بل يبعده والما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرية بالحروف في الاحوال الثلاثة اوفى حال الرفع فقط كما في النابتة اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ايساك وكذا الاسماء الستة على ما سبق في وقال المحمدي يعني ان فرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا النوع يبين انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاحتياجها الى اقسام المستعمل فلا يراد منه في اقسام من المستعمل لم يذكره انتهى (في تقدير الاعراب المستعمل قد يكون في الاعراب بالحركة) وربما جريا لانصبها لما مر (وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابه بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاث اورفه فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء التكلم (نحو مسلمي) اوفى اشدته وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اي تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اسلا لان حروف الاعراب لا تكون الاسكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب بالحركة لكونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او اما قبل ياء المكلم فتناوبا (رفع) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعني تقدير الاعراب) المستعمل (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال (انصب والجبر) لما سياتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظيا فانحصرت تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتفسير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط انون) اي تون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكور لم يالواو وانون في الرفع (بالضافة ما جمع الواو) التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (مانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لاراداء اخف من الواو (وادغم الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان

الادغام اخف من فكه (وكسرهما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة  
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل  
التخفيف من جهات ثلاث قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها  
لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم يبق  
علامة الرفع التى هي الواو في اللفظ) لاحقيقة ولا حكمة فثبت ان الواو التى  
هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية) لتكون العلامة  
فيه مقدرة (بمخلاف حالتي النصب والمجر) مثل رأيت مسلمى ومهرت  
بمسلمى لكون اعرابهما لفظين (فان الادغام لا يخرج الياء) المدغمة (عن  
حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة  
ايضا) اى كما نها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء)  
لان المدغم فيه حرفان في اللفظ واركانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار  
للملفوظ فيكون حرف اعراب ملفوظ فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد  
يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والمجر  
كما في الاسماء الستة ذا صيرفت الى الاسم الذى في اوله همزة وصل قبل  
وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ساكنة ولذا قال الشارح (في  
مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومهرت بابي القوم) الا ان المصنف  
لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمييز بان قال نحو  
مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخسر (فانه) اى السنان (لما سقط حروف  
الاعراب) الواو والالف ولياء (عن اللفظ بانتفاء الساكنين) الحروف واللام  
في اقوم لان همزة الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)  
يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعنى هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)  
الاعراب (تقديرية) لتكون حروف الاعراب مقدرة للاستئصال فان قلت  
تقدير الاعراب للاستئصال لم في الرفع والمجر لكون الواو والياء يتصملا في الحركة  
ولكن يشغل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس  
الا لتعذر لان الالف مادام الف لا يقل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا  
لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلت الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها  
(واللفظي) (اى الاعراب المتلفظ به) الجوار والمجرور في به نائب الفاعل  
والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول  
كالخلاق بمعنى المخلوق تغنا واعلا ما بلن هذا التفسير يجرى في الاول ايضا  
اى الاعراب المقدرة كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف  
الياء (فيما عداها) (يعنى فيما) لى الاسم العربى الذى (عدا ما ذكر)

اى هو غير اسم العرب الذى ذكر من قبل. يريد ان يبين ما عدها راجع الى قسمي  
 التقدير المذكور والمذكور باختيار ما ذكره قياس فيهما عدها بصيغة انشئة  
 حتى يرجع الصغر الى التبيين ( مما عذر فيه الاعراب او استعمل فيه ولم يذكر )  
 المنصرف ( في تفصيل العرب ) بل في تفصيل الاعراب ( المنصرف ) مرين  
 بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف ( و ) ذكر ايضا فيه ( غير  
 المنصرف ) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالفتح والفتحة ( وكان غير المنصرف  
 اقل ) لانه فرع لمنصرف ولانه يحتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم  
 بهما ( من المنصرف ) لانه اصل لان الاصل في لئسم العرب المنصرف  
 لعدم احتياجه الى شيء ( وبعرفته ) اى بتعرف غير المنصرف وبينه ( عرف  
 المنصرف ) لان غير المنصرف اذا عرف وبين الى وجه يفيد انهما من  
 ما عدها منصرفا ( على قياس الادراب التديري والافتنى ) حزب بين اولي  
 اسام الاعراب التديري لكونها قليلة فلم ارها عدها فقط وانما قال والافتنى  
 فيما عدها ( صرف غير المنصرف ) وانه يميز بين ( و ) والفتنى في رتبة  
 والمنصرف فيما عدها كما قال في نظيره والفتنى فيما عدها لا ما عدها وان  
 المنصرف وهو ما فيه عنان او واحدة منها تقوم بهما بالانصراف ما عدها  
 بخلاف دونان التديري حيث لم يعرفه اربا ( فقال ) ( غير المنصرف )  
 مبتدأ لكون التركيب الاضافى على هذا النوع مثل عبدالله هما ( ما ) خبر  
 مبتدأ ( اسم عرب ) جعل ما موصوفة لانها خبر واصل فيه التكبر وذن  
 هذا تعريف غير المنصرف والتكبر فيه انفس لانه ادل على التباس وان يبين  
 كونها موسولة لوضوح امره لانه قدم خبر مرة بوصف الاسم بقوله  
 عرب لكون الجمع فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصدقانه لا غير  
 لان المبني لكونه مبني لا يوصف باحد مما ( فيه ) اى في اسم العرب ( دعاء )  
 مرفوع على انه فاعل الظف لان الخرف اذا اعتد على الـ الـ الـ الـ الـ  
 المبتدأ والموصوف واولسول وذن الحال ومنة الاستفهام وحذف التاني  
 في الظاهر بعده وانما نحرز في لدار آباء مررت برجل في كذا كتاب وجاءني  
 الذي على كذا سف وجاءني زيد داية جبه ربي اوفى لدار زيد وما  
 في الدار عمرو وسأني ( تؤثران ) بيان لوصفهم ولكن لا مطايل ( بالتمام )  
 اى بسبب اجتماع انفسهما ( واستجماع شراطيهما ) اني سيذكرها لانني اثير  
 كل علة شرطها سوى العدل ( فيه ) معلن بقوله تؤثران اى في الاسم العرب ( اربا )  
 هو منع اربا والتبوين منه ( سببي ذكره ) اى ذكر الانرو هو قوله وحكمه ان لا كـ  
 ولا تون ( من ) بيان لقوله عدلان فكأنه لغة اى عدلان كائنان من ( عدلان )

(نسع) استكبر ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة في ما يذهبهم لكنه اورد هاهنا  
للتفخيم (أو) (ثلاثة) (واحدة) (كأنته) (منها) (اي من تلك) (العلل التسع)  
(تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكما لها لان السبع اذ قوتى وكل يلحق ان  
يقوم مقام السنين بل مقام الاشياء (مقاهما) منصوب على الظرفية (اي  
في مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم  
(تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحد هاتين) اي تأثيرهما (اي تأثير العلتين) وفي  
هذا اسارة الى ان غير المصروف نوعان نوع فيه عدلتان من العال التسع ونوع آخر  
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العال تسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر  
ان يؤثر في الاسم المعرب شئ فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر في تمامها  
اليه ذلك النوع ونوع منها تام يجب يقرر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واسرار  
المصنف الى الاولين بقوله مافيه ما مان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة  
واحدة منها تقوم مقامهما تاما وانصف (وهي) مبتدأ (اي العلة التسع) فيه  
اسارة الى ان الضمير راجع الى العلة التسع (مجموع ما في هذين البيتين من الامور  
التسعة) فيه اسارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لأكل واحدة  
منها) لان كل واحدة منها علة لاعل (حتى يقال) في رد تنبى الهندى حيث  
قال وهي راجعة الى العلة لالى الملل لان كل واحدة منها علة لاعل (لا يصح  
الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العال التسع) اذا كانت هي راجعة الى  
العلل التسع (كل واحد من هذه الامور) التسعة حاصلة هذا اى قوله وهي  
عدل الخ من انفسهم لكل الى الاجراء فيكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد  
الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق ونواعه رفع ونصب وجر  
ومثل قولك البت جدران وقف مثل قوله السككسين خل وعدل وما  
لان تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفضل وحرف (وذلك المجموع)  
(عدل) لقد دام بتكثير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب  
معدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا للبناء المعدول  
وذلك السبب ووصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحيث  
كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعد النظم فاحسن ما قاله بعض  
السارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ورصف وابت ومعرفة \* وعجمة  
م جمع م ترتيب) (والعدول) الواو للاستيناف يعنى هذا جراب لسؤال مقدر  
تقديره لم اعرض النظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف  
بالواو كما في العال السابق واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف  
هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لحرد المحفوظة على الوزن السرى



يعني اوجي بالواو بدل ثم لكل المصراع الذي انقص من المصراع الاول لا وهذا  
المعرب يط فالمصراع الاول مستفعل فاعل مرتين فلا بد ان يكون الثاني كذلك  
فلزم ان يجيء ثم بدل الواو وحى لا يكون الثاني انقص من الاول (لشيء آخر) فلفظ لا  
ههنا طائفة وشيء آخر اما رفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في مثل  
الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرؤه معطوف على لفظ قوله لمجرد  
لانه مجرور باللام تقديره لالشيء آخر وقال المحسنى العصام كلمة ثم الترخي في زمان  
وقد تستع الترخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاول اعلى رتبة مما قبله  
وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمته ثم  
في العلتين لهذه التكتة المجالية انتهى فتكون لاندراج الاول من الادنى الى  
الاعلى وفي الثانية لا تزال من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول باثبات الا ان  
الش لم يتعرض لبيان القاعدة الثانية لعدم كونهما من وظيفة هذا الفن (والثمن  
زائدة من قولها الف \* وهـ ز فـ لـ هـ هذا القـ رـ لـ تقرـ بـ ) (قوله زائدة منصوب  
على انه حال) من النون لانها اعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما سـ  
السارح وكونهما اذا حال اوردوا باللام المفعلة للتعريف دور ضمـ ( اذ المعنى  
وتنزع الون) من الاسم العرب (لصرف) مفعول تمنع اى تمنعه خبر منصرف  
(حال كونهما زائدة وقوله لـ فـ) بالرفع لانه (فاعـ الطرف اعنى) به قوله (من  
قبلها) لان الجار والمجرور طرف يصـ لاعتقاده على ذى الحال وهو النون لانه  
حال بعد حال فتكون الجملة الطرفية حالا (او) قوله لف (مبتدأ) لانه  
بتقديم الخبر الطرفـ ايه مثل قولك في الدار رجل (خبره لظرف المعـ مـ)  
عليه والجملة الاسمية حال من الصبر وحده وهذا التوجيه ضعيف لـ يجيـ ان الجملة  
الاسمية اذا وقعت حالا مع الصبر وحده يكون ضمـ (ولا يخفى انه لا يـ مـ من  
هذا التوجيه) على الاول والثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة  
(مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتنزع النون  
من الاسم لمـ العرب الصرف حال كونهـ زائدة حال كون قول النون الف و انت  
خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف  
زائدة كالنون (يعبر) مى للمفعول من الصبر (عنهما) اى عن الالف والنون معا  
(بالالف والون) متعلق بـ (زائدتين) بصيغة النسبة على ان يجـ لوصفا  
لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصالية لما صح التوسيف بالزيادة ذار قلت  
فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لاني التائب في حراء وصحراء الفا انتائب  
مع ان الف التائب الهمزة المقلوقة عنها والالف الاولى زائدة وكالتقريب للشمس  
والقمر والعمر بن لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توسيفهم في جميع المواد

الالف والنون به ويشعر بان الالف ايضاً زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا في مادة  
 الالف والنون الزائدة كما يقال الف الشائب بالافراد واذا لم يرد لم اذهبا زائداً لا  
 اصلية (ولو جعل الالف فاعلاً لقوله زائداً) لاعتداه على ذى الحذل لما سيجي في انه  
 يستقط في عمل اسم الفاعل اعتماداً على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين  
 (واظرف) اعني من قلها اظرفاً لقوا (متعلقاً) هذا من باب عطف شائين على  
 معمول عامل واحد بساطف واحد اي ولو جعل الظرف اللغو متعلقاً بالزيادة  
 (واريد زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل  
 الالف فاعلاً للزيادة والزيادة حالاً من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت  
 صفة لهما حتى لو لم يصد الاشتراك بينهما كان لهذا التفسير وجه (وتقدم  
 الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اي على النون  
 (في هذا الوصف) اي في وصف لزيادة لان تعاقب الظرف بالزيادة وارجاع  
 الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب  
 لومس للفعول (زيادتهما جميعاً) حال من الضمير المنجره راي حال كونهما  
 معتمدين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صرت وصفاً لاحدهما وفامت بالآخر يعني  
 صارت وصفاً لهما معاً لا احدهم فقط (وهذا) اي هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت)  
 خبره اي مشابه لقولك او يسميه قولك (جاء في زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اي  
 هذا القول (يدل) وصف (على اشتراكهما) اي اشتراك زيد واخيه (في وصف  
 الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في) وصف (هذا الوصف)  
 اي في وصف الركوب كما قلنا آنفاً (وقوله) اي قول من نظم العليل التسع في هذين  
 البيتين (وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العليل التسع فيه اشارة الى ان القول  
 معني الذكر وان للام فيه -وض من المضاف اليه ( بصورة النظم) وفيه اشارة  
 ايضاً الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المدكور مع قطع النظر  
 عن السابق والسباق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اي للعليل التسع (الى  
 الحفظ) اي حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا  
 المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او  
 المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضاً (او القول) اي الحكم لان القول  
 اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور  
 النعمة) اي الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيب الى آخرها (علة)  
 لان يكون الاسم غير منصرف خبران في قوله قول بان (تقريب) خبر لقوله او القول  
 اي حكم محاذي بعلاقة الجزئية (لا تحقيقي) اي لاحكام حقة في هذا المعنى على تقدير  
 ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير السارح بقوله بان

كل واحد ( ذالعه ) او بفتح ( الحاء ) ومن الامر ( ن )  
 من ( اي من الامور ) ( ذ ) ( و ) ( واحد ) ( ذالعه ) او ( ن )  
 غيره فسرف في الحاء ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) او ( ن )  
 قسم اي احرى اقصان كل واحد منهم واما ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 في منع السرف لانه لما كانت هذه اقل لم يذكرها في حاء ( ن ) ( واحد )  
 ومن الحكم على الاعم الاغلب وقيل لانه في ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( بانها ) ان اللزوم المرجح مانع السرف ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 وهو الاول ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) اي جعلها في ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 الثلاثة لان فيها دلالة مضاف ( لان في هذه دلالة ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 بهضمهم ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) اي الامور المتضمنة مضافا لسرف ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 المستبعد عنه في حين كونه ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 الزم عدم السرف ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ال ايت كارتى الما ومراعاة الاصل ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 فصار ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 من ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 وما تكررت ذلك يكون اقوى و الاول امر وامل ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 غير المتصرف وقد مداد سله واسمائه على القول ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 كما هو دأبه ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 وهذا اقوى في الضبط وامل ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ص لعل لا يكون لاله احسن ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 به مع قطع السرف ان يكون ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 تكرارا وكذا ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 مثل مساجد ربه ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 وفيه اشاره الى التأييد المتزى ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 ان المفعول الاول وهو زان واغف عن ماله ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 مالا مفعول ثان له لان او د ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )  
 بعد ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه ) ( ن ) ( واحد ) ( ذالعه )





[illegible]

( فرعين ) حقيقة اذا كان فيه فلان منها او حكمها اذا كان فيه فلان  
تقوم مقامهما ( فليطه ) ذلك الاسم ( المفضل ) اسم ان مشابهة الاسم الفعل  
ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يبنى بكونه  
الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فيبذلبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي  
هو البناء ويعطى له اية كان نفس الفعل فاعل حكمه من حيث البناء  
والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسعها ان يوفق الاسم الفعل في تركيب الحروف  
الاصية ويشابهه في شيء من المعنى كالشقات والمصدر فياخذ عمل الافعال  
التي كان هو في مضاهها ان كانت متعددة فتعد واركان لازمة فلابد  
ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضيق من الاولى فلم تقدر ان تؤثر في امثاله  
لضعفها فارت في العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا معنى  
ايضا معناه فلا يكون المشابهة الامن ويحد سيد وهو كونه فرعا لاصل وجود  
شيء فيه كان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة فيه ولا انتمل  
لغايتها ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يمل ولكن ارت في منع بعض خواصه وهو  
الجر والتثنية فبذل وحكمه ان لا كسر فيه ولا نون ( من حب ان له )  
اي للفعل ( فرعين بالنسبة الى الاسم ) اي بالنفس اليه يجب ان يكون الاسم  
اصلا او عمل فرعا ( احدا ) اي احدي امرعتين ( افتتاره ) اي احتياجه  
الفعل ( الى الفاعل ) لاسق ان الفعل عرض لا يعوم نفسه فيحتاج الى ذات  
قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل به او ليست الذات الاسم فلدلك احتياج الى اذ عمل  
( واخرى بها ) اي اخرى الفرعتين ( استفاضة من المصدر ) لان المصدر لكونه  
جنسا يفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يفرع منه ابيض ولا يبنى ولا يجمع  
ولا يذكروا يؤنث فيبنى ان يكون اصلا والفعل له اثلاث شي وانواع مختلفة وامثلة  
مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع  
وغير ذلك فبذني ان يكون فرعا وانزع لايذنه من اسس فصار المصدر  
اصلا له انما له المدة فاستق منه واذا كان الاسم المستعمل على الفرعتين  
حقيقة او حكما ماساها للفعل ( فقد منع منه ) اي من الاسم الماساها ( الا حركات  
المتنص ) اطهارا اعائده المشابهة ( باسم وهو المجر ) لما مر لكونه اثر  
حرف الجر لفظا او تقديرا كان مخصا بالاسم فقع منه بسبب المسابغة لا بالرفع  
والنصب يوجد ارفي الفعل والاسم على السواء على ما سياتي واما الجر فمخصص  
بالاسم والجزم بالعمل فرقا بين امرائيهما وتعادلا ( و ) منع منه ( التثنية )  
الذي هو علامه التثنية ( اي علامه دالة على امكانية الاسم في الامة وتقديره  
حيث لم يسه معنى اصل حتى يبنى ويؤمل اراد من قوله فلا يبنى اي علامه

فيكون المسمى مطلقا والراد ههنا هذا المعنى لان  
 المسمى المسمى الذي على التفسير الاول (واما قلنا) في بيان حله قوله  
 وان كان لا كسر ولا ثون (ان لكل حله) من العلل السبع سواء كانت  
 ناصبة لا تؤثر بعدها وثامة تؤثر وحدها (فرعية لان المعدل) اي المعدول  
 (فرع المعدول منه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حاله الاصلية (والوصف  
 فرع الموصوف) يعني تابع لما وقع صفه لان الوصف عرض والاصل  
 في الدواير ان يكون فروعا لمعروضاتها وظاهر (والأنيب) لفعليا كان  
 او متويا (فرع لتدكير) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم لا غلب ولذا  
 حلل اصالة المذكر وفرعية المؤن بقوله (لا تذكور) في المذكر (قائم) مجردا  
 عن زيادته التاء (ثم) ترديد التاء لافرق بين المذكر والمؤن ونقول (قائمة)  
 تكون صيغة قائمة مع زيادته التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤن  
 فرع المذكر في الحايق ايضا وهو ظاهر ايضا (والاعريف) بانواعه (فرع  
 التذكير) لان الاسم وضع اول انكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة  
 او غير ذلك ولعرضه بقاء الزوال وما يكون عارضا فرع لما يكون كذلك ولذا  
 قال السارح (لا تذكور رجل) بالتذكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شيء  
 (ثم) تزيد اللام عليه ونقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف  
 (ولجمعة في كلام العرب فرع لمرتبة اد لاصل في كل كلام) عربيا او صعبا  
 (ان لا يخطأ له ايمان آخر) اي ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخطأ له  
 لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخطأ له لسان عربي فتكون العربية اذا كان  
 في كلام العجم فرع له (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال  
 يكون الجمع فرع واحد برتبتي (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بك  
 ثم تركب احدهما بالآخر الحقة فتقول بك (والالف واثون) سواء كانا  
 في الاسم مثل من او اوصف من سكران (الزيدان) لانهما من حروف  
 الزوائد وحروفها اليوم تنسأ (فرع ما زيد) بالافراد لكونها سببا واحدا  
 اي الف والثنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة الذنيد والتذكير باعتبار  
 الذنيد وفي بعضها زيدا تاءك الصيغة والتأنيب باعتبار كونه احرمين (عائيه)  
 المسمى لجه و ر لبا زراجع الى الموصوف او الموصول اي فرع السمي الذي زيد  
 الالف وانون على ذلك لسمي مثل من وسكران فان اصل فيهما عم وسكر  
 ثم زيدتا توسعه ابنا هاهما قصار همان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن  
 الاسم لان اصل كل نفع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص  
 بنوع آخر) مثلا اصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع لاسم



والاسم فيه ايضاً ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع  
 طارياً على ان يكون وزنه ( فاذا وجد فيه ) اي في كل نوع اسمي في نوع الاسم ( هذا  
 الوزن ) اي الوزن المختص بنوع الفعل ( كان ) الوزن الموجب لـ ( كان )  
 ( فـ ) الوزن الاصل ( لكونه داخل على الاصل ومارسته له وما دخل على الاصل  
 يكون فـ حاله فيكون وزن الفعل داخل على وزن الاسم الاصل فيكون فـ حاله  
 والكنس كذلك ( يجوز ) ( اي لا يمتنع ) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب  
 والامتناع على ما يحق في بحث المفعول معه مان كان انفعالاً فلا يلزم له وجوب  
 ولم يمتنع سلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهما  
 المراد المعنى الاخير ولذا افسره الشارح بقوله اي لا يمتنع لاسلب الوجوب لان  
 الصرف قد يجب في الضرورة كاذكـ اـ الوزن ( - وادكان ) للصرف ( ضرورياً )  
 مثل انكـ اـ الوزن عند عدم الصرف ( او غير ضروري ) كرمابة الخافضة لا انكـ اـ  
 الوزن عند عدمه ايضاً ( صرفه ) ( اي جملة في حكم الصرف ) باذخـ اـ الكسر  
 والتون ( المتوحد من غير المتصرف لاجل مساواة الفعل بسبب ان له دلي  
 عاين اوله واحده تقوم مقامهما ( فيه ) اي في ضرر الصرف متعاق بالادخال  
 لاجلـ اـ متصرفاً حقيقة ( تمييز ) مان غير المتصرف عند المصنف ما اي  
 اسم معرف ( فيه هلن ) من اـ التسع ( او ) عله ( واـ ) سده تفرم هذا  
 وباذخـ اـ الكسر متعلق بقوله لا يلزم ( والتون عاينه لا يلزم اـ الاسم عنيها )  
 لان الكسر والتون لا يزالان شيئاً ماعداً عاينه فيكف يزالان العاين اوله  
 الواحد وانما قال عند المصنف غير المتصرف كذا لان عند غيره من الصرف  
 ما يدخله الجر والتون فيدخلوهما يكون منه صرفاً عند ذلك غير لاغناء  
 شرطه ( وقيل لمراد بالصرف ) في قوله يجوز صرفه ( معناه الغوى ) وهو  
 المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرفت ابي منه ( لا ) معناه ( الاصل ملاحى )  
 وهو في الاصطلاح ما دخله الكسر والتون ( وانتهى في ممره راجع الى  
 حاكم ) حيث يمكن معنى وجره من صرفه ويجوز مع حكم غير المتصرف  
 باذخـ اـ الكسر والتون عليه والجواز ايضاً يكون سلب الامتناع ( للضرورة )  
 اي ضرورة وزن السعر ( فيه اسارة الى ان اللام عوض عن المتعاضف اليه لان  
 الضرورة ترد الاشياء الى اصوالها والاصل في الاسم المربوب الصرف لعدم  
 احتياجه الى قيد زائد وغير المتصرف يحتمل الى العاين او الى الواحدة قل  
 ضرورات الشعر عناية الزيادة والحق والذم والتأخير وخروجه عن  
 الاحراب الى وجه آخر على طريق اـ به . تأنيذ ان كره تذكر المؤنث  
 وانصغير ( اورطابه قافيه ) صطف على وزن السراى او انصرفه رمايه قافيه

في المصروف والاشكال اذا وقع غير المصروف في  
 المصروف والمصرفية ولفظ ماصقة اي في كثير من الزمان  
 (اي من كونه غير مصرف) (انكسار) (الشعر) وهو ماصقة  
 شعر كذا وحرفي في البصيرة (يخرجه) اي يخرج الانكسار والشعر (عن الوزن)  
 فيجب جعل غير المصروف مصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنا واجب  
 ورعاية غير المصروف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او)  
 يقع من منع صرفه (زحاف) وه تغير اجراء البصيرة ولكن لا يخل بالوزن ولا يضر به  
 عنه ولكن (يخرجه عن السلامة) فيخرج مصرف غير المصروف لئلا يخل بالوزن  
 كما في التناسب (اما الاول) اي اما مثل غير المصروف الذي يتبع من منع صرفه  
 انكسار يخرج الشعر عن الوزن (وكقوله) اي قول فاطمة رضي الله عنها في ربة  
 النبي عليه الصلاة والسلام حين عذرتك وفحصت قبضه من ربه عليه الصلاة  
 والسلام فوجدتها على اخوها فكت وكالت رضى الله تعالى عنها  
 ١٠ (اما اهل من شم ربه احد ٢ ان لا يسم مدى الزمان فوالا)  
 مدى الزمان امتداده وهو لياحم غالبه واصرف ناصرة بالغارسية خوشبوي  
 المعنى ما الذي اوى شي على من شم ربه احد ان لا يسم امتداد الزمان انواع  
 العالقة والاستفهام الانكار والمعنى لم يقع شيء كذا في الحاشية (صت) معنى  
 للمفعول بالثاني (على) متعلق به (مصائب) فم مقام الف على اتوله صبت جمع  
 مصيبة وهي النازلة من المكروهات يقال صاب اذا تزلزل من باب قال وجمعه  
 مصائب واجتمعت العرب على الهمزة في الجمع واصابها الواو لانه يجمع ايضا على  
 مصابوب وهو الاصل كذا في الصحاح يمزج على نوارل (لهادها) اي اوان  
 تلك الواو (صت) اي رات (على الايام) النورة نور العس صت (صت) (صت)  
 ماض معلوم جمع الواو وماضه راجع الى الايام يعني صارت تلك الايام (لياليا)  
 والعد الإطلاقي بظلمة تلك المصائب لاعتها على نور العس وتكونها مانعة  
 لتأثيرها في وجه الارض وزيادة كثافتها حتى سارت الشمس مكسفة ومضطربة  
 فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعني لو لم يجعل مصائب في حكم المصروف  
 لداخل اثون بل لومع منه الثون وحال غير مصرف لكان المصراع  
 الاول ناقصا عن المصراع الثاني بحرف لان الثون يدر حراما عند الشعراء  
 لان هذا الشعر من سدس المصراع الثاني مستعمل في ثلاث حركات فلا بد  
 ان يكون الاول كذلك اكونا مترافقين في الوزن (واما الثاني) اي اما نال غير  
 لمصرف الذي وقع من منع صرفه انما يخرج عن السلاسة بوزن اطرافه  
 انظرا ومعنى (وكقوله) اي كدهل من مخرج امامه (احد) امر من احاد

بعد من باب الاعمال على وزن اكرم اصله اعود سقط عنه وبقى اسما في حرف  
 ( ذكر نعمان ) بالنصب لانه مفعول اعد منه ان الى نعمان على وزن نعمان على  
 الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنته ابو حنيفة ( ك ) من غير تنوين يستقيم ( زن )  
 كرر ذكر نعمان ( ان ) بالكسرة كانت الجملة استباقية به في جواب السؤال  
 مقدور نشأ من الامر بالاواة او بالفتح ان كانت عليه لذلك الامر بناء على حذف  
 اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا على قوله له لي وان المساجد  
 على لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر فنعمان كنتم قوما على لان  
 كنتم في قوم ( ذكره ) اي ذكر نعمان بن ثابت ( هـ ) انه مفعول على ماسي  
 ( المسك ) اي كالمسك وبين الذاهر وجه التشبيه بقوله ( ما كررته شذوع ) اي  
 تنسرها رايته يقال شذع من باب قال اي تحرك فان شذرت رايته وتذوع ايضا  
 وتضع منه كذا في الشحاح لان المسك اذا حرك تنسرها رايته كذلك الاغنام  
 الاعظم اذا كررت مشاقه الجليدة ونصالة الجليدة ينسرها رايته المسائل التي هي  
 اعز من المسك فالتشبيه في الرابطة والذذ لا في الازمة لكون الامام ومسألة اعز  
 من المسك ( فانه ) اي النادر ( ار ) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر  
 والتنوين ( و ) ( فتح نور نعمان ) في موضع الجر ( بن غير تنوين يستقيم ( زن )  
 ولا يكسر لان بحره فتونين مفاعيلن مرتين ( ولكن تعنيه ) اي في الوزن ( زحاف  
 اي تغيير في الحركة ) يخرج ( اي الوزن ) عن السلاسة كما بعكم به ( اي بالخروج  
 عن الوزن ( سلاسة الطبع ) فانه لو كسروا بنون يدغم التنوين في لام لثلاثه بنون حيث  
 اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة فيقول  
 النقل الذي حصل من اجتماع المثلين فحصل السلاسة واما الوقع النون ونون  
 وادغم لحصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيدون الاول ويخالف للقبس  
 ايضا اما الوقع بلاتونين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة ليكون النون  
 مفتوحة بلاتونين ومع هذاهما في كلين فلم يزل النقل ولم تحصل السلاسة لان  
 حصولها مبني على زوال النقل بالادغام ( فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس  
 بضروري ) لانه لا يخفى بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا ( فكيف  
 يشمله ) اي الزحاف ( قوله للضرورة ) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر  
 ( قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا ما كان الاحتراز عنه ) اي عن ذلك البعض  
 الاظهار ههنا في مقام الاشارة اي في مقام ان يقال اذا ما كان عنه فلا يلزم الالتباس  
 في الضمير لانه لم يلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والجرور الى البعض او  
 على العكس فاعطاه احترازا عنه ( ضروري عند الشعراء ) فههنا يمكن الاحتراز  
 عن الزحاف يجعل غير المنصرف منصرفا اوفق حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه السلام (أي في قول من مدح النبي عليه السلام) (سلام) مبتدأ (السلام) من  
 التسمية إلى المذموم مثل سلام عليك أي سلامي أي سلام من قبلي أي التسمية من  
 آفة وتقصص والتبرئة من كل صيب وسيف (على خير) أصله أخير لأنه اسم تفضيل  
 حذفته الهزة لتعريف بالاضافة والى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى  
 (وسيد) عطاف على خير عطاف تفسير أصله سيود على وزن فاعل فادفع أي  
 مقداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير يدل النكس للتدرج من الأدنى  
 إلى الأعلى فاعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل والاول أولى مضاف إلى (اله العالمين  
 محمد) عطاف بيان له (أنبي) فاعل بمعنى فاعل للبالغة أي مبشر للمؤمنين بالمغفرة  
 والرحمة في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر مقدم نذر) وهو أيضا فاعل بمعنى  
 فاعل للبالغة أي منذر للكافرين ويخوف أيهم بالخلود في النار والمصير  
 بالعذاب والسخط مبالغة فيه خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطاف  
 (عاشق) أي منسوب إلى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفضيل  
 للتكثير والتكثير في الفصل مثل خلق زيد الأبواب والتكثير هونا في التعليل  
 لأنه مكرم عند الله وأهل سمواته وأهل أرضه بل عند كل الخلائق ويجوز  
 أن يكون التكثير في الماعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف إذا سفق  
 يعني شفيق على أفعه وبابه ضرب (رؤف) وهو أيضا فعول بمعنى فاعل  
 من رؤف بابه قطع أي ذو العطف والرأفة يعني ذوالشفقة مبالغة والمصدر  
 أتبعه كما قال جل ذكره في نظمته الكريم وانفض جناحك لمن أتبعك وهذه كلها  
 أخبار متعددة بغير عطاف (من) موصول مرفوع محلا على أنه مبتدأ (يسمى)  
 فعل مضارع مبني للفعول نائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول (بأحد)  
 مفعوله الثاني لأنه قد تعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر وقد يحذف  
 اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلان زيد أو سميت زيد (فانه) أي الحال  
 والشان (لوقال) السامع (بأحد) بفتح الدال في موضع الجر على أنه خبر  
 منصرف (لا يخل بالوزن) أي لا يكون في الوزن خل يجعل أحد في هذا البيت  
 غير منصرف لأن وزنه مستقيم لأنه فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية)  
 فان حرف الروي) وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا المراد منه  
 الحرف الذي تكرر في آخر الأبيات لكون ذلك البيت تاما به (في سائر الأبيات  
 الدال المكسورة) أي الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففي هذا  
 البيت لولم يكسر لاختلقت القافية فبجمل قوله بأحد في حكم المنصرف  
 بادخال الكسر عليه (أو التماس) عطاف على قوله للضرورة بإعادة الجر

وإنما إعادة إشارة إلى أن التناسيب مستعمل غير داخل في المنصرف. والوجه في  
النسارح بقوله (أي مجهول منصرف غير المنصرف) أي لا يشع ولا يجب جعل  
غير المنصرف في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتثوين عليه والجواز ههنا  
سبب الإمتناع والوجوب لأن جعل غير المنصرف منصراقا للتناسيب لا يمتنع  
ولا يجب بل يجوز أي يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسيب فيه)  
أي بين غير المنصرف (وبين المنصرف لأن رعاية التناسيب بين الكلمتين امر  
مهم) اسم فاعل مرهم أي لم أنفصل امره لم أي لازم (ههنا هم)  
أي عند العرب سواء كان في التركيب أو في قوله تعالى له يدي ويده بضم الياء  
في الأول، وإقتباس الفصح لأنه بدأ مثل قرأ أو في السرخس كما في قوله  
(قال الفصح شيئا فحدثك بأخيه فقلت أظنوا لي جنة وقصا)

بأظنوا مكان خبر ولمنة لأنه إن اختلفا معا وفلا وفي الحاشية  
ولدا صبرا جمع من تناسب الكلام وإلهائي السبب ومرأى مع أن  
الأحد امرأى منه في التنزيل الله يدي ويعيد واللام في يدي وروى  
أن بعض العلماء قال لكاتبه أكتب بإحارنا الركب قد جاوروا فقال الكاتب  
يا سيدي الإدهج كسر الراء فلم يافت إليه لاهتمامه بامر التناسيب إلى هنا لاه  
(وإن لم يصل) أي كون رعاية التناسيب بين الكلمتين امرأهما لم يصل  
(إلى حد الضرورة) ولم يخل من سبب الضرورة لشدة إظهاره وهو التناسيب  
لأنه لا يكبر لكونه لا يحتاج إلى تنسيق، وأما القليل فيحتاج إلى زيادة البيان  
وهذا لما كان امر التناسيب العدم ما ينسب لغير المنصرف أصلي كأي فأنصرفه  
بأدنى شيء مما يستبدد ويستغرب مله باقى كلامه (مثل سلا سلا  
واخلالا) (حيث صرف) به (سلا سلا) وأدخل التثوين عليه (لتناسيبه  
للمنصرف الذي يليه أعني) بالانصراف (اخلالا) فانه منصرف إذ ليس فيه  
سبب من الهمزة التسعة المعبرة وأما سلا سلا فهو غير منصرف لا جمع فانه  
كجاء واءور (بقوله سلا سلا واخلالا) مثال لجمع غير المنصرف الذي  
صرف (وهو سلا سلا) والمنصرف عطف على غير المنصرف (الذي صرف  
غير المنصرف لتناسبه) أي لتناسب غير المنصرف المنصرف والكل الإنسب  
أن يقول المنصرف سلا سلا فقط وفي الحاشية أراد بقوله والاخلالا الخ ذكر الألا  
لأنه يزاد من المقصود بمثل المجموع وقال أيضا والأماهر أن التقدير  
كمنصرف سلا سلا في هذا التركيب أي في تركب قوله سلا سلا واخلالا ولا فرع  
من بيان أن غير المنصرف وإن زواله أراد أن يبين السبب الذي مقدم مدام  
السببين ههنا (وما يقوم مقامه) (أي السبب الواحدة) فإدراة إلى أن

لغة في ما هو مذكور فيكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المتعريف بقوله  
او واحدة لان الوصول في حكم لام التعريف ( التي تقوم مقام عتين من الملل  
التسع عتان مكررتان ) حقيقة او حكما يسير الى ان الخبر متعدد بالعطف  
او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيره وهو اول يكون اولا اجالا ثم تفصيلا  
( قامت كل واحدة منهما ) اي من تلك العتين لقوتهما وقا لهما حتى ائرت  
بأثر العتين لماسبق في ان السئ اذا قوى يقوم مقام السئين بل مقام الاشياء  
( مقام عتين ) صديقتين ( التكررها ) اي لتكرر كل واحدة منهما ( احداهما ) اي  
احدى العتين المكررتين القم كل واحدة منهما مقام عتين ( الجمع ) لا مطلقا  
بل الجمع ( البالغ الى صيغة منتهى الجموع ) وسأني تفسير صيغة منتهى الجموع  
ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان في الجمع م الاقصى مقام سبين وقوته  
لكونه لانظيره في الاتحاد العرية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سبير  
لكونه نهاية جمع التكبير اي بجمع الجمع الى ان ينهي الى هذا الوزن فيرتدع  
ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى  
صفة منتهى الجموع ( فانه ) اي النان ( قد تكرر فيه ) اي في هذا الجمع  
( الجمعية حقيقة ) نصب على انه ميمير او على المصدرية اي تكرارا حقيقيا  
كاكالب ) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة  
اخرى على اكالب فكررت فيه الجمعية تحقيا وهو في اللغة الحرف يقال  
فلان كلب اي حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا  
طرد لم يذهب ( واساور ) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال  
اساورة مع الباء ايضا ومنل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والاخر من  
الجمادات ( واباعيم ) وهي جمع اسام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو  
ال ل الرابية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان  
النم معناه العمة والابل نعمة لا توجد في غيرها حب يوشب كل لجمها ويشرب  
لسنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا  
المعنى لا يوجد في غيرها من الاموال وارا غيف جمع ارضعة جمع رغيف ولم يثله  
من الجمادات لقائه او اكتبه بما سبق ( او حكما ) عطف على حقيقة يعني  
لا تكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية  
اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة ( كالجموع المرافقة لها ) اي  
للمجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة ( في عدد الحروف والحركات والسكنات  
كما جدد ) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب ( ومصاييح ) جمع مصباح  
فانه اسم آلة فوزه مفعال ومفعول كقراض ومقراض ومجلب ومجزم وهو موازن  
لأعيم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية

تخفيفا صار كانه تكرر فريد الجمعية لتخفيفا (و) (ثانيهما) اي ثانياً العنصرين  
الكررتين التين قامت كل واحدة منهما مقام عشرين لتكررها (التأنيث لكن  
لامطلقا) اي الا انه لا يكون تأنيث قائما مقام السبين حال كونه مطلقا (بل)  
لا يقوم الا (في بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار السلامة  
واحد هما التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة  
مثل زئبق وقدم ودارو نار وهي لا تقوم مقام السبين ولا تكون سببا واحدا  
ايضا وان كانت اصلا لا بشرط الطيبة لكونها عارضة غير لازمة لمادخات  
هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهي)  
اي ذلك البعض (الف التأنيث) اصله الفان سقط التون بالاضافة (المقصورة)  
صفة الف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولا الف التأنيث المقصورة)  
واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو موصفة ايضا لان  
الممدودة الف التأنيث الهزلة المقلوقة منها والالف الاولى زائدة توسيع البناء  
حيث لا دخل لهما في التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفهما  
بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي وضعت  
لمطابق الجمع وان كانا ضددين ان كلاهما سببا لغير المنصرف لا واحدة منهما افسره  
دفعاً لذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني ان الممدودة تكون سببا  
مستغلا والمقصورة ايضا سببا مستغلا لان مجموعهما سبب واحد  
كما توهم (كحلي) مثال الالف المقصورة (وجراء) مثال للالف الممدودة  
(لانها) اي لان الف التأنيث الممدودة والمقصورة (لارتمان) اي لزم كل  
واحدة منهما (للكلمة) التي لحقت هي بها (وضعا) اي لزوما وضعا لا عرضيا  
كأن التأنيث (لاتفارقانها) اي لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه  
الفقرة تفسير لمعنى الزوم (اصلا) يعني ابدا مستترا فيكون منصوبا على  
الظرفية (فلا يقال في حلي) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حلي)  
بحدودها يعني لا يقل فيما مؤنثه حلي في مذكره حلي لانه ليس له مذكر لانه وصف  
لن في بطنه حلي ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل  
(جرا) في مذكره (جر) بحذف الف التأنيث لان مذكره اجر لاجر فلم  
انهما لازمان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فعل لزومها  
للكلمة) اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بمثلة تأنيث آخر  
فصار التأنيث فيهما مكررا) ذانا ووصفا يعني صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما  
بأنيث آخر وهذا يعني تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة  
للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فتما والفرق بينهما ما حاصل

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احر وصيغة المؤنث حراء وهذا ايضا دليل  
على لزومهما للكلمة ( بخلاف التاء ) التي هي للتأنيث ( فانها ليست لازمة للكلمة )  
التي دخلت عليها ( بحسب اصل الوضع فانها ) اى التاء ( وضعت للتأنيث  
حال كونها ( فارقة بين المذكر والمؤنث ) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان  
صيغة فأم تختل للذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فلم منه ان  
المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع  
والعارض كالعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السبين ولم يؤثر وحده الا بشرط  
العملية ( فلو عرض الزوم لعارض له ) بعد الحقوق ( كالجملة مثلا ) يعنى مثل  
ان يكون علما ( لم يقو قوة الزوم الوضعي ) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث  
الوضعي لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السبين ولما فرغ من بيان  
حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التي تقوم مقام اسبين  
اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو  
دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفة بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب الف  
والشرف فقال ( فالعدل ) قدمه فى كلا الموضوعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف  
البواقي وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح  
ما عرفه المصنف ( مصدر ) من عدل يعدل وبابه ضرب ( مبنى للفعول )  
كالخلق يعنى الخلق والضرب يعنى المضروب ( اى كون الاسم معدولا )  
( خروجه ) المصدر مضاف الى الفاعل ( اى خروج الاسم ) فخرج خروج الفعل  
لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم ( اى كونه ) اى كون الاسم ( مخرجا ) فيه  
اشارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم  
لايجب له مفعول ولا مجهول ( عن صيغته ) اى صيغة الاسم ( الاصلية ) ( اى  
عن صورته التي يقتضى الاصل ) اى الوضع القوي ( والقاعدة ) اى الاصطلاح  
والاستعمال ( ان يكون ذلك الاسم ) اى الاسم المعدول عنه ( عليها ) اى على  
تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق  
على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى  
( ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات ) اى ليست صيغة المصدر  
موضوعة يازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر  
مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه ( فباضافة  
الصيغة الى ضمير الاسم ) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام ( خرجت  
المشتقات كلها ) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان  
المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت



المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب إضافة الصيغة إلى متغير يرجع إلى الاسم  
 (و) لا يفتنى أيضا (إن المتبادر من) قوله (خروجه من صيغته الأصلية أن تكون  
 المادة) أي الحروف الأصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية)  
 في المعدول لأنه إن لم تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم أنه معدول عنها  
 لأن بقية المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر أنه غير معدول وأنه أصم برأسه  
 (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (اتماوقع في الصورة فقط) كرباع عدل  
 عن أربعة أربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن طمر وزفر لانه إذا شرط كون  
 المادة باقية وجب أن يكون التغير في الصورة لانه إذا لم يتغير فيها أيضا لا يفتنى  
 العدل فوجب أن يقع التغير في الصورة (فلا يفتنى) حد العدل (بما) أي بكلمة  
 (حذف منه) أي من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الإيجاز)  
 بالجر لانه مضاف إليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة  
 الأوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الأواسط كمتول ومبيع فانه لا يقال الجمل  
 واحد منها معدول عن أصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدوم) فان  
 أصلهما يدى ودمو مثل رضى وعصو وحذف اللام منهما فبقى يدوم مثل رضى  
 وعصا (فإن المادة) أي الحروف الأصلية (ليست باقية فيهما) أي في يدوم  
 فلا يقال إن بداود مامعدولان عن يدى ودمو لأن الشرط وهو كون المادة باقية  
 غير موجودة فيهما (و) لا يفتنى أيضا (أن خروجه) أي خروج الاسم (عن  
 صيغته الأصلية يستلزم) أي يقتضى ذلك الخروج (دخوله) أي دخول الاسم  
 المعدول (في صيغة أخرى) أي في صيغة غير الصيغة الأولى (أي مغايرة للأولى)  
 أي للصيغة الأولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من  
 الأمثلة لانه إذا لم يكن مغايرة لها تكون الثانية عين الأولى فلا يوجد الشرط  
 وهو أن تكون المادة باقية والتغير يكون في الصورة فقط (ولا يعدل تعدل  
 مغايرتها) أي مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (في كونها)  
 أي في كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلية تحت أصل وقاعدة كما كانت  
 الصيغة (الأولى) وهي الصيغة المعدول عنها (داخلية تحت) أي تحت أصل  
 وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) أي من حد المعدول (المغيرات القيامية)  
 أي الاسماء التي غيبت قياسا كآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر  
 والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لأنها داخلية تحت أصل وقاعدة (وأما  
 المغيرات الساذة) أي الاسماء التي تغيرت إذا اقياسا كالجوع الساذة مثل اقوس  
 وائب والمصغرات الساذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس أن يصغر مع  
 التاء والمنسوبات الساذة مثل بصرى بالكسرة في الأول لاقى بصرية وبدوى

في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انها) اي المفسرات الشاذة (من غير  
 صحتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شذوذة ويكون ايضا داخل  
 تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الأصل والقياس  
 (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (واثيب) جمع ثاب وهو السن (من الجوع  
 الشاذة) يار لها وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفته  
 مثل جاءني رجل من موثيم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبر ان وهي  
 ايضا معها خبر لان في قوله فان الظاهر (عما) اي من الجمع الذي (هو القياس  
 فيهما) لان القياس في الاجوف الثلاثي المجرد اريجمع على اسمال للحنفة فيكون  
 القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اعني اقواسا واثيبا) لاعلى افعال  
 لنقل الضمة على الواو والـ في البناء المتدوين كان ما قبلها ساكنا (بل انما  
 جمع القوس والاثاب ابتداء) يعني في اول الرحلة (على اقوس واثيب) حال كون  
 كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو  
 والياء تكون ثقيلة في الجمع مع انه بنفسه ثقیل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع  
 (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اي جمع القوس واثاب (اولا) اي قبل  
 ان يجمع على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ما عدا القياس فيهما  
 وهو (اقواس واثيب واخراج) عطف على قوله جمعهما اي من خبر ان يعتبر  
 ايضا اخراج (اقوس واثيب عنهما) اي عدا القياس فيهما اذا كان كذلك  
 لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لاقاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خلفهما يكون  
 شاذا ولما حكم عليهما وعلى اذ لهما بالشذوذ علم انهما ليسا معدولين (وقال  
 بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اي بعض المصنفين والعرفين (تعريف  
 السمي) اي شيء كان (بما) اي بتعريف (هو اعم منه) اي من المعروف بحيث  
 يكون ذلك التعريف سائلا امير المعروف ايضا (اذا كان المنصود منه) اي من  
 التعريف (تميزه) اي السمي المعروف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض  
 ما عدا) لانه كذا اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض  
 ما عدا الفصل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء  
 وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصدر كلها والمنسئت ايضا لحصول  
 القرض والمنصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المنصود) من هذا  
 التعريف (ههنا) اي في هذا البحث (تميزه) اعدل عن سائر لعل التي شاركتها  
 في العلية (لا عن كل ما عدا) سواء كان ما عداه صلة او لا (حيث حصل بتعريفه)  
 اي بتعريف العدل (هذا التميز) اي تميز العدل بهذا التعريف عن سائر لعل  
 (لا بأس بكونه) اي بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يمكن

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه ( فمبشذ ) اى حين كونه المقصود من هذا التعريف غير العدل عن سائر العلل وحين كونه ذلك للمقصود سائلا ايضا من هذا التعريف ( لاحاجة في تصحيح هذا التعريف ) اى تعريف العدل ( الى ارتكاب تلك التكلات ) الثلاثة بكلف بغير صيغة المصدر لصيغة المستندات وكلف اشراط كون المادة باقية والتغير انما يكون في الصورة فقط وكلف اشراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في سبعة اخرى مغايرة للاولى اما في الوزن واما في الدخول تحت اصل وقاسدة فدخلت تلك المستندات لا يضر لانها ليست من العلل التسع ولمذرع نسيان فوائد التسود اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا ففسل متبها ( و ) اى انما نعلم قطعا اى حرما علما قطعيا ( انهم ) اى العامة ( لما وجدوا ثلاث ومنث و اخرج وعمر ) واماها ( غير منصرف ) في كلام العرب واستعمالهم ( و ) الحال انهم ( لم يجدوا فيها ) اى في هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها ( سيما طاهرا ) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة ( غير الوصفية ) في الاربع الاول ( او ) غير ( العلمية ) في الاحد والواحدة اى او العلمية وحدثها لم تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السدين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك و ( احتاجوا ) اى العامة ( الى اعتبار سبب آخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المحرر لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه ( ولم يصلح ) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون من نوابع لماى ولما يصلح ( للاعتبار ) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة ( الا العدل ) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيب لا اعطاء ولا تقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولا وزن انفصل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسامية يستلزم انتفاء المقسم ( اعتبروه فيها ) اى اعتبروا الصلة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفه للعدل وسبب آخر ( لانهم ) عطف على قوله انهم اى لا ان العامة ( نبهوا ) من التنبيه ( للعدل فيما عدا عمر ) اى في مثال غير عمر ( من هذه الامثلة ) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقسام فيه ( ففعلوه ) اى ما عدا عمر ( غير منصرف للعدل وسبب آخر ) وهو الوصفية واما حال عمر فتكون عنه

ولكن ( استدلوا من قوله اعتبروا اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة الاولى  
 ( لا بد في اعتبار العدل ) مطلقا سواء كان في هذه الامثلة اولا ( من امرين )  
 يعني في اعتبار العدل مطلقا شرطان ( احدهما ) اي احدا الامرين ( وجود  
 الاصل للاسم المعدول ) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار  
 العدل فكيف يوجد العدل الذي هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه  
 ( وثانيهما ) اي ثاني الامرين ( اعتبار اخراجه ) اي اخراج المعدول ( عن  
 ذلك الاصل ) اي الاصل الذي وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل  
 اذ لا تحقق القرينة ( اي فرصة المعدول ) بدون اعتبار ذلك الخارج  
 لمساق او وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يتر احراج ( فو بعض  
 تلك الامثلة ) اعني ما داعم ( يوجد دليل غير منع الصرف ) وسين  
 السارح ذلك الدليل في عقب كل سال يعني يوجد في ذلك البعض دليل سوى  
 منع صرفه ( يدل على وجود الاصل المعدول عنه ) على ان الاصل المعدول  
 عنه موجود ( موجوده ) اي فوجود ذلك الاصل ( محقق ) اي ثابت بلا شك  
 ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيا اي محققا ولهذا القسم يقال  
 العدل الحقيقي لتحقق اصله واملد عنه ايضا ( وفي بعضها ) اي بعض  
 تلك الامثلة ( لا ) يوجد ( دليل ) يدل على الاصل لمعدل عنه ( غير منع  
 الصرف ) والاسم لا يكون غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض  
 مثل عموزم ( بفرض ) مبي للمعول اي فيقدر ( له ) اي لذلك البعض  
 ( اصل ليحقق العدل ) اي حتى يقع ( باخراجه ) اي باخراج ذلك البعض  
 ( عن ذلك الاصل ) اي عن الاصل المقدرة له لا اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج  
 عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز  
 لان الصلة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقورا  
 ولهذا يقال له العدل التقديري لكون اصله مقورا ولهذا اقال السارح ( فانقسام  
 العدل الى ) العدل ( الحقيقي ) العدل ( التقديري ) حتى صار العدل  
 قسمين ( انما هو ) اي ليس ذلك انقسام لا ( باعتبار كون ذلك الاصل محققا  
 او مقورا ) مطرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك  
 كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقورا كان العدل مقورا لان الفرع  
 يقع الاصل ( واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ) اي المحقق  
 او المقدر فطرا الى الامر الثاني ( لتحقيق ) يعني يقع ( العدل فلا دليل عليه  
 الا منع الصرف ) لان الاصل في اعتبار العدل اس الوجود تلك الامثلة  
 غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم ( فعلى هذا ) اي على انقسام العدل الى

المحقق والتقديرى باعتبار الامر الاول ( قوله ) اى قول المصنف ( تحقيقاً )  
 ( معناه ) اى معنى هذا القول لا اعرابه ليدل خروجه عن صيغته الاصلية  
 خروجا كما ثنا ( عن اصل محقق ) اى موجود ( يدل عليه دليل غير منع الضمير  
 وهذا بيان لحاصل المعنى والاعرابه على الحلية من الصيغة اى حال كونها  
 محققة وثابت المصدر الواقع حالاً من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا  
 قيل او معنى محققاً صفة لخروج قدر بحال متعلقه وهو الاصل والفهوم من  
 تقدير السارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان الاصل محققاً ( ككتاب )  
 اى خروجا كما ثنا كخروج او خروجا مثل خروج وينجز ان يكون خبر مبتدأ  
 محذوف اى مثله مثل ثلاث ( ومثلث ) وزنهما فعال ومفعول عدلان ثلاثة  
 ثلاثة مكرراً ( والدليل ) اى الذى يدل ( على اصلها ) اى اصل ثلاث ومثلث  
 ( ان فى معناهما ) اى فى معنى كل واحد منهما ( ذكر ارادون لفظهما ) اى  
 ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار لس الاق معنا هما لانه اذ قل جاءنى  
 القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الج بين ثلاثة  
 مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان يشهى القوم تعلم ان  
 الجائين هكذا جاؤا ( والاصل ) فى اللفظ ( انه ) اى الشان والحال ( اذا  
 كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا ) اى كان المعنى ( مكرراً ) لان اللفظ ينبع  
 المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى  
 يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره ( كافى ) قولك ( جاءنى القوم ثلاثة  
 ثلاثة ) حال من القوم مألوف بلفظ واحد والمستق ايضا وان صح ارفع مادل  
 على هيئة حال عند المصنف اى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلته لك فلما كانت  
 الصبارة من الحال كلالاً لفظين معاً اخرى اعراب اللفظ الواحد دلها  
 جيماً ( فلم ) من هذا التقرير ( ارادها ) اى اصل كل واحد من ثلاث  
 ومثلث ( لفظ مكرر وهو ) قولك ( ثلاثة ثلاثة ) وقد عدل ثلاث ومثلث من  
 هذا الاصل تخفيفاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناهما  
 واحد وفى الرضى وذلك انما وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وماذا  
 تقسيم امرئى اجزاء على هذا العدد المدين ولفظ المقسوم عليه فى خبر لفظ  
 العدد مكرر على لاطراد فى كلام العرب نحو قرأت حزناً جزاً واه مسرت  
 العراق بلداً بلداً فكأن الآيساس فى باب العدد ايضا التكرار عملاً بالاستقراء  
 فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بان اصله لفظاً مكرر الى هنا كلامه ( وكذا )  
 اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم ( الحال ) مبتدأ مؤخر ( فى احاد موحدة )  
 عدل كل واحد منهما عن واحد واحد ( وثلاثة ومثنى ) اى اثنين وثلاث

وثالث متبهما ( الى رابع ومربع ) فالغاية هنا داخلية تحت المتبها لاننا نعلم قطعا  
 ان حكم الغاية ههنا تحكم المتبها او يوجب ان معنى مثل قوله تعالى ولا تأكلوا  
 اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم ( بلا خلاف ) لاحد في ان هذه الامثلة  
 غير منصرفة لورود اصل فيها صريحاً مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث  
 ورباع واحاد وموحد قياساً عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد والذين  
 هما اصل في العدد ( وفيما ) اى في الاسماء التي كانت ( وراهها ) اى بعدهذه  
 الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم متبهما ( الى عشار ومضمر ) للعدول كل  
 واحد منهما عن عسرة عشرة فالغاية ايضاً داخله في المتبها ( خلاف ) متبداً  
 مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة  
 لان السبب الذي يوجد فيها دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان  
 الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة  
 لكون الاصل في الاسم الصرف ( والصواب ) اى الحق من المذهبين ( بحجتها )  
 اى تكون غير منصرفة لما قلنا ( والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث ) اى  
 السبب الذي يقتضى عدم صرفهما ( واخواتهما ) اى اسماهما من السابق  
 والسباق بمعنى من احاد الى مصدر عديديه ( العدل ) الحقيقى ( والوصف )  
 اللازمة ( لان الوصفية الرضوية التي كانت في ثلاثة ثلاثة ) اى الوصفية الى  
 حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسماً لمرتبة معينة من مراتب العدد  
 من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع وبطل عليه  
 اضافته الى العدول نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت  
 بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالارض  
 فهو عارض ( صارت ) اى الوصفية ( اصلية في ثلث ومثلث ) لان  
 العدول لم يوضع الاوصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيبدل  
 عليه قولك جاني رجال ثلاث ولا يقال جاني ثلاث رجال والحال ان وضع  
 المعدول غير وضع المعدول عنه فتغيرا وضعا ( لا اعتبار هما فيما وضعا ) اى لكون  
 الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلاث ومثلثه ( واجر )  
 عطف على ثلاث او مثلث بضم الهزة وقبح الخلاء المعجمة ( جمع اخرى ) صفة  
 اخرى اخرى على وزن فعلى بالضم والسكون ( مؤنث ) بالجر صفة لاخرى مضاف  
 الى ( آخر ) الذى هو مفرد مذكر على وزن اخر فقلت الهزة الة ( وآخر اسم  
 التفضيل ) كأفضل بشهادة التعريف حيث جئ له مفرد وثنية وجمع ومذكر  
 ومؤنث كاسم التفضيل ( لان معناه ) اى معنى آخر ( في الاصل ) اى اصل الوضع  
 بمعنى معناه العوى ( اسماً اخر ) تميز بمعنى ان معنى ذلك جاني زيد ورجل آخر

أشدأحرار من زيد في معنى من المعاني ( ثم نقل ) من معناه اللغوي ( الى معنى غير )  
يعني الى المعنى المجازي وهو الثاني بقرينة الدوال تحقيقا كما اذا قيل أزيد في الدار  
فيقال آخر أي ليس فيها أو تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى الثاني لان  
الوصف الزائد في المفضل متي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن  
كذلك لما كان التفضيل وجه وهذه المناسبة نقل الى معنى غير معنى قولك  
جاءني زيد ورجل أخرجاني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس  
الذكر فلا يقال جاءني رجل وجمار آخر وامرأة أخرى كذا في الرمي ( وفياس  
اسم التفضيل ان يستعمل ) باحدا الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به  
اما ( باللام ) أي اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون  
اللام فيه للمهد ( او الاضافة ) أي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه ( او كله  
من ) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع  
المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ ( وحيث لم يستعمل احدهما ) أي من  
( هذا الثلاثة ) علم انه معدول من احدها ) أي من المستعمل لاحدها احتصارا في اللفظ  
فقال بعضهم انه ( أي آخر ) معدول عما ) أي عن الآخر الذي ( فيه اللام أي عن  
الآخر ) لتوافق المعدول والمعدول منه في اللفظ والمعنى وبشرط تغايرهما في الالفة  
موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيمته المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول  
معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعروف باللام يعني الاس لكونه  
معناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا اس كذلك  
لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله ( وقال  
بعضهم انه ) أي آخر ( معدول ٤ ذكر منه من ) أي عن اسم التفضيل الذي هو  
اسم استعمل بمن التفضيلية ( أي عن آخر من ) لانه الاصل في الاستعمال لكون  
معنى التفضيل فيه اظهر وأوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا  
وان كان الموصوف مني اوجما مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا ١٤ يكون  
بمعنى الجماعة لكون كلاما في الجمع لان اخرجهم فلا يعدل الاعن الجمع لا للمرد  
ولا للمثنى ( وانما لم يذهب ) مبنى للمفعول ( الى تقدير الاضافة ) الجار والمجرور  
في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون احره معدولا  
عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول  
ولذا قال السارح الى تقدير الاضافة ( لانه توجب التنوين والبناء والاضافة )  
باتنوين ( أخرى ) صفة الاضافة ( مثلها ) صفة بعد صفة لها أي مثل الاضافة  
الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يحل اما ان يوجب  
التنوين في المضاف لكونه مضافا الى المحدوف وسادا مسده

(نحو حيثئذ) اصله حين اذ كان كذا فمحذوف كان كذا وعوض عنه التوين  
لما ذكر و نون وكسب متصلا بالحين فقبيل حيثئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء  
المضاف لتضمنه معنى الاضاعة وهو معنى من معاني الحروف (وقل) لان اصله  
قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجي (و) اما ان يوجب  
ان يليه تركيب اضافي مثله بسط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني  
عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف  
في الاول نحو (ياهم يم عدى) فارصله يا هم عدى لما حذف المضاف اليه  
وجب ان يليه تركيب اضافي فقيل يا تيم يم عدى لما ذكر وسيجي ومثله يا زيد  
زيد اليميلات (وليس في اخر المعدول شئ من ذلك) اى التوين اوالبناء  
اوالاصفة الاخرى (فحين اذ يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الامر بن)  
اما عمليه اللام او عما ذكر منه من التفضيلية على سبيل منع الخلط والجمع (وجمع)  
على وزن صرد عطف اما على اخر تقريبه واما على ثلث لاصاته (جمع)  
بالجر صفة له مضاف الى (جعاء) بالمد كصحراء (مؤث) بالجر صفة جعاء  
مضاف الى (اجع) الذى هو مذكر افعال (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم  
الانصراف خبر مقدم (كتم) مبتدأ مؤخر) وينبع ويصع وقياس فعلاء) الذى  
مذكروه (افعل ان كانت) اى صيغة افعال (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على  
فعل) بضم الفاء وسكون العين التمييز افعال الصفة عن افعال التفضيل لانه جمع  
بالواو والتون فى مذكر وبالالف والتاء فى المؤن لسرفه لان هذا الجمع اشرف  
الجموع ولو جمع افعال الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما  
قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكور كما جمع المذكور  
والمؤنث فى افعال الصفة واحدا احتصارا لفصور هذه الصيغة عن افعال  
التفضيل (كصحراء على جروان كانت) اى صيغة افعال (اسما ان تجمع على  
فعال) فى التكسير يفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص تجمع على  
احادل واصاع واحارص (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف  
التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى  
(كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث افعال مثل عذراء  
وجبراء وورقاء يجمع (على صحارى) او الاصل فيه صحارى على وزن هجاري لان  
ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاسودوا ناعيم فان قلبت الالف  
يا لم تكونها وانكسار ما قبلها ثم قلت الهزة ايضا ياء لان الهزة اذا وقعت بعد  
حرف المدنقاب يحنس للجانسة كغزوة وخطبة واقبس فصار صحارى  
بانسديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء السددة فى آخر الجمع الاقصى



فيخفف بمحدف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساورم فتحذف الراء وقلب الياء العا  
 لثمركها وافتتاح ما قبلها زيادة الخفة لان الفحة والالف اخف من الكسرة  
 والياء فصار صحارى مثل جادى ( اوصحراوات ) كما ذكرنا ( فاصلها ) اصل  
 جمع ( اما جمع ) تكمران كانت وصفا ( اوجاهى اوجعاوات ) ان كانت اسماء  
 فوجد المعدول عنه ( فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها ) أى من هذه الاصول  
 الموجودة لها ( تحتقى العدل فاحد السبين ) المقتضين منع صرف جمع ( فيها  
 العدل التحق ) لكون الاصل محققا ( و ) السبب ( الاخر الصفة الاصلية وان  
 صارت ) اى جمع ( بالقبلة ) اى بظلية استعمالها ( في باب التأكيد اسما ) لان  
 فملاء افعال لا يكون الاوصاف الاسمية فيها طارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع  
 الصرف سواء كانت زائلة بذابة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة  
 بظلية الاسمية مثل احمر واصفر ( وفي اجمع واخوانه ) وهى اكتب وابنع واسمع  
 الطرف متعلق بما قبله مقديره ( احد السبين ) فى اجمع واخوانه ( وزن الفعل و )  
 السبب ( الاخر الصفة الاصلية ) واما فى جمعاء واخوانه فالغالب ان يثبت القامان  
 مقام السبين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كافى فى التمثيل  
 كما فى العدل التقديرى لانه لا يتخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول  
 والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا وما يكون النقل فيه محققا فهو السالى والثانى  
 اى ما يكون لاقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائرين ان يكون باقيا على  
 وصفته او متفولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد ( وعلى ما ذكرناه ) متعلق بقوله  
 لا يردها اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيقته الاصلية والتبعية عليه بالامثلة  
 او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين المجموع الساذة مع ان كلا منهما على  
 خلاف مقتضى القياس وحاصله ان المجموع بهضها قياسية وبعضها شذت  
 وبعضها معدولة ( لا يرد المجموع الساذة ) اى لا ينقض ما قلنا بها ( كائيب  
 واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما ) اى اخراج اقوس وايب ( عما ) اى عن الجمع  
 الذى ( هو القياس فىهما ) وان كان موجودا ( كائيب واقوس ) لان سبب  
 الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى المجموع الساذة  
 ( كيف ) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما والقياس فيهما ( و )  
 الحال ( انه لم اعتبر جمعهما اولا على اتياب واقواس ) ثم عد لانهما ( فلا شذوذ  
 فى هذه الجمعية ) اى فى ان يجمع تاب على اتياب وقوس على اقواس لكونه على  
 ما هو القياس لما سبق ( ولا قاعدة ) ايضا ( للاسم المخرج ) اى ليس للاسم  
 المعدول قاعدة قياسية ( ليزم من مخالفتها الشذوذ ) اى حتى يكون ما خالفها  
 من الاسماء المعدولة ساذافكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شدة ولا شيء من الاسماء المدولة س ذ ( فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ) هذا  
 جواب لو بالغاه اي فن اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون افوس  
 وانيب ساذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سيده وهو عدم الانصراف  
 حكم عليهما بالشذوذ ( ومن هذا ) اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو  
 القياس لكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود ( تبين ) اي طهر  
 ( افرق ) ظهورا بينا ( بين الس ذ والمدول ) لان المدول هو الاسم المخرج  
 عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتدال الذي هو عدم  
 الانصراف وانما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه  
 بل كان اولاه على خلاف القياس ( او تقديرا ) عطف على تحقيقا ( اي ) العدل  
 خروجه عن صفة الاصلية ( خروجا كائنا عن اصل مقدور مفروض ) فيه  
 اسرة الى ان التقدير بمعنى المقدور والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله  
 مفروض ( يكون الداعي ) والسبب ( الى تقديره ) اي تقدير الاصل ( وفرضه )  
 عطف تفسير ( منع الصرف ) بالنصب خبر يكون ( لا غير ) لانها لثني الجنس  
 وغير مني على الضم لسهبه باغيات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من  
 دليل موجود فيه يعني ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط ( كعمرو ) ( كذلك )  
 ( زفر ) ( فانهما ) اي عمرو زفر ( لما وجد اغير منصرفين ) في استعمال العرب بالعله  
 الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود  
 سبين فيه او سبب مكرر ( و ) الحال انه ( لم يوجد فيهما ) اي في كل واحد  
 من عمرو زفر ( سبب ظاهر ) من الاسباب التسعة ( العلمية ) وحدها وهي  
 وحدها لا تمتنع الصرف ( اعتبر فيهما العدل ) لوجود فيهما سنان العلية  
 والعدل ولا يكونا مخافين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما  
 بانيب ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرهما ما تحصر الاعتدال في العدل ( ولما توقف  
 اعتبار العدل على وجود اصل ) للمدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن  
 اعتباره فيهما ( و ) الحال انه ( لم يكن ) اي لم يوجد ( فيهما دليل ) ظاهر  
 يدل ( على وجوده ) كما في الاثلة السابقة في العدل الحقيقي ( غير منع الصرف )  
 بالرفع صفة دليل ( قدر ) وفرض ( فيهما ان اصلهما عامرو زافر ) يعني  
 كالرابع قصد التسمية اولابامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس  
 خاف اللبس ( عدل عنهما الى عمرو زفر ) لان عمر موجود في الاجناس  
 فكانه سماه اولابامر ثم عدل عنه الى عمرو سماه به اختصارا في اللفظ وزفر  
 وان وجد في الاجناس كما في قوله بأبي الظلمة في الاو اعل الزفر الا انه لما كان  
 نادرا جعل كان لم يكن خفيثا كان عمر ادخل في الباب لانه يوجد في الاجناس

فقط ( و ) ( مل باب قطام ) عطف على عمر وقطام اسم امرأه من العرب  
 تكسدام ( المعدولة عن قاطمة ) كما ان حذام معدولة عن حاذمة ( و اراد )  
 المصنف ( يانها ) اي يذكر الباب ( كل ما ) اي كل لفظ ( هو ) اي كان ( على )  
 وزن ( فعال ) والالغال وقطام بالجر حال كونه ( علم للاعيان ) اي علما  
 موضوعا لعين معين من الاعيان ( المؤنثة ) حال كونه ملائسا ( من غير ذوات  
 الراء ) يعني ليس في آخره راء كحضر وطمبار الكائنة ( في ) ( لفظ ) ( بنعيم )  
 ( فانهيم ) اي بنى نعيم ويجوز ان يرجع الى الصلة اي مان الصلة ( اعتبروا العدل )  
 اي اخراج نحو قطام عن قاطمة ( في هذا الباب ) اي باب قطام يعني في فعال  
 التي تكون علما للاعيان المؤنثة ( جلاله ) مفعوله لقوله اعتبروا اي لكونهم  
 حاملين هذا الباب ( على ) فعال التي كانت ( ذوات الراء في الاصلام المؤنثة  
 مثل حضار ) في حواشي الهندى اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة  
 والبصرة او العجنان او احمر من الال ( وطمبار ) بالفتح والكسر المكان المرتفع  
 وفي بعض النسخ وديار في القاموس ارض بين اليمن ورمال يعرب وقيل طمار  
 بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه  
 فانها ( اي حضار وطمبار ) منان على الكسر ولم يبنيا على السكون مع  
 انه الاصل في البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على اضم للنقل وهو ظاهر  
 ولا على الفتح مع انه احق وابضا اخو السكون لانه جند بلزم اجتماع الفتحات  
 وهو نقل ايضا فنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور ( وليس فيهما ) شيء  
 يوجب البناء او غيره ( الاسباب التسعة المتضمنة مع الصرف  
 ( العلة ) بدل من قوله سيمان ( والتأنيث ) عطف على العلية ( والسيان  
 لا يوجب البناء ) اي لا يوجب بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما  
 ليسا من الاسباب المتضمنة البناء فالوجوب للبناء في هذا الباب للمسابهة لفعال التي  
 كان معنى الامر نحو تزال وتزال في العدل والوزن ( ما اعتبر فيهما العدل ) ولم يكتف  
 بالمسابهة في الوزن لتلايد مثل سحاب وحيا و كلام وسلام وغيرها فانها  
 معرفة لان المسابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب الذي هو  
 الاصل في الاسم ( لتحصيل سبب البناء ) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما  
 العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل ( فيما ) اي في فعال الذي ( عداها  
 اي مثل حضار وطمبار ( مما ) يسان في قوله في اي من باب فعال الذي ( جعاهو )  
 اي بنو نعيم ( معربا غير منصرف ايضا ) اي كما اعتبروا العدل في باب حضار  
 ( جلا ) مفعوله لقوله اعتبر اي ليكون محجولا ( على قطاره ) اي على اشرافه  
 اللواتي هي ذوات الراء ( مع عدم الاحتجاج اليه ) اي الى اعتبار العدل في

( لتحقق سببين ) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة ( لمنع الصرف العلمية والتأنيث ) المعنوى مع وجود شرط محتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسبب ( فاعتبار العدل فيه ) اى فى باب قطام ( انما هو ) اى اس الالمصل على نظاره ( اى على اشأهه ( لا ) اى ليس اعتبار العدل فيه ( لتحصيل سبب منع الصرف ) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبار العدل اولا والحاصل لا يمكن حصيلة ( ولهذا ) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الالمصل على نظره لاضرب ( يقال ذكر باب قطام ) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب ( ههنا ) اى فى بحث العدل القديرى ( ليس فى محله ) لان محله سببى فى باب اسماء الافعال ( لان الكلام ) اى البحث ( فيما ) اى فى الاسم العربى الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحده و ( مدر فيه ) اى فى ذلك الاسم ( اعدل لتحصيل سبب منع الصرف ) وهو الامل لافيا قدر فيه العدل جلا على نظاره ( وانما قال اى المصنف ( فى بنى تميم ) احترازا عن لغة الحبز ( لان الحباز بين يثونه ) اى يجملون فعال هذه مبنية واز كان معدولا ايضا عندهم ( فلا يكون ) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الرأ اولا ( مما نحن فيه ) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا ( والمراد من بنى تميم اكثرهم ) فانهم على ان ذوات الرأ من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر ( فان الاقايين منهم ) اى من بنى تميم ( لم يجملوا ذوات الرأ مبنية بل جملوها ) يعنى جملوا باب قطام سواء كان من ذوات الرأ اولا وعربا ( غير منصرف ) لان الاسم اصل فى الاعراب والمساوية بالنسبة اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى ( فلاحاجة الى اعتبار العدل فيها ) اى فى ذوات الرأ ( لتحصيل سبب البناء لمعرفت ان سبب البناء العدل والوزن ) وحمل بالجر عطف على اعتبار العدل اى لاحاجة ايضا الى حمل ( ما عداها عليها ) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الرأ على فعال التى كانت ذوات الرأ لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمساوية فعال التى بمعنى الفعل كزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلاحاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الرأ فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الرأ فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل واز لم يصح اليه الحمل على نظاره من ذوات الرأ فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف ( لوصف ) المدود من اسماء منع الصرف فوصف والصفة مصدران

كما وعد والعدة بمعنى واحد وان فرقي بينهما بان الوصف يقوم بالواصف  
 والصفة بالوصوفى وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا  
 العدل لان غيره اما معروف في هذا كتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته  
 فيا بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف لسانه بخلاف  
 الاسباب السابقة حيث لم يعدل فيها انتهى ( وهو كون الاسم دالاً على ذات  
 مبهمة ما حوثة ) اى معتد ( مع بعض صفة لها سواء كانت هذه الدلالة تسبب  
 الوضع ) وسواء بقيت على الوصفية ( مثل اجر ) او جعلت اسماً برأسها من  
 غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ماسياتى ( فانه ) اى مثل اجر ( موضوع  
 لذات ما ) واغلفة ماصفة لذات اى وضع لذات من الذوات واذا دل ذات  
 مبهمة وصفة معينة ( اخذت ) معنى للمفعول صفة للذات اى اعبرت تلك  
 الذات ( مع بعض صفة لها التى هى الجر ) فى اجر والموسول مع الصلة  
 نفسه البعض لانه يأخذ التأييد من اضاف اليه مثل اطلعت بعض  
 امامه ( او ) كانت الدلالة ( بحسب الاستعمال ) لا بحسب الرصع ان  
 الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية  
 بالاستعمال مثل اربع فى ( قولك ) مررت بنسوة ( كمراتون وضمها  
 والنساء والتسوية جمع امرأة لامن لفظها وتاخير ندوة ندية ( ارج ) بالجر  
 والتوين ( فانه ) اى فالاربع ( موضوع ) اسماً ( اربعة معينة ) هى ما بين  
 الثلاثة والخمسة كائنة ( من مراتب العدد ) التى هى من واحد الى مائة  
 ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية ( فلا وصفية فيه ) اى فى اربع ( بحسب  
 الوضع ) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل ودرس وزيد  
 وعمر ( بل قد تعرضه الوصفية ) بعد الوضع بحسب الاستعمال ( كفى المسأل  
 المذكور ) الذى اورده الشارح ( فانه ) اى اربع ( لما جرى ) معنى للمفعول ( فيه  
 على النسوة ) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ما هو  
 ارادتها كيان العنفة تبين ما هو المراد من الموصوف ( التى هى ) من قبل  
 المعدودات ( وصنفتها دفعا لئلا يظن ان النسوة لم كانت من ذوات العنول ثم  
 انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا ( لا الاعداد ) اى ليدل لك النسوة من  
 قبل الاعداد وهو ظاهر ( علم ) جواب ( ان معنا ) اى معنى قوله مررت بنسوة  
 اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة ( مررت بنسوة موسومة بالاربعية ) لكون  
 الاربع دالة على معنى فى شبهة وهو الاربعية ( وهذا ) اى معنى مررت بنسوة  
 موسومة بالاربعية ( معنى وصنى عرنى ) اى عرض ( له ) اى ذكره اعد الوضع  
 انما ( فى الاستعمال ) اى بسبب استعمال واجرائه على الدلالة كونه ٥٠

( لا ) وصف ( اصلي ) له ( بحسب الوضع ) لمعرفت ان وضعه لم يكن الا اسما  
 فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان  
 اصلي وعرضي احتج الى ان ايها معتبر في السببية لمنع الصرف فقال السارح  
 مينا ( فالمعنى في سببية منع الصرف ) اي في ان يكون سببا له ( هو الوصف الاصلي )  
 لا غير ( لاصالته ) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة  
 والدواهد ( لا ) الوصف ( العرضي ) يعني لا يكون الوصف العارضي سببا  
 ( لعرضيته ) اي لكونه عارضا والعارض في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد  
 والاحكام ( فذلك ) اي لاجل ان المعبر في السببية الوصف الاصلي لاصالته لا  
 العرضي لعرضيته ( قال المصنف ) اي بين ما هو المعتبر في السببية فالام في قوله  
 فذلك متعلق بقال ( مرطه ) مبتدأ ( اي شرط الوصف ) المعدود من اسباب  
 منع الصرف ( في سببية ) متعلق بالمرطه مضاف الى المفعول وهو ( منع الصرف )  
 اي كونه سببا لمنع الصرف ( ان يكون ) اي الوصف ( وصفا ) ( في الاصل )  
 والجملة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذي هو الوصف ( الذي  
 هو الوضع ) الذي هو الوصف خبر لا وما وهما واوحكما كذا وثولك او تقديره  
 كجمع ( بان يكون وضعه على الوصفية ) والباء متعلق بقوله الوضع ( لان  
 تعرضه ) عطف على قوله ان يكون وصفا ( الوصفية بعد الوضع في الاستعمال )  
 لمعرفت ان المعبر في السببية هو الوصف الاصلي ( سواء بقى ) الوصف ( على  
 الوصفية الاصلية ) ولم يقل عنها الى الاسمية مثل اجر ( اوزالت ) الوصفية  
 الاصلية ( عنه ) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يندرج الى الفهم الا  
 الاسمية مثل اسود وارقم الحمية لان غلبة الاسمية عارضة واله رضى لا يعارض  
 الاصل وان كان متندرا ما اذا كان الامر كذلك ( فلا تصرف ) اي الوصف الاصلي  
 وفسر المصنف بقوله ( بان يخرج ) اي يخرج الغلبة الوصف الاصلي ( عن سببية  
 منع الصرف ) اي عن ان يكون سببا مع الصرف ( الغلبة ) فاعل فلا تصرفه  
 ( اي غلبة الاسمية ) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على  
 ان تكون اللام فيه زائدة ( على الوصفية ) الاصلية متعلق بالغلبة ( ومعنى الغلبة )  
 اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع  
 ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به واذا قال السارح  
 ( اختصاصه ببعض افراد ) الباء داخله على المقصور عليه يعني كان اللفظ  
 في الاصل عاما لا يدل على ذات معينة ثم استهتر استعماله في بعض الافراد  
 الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه ( بحيث لا يحتاج ) ذلك اللفظ ( في الدلالة  
 عليه ) اي على ذلك الاسم ( لى قرينة ) انطية او غيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كإن عباس رضي الله عنه في  
 عنهما فإنه يقع على واحد من بني العباس ثم صار أشهر في ابنه عبد الله بن  
 لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة بخلاف سائر أبنائه وكذا النجاشي وابن أبي  
 والكتاب على ما سألني (كأن أسود كان موضوعا عاما) (أكل ماله فيه سودا) أي  
 كان قد وضع وضعها عاما لكل شيء أقصد به وصف الإنسان من ذم روح أو بهاد  
 لأنه يقال شيء أسود المتصف به (ثم) هذا الوضع العام المتصف به (سكنر  
 استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الأفراد التي وضع أسودها على عاين  
 السلام اقتواها الأسودين الحية والابتر (حيث) معلق (لا يشترط) (أي  
 الحية السوداء) (في الفهم منه) أي انفهاها من أقصد أسودا إذا ذكر أولنا ساج  
 أنت في فهم الحية السوداء من لفظ أسود إذا ذكر (القرينة) (دالة على أن  
 المراد منه الحية السوداء من موصوف أو غيره) (أدلت به تلك الحية بخلاف  
 سائر السواد فإنه لا يدل لكل منها) (أدلت به من موصوف من أكل  
 أسود أو رجل أسود أو من الرجال) (فذلك) (اللام) (معلق بأنواعين  
 اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار إليه ما كان من فسرهما شارح  
 بقوله المذكور تصح الإشارة بالمفرد فعلا) (إن الإشارة لا تصح لكون المشار إليه  
 متني واسم الإشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشترط اسم الوصف)  
 في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة عامة) أي حلة التسمية على  
 الوصفية الأصلية يعني إذا كان الوصف أصلا لا ضرر زواله بالعلم التسمية  
 حيث يكرن غير متصرف بقيت وصفية، (أزيلت) (صرف) (أعديم) (الوصفية  
 الوصفية) (نظرا إلى الأمر الأول) (أربع) (أفوضه للعديد) (في) (قولهم)  
 (مررت بنسوة أربع) مع أن فيه سبعين الوصفية ووزن الفعل أعدم كون الوصفية  
 فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فأنصرف مع ما أنصرف أصل في الاسم  
 (وامتنع) (من الصرف) يعني صار غير متصرف كإلته غير متصرف، قبل  
 التسمية (أعدم مضرة لقلته) (نظرا إلى الأمر الثاني) (أسود) وهو في أصل الوضع  
 وصف لكل ذي سواد لما عرفت (وارقم) وهو في أصل الوضع وصف بمعنى ذي  
 رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا ألوان (حيث) أي لأنها صار  
 اسمين للحية الأولى) بدل من ضمير صار بدل البعض يعني صار الأولى وهو  
 أسود اسما (الحية السوداء) وهي الحية العطية السوداء باله ارسية مارسياه  
 بزر ك أو مارسياه تر (و) صار (الذي) اسم الحية التي فيها أسود وياض وهي  
 الحية التي يكون سوداء ويكون عليها نقط بياض أو يكون عليها نقط سوداء وياض  
 أو يكون مختلطة بهما وجمعها أراقم وعليه قوله وإياك وإياك والجمع رازها أسد سموها

من سبوع الاربع ( وادهم ) وهو في اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد  
 ( حيث صار اسما ) ( للقيد ) ( من الحديد لما فيه ) اى فى الحديد ( من الدهمة )  
 يار لما ( اعنى السواد ) تفسير الدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقده هما اى  
 اسود وسوداء وفى قوله تعالى مداهماتان اى سودا وان والحديد الاسود فان هذه  
 الاسماء اى اسود وادهم ( وان خرجت عن الوصفية ) اى عن كونها وصفا  
 بمعنى ذى سواد وذى دهم ( لغاية الاسمية ) على الوصفية الاصلية ( لكنهما )  
 اى الا ان هذه الاسماء ( بحسب اصل الوضع او صاف ) لما عرفت غير مرة  
 ( لم يهجر ) مبنى للمفعول ( استعمالها ) بازفع نائب مئاب الفاعل والمجلة خبران  
 فى قوله فان رقرله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال  
 كونها مخرجة عن الوصفية بانقلبه اكن بشرط كونهما اوصافا وضعا لم يمنع  
 استعمال كل واحد منها ( فى معانيها الاصلية ايضا ) اى كما لم يمنع استعمالها  
 فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية ( بالكلية ) لانها استعملت فى نوع من  
 انواع معانيها الوصفية لاننا لم قطعنا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية  
 سوداء ومعنى ارقم الغالب فى حية فيها اسود ويساوى ومعنى ادهم قيد فيه  
 دهم اى سواد واث خير ان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية  
 ( فالنازع من الصرف فى هذه الاسماء ) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية  
 ( الصفة الاصلية ) لان الاصل لكونه اصلا معتبرا ( ووزن الفعل واما هذه الاسماء  
 عند استعمالها فى معانيها الاصلية ) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى  
 لكل واحد منها ( فلا اشكال فى منع صرفها ) لانها اذا كانت متممة من الصرف  
 وجعلت ذيرة منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما  
 من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها متممة من الصرف عند كونها  
 اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر  
 عند زواله فعند وجوده يكون اسدنا يرا ( لوزن الفعل والوصف فى الاصل ) الذى  
 هو الوضع ( والحال ) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا  
 ( وضعف ) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف ( منع  
 افعى ) من الصرف حيث صار ( اسما ) ( للحية ) لخليفة الشديدة السم بناء  
 ( على زعم ) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطن والمراد ههنا  
 المعنى الاول ( وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الحبث ) يعنى توهم  
 انه مشتق من الفعوة مصدر فعو فعو يعنى الشدة فى الحبث يقال فعوة السم  
 سدته فيكون افعى بمعنى ذى حبث شديد ثم نقل اليها فع من الصرف لهذا  
 على ضعف واما صرفه فعوى لانه لم يتحقق كونه اوصافا فى اصل الوضع ( و )



( كذلك ) أى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف ( منع )  
 ( اجدل ) من الصرف حيث صار اسما ( لاصغر ) بناء ( على زعم وصفيته ) توهم  
 اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة ) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة  
 الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة  
 تمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يمتنع وصفيته  
 والصرف اصل فى الاسم فانصرف ( و ) ضعف منع ( اخيل ) من الصرف  
 حيث صار اسما ( لطائر ) ( أى لطائر ذى خيلان ) على وزن عمران جمع خال وهو  
 النقطة فى الجسد كالبعد ان جمع عود بناء ( على زعم وصفيته ) توهم اشتقاقه  
 من الخل ) فبنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولم كان فيه  
 معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعف  
 لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا ( ووجه ضعف منع الصرف فى هذه  
 الاسماء ) بعد النقل ( عدم الجزم بكونها اوصافا ) لان اشتقاق  
 كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت باوهم لا يتغير بذكرها لم تمنع  
 فى الاصل اوصافا منها مما اشتق ( فانها لم يقصد بها افعى الوصفية ) وهى  
 فى افعى ذو خيل وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال ( مضافا ) قوله ( لا  
 فى الاصل ) تفسير للاطلاق متعاقى بقوله لم يقصد بهنى لم يقصد الاسماء فى  
 الوصفية فى الاصل الوضع ( ولا فى الحال ) واما يقصد ايضا المعنى الوصفية  
 فى الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعنى  
 الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو انه لم يقصد بها  
 تلك المعنى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد  
 اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخيل والقوة  
 والحال وان كانت فى نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفوا منها  
 واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات  
 ونحوها لان استعمالها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لمارضا ولا اصلا فافعى  
 وان كانت فى نفسها خيفة واجدل طائرا ذاقوة واخيل طائرا ذا خيلان لانك  
 اذا قلت مثلا لقيت اجدا فعنه هذا الجلس من الطير من ذير ان تقصد معنى  
 القوة كما نقول رأيت عقابا من غير ان تقصده معنى الوصف وهو السدة وان  
 كان اقوى من الصقر الى هتا كلامه ( مع ان الاصل فى الاسم ) العرب ولم يقصده  
 لكون البحث فيه ( الصرف ) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير  
 المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يخرج الى سبب يكون  
 اصلا ( التأنيث ) المعدود من اسباب منع الصرف ( اللفظى ) قيده لتقابل

المعنوى ولا تقابل بالثاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قبله ايضا ليكون  
 متعلقا بقوله (بالتاء) (لا بالالف) بمعنى لا يكون التائيث اللفظي حاصلًا بالالف  
 (فأنه) أى فان التائيث اللفظي الحاصل بالالف محدود ومقصود (لا شرطه)  
 فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى  
 الشرط لكونه تائيثا وضعا لازما فقوله التائيث مبتدأ أول (شرطه) مبتدأ  
 ثان (فى سببية منع الصرف) أى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف  
 (العلمية) أى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الأول  
 (أى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحكمة أو مؤنثا حقيقيا كحرة  
 أو لاهذا ولا ذاك كحرة بكسر العين فالعلمية شرط تأثير فلا يؤثر بدونها للصبر  
 التائيث لازما للكلمة والمؤنث بالثاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام  
 محفوظة عن الصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم  
 وفى ضرورة الشرع بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جى بها  
 للفرق بين المذكر والمؤنث فالتزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الف فانها  
 وضعت للتائيث لا غير فلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة  
 فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتائيث فقط  
 مثل طلمة اوجزه من الكلمة من غير بدل كجارية (ولان العلة) لهذا (وضع  
 ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع  
 أولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش يعش فهو عائش وعائشة  
 وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعت تاءيا معها  
 وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا  
 تائيا (و) (التائيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التائيث اللفظي  
 الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك  
 كونها مفهومة من قوله من التاء والتائيث المعنوى ما يكون انشاء فيه مقدرا  
 سواء كان حقيقيا كهند وزينب أو غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (أى  
 كالتائيث اللفظي) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) أى فى كون العلمية  
 شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) أى فى منع الصرصر (الا ان بينهما) أى  
 بين الشرطين (فرقا) بمعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التائيث اللفظي  
 وبين ان تكون شرطا لسببية التائيث المعنوى (فانها) أى العلمية (فى التائيث  
 اللفظي بالثاء شرط لوجوب منع الصرف) بمعنى ان هذا التائيث اذا جعل علما  
 يجب منع صرفه من غير احتياج الى شىء آخر (و) ان العلمية (فى) التائيث  
 (المعنوى شرط لجوازه) بمعنى ان التائيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شي آخر (ولا بد في وجوبه) اي في وجوب منع صرفه  
 (من شرط آخر) يعني غير العلمية معها والفرق اننا ثبت للمعطى بانها له  
 علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي الباء الملقوطة فيكون قويا في ثبوت  
 بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف  
 فيه العلمية فضم اليها شي آخر لتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شي  
 آخر يتقوى به والحاصل اننا ثبت على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأسيس  
 اللغوي بالالف بقسمها لكونه لازما للكلمة لا يك عنه؛ وهو في آر واحد  
 يقوم مقام السبب من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو المنطقي  
 بالاء لكونه غير لازم للكلمة حيث يتك عنها سبب آخر في السبب اي العلمية الا  
 ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو  
 المعنوي لكونه امر امنوباللس له علامة ظاهرة تعبر بعلم وجوده وعدمه  
 بل لا يعلم وجوده الا بتوسطه خارج عنه احناح في السبب الى شيئين العلم سنة  
 واحد الامور الالفة ليتقوى بها وتخرج عن الضعف وبه رتب مع مدرج  
 بأمل ولا مال جهلك (في اشار) المصنف (اليه) اي ان الشرط (بتوابع)  
 (وشرط تحتم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التأسيس المعنوي في مع الصرف  
 متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني اضمحاض احدها الى العلمية لاسما  
 لا يؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان اوهه - ماعه  
 الجمع والخلو يعني يقال له - منفصلة حقيقة مثل قولك العدد اما زوج او فرد  
 (زيادة) حركتها الممنذوف او يدل من احد الامور يدل الامس من الكل  
 (على الثلاثة) (اي زيادة حروف الكلمة) التي تكون غير منصرفه بالتأسيس  
 المعنوي والعلمية بالتوابع عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق  
 بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زنب) (او  
 تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم  
 تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدرا - حرف  
 ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من  
 حروفها الثلاثة) تقوم لك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسددا (مثل  
 سقر) (او الجمجمة) يعني ان لم توجد الرامة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط  
 تحتم تأثير الجمجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة وادانم احدهم مقام الاءكون  
 يعني سبان ولكن يتعين ههنا ذلك الجمجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماء  
 وجود وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التأسيس المعنوي  
 احدا الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون له امية

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (تخرج الكلمة) التي  
تكون غير منصرفة (يشمل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله تخرج  
(التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السنين) الذين يقتضيان بنقلهما  
لخفف الاسم بحذف التنوين منه والجروا اذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط  
لم يكن ثقيلا باجتماع السنين فيه (فتزاحم) الخفة (بأبوه) الذي هو  
لا كسرفيه ولم تنوين فلا يعنعان منه (ونقل الاولين) الزيادة على الثلاثة  
او تحرك الاوسط (طاهر) لان لسان العرب لما كان مديبا على السهولة كان  
الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يتقدمه وحرف  
يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان  
مفتركا الاوسط او رباعيا كان ثقيلا وانقل لان ما خالف الاصل شأنه كذلك  
(وكذا) اي كما ان نقل الاولين ظاهرا نقل (الجمجمة) طاهر (لان لسان الجهم  
ثقل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه  
من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان الجهم (فهذا يجوز صرفه) (نظرا  
الى انتفاء شرط نعتهم بأثير التأييد المعنوي اعني احد الامور الثلاثة) وان وجد  
فيه العلمية والتأييد المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان الحواجز ههنا استعمل  
في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما  
الشاعر في قوله \* لم تلحق بفضل ميزرها \* دعد ولم تسق دعد في العلب \*  
لان الاول منصرف واثنى غير منصرف (وزيد) سميت مذكرا حقيقا  
او مؤنثا حقيقا اولاهذا لاذالك لان فيه ثاء مقدرة وحرف سادسدها  
فهو كحمة يكون غير منصرف على كل حال (وسفر) سميت به مؤنثا حقيقا  
كقدم اسم امرأة او غير حقيق كسفر (علما) اي حال كونها على (الطقة  
من طقات النار) الطبق والطقة واحد الاطباق وطبقتان انما مرآتيا  
والسموات طبقات اي بعضها فوق بعض اي طبقة وحرية من مراتب النار  
لان بعضها فوق بعض درجات (وماء وجور) حال كونهم (عليين للمدتين) اشار  
بذكر الباديتين الى وجه تأنيث العليين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها وتأويل  
البلدة وقد يلزم تذكرها وتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فمضى على  
مسئمة التكلم وههنا يجب ان لا يؤلا تأويل البلدة ليوحد فيهما علل ثلاث  
(ممتنع) قوله وزيد مبتدأ والباقي عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام  
تعدديه المستد بالعمط مثل قولك زيد وعمرو ويكره ان يقال حذف  
الحبر من الماء وف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) اي صرف كل  
واحد منها فانه اسارة الى ان اسناد الامتناع الى احدهما الاشياء مجاز على

علافة الحليه والطاهر ان مولده صرفها امر فوقع على انه فاعل اقوله متع ( اما  
 زينب ) مبتدأ بحذف المضاف اي اما عدم صرف زينب ( فلما لم ينع وانما بث  
 المعنوي ) يعني فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط الجائز الذي  
 هو كونه علما ( مع شرط تنتم تأثيره ) يعني مع وجود الشرط الواجب ( وهو  
 الزيادة على الثلاثة ) اي الزيادة على ثلاثة احرف ( واما ) عدم صرف ( سقر  
 فلما لم ينع والتأنيث المعنوي ) يعني فلوجود السبب الذي هو التأنيث والشرط  
 الجائز الذي هو كونه علما ( مع شرط تنتم تأثيره ) اي مع وجود الشرط الواجب  
 المنقضي مع الصرف ( وهو ترك الحرف ( الاوسط وما ) عدم صرف ( ما ) وجود  
 فلما لم ينع والتأنيث المعنوي ) اي فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والسبب  
 الجائز ايضا الذي هو كونه علما ( مع شرط تنتم تأثيره ) اي مع وجود الشرط  
 المؤثر ( وهو الحمد ) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او لا فالصرف  
 لا غير كبوح واوط وان سميت به مؤنسا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان  
 الحمد وار لم يكن سببا في اللاتي الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن الـ ...  
 لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها معجم المنع ( ما سمى به )  
 ( اي بالمؤنث المعنوي ) لان المؤنث العطف قد سبق تعمله ( مذكر ) نائب عن  
 لقوله سمى ( فسرطه ) ( في سببية منع الصرف ) اي في كونه سببا لمنع الصرف  
 ( الزيادة على الثلاثة ) اي على ثلاثة احرف فقط فلا يعيد فتحرك الاوسط ولا  
 الجملة لضعف امر التأنيث في الاصل اسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث  
 بسبب كونه علما المذكور لان الضعف يرول يادني شي فيكون الساكن الاوسط  
 والمحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كبوح واوط  
 الا اذا كان فيه حرف رابع فيثبت يكون غير منصرف ( لان الحرف الرابع  
 في حكم تاء التأنيث ) لانهما كون رابعة ايضا ( فام مقاهها ) فباخذ حكمها فيؤثر  
 مله فكون التاء مقدرة ( فقدم ) ( وهو مؤنث معنوي سمى باعتبار ما له الجنس )  
 وهو كونه آلة المشي يقال لها بالمارسي ياي ( ادا سمى به ) اي بقدم ( رجل ) لعلافة  
 جارية او لعلافة كونه سريع المشي نسبة باسم آله ( منصرف ) ( لان التأنيث  
 الاصل ) وهو كونه موسوعا لالكة ( زال العلية ) اي يكونه علما ( لما ذكر من غير  
 ان يقوم شي مقامه ) لعدم الزيادة على اسلثة فقدقات تأنيث لفظ ومعنى وحكما  
 ( والعلية وحدها لا تمنع الاسم ( من الصرف ) لـ عرفت ( وسقرب ) ( وهو )  
 اي لفظ سقرب ( مؤنث معنوي ) يعني ان التأنيث فيه واحد له يكون في معناه لاني  
 لفظه ( سمى ) يعني علم تأنيده بالسمع لا بالقياس ( باعتبار ما له الجنس ) وهو  
 ان كونه باسم دابة ذي ذنب في رأسه سم الفارسه كردهو ( ادا سمى به رجل )

بـالاقفة كونه موصوفاً بـصفتها وهي الايذاء والايلام (ممتنع) صرفها لانه وان  
زال التأنيث المعنوي بعليته للذكر (لانه لم يبق فيه الانساره الى الدابة المبهودة  
بكونه علماً للذكر) فالحرف الرابع قائم مقامه (فكان مؤنثاً حكماً لانه وان لم يكن فيه  
تأنيث افظاً ولا معنى الا ان فيه تأنيثاً حكماً وهو الحرف الرابع القائم مقام التأنيث يعلم  
ذلك اي ان لا يكون حرف يقوم مقام التأنيث في نحو قدس وان يكون في نحو عقر  
(بدليل انه اذا صغر نحو قدس طهرت التأنيث المهدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام  
ملك التأنيث لما طهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التأنيث والنوب وذا خير جاز  
(كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهي ان يضم اول الاسم الممكن ويقع تأنيثه ويزاد  
بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فعيل كقدس  
في فلس وفي رباعي فععل كدريهم في درهم وفي الزائد فععمل كدنيتر في دينار  
(فيه ل) (في تصغيره عدم قديمه بخلاف عقر قائمه اذا صغر يقال) في تصغيره  
(عـ يـ ر) بكسر اراء لان ما بـدياء التصغير لا يكون الا مكسوراً لانه لو وقع يلزم  
وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من خير  
اطهار التأنيث) المفسدة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي الفصل واء التأنيث  
لا تخلو من ان تكون طاهرة او مقدرة فالطاهرة بآية ابداء في التصغير والمقدرة  
تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عرس وعرب في عرس وعرب ولا تثبت  
في الرباعي الا ما شذ من نحو قديمة في قدام وورشة في وراء انتهى وانما قال  
الشارح في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازاً عن معناه العلمي لان باعتبار  
لا يكون علماً لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلاً يكون علماً لاشخاص  
شقي باعتبار معناه الجنسي لا العلمي (معقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعني  
جعل غير متصرف (العلمية والتأنيث الحكمي لما سبق (المعرفة) المعدودة  
من اسباب منع الصرف (اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف  
التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انها ذات لا يكون سبباً  
والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير  
ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل  
المصنف وتعريف لضرورة وزن السمر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة  
ههنا ليكون السمر موافقاً لاف وهي مبتدأ (شرطها) مبتدأ بان (اي شرط  
تأنيثها في منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثاني  
وهو مع خبره خبر للاول (اي ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالتصنيف  
لانه خبر يكون وهو العالم يعني ان تكون علماً لا غير (من جنس التعريف) لان جنس  
التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) في قوله علمية

(مصدرة او) ان تكون (منسوبة الى العلم ان تكون) اى المعرفة (حاصلة في نفسه) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالخطبة توجد في انواعها وكالمبرور ان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كاقوال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد ينسأه (على ان تكون اليه) في قوله علمية (للسبب) كياء بمعنى وقسي (وانما جمعات) المعرفة في صكونها سببا مع الصرف (مسرورة بالعلمية) دون المعارف والبل ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المصنفات) حافظة (والله مات) (بمن واسماء الاشارة والموصولات (لا توجد الا في ضمن المنيات) يعنى ان المصنفات واسماء الاسرار والموصولات من انواع البنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام العربات) فينهما منسافة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شريطا للمعرفة لان ما يكون خاصا النوع لا يكون شريطا لسبب الذي وجد في النوع الاخر فانتفيا (فالترريف باللام او الاصاغة) اذا كانت مقتوية (بجمل) كل واحد منهما (غير ان صرف منصرفا لوق حكم المصنف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المصنف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يردل بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان شير المصنف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان شير المصنف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما يعنى) تفادله في آخر البحث (فلا تصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالانسان (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر وان تعريف بالتداء يجعله مبنيا (فالمبني) لنا من جملة المعارف لان يكون شريطا (الاتعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما في اشوائه (وانما جعل) المصنف (المفرد سببا) من اسباب منع الصرف او جعل (العلمية شريطا) اى شريطا لتأثير المعرفة (واما جعل) المصنف (العلمية سببا) من اسباب منع الصرف لان العلمية حينئذ يكون سببا وشريطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاسراط (لان فرصة التعريف للشكبر اظهر من فرصة العلمية) اى للشكبر لان فرصة التعريف للشكبر بلا واسطة وفرصة العلمية بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هي فرع للتكبر ولا ينفى ان الفرعية بلا واسطة المظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثله ادون العلمية لانها نوع من المعرفة

متناسب التكرار هنا في الجنس فالجنس اولى لان يكون شيئا من النوع لا به اصل  
وليكون السبب على وتيرة اكثر لاسباب بان يكون عاما يخص بالشرط (الجملة)  
المحدودة من اسباب منع الصرف (وهي صكون اللفظ) مطلقا سواء كان غير  
منصرف او منصرفا (بما وضعه غير العرب) لان الهم غير العرب فكذلك  
موضوع الهم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتاثيرها)  
اي لتاثير الهمزة وكونها سببا (في منع الصرف) اي لمنع (شرطان) لان  
الهمزة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له  
علامة طاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر  
في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية  
الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل  
اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة  
حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشتراط فيها احد الامرين غير العلمية  
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اي الهمزة (علمية) (اي) ان يكون  
اللفظ الهمي (منسوبة) اي منسوبا (الى العلم) لتتفق مجتمعا (في)  
(اللغة) (الهمزة) قدر اللغة لان الهمزة صفة والباء في (بان تكون)  
الهمزة متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي  
(في الهم) لافي ضمن التكرار سواء كانت في الهم اوق العرب (حقيقة) بان  
وضعه الهم او لعلماء من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع او لعلماء  
وجعل علماء تحليل الرجن اي وضعه العرب (او) بان تكون الهمزة متحققة موجودة  
في ضمن العلم في الهم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان يتقله) اي الاسم الهمي  
الذي هو مكررة في الهم العرب من لغة الهم الى العلمية (من غير ان صرف فيه قبل النقل)  
اي يجعل ذلك الاسم الاجم علماء من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزادة  
وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل يتقله على الهيئة التي كان عليها في الهم  
ويجعله علماء (كقائون فانه كاد في الهم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق  
في الهم على كل ما كان جيدا (ثم سمي به احد رواة) جمع راو كتحفة جمع ناح  
(القرء) يعني جعل لقباً قبل التصرف راوي نافع الذي هو امام القرء واسمه  
عيسى (بلودة قراءته) اي لكون قراءته ملك الراوي جيدة (قبل ان يتصرف  
فيه العرب فكأنه كان) لفظ قاون (علما في الهم) لان عدم التصرف فيه  
دل على انه علم في الهم لان العلم معصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى  
واللازم ان لا يستعمل في كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه  
ايضا علما كابراهيم او لا كقائون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى



بلودة قراءته انتهى فلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف  
 فيه (والما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير الجمة حقيقة او حكما (ثلا يتصرف  
 فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم) اى في الفاظهم التي وصوها من  
 الانصاف وادخال اللام والتثوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية  
 فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى في ذلك الاسم  
 الاعجمي (الجمة فلا تصلح) ملك الجمة ان يكون (سند منع الصرف) لانفاء  
 السرط وهو ان يكون علما في الهم حقيقة او حكما وفي الرضى وبق الاسم بعد  
 ذلك قالوا لا ترتفع قوتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه بعد اقرار ان  
 الطسارى يزيل حكم المطرد وعليه فيقبل الاعراب وباء الله به وباء التصغير  
 ويخفف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان  
 واذر بجان في كركان واذر بايكان ونحو ذلك الى هنا الآله (فعلى هذا) اى فعلى ان  
 العلمية شرط في الجمة (لوسمى مثل بلان) رسمى يعنى لوجعل نحو بلان  
 علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غيره مصروف (العدم علمية في الجمة)  
 يعنى لعدم كونه علما في الهم لا حقيقة ولا لئلا لان العرب تصرف فيه قبل  
 النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة الهم لكلم بانكاف العارسية ثم قالت  
 العرب بلان بتبديل الكاف بالميم فالعلمى على كلا اللامين واحدا لانه اسم لبلان  
 فيم الفرس اى يدخل فيه وقت الزكوب (و) (شرطه ا) لئلا احد الامرين  
 به اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تمرك) (الحرف) (الاولى) من حروفها  
 الثلاثة (او زيادة) اى ان يكون حروفها زائدة (على ثلاثة) (اى على ثلاثة  
 احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كافى اثبات  
 المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتمرك الاوسط لا تأثير له في الهم فليس  
 ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام الهم على الطول فكان  
 الثلاثى اس منه وانما اشترط احد الامرين (ثلاثه ارض الحقة احدا لسين)  
 فزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فتوح منصرف) (هذا) اى قوله توح منصرف  
 الى قوله ابراهيم يمتنع اى يجوز هذا القول (تغريبنا نظر الى السرط العلمى)  
 اى بيان لغائه وهى انصرف نحو توح (فانصرف) نحو (توح) (توح) (توح)  
 لانفاء الشرط السابق) تسميه لان السرط الاول وهو كونه علما في الهم  
 موجود فيه لان توحا علم في الهم (وهذا) اى انصرف نحو توح نظر الى انتفاء  
 الشرط الذى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما لئلا يمتنع فقد  
 جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود  
 العائنين مع ترجيح الصرف كافى التائيد المعنوى (لان الجمة سبب ضعف

لانه **الاجمة** فالتدكير باعتبار السبب **(المعنى)** وهو كون  
 الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية  
 الضعف **(فلا يجوز اعتبارها مع سكون)** الحرف **(الاوسط)** فلم يصر فيها  
 لاسم ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر  
 فيه ما هو الاضعف **(واما التانيث المعنوي فانه له علامة مقدرة)** وهي التثاء  
**(تظهر في بعض التصرفات)** وهي التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل  
 اليه والاختيار عنه بالسق وغير ذلك **(فهو)** اي لتانيث المعنوي **(نوع قوي)**  
 يعني ان التانيث المعنوي اقوى من الجمة **(لما قلنا)** **(فما زان يمتزج مع سكون)**  
**الحرف (الاوسط) في الثلاثي (وان لا يمتزج معه)** ولذا قال المصنف **فما سبق**  
**فهو** يجوز صرفه ولم يقل فهو منصرف وقال هما فزوج منصرف ولم يقل  
 يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والجمة عنده **(فان قلت قد اعتبرت)**  
**معنى المفعول (الجمة) بالرفع نائبه (في ماء وجور)** متعلق بقوله اعتبرت  
**(مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق)** اي في بيان شرط التانيث المعنوي  
 بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث  
 جعل ماء وجور اسمي بلدين غير منصرف وحكمه حتى لو لم يكن فيهما الجمة  
 معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت الجمة معتبرة فيهما مع سكون  
 الاوسط **(فلما نصير الجمة ههنا)** حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اي  
 يجعل نحو هتد كما ذهب اليه العلامة الرخشي **(قلنا)** في جوابه **(اعتبارها)**  
 اي الجمة **(فيما سبق)** اي في وجوب تأثير التانيث المعنوي **(انما هو لتقوية)**  
**سبين آخرين)** هما التانيث المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التعليب  
 كالتقوية للسق والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سبين  
 آخرين الذي هو التانيث المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لان  
 تكون الجمة مستقلة فتزوم مع سكون الاوسط **(ثلاثيا قوم سكون الاوسط احدهما)**  
 اي احدهما لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطا ساكنا  
 يكون اخف فيعدل الانصراف بدخول الجر والتثوين عليه واذا اعتبرت  
 الجمة فيه يكون اثقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتثوين منه بجعله  
 غير منصرف **(ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سب آخر)** هو التانيث المعنوي  
 فيما سبق **(اعتبار)** بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى **(سببها بالاستقلال)**  
 ههنا حتى رد مثل هذا السؤال **(وشرط)** **(وهو اسم حصن)** كان **(بديار بكر)**  
 وفي الرضي ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالجمة والقلة  
 الا ان تقول انه لا يشتمل الامذكرة فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكون ذلك مما

لم يثبت فلما الصحيح تحولت لانه اسم ابي نوح عليه السلام انتهى قاموس وقى  
المسألة قلعة بابران بين برده و كجده واما كان فليس اعتبار الجملة فيه  
فما حيا لاحتمال اعتبار التأسيس انتهى والمصنف لم يعكف بجميته حصر  
اولي ينف تأييده بل مثله وجهه مثلا للجملة فلا تنافس في المسألة ولانه يصلح  
مثالا للمثله وان كان التأسيس فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم و ابراهيم  
(ممنوع) (صرفهما) يعني ممنوعان من احرف (لوجود الشرط الثاني فيهما)  
مع وجود السبب الذي هو الجملة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم  
تاسي في الهم حقيقة او حكما (فان في شق تحريك الحرف (الاولى) وهو  
ظاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغي ان يكونا في مصرفين لوجود  
السبب الذي هو الجملة والشرطان اللذان هما الطلعة في الهم وتحريك  
الاولى او زيادة على ثلاثة احرف (والمناقص التفرع بالشرط الثاني)  
ا. وانما من المصنف ما في الشرط الثاني ولم يثبت في الشرط الاول بان يقول  
المصنف منصرف لهما في هذه الامة في الهم (في قوله) منصرفه  
(لتبني في ما عموما) والصواب (عنده من انصراف) الا في الساكن  
الاولى (نحو نوح) وعدم انصراف الثاني المنحرف لالاولى وهو مشتر  
(واهذا) اي لكون غرضه التبيين على ما هو والصواب (فعدم انصرافه)  
اي انصراف نحو نوح (مع انه) اي انصراف نحو نوح (مفرغ على تنف)  
الشرط الثاني والاولى لم يقسم (تقديم ما عموما مفرغ على وجود) على ما  
هو مفرغ على عدمه بان يدل مستزاد ابراهيم ممنوع ونوح منصرف (كما لا ينبغي  
وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف تقدم وكذا ما مفرغ على  
الوجود الذي هو اشرف بصكون مقدما وقبل صرح بفرع الشرط الثاني  
دون الاول لان فيه ردا على المخالف وعدم فرع الانحسار على فرع الوجود  
لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كمال اخذ في ان  
رد على المخالف بل على الخلف الا يقى وله وجه (واسم الامة الامة)  
عليهم اصلاتو السلام كلها ممنوعة من انصرف) يعني كانت غرضه منصرفه  
للعلمية والجمدة (الاسمة) ما هما منصرفه (تجده ومساخ وشعب وهود  
اكونها) اي اكونها (عريضة) ولم يذكر فيها من الاسماء الاسم  
والاسم من الامة وهي وحدها تؤثر في منع انصرف فصرتها (ونحو اولو  
تتمها) وان وجهيهما من العلم والجمدة الامة لم يوجد هـ  
الشرط الذي يوجب تأييد الجملة وعرضه لالاولى او زيادة على الثلاثة صارا  
متصرفين لان اصل في اسم الحرف (وقال ان هوذا كنوح) يعني انصراف

هو دلالتة لانه صريحا (لان سبويه قرنه معه) يعني ذكر هودا قرنه مع نوح  
لان الشئ يذكر مع قرنه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهودا ولوط فقز  
هودا بنوح حيث ذكر بعده لاشعيب فعلم انه جعله من هداد نوح دون شعيب  
(وؤيده) يحتمل ان يكون هذا من ثمة ما قيل فيكون من كلام القائل وان يكون  
من كلام السارح اى يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب) يسان ما يقال (من ولد  
اسماعيل) والولد جاء كقرص وقفل مفردا وجمعوا واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل  
الرحمن الذين هم اوصع السار العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل في الوضع  
(ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل  
اسماعيل اوقل اولاده (فلس عربي) اى لس اعرابا فكان ابراهيم واسماعيل  
وغيرهما معجميا (وهو قبل اسمعيل فيمما ذكر) من الاربعة والقصة (فكان)  
هود (كنوح) فانصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها عفيفة  
(الجمع) المعدود من اسباب مع الصرف (وهو سب) واحد (قام مقام سبين)  
لما ذكر وهو مبتدأ (شبه طه) مبتدأ ثان (اى شرط قباعه مقام سبين) بان يوتر  
وحده بآثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ اننى وهو مع خبر خبر المبتدأ  
الاول ومضاف الى (متتهى الجموع) التى هى جموع التكسير والمتتهى مصدر  
معنى انتهى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهائيا الجموع  
المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحا وثلاثها)  
اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) ية سال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد  
الالف حرفان) اولهما مكسورا اما ادغم اولها فى الآخر مثل دواب وشواب  
واما غير مدغم مثل اساوره مساجد على وزن فعال (او) كالمد لالف (ثلاثة  
احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاعيم ومصاييح على وزن فعالي  
لانه اذا لم يكن ساكنا بل مفتوحا كان منصرفا على ما سياتى هذا بيان للصيغة  
واما قوله (وهى التى) يسان لانتهاء الجموع تكسيرا (لان جمع) مبنى للمفعول نأبه  
ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع  
تغير بناء واحد (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى  
تكسيرا كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصاييح (ولهذا)  
اى لكون هذه الصيغة صيغة لان جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى  
تكسيرا المعبر للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة متتهى الجموع) قوله  
(لانها) اى لان هذه الصيغة تعليل لانتهاء لان لانتهاء يكون فيما تكرر دون  
غير التكرار (جعت فى بعض الصور مرين تكسيرا) نصب على التثنية كاساور  
واناعيم (فانتهى تكسيرا المعبر للصيغة) بحيث لم يجعل جمع التكسير مرة اخرى

فقد تم الجمع واستقر واصلح لان يكون سببا يقوم مقام السين لان الجمع سبب والاشياء  
كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة  
وهو ما لحق آخر مفردة ولو وثون او ثاوثون او ثاوثون (فانه لا يغير الصيغة)  
اي صيغة مفردة لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تنغير صيغة المفرد عن  
الهيئة التي كان المفرد عليها (فيحوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة)  
ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كاي يجمع ايا من جمع  
ايمن) جمع عين (على ايامين) بالواو والواو والياء والذون (وصواب جمع  
صاحبة على صواحيبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايا من وصواب غير منصرف  
فانه اذا قيل ايا من وصواب يكون غير منصرف واذا قيل ايامن وصواحيبات  
يكون منصرفا لوجود الشرط في الاول لا الثاني (واما اشتدلت) مبنى للفعول  
اي صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع سببا قائما مقام السين (لنكون صيغة  
مصونة) محفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير السلامة  
(فتوزر) فنصلح لان تكون سببا يقوم مقام السين لان الجمعية لما كانت عارضة  
والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام  
السين (واما اذا انتهى التكسير لغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت  
للقيام مقامهما (بغيرها) الباء للابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلاهاء بل لا بهاء  
كافي قولك كنت بغير مال اي بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اي ملابس  
وكأن اوصفة لقوله صيغته اي صيغة منتهى الجموع الملبسة بغيرها او حال  
منها اي ملبسة بغيرها (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التانيث حالة الوقف)  
يقال لها التام المربوطة او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون  
تاء وتبقى على حالها (والمراد) عطف على مقدرة تقديره المراد بها ان تكون  
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء  
عليها في الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على  
مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه اضافة تعرف بالتأمل (تاء التانيث باعتبار  
ما قبل اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فليرد) من ورد يرد ورودا  
(نحو فواره جمع فارهة) لافاره لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على  
فاعلين بالواو والذون او بالياء والذون والفاره الحاذقة ويقال للبل والجار فاره  
بين الفروهة بالفارسية خوش رو وفي الصحاح الفاره الحاذق بالشي وقد فره من  
باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى \* فارهين اي حاذقين والفاره من الناس  
المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل  
والجمار فارهة بين الفروهة وجعه فراهة وفره مثل صهوة وصحب و نزل انتهى

مختصرا (وإنما اشترط كونها بغير هاء لأنها) أي لان الجمعية (لو كانت مع هاء  
 كانت على زنة المفردات) وفي الرضى إنما اشترط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء  
 اخترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية  
 وعلاية فتكسر من قوة جمعته فلا تقوى ان تقوم مقام سبين الى هاء كلامه  
 (كفرأزنة) وصياغة فأنها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة)  
 فيه نشر على ترتيب الالف وإنما سرهما بها الثلاث وهما الجمعية منهما (فيدخل  
 في قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى  
 ان تقوم مقام السبين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مهما  
 لكونه لا نظيره في الأحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على  
 المصنف ان يخرج نحو مداني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرأنة  
 منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مداني) منسوب الى  
 مداني علم بلدة كما ان انصاري وفرائضي منسوب الى انصار وفرائض الاول علم  
 للصحابي المدني والثاني علم لعلم الميراث (فان) أي مداني او مداني (فرد محض)  
 لما قلنا ان الثاني علم للبلدة والاول منسوب اليها (بمعنى لا زائدة) (في الحال)  
 متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وباء النسبة لا لحق الجمع وبني المنصل لان  
 الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولاقى المالك) لان المراد منه العارية او النسبة لا الجمعية  
 (وإنما الجمع مداني) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة  
 وجه ما مداني بالهمزة ومدن مخففة او ثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام  
 مدني والى مدائن كسرى مداني كذا في الاصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرأنة  
 فانها جمع هرزي او فرزان بكسر الفاء فيهما) وهو العسالم الذي هرذو فزون من  
 العلم (فعل محاسن) أي من قوله صيغة متبهي الجموع بغير هاء (ان صيغة متبهي  
 الجموع على قسمين) أي مقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغير هاء) أي المصيبة  
 التي لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما ما يكون بهاء) أي الصيغة التي تكون مع  
 تاء التأنيث لان التي يستلزم الانجاب الاول ما يستفاد من التي صريحها والتاني  
 ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان التي يدل على وجود المنق لانها لو لم يكن وجودا  
 في نفي (فاما ما) أي الجمع الذي (يكون بغير هاء فمتنع صرفه) أي يكون ذلك الجمع  
 غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية  
 وشرط تأثيرها الذي هو صيغة متبهي الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف  
 (كمساجد) أي مثاله مثل مساجد او كانت كساجد او بتدأ هي ان يكون اسكاف  
 بمعنى المال فقط أي مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فيغير مبتدأ محذوف  
 أي (فاما ما) أي الجمع الذي ومع (بغير هاء حرف) (وهو صايح) (نحو ما)

[illegible]

فيكون معلوماً موقولاً (فانه كالمثل في الاصل) اي في اصل اسمائه (جمع حقيقي)  
 على وزن فاعل مكسور الفاء ومفعول ماضيه (بمعنى عظيم البطن) انساباً  
 كان او غيره يقال بالفارسية سكم زرك لجمع على حضاير بمعنى عظيم البطن  
 (سعى به الضم) ثم خص به الضم على ما اذا ط في لم يفسد الى الدهن الا  
 الضم (بالغة) مفعول له لاسمية (في عظم) مصدر بوزن عنب (عظمتها)  
 اي بطن الضم والائيب باعتسار الداء (كان كل فرد منه) اي من جنس  
 الضم (حاجه من هذا الجنس) بمعنى سعى حضاير واحداً من افراد الضم  
 اشارة الى ان واحداً منهما قد قسم ما بينه وبين كل واحد منهم  
 عطيته في العظم والاكل والشرى ريثما (فانه يرقى مع اصراف) اي مع  
 صرف هذا امر حال كونه لما اريد من امرار الضم (هو الجمعية لاصية)  
 لا اياه لانه حتى يرداد وال المدكور يعني امتنع من الصرف او وجود السب  
 الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة متبعية الجوع بغير عطف على هذا  
 الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في محل كساحد ومصابيح وان يكون  
 في الاصل لافي الحال كتحضر حراماً لا يصح (ما قبل) هذا السؤال فتدبر  
 من التعريف المذكور بقوله فالله في مع صرعه هو اية الا لاصية بمعنى ذلك  
 الاعتبار في منع صرعه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في مع صرعه الى اعتبار  
 الجمعية لاصية) يعني يجوز ان يوجد فيه عتال احريان من غير اعتبار ذلك  
 الجمعية فيمنع من الصرف سميها (فانه العامة) لانه علم (والأنيب)  
 اشترى مع تحت تأثيره وهو الزيادة على الزيادة الا الضم هي انشائه  
 فيكون حيزه علماً اؤب اي كرت والحد من راضاد على وزن  
 اعدن المذكر من ساضع وجمع ص من كسب حارسه احين فسلط  
 منع الصرف الثاني انصوى واعية فلاحاجة الى اصدار الجمعية لاصية لانه  
 تكلف (فان علميته غير مؤثرة) لانهما لم يحس فاشترى في منع الصرف ما يكون  
 سائماً بنس (والا) اي لو كانت العامة مؤثرة كسائر الاعلام (لكن) - ضاحر  
 (عدا تكرر صرها) كالاسب التي فيها عامة مؤثرة لما ياتي وانس كرت  
 لانه ممنوع من الصرف لعلها كانت اولاً مع ارا علميته است علمته من (والأنيب)  
 فيه (غير علم لانه) ي كرت حرج (حارج) لاصح مدكراً كان او مؤنثاً  
 كما ان اسم علم جنس بلا سبب مدكراً او مؤنثاً فذلك لا يحجز  
 ان يفسر بأية ولا علمية حتى يجمع الى اعتبار الجمعية لاصية فلا يجوز غير  
 مندرج في ان اكرم لانه يفسر وان من فسره بالاثني فممن من كرت  
 من المندرجين والى هو مؤنث ومراهم اليه مؤنث سماعة (ونما اكر)



المصنف (في التنبية على اعتبار الجمعة الأصلية بهذه القول) أي بقوله  
وحيثما جرد لما للضع غير مصرف لانه منقول عن الجمع فلهذا ان الجمع المنقول  
يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالمسألة (ولم يفسل) المصنف  
(الجمع شرطه) صيغة متبهي الجموع بتفسيره (ان يكون في الاصل) سواء  
أي على جمعيته ولم ينقل أولا (كما قال في قوله) الوصف شرطه في سببته  
لمع الصرف ان يكون في الاصل فلا يضره غلبه الاسمية (لا يترجم ان الجمعة  
كما وصف) تنقسم الى قسمين (قد يكون) الجمعة (اسمية معنوية) يثبت  
اوتلات (وقد تكون عارضة غير معنوية) لان الصارض لكونه عارضا في حكم  
العدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وسواء  
فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه  
عزى له الوصف حسب الاستعمال فلا يؤثر فلا يضره عارضا قال شرطه ان  
يكون في الاصل (ولم يفسل) (ولم يفسل) يعنى ولا عرض والجمع مطلقا  
سواء كان مطلقا تمام له بينه وبينه لا اذ لا يتصور ارضى في الجمعة لان  
واضع اللفاظ تدويع الجمع جاء وانى شئ والراحدوا من الاء ومنع الجمع  
مفردا من عرضته الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد  
اوضح واذا قل شرطه ان يكون في الاصل كان ترجم ان الجمعية قد يكون  
عارضة فلم لا اكتفاء في التنبية على ان الجمعية الاصليه قد يكون جمعة ذاتا  
القول حيث لا يضره النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى من ان لا يورد وارجى  
حيث صار اسمين للجمعة على ما سبق وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به  
لا يصرف عند المصنف لان المصنف فيه عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف  
فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية والعروض الزوال الى هذا كلامه (وسراويل) على  
وزن اناعيم الا انه اس بجمع يقال له باقارسة شلوار (جواب عن سؤال مقدر)  
نسأ من قوله وحذف اجزاء لما لا فاع غير مصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى  
من جعل الجمعية اسم ان يكون في الحال وفي الاصل (تقديره) أي تقدير السؤال  
(اريد ان تعلمت) بالخطاب من تعصى ان تفعل أي شاعست بعالم تعصى  
عن كذا اذا تخلص به وقد اشار السارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل  
لان حضاجر علم كان نسأ او ورد السؤال بسراويل (عن الامثال) بكسر  
الهمزة (الورد) صفه (على تاءه الجمع) متعلق باورد (بحضاجر)  
متعلق به ايضا حيث لا جمع عنه فينبى ان يكون مصرفا الا انه غير مصرف  
(بجمل الجمع) لدى هو قائم مقام السدين البهاء فلهذا متعلق بقوله تنصبت  
(اعلم من ان يكون في الحال وفي الاصل) يعنى شاعست عن ذلك بالرد وال

به ذلك الجمع بالهاء على حاله حيث لم يثقل الى شيء كاساوروا ناعم او مشغولاً الى الالف  
 اشارة الى ان النقل لا يضره (فانقول في سراويل) يعني فسا جواك في سراويل  
 (فانه اسم جنس) كاسد ومرتج (يطلق على الواحد والكثير) الحمال  
 انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة  
 (في الحمال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطابق على الواحد (ولا) زائدة ايضاً  
 (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن  
 لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون  
 سراويل منصرفاً (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) معنى للمفعول  
 (في صرفه) نائبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) اي من الصرف  
 بمعنى اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لاسيما في  
 وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب  
 (فهو) اي سراويل (اذا) اسم شرط (اي يصرف) مبني للمفعول اي  
 اذا جعل غير منصرف (وهو) اي عدم صرفه (الاكثر) اي اكثر من صرفه  
 والجملة اعتراضية وان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (في مورد الاستعمال)  
 اي في المراتع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعمال سراويل غير  
 منصرف اكثر من استعماله منصرفاً واذا كان الامر كذلك (فردبه الاشكال)  
 المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل  
 (فقد قيل) جواب لاذاهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل  
 (في انتهي) والتخلص (منه) اي عن الاشكال الواردة على قاعدة  
 الجمع وهذا الجيب هو سببوه ولذا قدمه وفي الرضى فعند سببوه ونحوه  
 ابو علي على انه اسم اعجمي مفرد عرب كاعرب الا جراً كنه اشبه من كلامهم  
 ما لا ينصرف قطعاً نحو قناديل فحمل على ما شابهه فتح الصرف  
 ولم يمنع الا جراً مخففاً لان جرس ما وارنه ليس ممنوعاً من الصرف الا ترى  
 الى نحو اكواب وانجرائتهى (انه) (اسم) (اعجمي) يعني انه اسم قد وضعه الجمع  
 وليس بعربي الا انه عرب بابدال الياء واو الاله كان في الجمع سراويل وقد قرئ  
 به في قوله تعالى سراويلهم من قطران (ليس بجمع لافي الحمال) لانه يطلق على  
 الواحد (ولافي الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جمعاً ثم نقل عنه وجعل اسماً  
 كخضاب وولاه اذ لم يكن عربياً فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعة لاحالا  
 ولا اصلاً (لكنه) اي الاله (جل) معنى للمفعول عند سببوه (في منع الصرف)  
 اي في كونه ممنوعاً من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اي على  
 ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لا يستلزمه على

الدرس اول آية راي على ما يوارده سراويل ويشترك في الوزن (س الجوع)  
 يسار (العربة كانا عيم و مصابيح) وقصاديل (طاه) اي سراويل (في - كرها)  
 اي في حكم الجوع العريه (س - بيت الوزر) ومن حيث المعنى حيث يضاف  
 على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل لدلالة ثمان في كنه ما يوزنه فكما ان  
 حكم ما يوارده ان يكون غير منصرف كذا ان كان غير منصرف لان  
 المساه بالسي يا حكم ماس به (دهو) اي سراويل (ان ايكر من سويل  
 اطعم) يعني وان لم توجد فيه الماشية ( - آ الكنا) اي لانه (س - كنه)  
 اي الا انه قد وجد في الجملية حكم لا يضاف اليه الا في الوزن المعنى على  
 ما قد سار كانه مع لان الماشية بانى يكون في حكمه (ما حدة) اي ما - مقام  
 الدين (على هذا التقدير) اي على هذا الجواب (اعلم من ان كوه - قية) كاهود  
 والمصم (و - كية) كراويل وقوله (منا - الجواب) دفع لما ورد في المعنى  
 اسررح - اتريدا - ساب عن المرف - في الله - ريكن - هذا الجمل على  
 الوار كاذل في الواجب - من اسباب المد - سرف لمراي يكون  
 عشرة بناء على هذا الجواب كقولهم (لي قوم الماشية) ان هي اليه  
 لواحد الى المتفق والاكسى كالجواب - ساحر من على تسميه الماشية الى  
 والاصل (لا على زيادة سب آخر على الاسب السبعة) كذا في (وه) اي اسب  
 الرائد عليها (الجن على الوزر) حتى تزداد الاسب على ال - ما قد - سيرة  
 فيكون النصل مخالفا لاحول لان الجمل على الماشية ليس بهود وافي اسب  
 منع الصرف عند احد حتى لا يسم - مهابضا (وقيل) قلله المدد (هو اسم)  
 (عربي) يعني انه ما وضعه العرب لان العجمي هو سراويل بالاء الواحدة بناء على  
 انه في سراويلهم فقالوا يكون عربيا لانه (ليس يجمع فيه) نصب على التثنية  
 او على المصدرية اي - بها مفعلا (نه اسم جنس) كقولهم (طلي على  
 اواح والكم) ولانه ردودها ولانه ليس فيه شيء من علامات الجمع فحقها  
 ان - سراويل او لانه اتصال مفعلا دائما (الك) اي الا انه - (مع  
 سراويل) او - رة (قديرا) نصب على التثنية (ورث) - لفتة - سيرة  
 (بالمسارحة صرف) في استعمال العرب للاسب من الاسباب (ومن)  
 قاعدتهم اي ومن ثناء العده (ان - ان من بدون اجمعه) التي هي اسب  
 وهذا الوزن شرط في ابيها (اي -) في القدر (الصرف) اي من اسب  
 فكانت العامة من الصلا تعمالا العرب يدعيها (ور) من لا يقول  
 القدير (حفظا) مفعولا (ان - رة) اي - كون القساعة - رة  
 ومفعولة حيث لا تنضم لثلاث - اسم (اي - سراويل) جمع - رة

وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله فهد  
فيكانه سمي كل قطعة من السراويل) المنتمل على القطع (سروالهم جمع  
سروال) بناء على احتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروال  
بناء على اشتغالها باها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرصا لانها قبالا للاقه  
على الواحد لانه لو كان جمعا تقيف الما لطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على  
المتنفي فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف  
ومبنى للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في  
موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اي لم كون (الجمعية) التي هي السبب في كون  
مل هذا الورن غير متصرف تحتها في سراويل (تحقيق) نصب على التمييز  
(و) الحد ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اي دخول الجر والتنوين  
لان كون الاسم منصرفا غير محتج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف  
فانه محتج الى شيئين او الى سبب واحد قائم مقامهما ومالم يحتاج الى شيء يكون اصلا  
فينبغي ان يكون الاصل في اسم المعرب الصرف (فلا اسكال) لفظ لاثني الجنس  
والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول السارح (بالنقص به) اي بسراويل  
(على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك  
القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق  
فيه فانما صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (لحتم) مبنى  
المفعول (الى التفصي عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب  
سواه والمبرد وقال المحسبي عصام ولو قال انصرف وان صرف لكان تركيب  
من قبيل قوله فاذا حاط بهم احسنه قالوا هذه ران تصبهم واقصا على اعلى  
درجات البلاغة لكونه راعى الخاطب الذي هو من الغو واقصر سى انعى  
(ونحو جوار) مبتدأ (اي كل جمع يسير الى ان احكم) الا انى ليس مخصوصا بل  
بعم له ولله (منقوص) جمع (سلى) وزن (فواصل) لانه لا يجي منه نه ليل (يايا كان)  
ذلك الجمع المنقوص (او اويا كالجواري والدواعى) فيه امر على ترتيب التالف  
لاز الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى سارمى فهو جار مسل رام وابع  
الصحيح من جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعداد اليه  
نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غراد عوام مثل غروا  
فهو دواع كرام وغاز الجمع الصحيح من داعر كغزون الماء رنة دواع كغراز واذا  
عرفت باللام تعداد الوارف قبيل الدواعى سمقات باء اطرفها وانكسر ما قبلها  
فيتم الابدواعى فالاول نافع يائى والنائى واوى (رفعا وجرا) (اي في حالتى الرفع  
والجاء) فاعل على الظرفية متعلق بالتمويه حذف اضاف (كاهض) خبر (اي

حكمه) أى حكم مثل جوار يائيا كان أو أويا (حكم قاض) أى حكم جمعه كحكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه بمعنى الاعلال لأن المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرهابقوله (فى حذف الياء منه) أى عن مثل جوار (وإدخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لا تشبها الياء كتنوين ويحذف التنوين عنهما كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجرح ضمير فرقى بينهما (تقول جأتنى جوار) فى حالة الرفع بالتون (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتون (كما تقول) فى المسببه (جاءنى قاض) رفعا بالتون (ومررت بقاض) جرا بالتون (واما) نحو حوار أو يا كان أو يائسا (فى حالة التمسك) متعلق بقوله متحركة (أى قال الياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لحذف النصب على الياء لكونه جزءا لا ينفك عن التنوين (واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة أيضا لكن مع التنوين فلم توجد المناسبة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا أحتمل زاعده (نحو رأت جوار) افتتح الياء بالتون كما تقول رأيت أساور إذا كان الأمر كذلك (فلا إشكال) لفظ لا يهملها شئ فى الجنس وأشكال اسمها شئ على افتتح لاسيما شئ وخبرها قوله (فى حالة النصب) وفعله (لأن الأسماء غير منصرفة) متعلق بالجر لا صلة له أى إذا كانت الياء فى حوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب لا تنوين فلا إشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (الجمعية) التى هى سبب قائم مقام السبين ملابس (مصرفة تنهى الجموع) بغيرها يعنى لوجود السبب القائم مقام السبين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وصيغة تنهى الجموع بغيره. فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بمخلاف حالى الرفع والجر فإنه قد اختلف) معنى للمفعول (فيه) نأبى أى وقع الاختلاف بين النحاة فى أنه فى حالة الرفع والجر غير منصرف أو منصرفة لغوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) أى إلى جابج ومن تأمعه (إلى أن الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم مع صرفه بالاعلال لأن زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين المنصرف) لا العوض (لأن الاعلال المذلول بجوهر الكلمة) يعنى أن الاعلال يتعاقب بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فيما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لأن الاعلال سببه الموجه قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس (الذى هو من أحوال الكلمة) وأوصافها فيتعاقب بها (بعد تمهينها) لأن سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لأنها مشابهة بظاهريتين الفعل والاسم ولا محسوسة أيضا. أوجه هنا تعاقب بوصف الكلمة فماتعاقب الذات مقدم على ماتعاقب بالتحذف كما أن الذات قد مضى. الذاتية

يكونها املا ، والصرف عارضا ( فاصل جوار في قولك جاتني حوار جوارى  
 بالضم ) ( معنى يضم لاء ) ( والتثوين بناء ) نصب على انه مفعول له او مفعول  
 مطلق اى مبنى بناء ( على ان الاصل في الاسم ) المغرب مضائقا ( الصرف )  
 اى ان يكون منصوبا ، ثم احتج به ال سبب وشرط ( فنى ) مبنى للفعول  
 ( الاعلال ) ثابته ( على ما هو الاصل ) اى على القاعدة المعروفة في علم الصرف  
 وهى ان البناء اذا اكسر ما قبلها وهى مضمومة منونة تنقل ما قبلها الحركة  
 والتثوين لاسباب في الجمع المذكر ( م ) اى بعد ما علمت ان اصل حوار في قولك  
 جاتني حوار جوارى بالضم والتثوين ( اسقطت ) شروع في بيان بناء الاعلال  
 وكيفيته مبنى للفعول ( الصفة ) ثابته ( للمقل ) اى لما قلنا ان الضمة تنقل على  
 الياء المكسرة ما قبلها حتى يجمع ساكنات الاء والتثوين ( و ) اسقطت ( البناء )  
 ايضا ( اسمع الله الناس ) ( فصار حوار ) بعد الاعلال ( على وزن سلام  
 وكلام ) فاسببه بالجمع المفرد لفظا فحصل في قوة الجمية فتور ووضعت فلم تقو  
 ان تقوم مقام السبين ( فلم يبق ) نحو حوار بعد الاعلال ( على صيغة متتهى  
 الجموع ) ( اسقطت ) عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده  
 لا يؤثر ان كان موجودا ( فهو بعد الاعلال ايضا ) اى كما كان قبل الاعلال  
 منصوبا ( منصرف والتثوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ) اى  
 كان التثوين قبل الاعلال كان للصرف ( وذهب بعضهم ) وهو سبويه  
 الخليل ( الى انه ) اى نحو حوار ( بعد الاعلال غير منصرف ) كما كان قبل الاعلال  
 غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمية والسرط الذى هو صيغة متتهى  
 الجموع بغيره ، موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد اسبب والسرط يبنى ان  
 يكون غير منصرف ، بل يلزم اسدايه ، راء الاعلال ايضا غيره صرف ( ثن  
 الجمية مع صيغة متتهى الجموع ) اى راء راء السبب الذى هو الجمية  
 والسرط ايضا فبدى ان يكون غير صرف ايضا ( من المحذوف ) انى  
 لم يكن نسبيا منسب بل محذوف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون ( بمنزلة  
 المقدور ) في ملاحظة العقل والاعراب ( بل هذا ) اى لاجل ان المحذوف ثابت  
 تقديرا لالاعراب ( لايجزى ) من جرى يجرى اى لا يتصور ( الاعراب ) ولا يقع  
 عنها ( على الرأى ) التى كانت آخرها بعد المحذوف بل لايجزى الا على الياء المقدرة  
 فيكون تقديرا ولم يكن المحذوف بمنزلة المقدور لاجرى الاعراب عليه ولو وقع  
 على مظهر التثوين كـ ( والدير فـ ) اى في نحو حوار رفسا وجرا  
 ون العرض لانه لم يربط بالاسم فاعطيت له الصرف لعدم الصرف  
 على من اياه اسداه او عن حركة ما قبله ( التثوين ) يعنى الذى هو  
 صرف التثوين اما ان يبنى على البناء فلما سببه كقولك انتم بن حرا ايضا

واسد البوت مره والمخف اخرى واماعن الماركة فلهذا العرو من يعني  
 كما ان الحركة تعرض للحروف ~~في~~ كذلك النون يعرض للآخره في لشي  
 ففسر بعضهم قول سبويه والخلل بان: مع العرف قد تم على الاعلال  
 فاصله جوارى بالتوين ثم حوارى مخدفا ثم حوارى مخدفا الحركة الاله قال  
 ثم حوارى مخدفا الاله لا يستعمل الا في المكسورة لانه لا يجره العرف على  
 بسبب الفرعية وانما يدل التوين على ان الالف قد خرجت من المدد لطلوع الالف  
 الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين اور حوت وفسر السرا في وهو  
 الحق قول سبويه بان اماله حوارى بالتوين والاعلال قد تم على مع العرف  
 لما ذكرنا فمخدفا الياء للساكنين ثم وجد الاعلال صيغة هي الموضع بالياء  
 تقديرا لان المخدوف للاعلال ثابت تقديرا فمخدفا بالتوين العرف لعدم العرف  
 ثم خاء وارجوع الالف لزال الساكنين في غير الالف ما سئل اطلعه لكونه  
 مقبوسا بمعنى الزعة وهو من الالف في الالف (وعلل هذا  
 القياس) حرم مقدم ابي الهيثم الذي جري من حاله ربح (مخدفا الجر) مستدا  
 (الافتاوت) ابي لافرق بين الالفين لاشراكهما في العلم وهو الالف قال (و)  
 وقع (في لغة بعض العرب) وهي قليلة وانما هذا هو الذي زاد (في  
 ابن عمرو) اثبات الياء بالرفع لانه فاعل وان محذوف (في حاله الجر) وبالتوين  
 بناء على انه غير مخدوف لان الجر والتوين يسقطان عنه (في حاله النصب)  
 يعني كما نهما بسقطان فيها (قول) في حاله الجر (مررت حوارى) مع  
 الياء بالتوين (كما تقول) في حاله النصب (رأيت حوارى) مع الياء لا  
 فيكون نحو حوارى في حاله الجر غير مخدوف بالانصاف (ونشأ منه ما لا  
 مبتدأ وارد) على تقديم منع الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان  
 يجوز الكلمة الا انه لو وقع ههنا في الآخر استوى منع الصرف في الوقوع  
 في الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتوين اسما يكون في الآخر  
 منع الصرف لانه تمت للياء وان كان يرل المار والوين ولا اعلال بالياء  
 والتمت لسره مقدم على الثاني (عنه حيث) اي حين تقديم منع الصرف على  
 الاعلال (كون الياء مقترحة في حاله الجر) لان حر غير منع الصرف انما يكون  
 بالفتحة (وامعده خفيفة) لكونها جره الالف والالف ساكنة فلا يوجد  
 ما يوجب الاعلال كان حاله النصب (فاوقع فيه) اي لم يقيم فيه - ل حوار  
 في حاله الجر (الاعلال) لعدم ما يعضيه كما انه لم يفتح في حاله النصب (راما)  
 بناء هذه اللغة (في حاله الرفع عامل حوار) فيها (حواري) سئل متوارب  
 (بالضم بالتوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال سقطت التوين اسد

لصرف (حذفت الصمة للقل) لان الضم قبل على الياء اعدم الجنسية  
ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الصمة وذلك ثقل جدا (وعوض عنها)  
اي عن المضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكن الياء والتنوين (فسقطت  
الياء لاقاء الساكنين) اي لدفع احتجاج الساكنين (فصار جوار) بالكسر  
والنوين او ثقل وسقطت الياء اكتفاء بالكسرة فلها ساكن في قوله تعالى يوم  
يدعوا الداع والكبير المتعالي م عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء  
اذا سقطت في المفرد فسعرطها في الجمع المتد اولى لان الجمع اغسل من المفرد  
(وعلى هذه النسخة) اي التي كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال  
(لااعلال) في مثل جوار (التي حالة واحدة) وهي حالة الرفع فقط ما عرفت  
انه لا مقتضى الاعلال فيها الا في حالة واحدة (بجملته العلة المشهورة)  
وهي التي كان الاعلال فيها مقدما على مع الصرف (ما كان الاعلال في الحالتين)  
حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) العدود من اسباب  
منع الصرف (وهو) اي التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة)  
باصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة  
بأ كيد لان اسماء فيها للوحدة وقوله (من ضم حرفة جزء) مطلق بتوله  
صيرورة اي من غير ان يكون احده جزية او اجزائه حرا يفهم هذا السرط  
من المثال لان الحرف اذا لم يكن عربيا توجه ما وكان شائوا لازمالا فيه لان  
غير المنصرف لا يكون الا في العربيات فلا يرد (بحواليجهم وبصري) حال  
كونهما (علمين) لان الجزء الاول في الجهم واساني في بصري حرف  
فلم يوجد ان شرط وهو عدم كونه واحدا حرفا (شرطه) اي  
سرط التركيب في مية منع الصرف (لحاجة) اي يكون علما (اي من) اتركيب  
لكونه عارضا قبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ قد حلت في موضع  
العلماء من من حذف احده من العلمية تؤمن من الزيادة والقصان ولولاها  
لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثا والكلمة التي  
وضعت عليها ذهني ان تكون مصونة لا تنقل الزوال (بمحصله) اي التركيب  
حيث كان علما (قوة) لانه اعمون من الزوال ولعروض (قوة) اي شيك  
القوة (في منع الصرف) فيكون سلب مع الصرف (وان لا يكون) التركيب  
(باضافة) اي تركيب اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة  
تخرج لمضاف) ان الذي كان غير منصرف قل الاضافة (لي اصرف اولي  
حكما) على اختلاف المدهين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف سلب عن حكم  
منه شيئا يكرن منصرا او في حكمه على ما ينبغي (فكيف توتر) لاضافة



(في المضاف اليه) أي في الاسم الذي أضيف الى المتصرف (ما مضاده) أي ليس لها ان تؤثر في الاسم المتصرف اذا أضيف عدم المتصرف لان ما يكون سيارا وال شيء لا يكون سيارا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير قوله ما في ما بضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة (بانشاذ) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في لاصل او في الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في العرب وانما في لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لان الكلام بعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذرحا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر التهمني سمي به لانه كان قد اخذ سيفنا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة وسبيل الشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقبيل ابن هو فقتل اوجب قد تأبط شرا فلقب بفسله وشاب قرناها لقب امرأ اي ضفيرها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذرحا من ذر يذر مثل فريفر يذر وذرح الملح والحب فرفه وباه ردوذرحا اسم رجل كان يذر الحب اي ينشره (فانها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجرها بجري الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هي) مبتدأ (لدلالاتها) خبر اي لتنت التسمية بها للدلالة تلك الجملة (على قصصة غريبة) كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره (فلو طرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التغيير) فاعل طرق بقال طرق له اذا صار طريقا له يعني اذا صار تغيير بعض احوالها طريقا لها بل لم يكن حالها بعد التسمية كذلكها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اي الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عابها انما يكون بجميع احوالها وكلما انها التي كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها) اي فلا يمكن ان يجري في تلك الجملة منع الصرف السدي هو من احكام العربات لان الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبني نوع



واحدًا ) للبلدة الى كتابيه . ( من غير ان يقصد ) مني للفعول ( بينهما نسبة  
اضافية ) لان الاول فيه ليس يضاف الى الثاني ( واستايد ) لانه ليس احدهما  
مبتدأ والآخر خبرا ( او غيرهما ) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثاني  
منه صوتا ولا متصفا لحرف العطف فليس فيه الا التزكيب الامتزاجي وهو ليس  
بمانع لمنع الصرف ( الالف والتون ) ( المبرودان من اسباب منع الصرف )  
وفي الحاشية فان ذات هذه الصفة مشتركة بين الالف والتون وسائر الاسباب  
لما ذا خصه بالوصف بها قلت السرط للالف والتون اخص لاضافتهما  
بغلاف نظارهما فاحض هنا الى انييه على الخصوص المستفاد من لام العهد  
دون سائر الموضع اول ما كان الذكر ههنا متخلفا لما ذكره في مقام عدم الاسباب  
بضرورة الشعراني بهذا الوصف ليعلم ان المعدود ساقا هذا او متخافة صورة  
البيان السابق لهذا الشأن اضيق البيان في ذلك الما تم الى هـ كلامه وليعيد  
ان القيد ههنا معترف في سائر الاسباب السابقة وللأمانة كما قدنا في كل سبب من  
الاسباب السابقة ( تسميان ) لئلا يلا فوا وحدهما لذكر من مزيدتين لانهما  
من الحروف الزوائد ) وهي الحروف التي يجب بها قرأه هويت السمان في قول  
الساعر هويت السمان فسميتي هـ وقد كنت قدما هويت السمان اولاً لانهما  
من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين بهما والذ في ارجح وانسب  
بالمقام ( وتسميان مضارعتين ) عند البصريين ( ايضا ) اي كما تسميان مزيدتين  
عند الكوفيين ( مضارعتهم ) اي لشابهة الالف والتون ( ذاي الياث ) الممدودة  
والمقصورة ( في منع دخول تا- التأنيث عليها ) يعنى كما ان تا- التأنيث المحركة  
لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التأنيث لامتناع اجتماعه الى التأنيث كذلك  
لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والتون لانه يلزم اجتماع الزائدتين في آخر  
الكلمة فتفقد المساهدة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف  
ذلك الاسم مل معدان وعريان ( وللهجة خلاف في ان سببتهما المنع الصرف )  
اي كون الالف والتون سببا لمنع الصرف ( اما كونهما مزيدتين وفرعتيهما  
للمزيد عليهما ) يعنى ان سببتهما لكونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما  
ابصار عين على ما زيدتا عليهما وهذا هو مذهب الكوفيين ( وامامتاهما )  
لاني التأنيث ( وفرعتيهما لما سابه به له وهذا هو مذهب البصريين ) ( وراجع )  
من القولين ( هو القول الثاني ) لدى هو مذهب البصريين قبل لانه لو كان كونهما  
مزيدتين وفرعين على ما زيدتا عليهما سببا واحدا لكان هاشمي وبصري عند  
وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل  
مضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والتون المزيدتين وليس

كذلك ولا اشتراط اثنتي عشرة فلانة على القول الاول غير شرط (نعم) اى بعد هذا الاسم (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والتون (فى اسم) (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كهمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كفى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم باو المقيدة لاحد الاخيرين ولا المعطوف بغير المعطوف عليه (فان الاسم الملقب بالفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير معتز بزمان لا ينع (وامان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر واوعلى ذات غير معينة اماقائه بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وسحر واما قائه بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (ويدل على ذات ما) لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعصفان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هى الحمرة والضارية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لا يلاحظ معها صفة منها (يعنى اسما) لان الاسم ما يدل على اسمى فقط (واشأنى) اى ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يعنى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فما راد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المعال للصفة (لا الاسم السام للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير معتز باحد الاربعة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لار شرط ~~ك~~ ونهجا فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى لصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الرصف فقال ان كانا فى اسم ~~عسر~~ كذا وان كانا فى صفة ~~عسر~~ كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (~~عسر~~) مبتدأ (اى شرط الالف والتون فى اسمهما) ان الاسم (الصرف) وسيتبعها لثمة منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقة فى الافراد واخويه ~~والد~~ ويرضده لكونه اياه (باعتار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فى الضمير فى الاول واقرده فى الثانى رعاية للاول والثانى (اوشط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والتون (فى امتاعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع واسط بق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولا السطر يكون شرطاً للالف والتون وفى الثانى يكون شرطاً للاسم الذى فيه الالف

والاوه فكان الاول اولى (العلمية) خبر والمبدا مع خبره جعله اسميه في الزم  
جزء السرط وهو مع حرته جعله فعلية «سرطية في محل الرفع : براتواه الالف  
والون (تحقيقا) مفعول له لسرط اى فقد سرط الالف في سببه الالف  
والون لتكون محققة ومقرره (للازيم زيادتهما) على اصول لا لانه اذا كان  
على زم الالف والنون للكلمة وعحق الازيم (اولية مع التاء) عطف على الازيم اى  
تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما بمعنى لتكون العليدة محققة ومؤكددة لامتناع  
دخولها عليهما (مختص) اى فينا كد (شبههما لاني اثابت) على النون  
الثاني لانهما شبههما لاني اثبت في الامتناع على العلم واذا جعل ذلك الاسم  
علما تاكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم امام كسور العلى (كمران) واما  
مفتوحه كدعيان واما مصعومة كدعيان مع يكون ما بعده في الكل واما مفتوح  
الاء وما بعده ايضا كدعيان (ى) الالف والاوه (ار كانا) (فى سبعة) رقى  
العصام جعله من صنف شرط وحره على شرط وجا بحرف واحد وهو  
س قبل العطف على مع على عامل واحد يعرف احد ولا كلام في جزائه  
واما العطف بكلمة او فليجيبه على انه في من الشرطين انبوي (فانتهى به لانا)  
(اى ان كان الالف والنون في صفة شرط) اى شرط لاف واخرن في صفة  
من الاسم الصريف فخراد الالف باعتبار ما سبق اى شرط ذلك الوصف امتناعه  
منه (انتفاء فعلانية بمعنى) شرطه (انتفاع) هو ما اثبت (المفتوحة) (مايا)  
اى على الالف والاوه ولا افراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التي  
فيها الالف والاوه عائد كبير باعتبار الوصف (لثقي من انهما لانا) اثبت  
على حالهما كما هو مذهب الصريين (واهدا) اى لتكون انتما دون اما اثبت  
شرط (انصرف) اى صار مصرعا (عربان مع انه صفة) وفي الالف والنون  
ولا مؤسسه عربان) لانه يقال رجل عربي وامرأه عربية واهل ان الالف والون  
في الصفة لا يكون بكسرا هاء بل ان السبعة لثي حتى وشبهه لى ليكون الامتناع  
العام لى عطسان والى حتى مؤسها لانه يكون مؤسها عاما فالتأنيدها  
وسعدا ونحو «مؤسها ايضا» بل ندمان بخلاف الاسم فانه لثي مثل الله  
على ما سبق (وديل) (سرط) اى شرط الالف والاوه في معناه من الصريف  
اى شرط تلك الصفة في انتفاع منه (وجوده على) والاوه لثي انتفاء  
فلانة اولى لانه مقسود لثي ما جود فلي قد يمتنع ودال على ان يكون  
المعارب منه انتفاء لثي اى لانه لا يوافقا كمن تصيد لثانه سكر  
اول ولذا هدمه (لانه متى كان مره دال يكون مؤسها لانه لا يكون  
لثي واحد بانثان حتى يكون احدهما بالالف المتصويرة والاخر بالياء ويحذف

فعلى يستلزم انتفاء فعلاية (متبقى مشابهاً لثابت على حالها) كما هو  
 مذهب البصريين (ومن ثم) وهي للإشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال  
 الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى السرط) اى شرطاً تأثيراً لالف والنون  
 فى الصفة (اختلف) معنى للفعول (فى رجن) الطرف بالرفع لانه نائبه  
 (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رجن بدل الكل (او غير منصرف فانه)  
 اى الشأن (ليس له) اى رجن (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكر لكونه فى صدد  
 المؤنث (لا) زائدة لتأكيد التثنية التى فى اس (رجى) بدل من قوله مؤنث  
 اى اس له رجن بالالف المقصورة (ولارجانة) بالهاء (لانه) اى لان رجن  
 صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره (لا) زائدة (على مذكر) بدل من  
 قوله غيره اى لا يطلق على مذكر (ولا) يطأ ايضاً (على مؤنث) لان  
 معناه الذى وسعت رجنه كل شئ من الاس ورجن وغيرهما فيكون  
 فى المعنى المسانغ فى الرحة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره  
 (فعلى) العاء التفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط  
 انتفاء فعلاية) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلاية  
 لوجود السرط على مذهبه لانه لم يحى رجانة (وعلى مذهب من شرط وجود  
 فعلى) تقديره ايضاً (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى  
 لانه لم يوجد السرط على مذهبه لانه لم يحى فعلى لسأعرف (دون سكران)  
 (فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود السرط على المذهبين) يعنى لانتفاء  
 فعلاية على المذهب الاول (فان مؤنثه يحى سكرى) ووجود فعلى  
 على المذهب الثانى (فان مؤنثه) يحى سكرى (لا سكران) يقال رجل  
 سكران وامرأة سكرى (ر) (دون) (ندمان) (فانه لا خلاف) لاحد  
 (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقاً عليه كانه مع صرف سكران متفق عليه  
 (لانتفاء السرط) الموجب منع صرف ما فيه الف والنون من الصفة (على  
 المذهبين لان مؤنثه ندمان) بالهاء (لاندعى) بالالف المقصورة يقال رجل  
 ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصرف ندمان متفقاً عليه لانتفاء  
 السرط على المذهبين او كون مؤنثه ندمانه لاندعى (اذا كان ندمان بمعنى النديم)  
 وهو المعاشر يقال نادى على السراب فهو نديم وجعله ندام كعطاش (واما)  
 ندمان (اذا كان بمعنى التادم) من التدم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى  
 بادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو غيره منصرف بالاتفاق) لوجود السرط  
 على المذهبين (لان مؤنثه ندى لندمان) يقال رجل ندمان وامرأة ندى  
 وجعله ندامى من سكرى (دون العمل) العمود من اسباب مع لصرف

( وهو كون الاسم على وزن بعد ) مبنى للمفعول من صدي بعد ( من اوران الفعل )  
واوزاته كثيرة يعني ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما منقولا نحو ثمروزيد  
واما موضوعا اسما نحو احمر وعمله للثاقفة القوية وبعمل للجمل القوي  
( وهذا القدر لا يكفي ) تأثير ( سببية منع الصرف ) لانه لو كفي لكان مل  
بمعمل غير متصرف للوزن والوصف وكذا مثل جل وفرس اذا جعل على الكان  
غير متصرف للوزن والعلية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفي ( بل )  
( شرطه ) اي شرط وزن الفعل ( وهما ) اي في سببية منع الصرف ( احد  
الامرین ) على سبيل منع الخلو لا يجمع مل استعمل وافتعل وافتعل وغيرهما من  
الاوزان التي تختص بالافعال ( اما ) ( ان يختص ) ذلك الوزن ( في اللغة العربية )  
( بالفعل ) ( يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الاسقولا من ) نوع ( الفعل ) الى  
نوع الاسم بان يكون علما ( كشم ) تشديد العين ( على صبغة الفعل المسامي  
العلوم ) اراجهول مأخوذ ( من التشجير ) فانه تختص الفعل وهو المرور حادا  
او محتالا او العارسية دامن درميا زدن وكذا كردن والمناسبت لمعلم النمر ان  
يكون منقولا من معنى المرور حادا لان في الفرس الحدة في المضي ( فانه ) اي شمر  
( نقل من هذه الصبغة ) اي من كونه ماضيا معلوما من التشجير ( وحمل علما  
لفرس ) قيل ذلك الفرس فرس الحباح الا ان السارح لم يعينه فحاشا لخاص ذكر  
اسمه ( وكذلك ) اي كما ان شرح حمل علما لفرس كذلك ( بدر ) بالبدال العجوة  
والراء المهمل اسراف كردن ثم جعل علما ( لساء ) قيل لتركيز الماء وكان  
يمكنه تناسب الكثرة ( وعثر ) بالثاء المندثرة والراء المهمل لمرदन ثم حمل علما  
( لوضع ) ماضية اي ذات اية ذمة الضار فيه ( وحضم ) بالحاء الذم - د  
المجتمعتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاصراس اه ملق العلم بالما قول ثم  
حمل علما ( لرجل ) اقول وقيل اسم عمر بن عمرو من بني نهم ثم غلب على تلك  
القبيلة لكثرة اكلهم هذه في الاصل ( افعال نقلت ) اي نقل كل واحد منها  
من الفعلية ( الى الاسمية ) يعني جعلت علما لاسم تهي به ( واما نحو قم ) مسدا  
حال كونه ( اسما لصيغ ) بكسر الصاد المهمل وفي آخره غين معجمة اسم  
لما يصغى ( معروف ) مشهور بين الناس ( وهو الصدم ) بالركي بقم ( وشلم )  
حال كونه ( علما لموضع بالسام ) اي لموضع بارض السام وقيل اسم مدنتا المقدس  
بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس ( فهر ) بالهاء جواب اما مبتدأ - انا ( من  
الاسماء ) حيلة وهو وخبره سبب المبتدأ الاول ( الحجارة ) ( الى  
العربية ) وجهات علما لما لا كذا الامر كالب ( ولاية دح ) مي  
للمفعول ( في ذلك ) اي في كونها غير صرفة ( الاختصاص بالفعل ) اي

لا يمنع اختصاصه بالفعل لتبادر الاختصاص من هال الذهن وإذا سميت تكون  
غير منصرفة للعلمية ووزن الفصل لان الجملة التكررة غير مؤثرة في منع الصرف  
(و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله ضربوا والهاء اورد  
مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المميزات كشمير معلوما  
ومجهولا ولذا قدمه وامامنا في كضرب (على البناء للفعول) بتخفيف العين  
ويجوز السد بداء الضاء والاول اولى ليكون مأسسا لآ كيدا (اذا جعل علما الشخص)  
معين لوجود فيه سد ان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للفعول (ايضا)  
اى كان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غيره) صرف للعلمية  
ووزن الفعل وانما قدنا قول المصنف وضرب المحتمل للهاء للفاعل ايضا (بالبناء  
للمعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه) على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لوجوده  
في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود  
شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى ان يكون غير منصرف لعدم  
وجود السطر فيه (الا بعض النسخة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة  
تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورد على اطلاقه بناء على ان  
التخيار عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على يخص يعنى وان  
يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان  
يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) (في اوله) (اى في اول وزن الفعل) فيه  
اشارة الى ان الصير المحرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا  
في الطاهر (او) يكون (في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك  
الصير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجح قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم  
يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع طرما يجوز تقديمه على الاسم (اى  
زيادة حرف) اشارة الى ان النون عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد  
قطيعة (او حرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر يعنى الفاعل والموصوف مقدر  
(من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين ويبان لهما اى زيادة حرف من حروف  
اين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادة) (اى  
مثل زيادة حرف) من حروف اين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول  
الفعل) (غير قابل) (اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه  
نشر على ترتيب الالف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف  
اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع مله ابراهيم حنيفا وهما يمكن ان يحذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقل يكون فيه زيادة كبريائه (غير قابل) كما



يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم حقيقا (التاء) يعني لا يكون مؤنثه بانساء بل بالالف  
 (لانه) اى الشان (بخرج الوزن) اى وزن الفعل (زيادة هذه التاء) فيه  
 (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة  
 تكونها نافية مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سبأنى  
 تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم  
 فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف  
 (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحل من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم  
 القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من  
 الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذى هو الوصف  
 الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقل التاء وان قبل باعتبار  
 كونه اسمما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار  
 المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمي به  
 رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قوله التاء عند التسمية بامرأة  
 الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء) اى باربع قبل التسمية (للتذكير ولا يكون)  
 لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) رد ايضا نحو (اسود  
 فان يجي التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (الحية الاثى) لانه يقال  
 اسودا اذا كان ماسمى به من الحية ذكر او اسودة اذا كان اثنى (ليس باعتبار  
 الوصف الاصلى) لانه حيث لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف المبدودة مثل  
 سوداء لا اسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير  
 منصرف للوصف الحال والوزن (بل) بجي التاء ولحوقه بالنسب (لا باعتبار  
 الغلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد  
 من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس  
 بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا الموق لا يضره  
 لانه تارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف المبدودة  
 فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثم) (اى ومن اجل  
 اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع  
 اخر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود  
 الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف ايبان لان اخر مشتق من الهمزة  
 بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه بجي بالالف المبدودة  
 مثل جراه (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة  
 المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة التاء فى اوله الا انه يقل مؤنثه التاء

المحركة (لقوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لجى بعمله) لانه  
يقال هذا جل يعمل وهذه ناقة بعمله (لشاقة القوية على العمل والسير) ولما  
فرغ من بيان الاسباب التسعة وشراعتها تفصيلا شرع في بيان ان العملية اذا ازيلت  
ينصرف فقيل (وما فيه علمة مؤثرة) المراد بالعلمة المؤثرة ان يكون منع الصرف  
موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لا غير كعمر وزفر واحد وشرط لا غير  
كعمران وصمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالنساء والمركب الا ان السارح  
جعلها مسمين (اي كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمة  
مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اي بان يكون سببا فقط  
كافي العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون  
شرطا (للساخر) كافي الاقسام الاربعه التي هي الالف والثون في اسم  
والتركيب والجمعة والتأنيب لفظيا كان او معنويا (واحتزن) المصنف (بذلك)  
اي بقوله مؤثرة (ع) اي عن العلمة التي (تجاءع التي التأنيث) ممدودة او مقصورة  
(او) عن العلمة التي تجاءع (صيغة مشي الخجوع فان كل واحد منهما) اي من  
التي التأنيث وصيغة مشي الخجوع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لاسم امران هما  
سيان قومان يقومان مقام السيين من غير احتياج الى العلمة وغيرهما فوجود العلمة  
فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال السارح (لا تأثير فيه) اي في كل واحد  
(العلمية) (اذ انكر) مني للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اي اذا جعل ذلك الاسم  
في حكم النكرة (بان يؤمل العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اي بالجماعة التي سمي  
كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص يزيد وشخص آخره والمراد بالجماعة  
ههنا معنساها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاتماع وهو كما يكون  
مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذا زيد)  
فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان النكير اصل في الخبر  
(ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيدا ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه)  
اي فان الحال (اريد به المسمى زيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالنكير ههنا  
النكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء  
لا بعينه لاما اريد به غير معين مجازا وبقيل لعل هذا استرثارا لتفاسق (او بجعل)  
عطف على يؤمل اي اذ انكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه)  
بالرفع لانه فاعل المشتهر لا يستلزمه على الموصوف اي صاحب العلم (به) اي  
بالوصف (نحو قوامهم) اي قول اهل الحق (لكل فرعون وسي) فان فرعون  
في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والجمعة ولما  
اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منه صرفه ودخله الحر والتثوين

وهو سى فى الاصل علم لذات شريعته حصصه باحقاق الحق وإبطال الباطل فكان  
غيره منصرف للعلية والجمعة ولما اراد به الوصف المستتر صاحبه صارا نكرة  
فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم  
وارادة وصف صاحبه (صرف) جراء قوله اذ انكر والشرط مع جزائه فى محل  
الرفع خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لم) دليل للصرف اذ انكر اى  
لدليل (تبيين) فعل ماض منى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لسا (اى لدليل  
ظهر) ظهورا يسهل (بين) منى للفعل (اسباب منع الصرف وشرائطها  
فما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها (من انهما) ان ما فى قوله لسا (اى العلية)  
اى من ان العلية التى هى شرط او سبب (لا تجمع مع) اى لا تتجمع حال كونها مؤثرة  
الا الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سياتى اى من ان العلية لا تتجمع مع  
سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اى تتجمع السبب الذى  
(هى) (اى العلية) (شرطه) اى فى تأثيره حتى لو لم يكن العامية شرطه  
لم يؤثر ولم تعتبر سببه (وذلك) اى كون العامية شرطاً واحداً (فى) الاسباب الاربعة  
التي هى (التأنيث) الحاصل (بالتام فقط او معنى) اى حال كون تام التأنيث لفظاً  
بان يكون تاماً لمفوضة او معنويان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فبما سبق  
التأنيث بالتام شرطه العامية والتأنيث كذلك (والجمعة) كما قال ايضا الجمعة  
شرطها ان يكون علمية فى الجمعية (والركيب) كما قال الركيب شرطه ان يكون  
علماً (والالف والتون المزيدين) كما قال الف والتون ان كانا فى اسم شرطه  
العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فى تأثير سببه  
(بالعلمية) اى بان يكون علماً حتى لو لم يكن علماً يؤثر (الا اعدل ووزن الفعل)  
(استثناء مسمي من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المشتكى منه  
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء  
من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضرت الزيدا الاعرا اى  
ماضرت احداً غير زيد الاعرا فكان المضروب زيدا وعرا (اى لا تتجمع)  
العلمية سبباً (غير ما هى شرطه) الا العدل ووزن الفعل) عالمية تتجمع الاسباب  
الستة ولكن تتجمع الاربعة حال كونها شرطاً فيها والاثنين بلا شرط (فان  
العلمية تتجمع معها) اى تتجمع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) سبباً  
حيث كانت سبباً محضاً (كما) تتجمع العدل (فى عمر ورمو) وزن الفعل فى  
(احد) وشتر وضرب (وانت شرطاً فيها) اى حال كون العلمية غير  
مشروطة فى تأثيرها وسببها (كما لم تتجمع) العدل (فى ثلاث) ومثلث  
واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (فى اجر) واسود وارقم لانها لو كانت

شرط لهما لما كانا غير منصرفين من ضرب العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء  
 المسروط ولولم يكن ميبا محضاً لكان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض  
 (وهما) (اي العدل ووزن الفعل) (منته اذار) جواب عن سوال مقدر وهو  
 ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطاً فهما فيجوز ان يوجد كلمة فيهما العدل ووزن  
 الفعل والعلمية مثل اصحت الكسر حلاً على ما سألني واذا انكرت زالت ولم تزول  
 لانها ليست بشرط فيها حينئذ لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا انكر  
 صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا انكرت لبقاء السدين العدل ووزن الفعل  
 فاجاب عنه بقوله وهما تضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء والتنع  
 منحصرة - الى اوزان مخصوصة) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعل مثل  
 ثلاث ومفعل نحو مثل وفعل نحو اخر وعمر وزم وجمع وفعل نحو مخر وفعل  
 نحو ماس وفعل مثل قطام (وليس شيء منها) اي من هذه الاوزان الستة  
 قوله منهم ماصفة لشيء وقوله من اوزان الفعل خبر ليس (المعتبر) صفة الاوزان  
 (في منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازاً عن نحو مخر فانه وان  
 كان على وزن ضرب لانه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)  
 (اي لا يوجد) ويسير الى ان يكون قامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ منها)  
 اي مع العلمية يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام لمجموع هذين الشئين  
 فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه  
 من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما ورد في الهندي من انه غير  
 صحيح (من الامر) ان لم ي (الماضي) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن  
 الفعل مرتين او مراد - اخرى (بين مجموع) هذين الشئين - الى ل ووزن  
 اعمل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (لا احدهما)  
 يعني الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد العدل وحده  
 كعمر (الابجوعهما) يعني لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى راداه لا يصح قوله  
 وما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف كلياً (فاذا انكر) اي اذا جعل نكرة الاسم  
 (لمعبر المنصرف الذي احداً سبحانه العليمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون  
 العلمية فيه شرطاً او لا كعمر واحد وابراهيم وعمران او ثلاثة كماء وجور في اسمي  
 لمدتين او اربعة او غيرها نحو اذريجن (في) ذلك الاسم الغير المنصرف  
 (بالاسم) فيه (اي لم يبق فيه) اي في الاسم الغير المنصرف الذي احداً سبحانه  
 العلمية (سب) من الاسماء السبعة (من حيث سب) يعني لم يبق فيه في منع  
 الصرف لانه لا يراد منه ان يوزل رصفه رد السأير (ثمة) - من قوله  
 يعني في السب الذي (عني) اي علمية (شرطية) في سبها بما

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي الجمعة والتأنيث بالثاء انطسا او معنى  
والتركيب والالف والتون لما صر ان العلمية شرط فيها واذا زال تأثيرها  
وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط (لانه قد انشئ)  
بالتكبر (احد السبين الذي) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها  
(و) انتفى ايضا (السبب الاخر) لكن لا ذاته بل وصفه وهو تأثير (المشروط  
بالعلمية من حيث هو) اي السبب (وصف سبي) لان انتفاء الشرط وهو  
العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط به سببي تأثيره (فلم يبق)  
بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جاءت هي شرطه (فيه) اي في الاسم  
الغمر المنصرف الذي احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف  
(او) بقي ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اي في السبب الذي (هي)  
اي العامة (است شرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) يسان  
لما في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمرو اذا سكر كل واحد منهما يبي كل مع سبب  
واحد وهو العدل في الاول (ووزن العدل) في الثاني لان العلمية اذ لم يكن  
شرط فيها عالم لم يرتفعوا هما فانصرفا لان الاسم لا يكون غيره منصرف بالاسباب  
الواحد الغير انما مقام السبين مع ان الاصل في الاسم المنصرف (هذا) اي  
خذ هذا الامر الذي هو اذا سكر الاسم الذي احد اسبابه العلمية يبي بلا سبب  
او مع سبب واحد (وقد قيل) اي اعترض لان القول اذا تعدى على يكون  
يعني الاعتراض (على قوله) اي قول المصنف (وهما متضدان) بان يقال  
(ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكرين) اي بكسر الهمزة والعين  
التي هي الميم حال كونها (على اللفظة) اي الصغراء بالفاء فارسية يسان  
كافي قول الشاعر \* اشلى سلوقية باتت وبات دهما \* بوحش اصمت في اصلا دهما  
اود \* (من اوزان الفعل) خبر ان فانه في وزن اضرب (مع وجود العدل فيه)  
اي في قول اصمت (منه) اي فان قول اصمت (امر من صمت يصمت)  
من باب نصر ينصر (وياسه ان يجي بضمين) لانه اذا كان عين المضارع  
مع موما يبي همزة الوصل في امر ذلك السبب مضوما تابعا عين المضارع  
ولا بد اذا فحمت بفتح المضارع المتكلم وحده من ذلك السبب واذا كسرت  
يلزم الخروج من الكسرة الى الصفة وكلاهما غير جائز لم يزم ضم الهمزة احترازا  
عنهما (فلم يجر) اصمت (بكرين) لسا للهمزة (سبب) اي اصمت  
(معدول عند) اي اصمت بضمين لانه لم يجر اصمت كسر من على غير التماس  
علم انه معدول عما جاء على التماس (وايد) من هذا الاعتراض (ارد) اي  
اي كون اصمت بكسر ين دلي غير التماس علم انه معدول من اصمت بضمين

او عدم مجيء اصمت بضمتين من صحت يصمت بضم العين من باب دخل ( امر  
غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين ) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين  
( ايضا ) اى كاورداصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين  
( وان لم يستهر ) كون مضارعه مكسور العين بل المسهور ان يكون مضموماً  
العين ( فالاوزان التى تحقق ) وثبت ( فيها العدل تحميها كان ) العدل ( او تقديراً  
لمتجمع ) تلك الاوزان ( وزن الفعل ) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولاً  
وما يكون معدولاً لا يكون وزن الفعل وقال المحصى ونحن نقول اصمت علم للفازة  
سميت بلفظ اصمت بضمتين ماغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه  
بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين  
غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علماً للفازة المخوفة لا لمطلقها  
وليس كذلك ( وايضاً ) كما عرفت ان اصمت بكسرتين معدولاً عن اصمت  
بضمتين امر غير محقق للعللة المذكورة ( قد عرفت فيما تقدم ) يعنى في بحث  
العدل في قوله لكن لا يادل العدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار  
اخرجه عن ذلك الاصل الخ ( ان مجرد وجود اصل محقق لا يكتفى في اعتبار  
العدل الحقيقي ) وفي التقديرى ايضا لانه اذا لم يمكن وجود الاصل في التحقيق  
مع ان اصله موجود محقق في التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر  
لا محقق ( بدون اخضاء منع الصرف اياه ) اى العدل ليكون ذلك الاسم غير  
منصرف في الاستعمال بالعللة الواحدة ( و ) بدون ( اعتبار خروج الصيغة )  
المعدولة ( عن ذلك الاصل ) الموجود تحميها او تقديراً لان الاصل اذا واحد  
ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل ( وههنا ) اى في قوله اصمت بكسرتين  
علماً للفازة ( لا يقتضيه ) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين المعدل  
وان كان الاصل موجوداً محققاً ( لوجود سببين في اصمت ) يقتضيان منع صرفه  
( وراء العدل ) اى غير العدل ( وهما ) اى السان اللذان يقتضيان منع صرفه  
وراء العدل ( العلمية والتأنيث ) المعنوي مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على  
الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كسر وضرب لان افضل امر مختص به  
( ثم ) اى بعد بانه ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع  
سبب واحد ( انه ) اى المصنف ( اشار الى استثناء مثل اجر علماً اذا نكر من  
هذه القاعدة ) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله وما فيه علمية مؤثرة  
اذا نكر صرف بانه ( صلى قول سبويه بقوله ) ( وخالف سبويه ) كسر من  
سبب فارسي وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام الهاء عمرو بن عثمان السيرازي  
وانما لقب به لانتشار رايحه كما ينتشر رايحة التفاح ( الاخفش ) مستق من

الخفش معكيتين صعر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان  
 في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذي يبصر الشيء بالليل ولا يبصره  
 في نعيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في الصحاح وسبب تلبه به معروف  
 الاخفش ( المشهور ) المراد ههنا ( هو ابو الحسن ) يعني من يكون مكثي ياتي  
 الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاطب استاد سيويه  
 والتوسط ابو الحسن سعيد بن سعيد تلميذ سيويه والصغير ابو الحسن علي بن  
 سليمان تلميذ المرد ( تلميذ سيويه ) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر  
 لمذمن باب التفعيل التليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت اياه دلالة على ان  
 المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم ( ولما كان ) رد لما ورد الهندي حيث قال الاولى  
 رفع الاخفش لان سيويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لرتبه ( قول  
 التلميذ ) اي ما قاله وهو انصراف نحو اجر بعد التكبير ( اظهر ) من قول سيويه  
 لان الاصل في الاسم العرب الصرف ( مع موافقته ) اي مع ان ما قاله الاخفش  
 موافق ( لما ذكره ) المصنف ( من القاعدة ) بيان ما قبل ما هو قوله وما فيه علمية  
 مؤثرة اذا نكر صرف لقائه بلا سبب او مع سبب واحد ( جملة ) اي جعل المصنف  
 قول الاخفش ( اصلا واستد المخالفة الى الاستاذ ) وهو سيويه حيث حصل  
 سيويه فاعلا لخلاف عملا بما هو الاصل في القاعل وهو الاولى ( وان كان ) جعل  
 قول التلميذ اصلا واستاد المخالفة الى الاستاذ ( غير مستحسن ) لانه جعل الفرع  
 والتبع اصلا والاصل والمتنوع فرعاً وتابوا وهذا عكس المفعول ( تنبيهها ) مفعول له  
 ( على ذلك ) اي على كور قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبايع قد  
 يعدل عن مقتضى الظاهر لكثرة ولاه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من  
 الجانبين الا ترى انه ورد استناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما في عبارات  
 الفقهاء ( في ) ( انصراف ) متعلق بخلاف ( نحو اجر عملا ) اي في كونه منصرفا  
 ( اذا نكر ) اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حدث ذهب سيويه الى عدم انصرافه  
 والاخفش الى انصرافه لما سمي ( والمراد به اجر ) كل ( ما ) اي وصف  
 ( كان معنى الوصفية فيه ) اي في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية مثل اجر  
 او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود واربع وادهم ( قل العلمية ) يعني قل  
 ان ينقل من الوصفية ويحمل علما لشيخص ( ظاهرا غير خفي ) يعني بوضع لابي  
 الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر  
 ( فدخل فيه ) اي في هذا الخلاف ( سكران وامثاله ) نحو عطشان وريان مما  
 يكون معنى الوصفية فيه ظاهر اغير خفي ( ونخرج عنه ) اي عن اجر او عما كان  
 معنى الوصفية فيه ظاهر ليس مخفي ( افعال التاكيد ) اي افعال التي استعمل

في التأكيد يعني صار من الفاظ التأكيد المعنوي (نحو اجمع) واكتع وابصع  
فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعة لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير  
منصرفة قل العلية وقل ان يكون مستعملة في معنى التأكيد الا انها لما كانت  
بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اي فان نحو اجمع (منصرف  
عند التكسر) يعني ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف  
للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق  
سبويه والاعشى واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (باتفاق) اي  
باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اي في نحو اجمع (قل  
العلية) اي قل لنقل من الوصفية الى العلية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو  
الانصراف (وكذلك) اي كما يخرج عنه افعال التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل  
التفضيل المجرد عن من التفضلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون  
مستعملا من التفضلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله  
اكبر من كل شيء لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا  
سبويه ارن غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعني انصرف لان  
وجود لازم الشيء يستلزم وجوده (فانه بعد التكسر منصرف بالاتفاق) وان  
كان غير منصرف حال التكسر او لا حال العلية ثابتا بالاتفاق (لضعف معنى  
الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التيسر بافعل الاسمي الذي لا وصفية فيه  
كافعل وابدع ولا يكون لما فيه معنى الوصفية ظاهر او مع هذا الاصل في الاسم  
الصرف (حتى صار افعال التفضيل) حين تجرد عنها (اسما) مضاعفا عنه  
معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعني وان كان افعال  
التفضيل مستعملا مع من التفضلية (فلا ينصرف) يعني يكون غير منصرف  
بعد التكسر ايضا (ملاحلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) سبب  
كونه مستعملا (من التفضلية) لانه اذا اتصل افعال عن فقد تغير عن افعال الاسمي  
الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون خبر  
منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم (اعتبارا للوصفية  
الاصلية) متعلق بالاعتبار (اي انما خالف سبويه الاخفش) في انصراف  
نحو اجر علما اذا تكسر (لاجل اعتباره) اي اعتبار سبويه (الوصفية الاصلية)  
المصدر جار لقاعله وناسب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله  
اعتبارا على انه مفعوله لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون  
مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المطلق ومقارناته في الوجود وههنا كذلك (بعد  
التكسر) طرف الاعتبار (فانه لما زالت العلية) المنة لاعتبار الوصفية لان العلية



للمخصوص والوصفية للعموم ( بالتكثير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية ) الزائدة  
 بالعلمية ( فاعتبرها ) اى فاعتبر سبويه الوصفية لزوال المانع ( وجعله ) اى نحو  
 احر ( غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل ) فى نحو احر  
 ( والالف والثون المزيدتين ) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احر ثلاثة احوال  
 حال التكثير اولافاته غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية  
 ثانيا فاته ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكثير ثالثا بعد العلمية  
 فاته غير منصرف عند سبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش  
 فنصرف على ما سياتى ( فان قلت كان ) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها  
 ضمير الشأن المحذوف وجوب اى كانه ( لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية ) بعد  
 التكثير هذا هو المشبه ( لا يابغث على اعتبارها ) هذا هو المشبه تقديره فان قلت  
 لا يابغث ههنا بعد التكثير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه  
 لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية ( ايضا ) اى كالا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها  
 اى لم اعتبر سبويه الوصفية الاصلية الزائدة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف  
 للوزن والوصف الاصلى ( وذهب الى ما هو خلاف الاصل ) فى الاسم العرب  
 ( اعنى ) بما هو خلاف الاصل فيه ( منع الصرف ) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم  
 العرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل ( قيل ) يعنى اجيب  
 ( الساعت على اعتبارها ) اى على اعتبار سبويه الصفة الاصلية فى نحو احر  
 بعد التكثير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ( امتناع اسود وارقم )  
 من الصرف اسمين للعلمية وادهم اسماء للقيد ( مع زوال الوصفية عنهما ) اى عن  
 اسود وارقم ( حيثئذ ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى فاس سبويه اعتبار  
 الوصفية فى نحو احر بعد التكثير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للعلمية لزوال  
 الوصفية فى كلا القسمين ( وفيه بحث ) اى فى هذا الجواب نظر ( لان الوصفية  
 الاصلية التى هى سبب ( لم تزل عنهما ) اى عن اسود وارقم ( بالكلية ) لان الوصفية  
 انما تزل عنها بالكلية اذا جعل اسود اسما للعلمية الجر اسود وارقم اذا جعل اسما للعلمية  
 السوداء وليس كذلك ( بل يبق فيهما ) بعد الاسمية ( شائبة ) اى رايحة ( من  
 الوصفية ) الاصلية التى وضع اسود وارقم لهما ( لان اسود اسم للعلمية السوداء ) وهى  
 نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فدخل فيه  
 العلمية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها  
 ( وارقم اسم للعلمية التى فيها اسود وبياض ) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم  
 وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه العلمية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها  
 ( وفيهما ) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للعلمية ( شمة ) اى رايحة ( من الوصفية )

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الأصلية فيهما ) أى فى اسود وارقم بعد الاسمية  
 ( اعتبارها ) أى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم ( فى احر بعد التكبر )  
 وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للمية  
 غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى ( لانها ) أى لان الوصفية التى فى احر  
 ( قد زالت ) بالعلمية ( عنه بالكلية ) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان  
 هذا اذا جعل علم الغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحرمة اما اذا جعل  
 علم تلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل التبادر ليس الا ان يجعل علما  
 لذات متصفة بالحرمة بصلافة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ما سبق فامكن  
 اعتناها فى نحو احر بعد التكبر كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح ( واما  
 الاخفش فذهب الى انه ) أى ان نحو احر ( منصرف ) بعد التكبر ( فان الوصفية )  
 فى نحو احر ( قد زالت بالعلمية ) لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان فى كلمة واحدة لما  
 سيجي ( و ) اى ( العلمية ) قد زالت ( بالتكبر ) وهو ظاهر ( والزائل لا يبرهن من غير  
 ضرورة ) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العرب الصرف واجب عنه  
 بان السقوط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة ( فليبق فيه ) أى  
 فى نحو احر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول يأتى والثانى بالتكبر ( الاسباب  
 واحد وهو وزن الفعل ) فى احر ( او الالف والثون ) فى سكران والسبب  
 الواحد لا يمنع من الاسم الصرف ما يشكر ولان الاسم اذا كان فيه  
 سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف الى جانب الفرع  
 وهو عدم الصرف فهو خذ به الاصل لاصلته فانصرف ( وهذا القول ) أى  
 قول الاخفش ( اطهر ) من قول سيبويه قد سبق وجه الاطهرية وقال المحصى  
 والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافا  
 فى نحو احر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ( ولما اعتبر  
 سيبويه الوصف الاصلى ) فى نحو احر ( بعد التكبر ) اشار الشارح بهذا الى  
 ان قول المصنف ولا يلزمه جواب لسؤال ورد من قل الاخفش السبويه  
 على ان يكون الواو فيه للاستيناف ( وان كان ) ذلك الوصف ( زائلا ) بالعلمية  
 لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع ( لزمه ) أى لزم سيبويه  
 ( ان يعتبره ) أى ان يعتبر الوصف الاصلى ( فى حال العلمية ) يعنى عند قيام  
 المانع وهو العلمية ( ايضا ) أى كما اعتبره عند زوال المانع ( فيمتنع نحوحاتم من  
 الصرف للوصف الاصلى والعلمية ) يعنى فيجعل عند سيبويه نحوحاتم غير  
 منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز  
 ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيحوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلة عند ( فاجاب المصنف عنه ) اى من هذا لزوم من جانب سبويه ( بقوله ) ( ولا يلزمه ) من الالزام او اللزوم المناسب لقول السارح لزمه الثانى ( اى ولا يلزم سدويه من اعتباره ) اى اعتبار سبويه ( الوصفية الاصلية ) الزائلة بالعلية ( بعد التكبر فى مثل اجر علما ) ( باب حاتم ) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه بمعنى فرق بين باب حاتم وباب اجر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لاسييل الى اعتبار المنوع وغير موجود فى باب اجر بل زائل بالتكبر والمانع اذا زال يحوز ان يعتبر المنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر ( اى كل علم ) تفسر للاب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم ( كان فى الاصل وصفا ) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول من محمد او الصفة المسبوبة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما ( مع بقاء العلية ) المانعة للوصف ( بان اعتبر ) سبويه متعلق بقوله ولا يلزمه ( فيه ) اى فى باب حاتم ( ايضا ) اى كما اعتبرها فى باب اجر ( الوصفية الاصلية وحكم ) سبويه ( بمنع صرفه ) اى صرف باب حاتم ( للعلية والوصفية الاصلية ) بمعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى ( لما يلزم ) لتعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لامن الالزام على ما لا يخفى اى لمصلحة ومانع يوجد ( فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف ) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف ( من اعتبار المتضادين ) بيان ما فى لما ( بمعنى ) المراد من المتضادين ( الوصفية والعلية فان العلم المخصوص ) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد ( والوصف للعموم ) بمعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان اجر عام لكل ما فيه الحجر ذى روح او جاد او اسنان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد ( فى حكم واحد ) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول السارح ( وهو ) اى الحكم ( منع صرف لفظ واحد ) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سبويه من اعتبار الوصفية فى باب اجر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد ( بخلاف ما ) مصدرية ( اذا ) ظرفية زمانية ( اعتبرت ) مبنى للمفعول ( الوصفية الاصلية ) بالرفع لانه نأبى اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية ( مع سبب آخر ) وهو

وزن الفعل ( كما ) اعتبرت ( في اسود وارقم ) اسمين للحبة فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفة سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر ( فان قلت التضاد انما هو بين الوصفة المحققة ) الموجودة حيث لم تكن زائلة ( والعلمية لا بين الوصفة الاصلية الزائلة والعلمية ) مثل حاتم علما لان الزائلات لا يكون مضادا للتأنيث ( فلو اعتبرت ) مبنى للمفعول ( الوصفة الاصلية ) الزائلة ( او العلمية في منع صرف مثل حاتم ) متعلق باعتبار ( لا يلزم اجتماع المتضادين ) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحذف لا يجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لاعتبارهما ( قلنا تقدير احد الضدين ) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموحود ( بعد زواله مع ضد آخر ) اى مع ضده ( في حكم واحد ) اى في منع صرف لفظ واحد ( وان لم يكن ) ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين ( لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجودا لا يلزم اجتماع الضدين ) لكنه شبهه ( الا انه بسبب اجتماعهما ) فاعتبارهما معا ( وان لم يكن مستحيلا لكنه ) غير مستحسن ( فينبغي للعاقل ان يحرز عن كلام غير مستحسن كما يحرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم العرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتثنية اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التثنية يمنع في جميع الاحوال فقال ( وجمع الباب ) ( اى جميع باب غير المنصرف ) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤزلة او لا ( باللام ) متعلق بقوله يجر قدم عليه ثلاثا يتوالى الجاران ( اى بدخول لام التعريف عليه ) اى على الاسم الغير المنصرف اسرار بالتفسير في الموضعين الى كون الاسم للمعهد الخارجي ( او الاضافة ) ( اى اضافة الاسم ) الغير المنصرف ( الى غيره ) ( يجر ) ( اى يصير ) ذلك الاسم الغير المنصرف ( محرورا ) ( بالكسر ) منطلق يجر ( اى صورة الكسر ) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر ثلاثاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الحراية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالثاء لعدم اختصاصها بالبناء ( لفظا ) مثل بالاجر وعمركم ( او قد يرا ) مثل بالجلبي وحلى النساء ( وانما لم يكتف ) المصنف في بيان هذه القواعد ( بقوله يجر ) لان معناه على ما صير محرورا ( لان الانجرار قد يكون بالفتح ) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفي به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الذي ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود ( ولا ) اى

ولم يكنف ايضا ( بان يقول ينكسر ) اختصارا ( لان الكسر يطلق على الحركات البناءية ايضا ) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافه يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة ( وللحاجة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة ) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه ( منصرف او غير منصرف فنههم ) اى فمض الحاجة ( من ذهب الى انه ) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة ( منصرف مطلقا ) اى سواء بقيت اللتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت احديهما وزالت الاخرى ( لان عدم انصرافه ) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر ( انما كان لمشابهة الفعل ) في الاحتياج والفرعية ( فلما ضعفت هذه المشابهة ) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل ( بدخول ما هو من خواص الاسم ) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها ( اعني اللام والاضافة ) على ما سبق ان دخول اللام والاضافة من خواص الاسم ( قويت جهة ) اى جانب ( الاسمية ) وتعمقت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه ( فرجع ) هذا الاسم ( الى اصله الذى هو المنصرف فدخله الكسر ) اى الجذر لزال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة ( دون التوين ) يعنى لم يدخله التوين ( لانه ) اى لان التوين ( لا يجتمع مع اللام والاضافة ) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الانصال والامتزاج والتوين دليل الانفصال والافتراق فين الاضافة واللام وبين التوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التوين ( ومنهم من ذهب الى انه ) في هذه الحالة ( غير منصرف مطلقا ) يعنى في الاحوال الثلاثة التى مررت آنف ( والمنوع من غير المنصرف ) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه ( بالاصالة هو التوين ) لان التوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسوفاته يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التوين مقصودا بالمتع لاختصاصه بالاسم ( وسقوط الكسر ) من غير المنصرف ( انما هو بتبعية التوين ) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة ( وحيث ) للكان يعنى واى مكان ( ضعفت ) فيه ( مشابته ) اى مشابهة غير المنصرف ( للفعل ) بدخول ما هو من خواص الاسم ( لم تؤثر ) اى المشابهة ( الا في سقوط التوين ) لكونه مقصودا بالمتغ فقط ( دون تابعه الذى هو الكسر ) لان الشئ اذا ضعف ينحصر تأثره فيما هو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره ( فعاد الكسر ) المتنوع لاجل المشابهة القوية حين ضمنت ( الى حاله ) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاول ( وسقطه ) اى وسقوط التثوين من ذلك الاسم في هذه الحالة ( لامتناعه من الصرف ) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا اوزالت احديهما فكونه غيره منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور ( ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع ) دخول ( اللام او الاضافة ) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل اجر وجره ومساجد ومصاييح وثلاث ومثلث وغيرها من الال التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة ( كان الاسم غير منصرف ) وسقوط التثوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا ( وان زالتا معا ) اى زالتا العلتان بدخول اللام عليه او ضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحديهما ( اوزالت احديهما ) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما ( كان ) الاسم ( منصرفا ) قد خله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التثوين لانه لا يجمع مع اللام او الاضافة لما سبق ( وبيان ذلك ) اى وبيان المذهب الثالث ( ان العلة تزول بدخول اللام ) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ماهو معرفة باى طريق كان ( والاضافة ) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة العنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سياتى ( فان كانت العلية شرطا للسبب الآخر ) كافي الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق ( زالتا ) اى العلتان ( معا ) باللام او الاضافة لان العلة زالت باللام او الاضافة وزالت ايضا زوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلحق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التثوين لما مر غير مرة ( كافي ابراهيم ) وطلمة وزينب ويعلى وعمران ( وان لم تكن ) العلية ( شرطا ) له بل اثر فيه بلا شرط ( كافي احمد ) وشمر وزفر وعمر ( زالت احديهما ) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التثوين ( ولم يكن هناك ) اى فى الاسم الغير المنصرف ( علية ) بل كان غير منصرف بدون العلية امام سببين ( كافي احر ) وثلاث وجمع ( بقيت العلتان على حالهما ) واما مع سبب واحد كحمر او اساور واتاميم فكان الاسم فى هذين الصيغين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فنع منه التثوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق ( وهذا

القول انفس ) من القولين الاولين ( بما عرف به المصنف غير المتصرف ) وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المتصرف في هذه الحالة متصرف او غير متصرف بملازمة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يتجر بالاكسر ولما فرغ من بيان غير المتصرف اجبا لا وتفصيلا شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلاثة فقال ( المرفوعات ) قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ايضا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما قرعان من الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع بوجه ان المرفوع ليس الا واحد او هو العاقل فا زال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانه نوعه ندر وجع القلة ههنا وفي البحر وراث على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكتبة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتغل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره اى من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لا محل لها منه وهما صواب يعرف بالآمل ( جمع المرفوع ) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي ( لا المرفوعة ) وان كان المتبادر بحسب الطاهر هكذا ( لان موصوفة الاسم ) لان المراد مرفوعات الاسم بقريضة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا ( وهو ) اى الاسم ( مذكر لا يعقل ) لان العقل لا يكون الا في ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن ( ويجمع ) معنى للمفعول ( هذا الجمع ) منصوب بوزع الخفض منه اخصارا تقديره على هذا الجمع ( مطردا ) تميز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتليها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنسبين وان كان في تقديمه على عامله خلاف ( صفة ) مرفوعة على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة لا على وزن ديمة ( المذكر الذى لا يعقل ) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى الموث ( كالمصافات ) جمع صافى وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الخافر من يداور جل ويضع اثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصهات المحمودة فى الخيل لا يكاد يوجد الا فى العرب الخالص ( للذكور ) على وزن فاعول جمع ذكر وهو التحمل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون ( من الخيل ) يطلق على العرس ذكرا كان او اناثى ( وجمال ) جمع جل وهو الذكر من الابل ( سمكات ) جمع سمكة على وزن قطر معنى السمين الطول الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله ( اى ضمخات ) جمع صمخ باضاد والهاء المعجمة وهو الغليظ ( وكالانام الخليات ) اعاد الكاف اسارة الى ان المعطوف مختلف له وكالجمال

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك ( هو ) ( اى الرفوع الدال عليه  
 المرفوعا ) لان المفرد داحل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا  
 هو اقرب للتقوى الصمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار  
 الخبر اعني ماعلي عكس من كانت ( لاس التعريف ) اللام معلق بالتفسير تقديره  
 وانما فسرناه هكذا لان الخ ( انما يكون للماهية ) وهي والحقيقة والجلس بمعنى  
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان  
 ( لا للافراد ) كزيد ورجل ( ما استعمل ) ( اى اسم استعمل ) فيه اشارة الى ان ما موصوفة  
 لان التوصيف بالجملة يناسب التذكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان  
 الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق هيئتها من كونها موصولة لان الموصوف  
 لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول ( على علم لفاعلية ) ( اى علامة كون  
 الاسم فاعلا ) يشير بهذا الى ان الباء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم  
 في اللغة العلامة ( وهي الضمة ) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى  
 وهي ايضا اقوى الحركات فلتناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى ( والواو )  
 وهي ايضا اقوى الحروف ( والالف ) وانما حركات علامة في التثنية لاعتبار لانها  
 كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة فيها ونائب عن  
 الضمة ( والمراد باستعمال الاسم عليها ان يكون ) الاسم ( موصوفا بها ) اى يكون  
 اعرابه بها ( لفظا ) بهذه العلامات الثلاث ( او تقديرا ) كذلك ( او محلا ) كذلك  
 نحو جاني هذا في محل الضمة وهذا في محل الالف وهو لاء في محل الواو وفيه  
 اى في قوله او محلا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلى لا يستعمل عليه  
 اللفظ فلا يكون نحو جاني هو لاء مرفوعا لان الاسم اذا كان منيا يكون اعرابه  
 محلا لا خبر ( ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل )  
 اى في مكان من الرفع او النصب او الجر ( او كان بمة ) اى في ذلك المكان ( معرب )  
 اى اسم معرب ( اكان ) ذلك الاسم ( مرفوعا ) مثل جاني هذا فانه لو وقع فيه  
 اسم معرب لكان مرفوعا ( لفظا ) مثل جاني زيد ( او تقديرا ) مثل جاني فتى  
 فاذا كان الامر كذلك ( فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى ) متصوب  
 لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يسترفيه راجع الى ماى بما حاوز الرفع المحلى  
 وهو الرفع لفظا او تقديرا ( وهو ) اى المصنف ( يبحث مثلا ) منصوب اما  
 على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية  
 بمعنى ممثلا ( عن احوال الفاعل ) من التقديم والتأخير وغيرهما ( اذا  
 كان ) طرف لبحث ( مضمر متصلا ) والمضمر مطلقا لا يكون الا نيا  
 واعراب المنى انما يكون في محله ( كما سيجي ) في بحث وجوب التقديم والتأخير  
 ولم فرغ من تعريف الرفوع شرع في بيان انواعه قدم ما هو الاصل منه



فقال ( فله ) الفاء للتفصيل ومن التبعية ( اى من المرفوع ) يرجح توافق الضمير بن المرفوع البارز والمجرور فى المرجع واتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع ( او بما اشتمل على علم الفاعلية ) يرجح هذا التفسير توافق الضمير بن المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقته ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع ( الفاعل ) مبتدأ وقوله فله خبر مقدم واخبر وقوله فله مبتدأ لان من التبعية تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ما سياتى ( وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاستناد والاخبار لانه لعروضه وحدوده بخارج دائما الى الفاعل بخلاف غيره ( ولان عامه اقوى ) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه ( من عامل المبتدأ ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالواضع ولانه اشد فى باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بدشئ مسده ( وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باقى ) اى غالباً لانه يجب تأخيرها فى بعض الموضع لامر عارض وسيجئ تفصيله ( على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم ) وسياتى وجهه ( بخلاف الفاعل ) قلنا الفاعل وان كان مستنداً اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولاً لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيرها عنه ولثلاث يلتبس بالمبتدأ اذا قدم ( ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ) ولو كان مأولاً مثل زيد ابوك فى أويل مريك ( ومشتق ) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه بالاسم متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه بالبحكم واحد وفيه نظر ( فكان ) المبتدأ ( اقوى ) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته ( بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالاشتق ) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما يحكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لا يقبل التأويل ( وهو ) ( اى الفاعل ) ( ما ) ( اى اسم ) سبق فائدة هذا التفسير ( حقيقة ) نصب على التمييز ( او حكماً ) عطف على قوله حقيقة واللام ( فى ليد خسل ) متعلق بالتعظيم اى وانما عمنا الاسم المعهوم من قوله ما يقتضى المقام الى التحقيق والحكمى ( فيه ) اى فى الاسم ( مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيداً ) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ او مضافاً اليه اى اعجبني ضربك زيداً ( اسند اليه الفصل ) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الا نثنائى نحو بعث وهل ضربت زيداً ونحوهما ( بالاصالة ) متعلق بالا سناد ( لا بالتبعية )

واللام في ( ليخرج ) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصل  
ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرها قوله ( وكذا )  
خبر مقدم ( المراد ) مبتدأ ( في جميع ) متعلق بالمراد ( حدود المرفوعات والنصوبات  
والمجرورات غير التوابع ) يدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله ( بقرينة )  
متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التوابع بقرينة ( ذكر التوابع  
بعدها ) اى بعد هذه الانواع الثلاثة ( اوشبهه ) معطوف على الفعل ( اى  
ما يشبهه ) لان المصدر العامل في حكم الفعل ( في العمل ) او وجه الشبه لم يقبل في  
الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير منسب له ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج  
الظرف لانه لا يدل على الحدث ( وانما قال ذلك ) اى اوشبهه ( ليتناول ) اللام  
متعلق بالقول ( فاعل اسم الفاعل ) مثل زيد قائم ابوه ( والصفة المنسبة ) مثل زيد  
حسن وجهه ( والمصدر ) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا ( واسم الفعل ) مثل  
رويد زيدا وهيئات الامر ( واسم التفضيل ) وسياى تفضيله ( والظرف )  
مثل زيد في كذا كتاب ( وقدم ) عطف على قوله اسند احوال من الفعل  
بتقدير قد بالواو والضمير لان المسانىى المنبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة  
او مقدرة وسياى ( اى الفعل اوشبهه ) ينبر الى ان الضمير يرجع الى احدهما على  
سبيل البدل ( عليه ) ( اى على ذلك الاسم ) المعبر عنه بـ ( واحترزه ) اى بقوله  
وقدم عليه ( عن نحو زيد في زيد ضرب ) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل  
يعنى خبر جملة فعلية ( لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ  
استناد اليه في الحقيقة ) لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحل والاصل  
وهكل خبر يرفع خبر المبتدأ فزال هذا بقوله وقدم عليه ( لكنه مؤخر  
عنه ) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير  
المستكن الراجع الى المبتدأ ( والمراد ) بقوله قدم عليه ( تقديمه عليه وجوبا )  
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ  
ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله ولما الى آخره واللام في قوله ( ليخرج ) متعلق  
بالتقديم ( عنه المبتدأ المقدم عليه خبره ) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم  
لانه وصف سببي مثل مرت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة  
جرت على غير من هي له ( نحو كريم ) خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون  
مبتدأ الابوجه التخصيص وسياى تفضيله ( من يكرمك ) والموصول مع صلته  
في محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخير هو الاصل لتسويق  
السامع الى المبتدأ مثل \* ثلاثة نجلوه من القلب الحزن \* الماء والخضراء والوجه  
الحسن ( فان قلت ) منسأ هذا السؤال قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا فالتاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت ( قد يجب تقديمه )  
عليه ( اذا كان المبتدأ نكرة والخبر طرفا ) لتخصص به النكرة لان تقديم الخبر  
الطرف تخصص النكرة وسأني تحقيقه ( نحو في الدار رجل قلت المراد ) بالتقدم  
( وجوب تقديم نوعه ) اي نوع ما استعمل الماعل اوشبهه لا فرده ( وليس نوع  
الخبر ، يجب تقديمه ) بل يجب تقديم بعض اراده الامر عارض كالمثل المذكور  
( بخلاف ) نوع ( ما استند الى الفاعل ) ما به يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم  
فرد لما سبق ( على جهة قيامه به ) ( اي اسنادا واقعد على طريقة قام الفاعل  
اوشبهه به ) اي الاسم ينسب الى ارجاء طرف مستقرع متعلق صفة لمصدر  
محذوف لا يستند الى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرقه  
والصمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل اوشبهه على سبيل الدل ويجوز  
ان يحمل الجار والمجرور اعني على طريقة حال من خبر قدم اي مشتغل على  
طريقة الى آخره وفيه نظر ( وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم )  
اي ذلك علامته ( او على ما في حكمها ) اي ذلك من لوازمها لان القيام  
ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة  
المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوحد ومصدر المجهول لا يوجد  
لانه لا يجيء بمجهول من الفعل اللازم ( كاسم الفاعل والصفة المسهة ) مثل  
ما في حكمها لان اسم الفاعل لما استند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان  
في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يستند الى الفاعل مقدما عليه دون  
المجهول لانه يستند الى نائبه ( واحترز بهذا القيد ) اي بقوله على جهة قيامه به  
( عن مفعول ما لم يسم فاعله ) اي عن فعل اوشبهه فعل لم يستند الى فاعله بل  
الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول ( كمن زيد في صرب زيد على صيغة  
المجهول ) لا على صيغة المعلوم ( فالاحتياح الى هذا القيد ) اي القيد المذكور  
( انما هو على مذهب من لم يجعله ) اي نائب الفاعل ( داخلا في الفاعل  
كما صنف ملا واما على مذهب ) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد  
تقديره واما فلا حاجة الى آخره فقدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجراء  
مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قال ( امر جعله ) اي مفعول ثم ما لم يسم فاعله ( داخلا  
فيه ) اي في الفاعل ( كصائب الفصل ) حيث قال الفاعل هو ما كان المستند اليه  
من فعل اوشبهه مقدما عليه اي معه السج عبد القاهر واكثر الصرية حيث  
جعلوه فاعلا فلا يحتز منه عندهم ( فلا حاجة الى هذا القيد ) بل يجب ان  
لا يقيد به ( وخلافه لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل  
اولا وليس خلافا معنويا فقد المصنف لا يقال وعندهم يقال ( مثل )

امامه فوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه  
 مفعول به لفعل تقديره امثل مثل ( زيد ) اتي به ليصرح ما هو المقصود من المثال  
 وبين ( في ) ( قام زيد ) الجار والمجرور صفة زيد اي الساكن فيه ( فهذا ) اي هذا  
 القول ( مثال لما استدل اليه الفعل ) وصرح فيه ( و ) ( مثل ابو في ) ( زيد قام  
 ابو ) وانما اتي بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون  
 الاعتماد وسأني تعصيلة ( وهذا من ل ما استدل به شبه الفعل ) ولكنه ليس  
 بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابو مبتدأ وقام خبرا مقدا عليه ولو قال زيد  
 قام ابواه او آبؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد احتصارا ولان  
 المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ( والا صل ) ( في الفاعل ) لما فرغ  
 من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو  
 في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من  
 الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اي ما ينبغي الخ قبل ولو قال  
 والاولى مكان والاصل لكان اخصر وأوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعني  
 مطابقة الاولى وان يلي اجيب بان الاولوية تحصل ان تكون عارضة  
 لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره ( اي  
 ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ) لان عند المانع يخرج عنه  
 ويجب الولي اولا ( ان يلي الفعل ) ( المسند اليه ) اشير الى ان اللام في الفعل  
 للعهد الخارجى مثل حائى رحل واكرمت الرجل ( اي يكون بعده من ضمير  
 ان يتقدم عليه شيء آخر من معبولاته ) اي معبولات الفعل هذا تفسير لمعنى  
 الولي لان قوله اقرب يقال وليه قرنه بمعنى بله حقيقة كاقفا عد الطاهر او حكما  
 كما لفاعل المستتر فان العبدية ههنا حكمة كوجوده اذ هو خلاف الاصل  
 ( لانه ) اي الفاعل ( كالجزء من الفعل ) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل  
 الطاهر قوله ( لشدة احتياج الفعل اليه ) تعليل للجربة ( ويدل على ذلك ) اي على  
 كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى للشدة ( اسكان اللام في ضرت ) اي في الفعل  
 الذى اتصل به الضمير الدارز المرفوع المهرك لانه اوردته على سبيل التمثيل وقوله  
 ( لا بدفع توالى اربع حركات ) تعليل للاسكان ( في هو ) طرف للتوالى ( بمنزلة كلمة  
 واحدة ) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في افعال الرباعى لانه لا يستقل  
 بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاسكان وجب اسكان  
 احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالمثال المذكور ( ولذلك )  
 القاء للتعريب اي لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام تعليل ومتعلق  
 بالفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاسماء لا ليد

(الاصل الذي يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالفاعل الخمسة او فروعا كالمحركات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بشقير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا ورتبة ا وكليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته معنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا ~~سكان~~ اللزوم لفظا فانه عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جاز) كما حاز عند سبق مرجه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد) لفظا ورتبة (تميز ان عن نسبة التأخر) فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جاز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيحى تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (الاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسمى الى ربه لان الرب هو المنجأ للرجل فاذا انتقم للظالم منه يكون اسد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا لا يدل تقديره بدلا عنى ونائيا (عدى بن حاتم جزاه) منصوب بترفع الخافض اى جزاه وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب بعوى من ياب رعى يصاح وهو مايس بكلب صيد ولا حرث ولاه نفع الا العواء وروى العاديات جمع العادى بالداال المهملة وهو العدو والاولى الباقى بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود منه اظهارا لرضية فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصله فيعبر عنه بالفظ الماضى (واحيب عنه) اى عن

سندهما ( بأن هذا ) أى قول الشاعر ( للضرورة ) أى لضرورة وزن الشعر  
اذلوقيل جزي عدى بن حاتم حتى ربه لاخل الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين  
الفعل والفاعل وهو نادر ( والمراد عدم جوازه فى سمة الكلام ) والاضمار  
المذكور ليس بموجود فيه ( وبأنه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى  
المصدر الذى يدل عليه الفعل ) مثل اعدلوا هو اقرب وقدمى تحقيقه ومثل  
قولك من صدق ككان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه  
الفعل اعنى صدق ( أى جزي رب الجزاء ) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون  
الرب معنى صاحب أى صاحب الجزاء قوله ( واذا اتنى الاعراب ) شروع  
فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على  
المفعول بعد ان كان جائزا لآخر فيه ( الدال ) اللام فى الاعراب للعهد  
الخاص ( على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ) الباء فى قوله ( بالوضع )  
متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لا غير ( لفظا ) منصوب على التمييز  
عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى اتنى لفظ الاعراب  
لاتقديره ( فيهما ) ( اى فى الفاعل المقدم ذكره ) مرفوع ( صريحا ) بضمير  
فى قوله عنه الفاعل ( وفى ضمن الامثلة ) مطوف على قوله صريحا لان  
فى التمييز معنى الطرفية ( والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة ) لاصريحا  
لانه لم يذكر المفعول صريحا ( والقرينة ) مطوف على الاعراب ( اى الامر الدال  
عليهما بالابالوضع ) لان القرينة ما يكون علامة على الشئ من غير وضع ( اذ لم  
يعهد ) معنى للمفعول وقوله ( ان يطلق ) معنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار  
حينئذ فى قوله ( على ماوضع ) متعلق بقوله ان يطلق ( بآراء شئ ) قوله ( انه )  
الضمير اسم ان راجع الى الموضوع ( قرينة دالة ) خبران ( عليه ) الضمير راجع  
الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل  
المعهوداته موضوع له اذا كان الامر كذلك ( فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى  
عنه ) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال  
وكان يكفي اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن  
اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى  
قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس او قال والاوصح  
ان يقول اذا خيف اللبس يكفي لما عرفت قوله ( اذ القرينة شاملة له ) تعطيل  
لكون الاعراب مستغنى عنه لالصدوم الورود كما هو المتبادر ( وهى اى القرينة  
) اما لفظية اى تكون معرفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كشاء  
التأيت ( نحو ضربت موسى حلى او معنوبة ) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدح المعطوفين من استخلف المصطفى عليه السلام و( نحو )  
كل اكله ثرى ينجي ) لان احدهما لم يصلح للفاعل ( او كان ) معطوف على  
اسم ( الفاعل ) ( مضرا متصلا ) ( بالفعل ) ( اوشهه ) ( بارزا ) بل من الخبر  
بدل بعض ( كضربت زيدا او مستكنا كن يد ضرب غلامه ) وسواء كان المفعول  
اسما او نبرا كضربت زيدا او مصرا منفصلا مثل ما ضربت الاياك او متصلا  
كضربت والياء في قوله ( بسرط ) متعلق بالجزء المقدّر تقديره وحب تقديم  
الفاعل على المنعول بشرط ( ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل ) به ربي على  
صاحب الراجية حيث قال وما ذكره بشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله  
( لا ) متعلق بالسرط ( ينتحى ) اى ما ذكره المصنف ( بمثل ) هو ( زيدا )  
ضربت ) يعنى بدل تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضرا متصلا  
من يال ضربت واصل هذا لكونه خلافاً مقتضى الطاهر ولكونه نادرا  
ليسبت به المصنف ( او وقع منعوله ) ( اى مفعول الفاعل ) معطوف على  
اعد السراطين اذ اول لاصاته والثاني لقرنه ( بعد الا ) طرف اوقع والياء  
في قوله ( بسرط ) كالباء السابقة ( توسطها ) اى كلمة الا ( بينهما ) اى بين  
الفاعل والمفعول ( فى صرتى القديم والتأخير ) يعنى فى صورة تقدم الفاعل  
وبأخير المفعول وردة هذا انقيس ينجى قريبا ) نحو ما ضرب زيدا العمرا  
( او ) ( احد ) ( معناه ) اى معنى الاول وهو انحصار ما تأهيا فيما بعده ( نحو )  
ضربت زيدا عمرا ) ( وحب تقديمه ) جزاء لقوله اتى او كان اوقع او بعد  
معناه واما ما كان جزاء الدقية محذوف اما كونه جزء الاول ولاصا لته  
وتقدمه واما دنى لقرنه ( اى تقدم الفاعل على المفعول فى جرس هذه  
الصور ) الرابع والجار فى قوله ( اما فى صورة ) متعلق بمحذوف واما التفصيل  
تقديره اما وجوب تقدم الفاعل على المفعول فى صورة ( انتفاء الاعراب فيهما )  
فى اعراب المفتى فى الفاعل والمفعول ( والقرينة ) الدالة عليهما لفظية  
كانت او معنوية ( فللمحرز من الالتباس ) يعنى لولم يجب تقديمه عليه فيهما  
لم يعلم بفتى ان الفاعل هو الاول اكون التقديم اصلا او اثباتا لجواز تأخير  
ايضا ولدفع هذا الالتباس وجب تقديمه ( واما ) وجوب تقديمه عليه ( فى صورة  
اكر ) هل ضمه متصلا على اداة الاتصال الانفصال ( المصدر مضاف الى  
المرتب ) وجب لمفعوله كونه كالجزء من الفعل لا سبق وامتناع وقوع كل  
اخرى بين جزئيه ( ربي ضرورة ) مع المفعول بعد الا لكن بسرط توسطهما  
ينزله ربي تنبيه ربي حيلة لا به اب الحصر المألوف ) يعنى انحصار  
معنى ( ربي ) ( ربي ) من قوله ما ضربت زيدا العمرا ) يعنى

في صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الاينهما ( انحصار ضاربية زيد في عمرو ) لان الاصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله ( مع ) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملا بـ ( مع ) جواز ان يكون عمرو مضروبا للشخص آخر ) يعنى ان الانحصار في افعال دون المفعول يعنى ليس زيد صار بالاحد الآخر اما مضروبية عمرو في زيد فعلى الاحتمال ( والفهم من قوله ماضرب عمرا لزيد ) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطهما بينهما ( انحصار مضروبية عمرو في زيد ) وصاربه زيد باقية على الاحتمال ( مع جواز ان يكون زيد ضاربا للشخص آخر ) يعنى يصح ان يكون زيد صار ماضربا لعمرو ايضا لعدم الحصر فيه ( فلو انما احدهم بالآخر ) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتوسط الفاعل على المفعول في الصورة الثانية ( نقل الحصر المطلوب ) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لثابت الحصر المطاوع في كل واحد منهما ( وانما قلنا بشرط توسطهما ) اى الا ( بينهما ) اى بين الفاعل والمفعول ( في صورتى تقديم وتأخير لانه ) اى الحال والسان ( اوقدم المفعول على الفاعل ) في الصورة الاولى حال كونه تقديم المفعول مصاحبا ( مع الايقال ) في قوله ( ماضرب الاعمر زيد ) لحصل فيه معيان الطاهر وغيره اظاهر ففصل السرح هذين العنين فقال ( فافاض ان معناه ) اى معنى هذا القول ( انحصار مضروبية زيد في عمرو ) يعنى انحصار صفة الفاعل في المفعول ( اذ الحصر ) اى انحصار ( انما هو فيما يلي الا ) - سواء قدم او اخر ( ولا ينقلب الحصر المطلوب ) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغييره انما يكون اذا قسم المفعول بسون الاول فاقدم معمر مع الا ( فلا يجب تقديم الفاعل ) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز فقط كيف ما كان قوله ( لكن لم ينسبهم بعضهم ) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطاوع وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قل تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور ( لانه من قبيل ماضرب الصفة على الموصوفه ) لانه لان الصفة المقصودة في عمرو هي الماضرب المسند الى زيد لا ماضرب ولا قدم تقدم الفاعل لتمام تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل ( وانه قد اضمحمر ان معناه كذا ) اى انحصار ضاربية زيد في عمرو ( الاحتمال ان يكون معناه ) اى معنى ماضرب الاعمر زيد هكذا نحو ( ماضرب احد من عمر زيد ) وهذا اعمى طاهر لان استثناء اثنين باداة واحدة لا يخلو من عطف مائة سرجة من عطف الاكبرين اضعف الاداة اذا الاصل فيها الاوهى حرف ولا يستلزم



لا على وجه الدل ولا على غيره ( فيفيد ) هذا المعنى الغير الظاهر ( المحصر  
صفة كل منهما ) أى من الفاعل والمفعول ( فى الآخر ) يعنى بغيد المحصر  
ضارية الفاعل فى لمفعول ومضروية المفعول فى الفاعل ( وهو ) أى هذا المعنى  
( ايضا ) مصدر آض يَبْضُ ايضاً يعنى رجع منهوب على المصدرية بفعل  
واجب الحذف سماها مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجع وها  
والجمله حال ( خلاف المقصود ) لان المقصود المحصر صفة احدهما فى الآخر  
وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب  
الاعمرو فضارية هذا مقصورة على هذا ومضروية هذا مقصورة على ذلك  
وهو حين خلاف المقصود ( واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول  
بعد معنى الا لان المحصر ههنا فى الجزء الاخير ) كما ان المحصر فى الا قبليلها  
وما يلها لا يكون الاجزأ اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب  
زيد عمرا ما ضرب زيد الاعمر ( فلو اخر الفاعل انقلب المعنى ) كما انقلب فى الا  
حال كونها متوسطة بينهما ( قطعا ) اما منصوب على التمييز او على الحالية  
يعنى مفعولاً او على المصدرية مثل قطع قطعا والجمله حال ولما فرغ من بيان  
الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم  
وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخير عنه بعد الاصل المذكور  
فقال ( واذا اتصل به ) ( أى بالفاعل ) ( ضمير المفعول ) يعنى ضمير رجع الى  
المفعول ( نحو ضرب زيدا ) بالنصب ( غلامه ) بالرفع ( او وقع ) عطف على  
الشريط وهو قوله واذا اتصل ( أى الفاعل ) ( بعد ) ظرف وقع ومضاف الى  
( الا ) ( المتوسطة بينهما ) أى بين المفعول والفاعل ( فى صورتى التقديم والتأخير )  
أى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما ( نحو ما ضرب  
عمرا الا زيد ) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما ( وفائدة هذا القيد )  
أى قيد المتوسطة بينهما ( مثل ما عرفت ) أى الذى عرفته ( آنفا ) انفا اذا رجع  
منصوب على الظرفية أى مثل الذى عرفته فى القسم السابق أى فى صورة تقديم  
الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها ( او ) ( وقع الفاعل بعد )  
( معناها ) ( أى معنى الانحوا لما ضرب عمرا زيد ) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا  
( وانصل مفعوله ) أى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملازمة والباله فى  
قوله ( ان يكون ) متعلق بقوله اتصل ( المفعول ضمير امتصلا بالمفعول ) ( وهو ) ( أى  
انفعال ( غير ) ضمير متصل به ) أى سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضرب به الا نا  
او ظاهرا ( مثل ضربك زيد ) او صريه او ضميرى زيد وقوله ( وجب تأخير ) أى  
تأخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى لاصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله تن في قوله ( عن المفعول ) متعلق بأتأخير وقوله ( في جميع هذه الصور ) الاربعة متعلق بالجزاء ( اما ) وجوب تأخير الفاعل والمفعول ( في صورة اتصال ضمير المفعول به ) يعنى في الصورة الاولى وقوله ( لئلا ) خبر مبتدأ محذوف وجواب لاما ( يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كاتقدم ( اما ) وجوب تأخير عنه ( في صورة وقوعه ) اى الفاعل بعد ( الاو ) بعد ( معناها ) يعنى في الصورة الثانية والثالثة وقوله ( فلئلا ينقلب الحصر المطلوب ) سقى تفسيره آتافان مضرورة ماقبل الا محصورة فيما بعدها والاضارية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور في القسم الاول وكذلك الحال في معناها ( واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به ) يعنى في الصورة الاخيرة ( فلما فاة ) مصدر مضاف الى الفاعل ( الاتصال ) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله ( توسط ) منصوب لانه مفعول المثاقفة ومضاف الى ( الفاعل ) الغير المتصل وقوله ( يده ) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل ( وبين الفعل ) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله ( بخلاف ) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف ( ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا ) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به ( فانه يجب حينئذ ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به ( تقديم الفاعل ) لكونه عمدة ومحسبا اليه في الكلام والمفعول فضلة وصبر محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى ( نحو صربك ) او ضربته او ضربتى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرما اراد ان يبين احوال عامله ذكرنا وحذفنا جائزا وواجبا منبها بعد التعليلية مع ابراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال ( وقد ) للقليل ( محذوف ) مبنى للمفعول ( الفصل ) ثابته ( الرفع للفاعل ) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجى واللام في قوله ( لقيام ) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لاصلة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها ( قرينة ) ( دالة ) صفة كاشفة لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف ( على تعيين المحذوف ) لانه لا يحذف شي من الاسباء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا ( جوازا ) منصوب

على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة مصدر محذوف يدل على هذا قوله  
 ( اى حذفاً جائزاً ) وقوله ( في ) طرف جواز يعنى متعلقاً به ( مثل ) ( قولك )  
 ذكره على وجه التثنية ( زيد ) يدل من القول بدل العوض والرفع محكى ( اى فيما  
 كان جواباً لسؤال محقق ) هذا تفسير لـ قولك واللام في قوله ( لى ) متعلق  
 بالقول الذى هو في قولك ومن موصولة و ( قال ) جملة مع فاعله جملة وعليه صلة  
 ( من ) استفهامية مبتدأ و ( قام ) مع فاعله جملة فعلية خبر والمبتدأ مع خبره  
 جملة اسمية في محل التصب مقول قال ( سائل يريد به ان من في قوله من قام  
 استفهامية ( عن يقوم به القيام ) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف  
 ههنا جوازاً لا وجوباً ( فيحوز ) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط  
 يجوز فيه الفاء او تركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومنه قوله تعالى  
 ان يكن منكم عسرون صابرون يغلبوا ما تين ( ان تقول ) بناء الخطاب ( زيد )  
 مقول ان تقول والرفع محكى والفاء في قوله ( يحذف ) متعلق بقوله ان تقول  
 ( قام اى قام زيد ويحوز ان تقول قام زيد بذكره ) قوله ( وانما ) قدر الفعل  
 دون الخبر اى هذا القول رد على الرضى حيث قال انما هو ان زيداً مبتدأ  
 لا فاعل لان صفة الجواب السؤال اولى وايضاً ما سؤال عن الفاعل لان  
 الفعل والاهم تقدم السؤال عنه فالاول ان بقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك  
 لصابق الجواب السؤال صورة ولا يطمع بقية معنى لان قوله من قام سؤال عن  
 الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام بغيره انما هو تكرار الاسناد  
 فلا يضاف السؤال ( لا تقدير الخبر يوجب حذف الجملة ) لان الخبر حيث  
 فعل والفعل لا بدله من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر  
 جملة ( وتقدير الفعل ) بدون الفاعل ( بل يذكر فاعله ) ويحذف فعله ( يوجب  
 حذف احد جزئيهما ) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد  
 بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على  
 معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما ( والقليل  
 في الحذف اولى ) لان حذف خلاف الاصل فيكون فيه بادي ما يدرك والواو  
 في قوله ( و ) ( كذا ) للمصنف حيث لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك  
 بقرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جواباً لسؤال مقدر  
 وبت من التبدل عليه قوله ( يحذف الفعل جوازاً ) اى حذفاً جائزاً ( فيما  
 كان جواباً لسؤال مقدر ) كما يحذف الفعل حذفاً جائزاً فيما كان جواباً لسؤال  
 محقق والجاء في قوله ( في نحو قول الشاعر ) متعلق بقوله مقدر والجاء في قوله  
 ( في مرثية ) مع متعلقه صفة اقول استعراى في قوله الكاش في مرثية بالخفيف

على وزن محدث مصدر من رضى برئى مثل رضى يرمى وتشد يد اليأخذاً بالفسارسية  
بمرده ستايش كردن ( نرديس نهسل ) يرثيه اخوه ضرار من نهشل لانه كان  
لنهشل ابنتان ضرار ويزد فعات يري دورئى عليه اخوه ضرار ( ليك ) على  
وزن لرم وقوله صلى في قوله ( على البناء للفعول ) طرف مستقر حال اوصفة اى  
حال كونه كائناً على البناء او الكائن ( نرديس ) هو ( مرفوع على انه ) اى يزيد  
( مفعول مالم يسم فاعله ) ( ضارح ) ( اى عاجز وذليل ) يقال ضرع فلان اذا  
عجز وذلل لان المنضرع عاجز وذليل ( وهو ) اى قوله ضارح ( فاعل الفعل  
المحذوف ) جوازا وقوله ( اى يركبه ضارح ) تفسير للفعل الرافعه من يركب يركب  
واله في قوله ( بقرينة السؤال المقدر ) متعلق بقوله المحذوف ( وهو ) السؤال  
المقدر قوله ( من يركبه ) اى يركب عليه اى على يزيد فاجب بقوله ضارح اى  
يركب ضارح عليه ( واما قول الشاعر ) حال كونه كائناً ( على رواية ليك نرديس )  
الكائن او كائناً ( على البناء للفاعل ) وقوله ( ونصب يزيد ) عطف على قوله  
البناء للفاعل ( فليس ) اى قوله هذا ( م ) اى الذى ( نحن فيه ) حتى يكون  
ضارح فاعل يركب المذكور لا المقدر واللام في قوله ( لخصومة ) ( متعلق بضرار )  
وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ  
وذو الحال وحرف انى وحرف الاستفهام مع كونه شرطاً عدداً للبصريين لعله لان  
الجار والمجرور يكفيه رابحة من الفعل لكونه معمولاً ضاعفاً ( اى يركبه من يذل  
ويجزم ) من باب ضرب ( عن مقاومة الخصماء ) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل  
العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف  
فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان المجلس  
يشتمل الامراد وان كان على حد دلل واللام فى قوله ( لانه ) تعليل لكون الكاء  
مخصوصاً بالعاجز والذليل لان الجواب عن اسؤل يسعر بان خصوص ( كان  
ظهيرا ) فعل بمعنى الفاعل لئلا لغة ( للهجرة ) جمع عاجز كاورثة جمع وارث  
( الاذلاء ) على وزن الاولياء ( جمع ذليل وآخر البيت ) اورده لانعام مدحها لان  
المدح بهذا البيت المدح بالوصفين المحمودين عند الناس السجاعة والسجاء  
لان المصراع الاول افاد كونه سجيها والثانى سجيها ( ومختط ) عطف على قوله  
ضارح ( مما نصح الطوايح ) ( والمختط ) بالخاء المعجمة ( السئل من خبروسيلة )  
اى امدى يأتيك المعروف من ضرر سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا  
( وسيلة من خطت اسجرا اذا ضربتها بالاصابع بسقط ورقه ) ( ولا طرفة  
لا لاله ) يقال طرفة عاينه ( وطوايح ) بمعنى العجبت ( جمع مصبحة )  
عصف زوائد مثل عصب وهموعاسب ويغمر فهو يرفع من طاح يطوح من قال

بقول وقبل طامح بطمح وهو واوى حال كون الطوامح جمع مطيحة واقعا ( على  
غير القياس ) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات ( كوافتح جمع ملقحة )  
وهو الفعل من الابل ( وما يتعلق بقوله مختلط ) وتعلقه بيبكه المقدر بما يابه سليقة  
الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء  
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك الملهكات ماله وما يتوسل به اليه  
( وما ) في قوله مما ( مصدرية ) تعرف بالتأمل ( يعني وببكه ايضا ) اى كما يبكيه  
ضارع ( من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك ) مصدر مضاف الى فاعله  
ونائب لمفعوله ( الملهكات ماله ) وقوله ( وما يتوسل به الى تحصيل المال ) وهو  
آلات الحرف والصنابع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول  
وهو قوله ماله وقوله ( لانه ) علة لقوله وببكه ايضا الى آخره ( كان ) اى يزيد  
( معطى ) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى ( السائلين ) وحذف المفعول  
اثاني الاعطاء سالفة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ  
دون شئ والجار في قوله ( بغير وسيلة ) متعلق بقوله السائلين ( و ) قوله  
( قد يحذف ) الواو للعطف ( الفعل ) الرفع لافعال قرينة دال على تعيينه  
( وجوبا ) ( اى حذوا وجبا ) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جواز  
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سبأنى والجار في قوله ( فى مثل ) متعلق  
بالحذف مثل ( قوله تعالى ) ( وان احدم من المشركين استنجارك ) معناه بالفارسية  
اكرهى اى كافران بناء على طلب دارداز تويس پناه ده توويرا تا كه شنودى كلام  
اللهرا ( اى فى كل موضع ) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل  
( حذف فيه ) اى فى ذلك الموضع ( الفعل ) الرفع للفاعل ( ثم فسر رفع الابهام  
الناسي من الحذف ) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ايهام والقرض منه اى من الابهام  
اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المهم لان النفوس تشوق اذا  
سمعت المهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المناسق بعد الطلب  
اعز من المناسق بلا تعب وايضا فى ذكر السى مرتين مبهما ومفسرا تو كيدله  
لبس فى ذكره مرة ( فانه لو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر  
بالشديد ( لم يبق المفسر مفسرا ) بكسرهما اسم فاعل منه ايضا لانه لم يكن  
فيه ايهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يخرج الى المفسر ( بل  
صار ) اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر ( حشا ) وهو زيادة  
معينة لا لغة وهو قسمان اما مفسدا وغير مفسدا لاول مثل قوله \* ولا فضل  
فيه للجماعة والتدى \* وصبر الفتى لولائه شعوب \* والثاني قوله \* واعلم علم  
اليوم والامس نفسه \* ولكنى عن علم ما فى غد عى \* وان لم يكن الزائد معي فانه

يكون تلويا كقول الشاعر \* وقدت الاديم لراهنه \* والتي قولها كذا ومينا \*  
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كأن ( بخلاف المفسر  
الذى فيه ابهام بدون حذفه ) الابهام فيعلم تولد من الحذف بل نشأ فيه من  
معناه الغوى والاصطلاحى ( فانه ) اى الحال والشان ( يجوز الجمع بينه ) اى المفسر  
بالفتح ( وبين مفسره ) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم  
تفسيره بجواز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد ( كفولك جاهى رجل اى  
زيد ) لان رجلا ١ جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة  
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتج الى بيان ماهو المراد منه فقبل اى زيدا  
وفى الجملة مثل قطع رزق اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بسافرته  
وانتقله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات وانتقل  
( فتقدير الآية وان استجارك احد من المسلمين استجارك فاحد فيها ) اى  
فى الآية مرفوع لفظا على انه ( فاعل فعل محذوف ) بقرينة دالة على الحذف  
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك التى ( وجوبا ) اى حذفها واجبا  
( وهو ) اى الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد ( استجارك الاول ) صفة  
( المفسر ) بالفتح صفة بعد صفة ( باستجارك الثانى ) صفة المفسر بالكسر  
وانما وجب حذفه ) اى حذف ذلك الفعل ( لان مفسره قائم مقامه ) فى ادائه  
مؤداه ( معنى عنه ) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله  
( ولا يجوز ) الى آخره جواب عن سؤال مقدم تقديره لم جعلت الآية من قبيل  
حذف الفعل حتى اربك فيها الحذف ولوجعل احد فيها مبدءا لاختصاصه  
بالصفة لان من فى قوله من المنسركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة  
يكون صفه وههنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ولعمركم  
خير من مسركم حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاحاب عنه بقوله ولا يجوز  
( ان يكون احد مرفوعا بالابتداء ) كما قلت ( لامتناع دخول حرف الشرط على  
الاسم ) يعنى اوجعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم  
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا  
ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم  
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالغاظة يكون حرف الشرط داخلا  
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا ( بل لا بد من الفعل ) ليدخل عليه ولما  
بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما  
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال ( وقد يحذفان ) اى الفعل والفعل ( لا الفعل  
وحده كما فى او الفاعل وحده كما يضمن من ذكر حذف الفعل وحده قبله ) .

حال مؤكدة لان المبة استغيدت من صيغة التثنية فأكد لها به يعنى يحذف الفعل  
 والفاء على حال كونهما متصفا حين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع طرف غير  
 متصرف في الزمان والمكان لازم الحذف ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين  
 بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قلها يكون متونا منصوبا على الظرفية  
 نحو جئنا معا وقبل انتصابه على الحلية انتهى مختصرا و اشار السارح الى هذا  
 المعنى بقوله ( دون الفاعل وحده ) قوله دون منصوب على الحلية ومضاف  
 الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى  
 حال كونه غيره مفرد في الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوب بالمرآت  
 الا اذا سد شي مسده والجار في قوله ( في مثل ) متعلق بقوله يحذفان في مثل  
 ( نعم ) حال كونه ( جوابا ) ( لمن قال اقام زيد ) ( اى نعم قام زيد ) فحذفت  
 الجملة الفعلية ( وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان  
 نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية  
 بقدر بعد نعم جملة فعلية كالتال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان  
 المقدر بعدها جملة اسمية كايتهال ازيد قائم في نعم زيد قائم ( وذكر نعم  
 في مقامها ) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق  
 لما سبقه فقوم مقام ماسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية ( وهذا الحذف )  
 اى حذف الفعل والفاعل معا عند قياس نعم مقامها ( جاز ) والجار في قوله  
 ( بقرينة السؤال ) متعلق بالحذف ( لا واجب لعدم قيام ) مصدر مضاف الى  
 الفاعل وهو قوله ( ما ) اى شيء او السى الذى ( يؤدى مؤداه ) اى مؤدى  
 المحذوف ( فى مقامه ) اى مقام المحذوف ( كالمفسر ) بالكسر لان المفسر يقوم  
 مقام المفسر و يؤدى مؤداه ويعنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا  
 كما سبق والفاء فى قوله ( ويلزم ) تبرع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الخ يعنى حتى  
 يلزم ( فى الكلام ) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم ( استدراك ) بسبب ذكر المحذوف  
 يعنى لو ذكر المحذوف كايتهال فى جوابه مثل نعم زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم  
 شيء من كونه حسوا او طويلا كما يلزم فى الالة ( وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية  
 بان يقال اى نعم زيد قائم ) لأكيد الاستناد فيصلى جوابا للسائل المتروك واللام  
 فى قوله ( ليكون ) علة للتقدير ( الجواب مطابقا للسؤال ) لان السؤال بالجملة  
 الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم  
 ( فى كونه ) اى الجواب ( جملة فعلية ) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف ولا يكون  
 من لا مانع فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لا فى حذف المبتدأ مع  
 خبره الجملة الفعلية لانه حيث يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لاس حذف

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في  
 المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات  
 وكذا في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب  
 مخصوص بالتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات  
 فقال ( واذا تنازع الفعلان ) شرط اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد  
 وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو القصد والارادة  
 لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى  
 اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية اي اذا اردتم القيام اليه لان الارادة سبب  
 للقيام وجواب اذا هذه محذوف اي جازاء كل منهما وهو له فقد لا يتم  
 ان يكون جزاءه ولا قوله فيختار ايضا ( بل العا ملان ) من باب عطف العم  
 على الخاص ايذنا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان  
 يختص به ملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما  
 على كلا المذهبين اذ لا يصير في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر ( اذ  
 التنازع يجري في غير الفعل ايضا ) كاسم الماعل ( نحو زيد معط ومكرم عمرا )  
 والصفة المشبهة نحو ( زيد كريم وشريف ابوه ) واسم المفعول نحو زيد  
 منصود ومغفور ابوه والاسم المدح نحو زيد قرشي وهشمي اخوه ( واقصر  
 على الفعل ) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري فيهما  
 ايضا ( لاصاته في العمل ) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسه عليه  
 والاكثاف والقياس كمبر في عرفهم ( والمقال الفعلان ) ولم يقل الاعمال  
 ( مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين ) بل ضربت واهت واكرمت ريدا  
 وزيد كرم وشريف وطريف ابوه الى غير ذلك ( اقتصارا على اقل مراتب  
 التنازع وهوائن ) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل  
 ( ظاهرا ) ( اي اسما ظاهرا ) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم  
 ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحل اي اذا تنازع الفعلان  
 في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه ( واقعا ) ( بعدهما ) لان بعدهما  
 طرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع  
 ( اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما ) سواء كان طاهرا نحو زيدا ضربت  
 واكرمت او ضعيفا نحو اياك ضربت واكرمت ( والمتوسط بينهما ) كذلك معمول  
 ( للفعل الاول ) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاجابة اليه  
 لانه قد تنازعان فيما هو قبلهما ادا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت  
 واكرمت ولكفت وقعدت ( اذ هو يستحق قبل وجود الثاني ) اي اذا الاول



يستحق لا يكون تاملا فيه قل وجود الثاني فلا يكون فيه محال للتنازع لان  
العقل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبمسد وجوده ايضا لا يمكن ان  
يتنازع فقم اخذ الفعل الاول قبل وجوده ( فلا يكون فيه ) اى فى المتقدم  
او المتوسط للفعل الثاني ( محال للتنازع ) كما هرقت ( ومعنى تنازعهما ) اى الفعلين  
( به انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله  
( والصحيح ) عطف على قوله يتوجهان ( ان يكون هو ) اى الاسم الظاهر  
( مع وقوعه فى ذلك الموضع ) الذى كان بعد الفعلين ( معمولا ) خبر ان يكون  
واللام فى ( لكل واحد ) متعلق بالمعمول ( منه ) على سبيل ( الدل ) لالهما  
جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما  
من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه  
للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على  
سبيل البديل ( فثبت ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين ( لا يتصور  
تنازعهما فى الضمير المتصل ) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى ( لان  
الضمير المتصل الواقع بعدهما ) مرفوعا كان او منصوبا ( يكون متصلا بالفعل  
الثانى ) لاضير ( وهو ) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا ( مع  
كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى )  
لان المتصل يجب اتصافه بعامله او بما هو كجزمه ولا يتصل بعامل آخر لما سبق  
ولان المتصل بعامل لا يمكن ان يتصل بعامل آخر ( واما الضمير المنفصل الواقع  
بعدهما ) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا ( نحو ما ضرب وما كرم الا انافقه )  
اخذ جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور ( تنازع لكن لا يمكن  
قطعه ) اى قطع التنازع بمعنى اجراءه والتنازع من باب تفاعل فليأمل ( به هو  
طريق القطع عندهم ) اى الصلة ( وهو ) اى طريق القطع ( اضممار الفاعل )  
اذا اقصاه ( فى ) الفعل ( الاول عند البصريين ) لانهم اختاروا افعال  
الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال  
عليه على ما سيجئ وقوله ( وفى ) الفعل ( الثانى ) معطوف على قوله فى الاول  
بإعادة الجاء راسخة الى ان هذا مختار فرقيق آخر ولذا قال السارح ( عند  
الكوفيين ) لانهم اختاروا افعال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجئ ايضا  
قوله ( لانه ) تعليلا لقوله لا يمكن قطعه اهـ ( لا يمكن اضمماره ) اى الضمير المنفصل  
حال كونه مصاحبا ( مع الالائه حرف لا يصح اضمماره ) لان الاضممار مخصوص  
بالاسم فقط ( ولا ) يمكن اضمماره ايضا ( بدونه ) بدون الالاء ( لفساد المعنى لانه )  
اى الاضممار بدون الالاء ( يغيد فى الفعل عن الفاعل ) اى الفعل الاول عند

البصريه او الفعل الثاني عند الكوفيه (والقصود) اى مقصود المتكلم وعرضه  
 (اثباته) اى اثبات الفعل الاول والثاني (له) اى للضمير المتفصل الذى هو الفاعل  
 بطريق الحصر والاضمار بدون الامتاف له (ومراد المصنف بالتزاع ههنا)  
 اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجراءه  
 (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول والثاني (فلهذا) اى لكون مراد  
 المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع  
 (بالاسم الطاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للذاهب الثلاثة  
 التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المتفصل)  
 ان كان مرفوعا الفاعل (فعل) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم  
 عليه مع انه طرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عند (مذهب  
 الكسائى) بتمام بالحذف (واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء)  
 سبق بيانه (فيعلان) اى العلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل  
 يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تسريك الرفعين على ماسيهم (واما على  
 مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع  
 عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آغا واءا قلنا  
 فى الموضوعين ان كان مرفوعا فقيدهناه بقونا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا  
 منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الايبك جازان يجرى فيه التنازع بالحذف لانه  
 ار عملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استغنى  
 عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث  
 لا يجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا  
 كاسنى او ما أى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت  
 اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان قوله فيضار باو وصلى النسخ  
 المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى زع العلين) ينسب الى ان اسم  
 يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا  
 هو اقرب الآية كاسنى الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما  
 قال فى الفاعلية بالباء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون  
 اعم من الفاعل الحقيقي والحكمى مثل ما لم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى  
 متعلق بقوله فقد يكون) كل منهما (اى الفعلين) ان يكون الاسم الطاهر  
 الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاه) اى اكل واحد من الفعلين (فيكونان)  
 اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية)  
 والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربى و اكرمنى زيدو) زيد

شريف وطريف ابوه ( و ) ( قد يكون تنازعهما ) اى الفعلين ( فى المفعولية )  
فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وبما قال  
فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى  
تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدمى تعاقى الماء فى قوله ( بان )  
يقضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر ( المتنازع فيه ) مفعولا له ( اى لكل  
واحد من الفعلين ) ( قد يكونان ) اى الفصلان ( متفقين فى اقتضاء ) مصدر  
مضاف الى المفعول وهو قوله ( المفعولية ) والفاعل متروك اى فى اقتضاء <sup>لها</sup>  
ايها ( منا ضربت واكمت زيدا ) وزيد معطو ومكرم بكر ( و ) قد يكون  
تنازعهما ( فى الفاعلية والمفعولية ) ( وذلك ) اى كون التنازع فيها جمعا  
( يكون على وجهين ) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا  
قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى  
احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر ( احدهما  
ان يقتضى كل منهما ) اى من الفعلين ( فاعلية اسم ظاهري ) واقع بعدهما  
( ومفعولية اسم ظاهري آخر ) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران  
يصح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما ( فيكونان ) اى  
الفعلان ( متفقين فى ذلك الاقتضاء ) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهري  
ومفعولية اسم ظاهري آخر ( مثل ضرب واهان زيد عمرا وابس هذا ) اى هذا  
القسم ( قسم ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين ) لان القسم فى كل  
قصة مقيد بالوحدة فكأنه قال تنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية  
ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر  
حتى يكون قسما ثالثا بل اجتماع القسمين الاولين وما اجتمع فيه القسمان لا يكون  
قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم  
ان تنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمفقان ثلاثة اضرب ان  
يتفقا فى فاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا  
يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح ( وثانيهما ) اى ثاين الوجهين ( ان يقتضى  
احد الفعلين المتنازعين ( فاعلية اسم ظاهري ) واقع بعدهما ( والاخر مفعولية  
ذلك الاسم الظاهري ) حال كونه ملابسا ( بعينه ) ان يعين الاول لا بغيره يعنى ان  
يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحد او يقتضى احدهما ان يكون فاعلا له  
والاخر مفعولا له سواء كان المقضى للفاعل الفعل الاول والثانى ( ولا شك  
فى اختلاف اقتضاء ) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ( الفعلين ) لان المقضى  
لبس الفعلين ( فى هذه الصورة ) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعدها ( وهذا )

اى اختلاف اقتضاء الفعلين و ( هو القسم الثالث ) لاضير ( المقابل ) للتسمين  
 ( الاولين ) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى  
 فى المفعولية لاضير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف  
 الاقتضاء كما عرفت فيكونان متساويين لهما واذا كان الامر كذلك ( فقولاه )  
 ( مختلفين ) ( لتخصيص هذه الصورة بالارادة ) الباء داخلة ههنا على المقصور  
 لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة  
 والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة متماسك بين الصور قوله ( يعنى ) الخ  
 تفسير لما لى المعنى ( يكون تنازع الفعلين واقعه فى الفاعلية والمفعولية حال كون  
 الفعلين ) يستلزم ان قوله ( مختلفين ) حال من المضاف اليه وهو جازا اذا حذف  
 المضاف واقبح المضاف اليه مائة ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون  
 الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع مله ابراهيم  
 حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ( فى الاقتضاء ) متعلق بقوله  
 مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حاله مختلفين وذى الحال والعامل وهو  
 معنى الفعل المستغدام الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عاملا  
 معنويا مستنبط من نحوى الكلام صلى ماسيحي ( وذلك ) اى تخصيصه بهذه  
 الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للتسمين الاولين تدبر تدرك ( لا يتصور  
 اى لا يتعقل ولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشيء فى العقل  
 فى وقت من الاوقات ( الا اذا كان ) اى الاوقت كون ( الاسم الظاهر المتنازع  
 فيه ) يعنى الواقع بعدهما ( واحدا ) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا  
 القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين ( وانما لم يورد  
 به للقسم الثالث ) كما ورد للتسمين الاولين ( لانه ) اى الحال والناس ( اذ اخذ  
 فعلا من المسال الاول ) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكما متفقين  
 فى الاقتضاء ( وفعلا من المثال الاخر ) الذى كان فيه تنازع فعلين فى المفعولية  
 فانفق فى الاقتضاء ( حصل مثال القسم الثالث ) يعنى لان مثال هذا القسم تبين  
 من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حاته الى فهم  
 المتعلمين ( وذلك ) اى حصول مثال القسم الثالث عند اخذ المذكور ( يتصور )  
 اى يتعقل ( على وجوه كثيرة ) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول  
 فى اللفظ والمعنى اولا والاوول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاوول فاعلا ( مثل  
 ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا ) او بالعكس يعنى ان يقتضى  
 الثانى فاعلا والاوول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيدواكرمت واكرمت زيدا  
 وهذا اربعة اتسام والثانى اما يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل لا فاعلا

( مثل اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا ) اوعلى العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح ( وغير ذلك ) المذكور ( مما يكون الاسم الظاهر ) المتنازع فيه ( مر فوجا ) ( فيختار ) الفاء جزائية ارتفصالية بين الفريقين ( النحاة ) جمع نحى اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو والفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم ضم اولها يعنى التون يعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينهما وبين المفرد نحو فتاة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمثل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لشوله ( البصريون ) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا ( اعمال ) منصوب يختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى غير مجو النحاة البصريون اعمال ( الفصل ) ( الثانى ) ( قريه ) فهو على اخذه اقدر وزن الفصل على تقدير اعمال الاول ولو رود لاستعمل على ذلك فى القرآن المجيد وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الساتى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابدع وايضا لولا عمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجتناب من غير ضرورة ولضعفه على شئ وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحين ( مع تجوز ) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجوزهم ( اعمال الفعل الاول ) لانه فعل اصيل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ( و ) ( يختار النحاة ) ( الكوفيون الاول ) ( اى اعمال افضل الاول ) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحين ( مع تجوز اعمال ) الفعل ( الثانى ) سق تفسيره ( لضعفه للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه اساقى له فهو اول باعضاء المـ اوب اليه ( فان عملت ) بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين ( الفعل ) ( الثانى ) حال كون هذا الاعمال كانتا ( كما ) اى مثل ما وهى زائدة ( هو ) اى اعمال الفعل الثانى ( مذهب البصريين وبدأه ) اى بيان مذهبهم ( لانه المذهب المختار الاكثر ) اخبار مترادفة ( استعمالا ) مميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا لى ( اضمرت ) ( بالخطاب ايضا ) ( الفاعل ) بالنصب لانه معمول به ( فى ) ( الفعل ) ( الاول ) ( اذا اقتضى الفاعل ) طرف للاضمار ( لجواز الاضمار قبل الذكر

في العدة) في باب التنازع لا مطلقا لمر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العدة ملائسا (بشرط التفسير) أي بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذي في الفعل الاول لا لما كان له تغشيه كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهر الان المفسرين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعني اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العادة فيجوز ان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) أي حذف العدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون الفاعل المرفوع في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي في قوله طهرا (أي على موافقته) يشير إلى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف إلى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل الاول الا الظاهر الواقع بعد هـ (افرادا وتنشئة وجعا وتذكيرا ونائنا) منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله (لانه) الظاهر صلة للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع لعدم التوافق الواحد (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحلية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغامنه (لانه) أي الحال والسان (لا يجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا في وقت من الاوقات (الاذاسد) الوقت سد (شيء مسده) أي الا اذا قام شيء مقامه فحينئذ يجوز حذفه ثلثا يجتمع النائب والنوب (خلافا للكسائي) أي خاف الكسائي خلافا لجمعه ورفان المخالف اهم هو اكسائي لا غير (فانه) أي الكسائي (لا يضربا فاعل) في الفصل الاول يعني لا يجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) أي الفاعل (تحرزا) مفعول له الحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لوضوح فيه ولزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بلا طهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) أي فائدته بين البصريين والكسائي لابن ابي عمير بين الكوفيين عند كون الاسم الظاهر ثنية (في نحو ضرباني واكرمني الزيدان) باضمار الفاعل في الاول (عند البصريين وصريني واكرمني الزيدان) بحذفه (عند الكسائي) اوجعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده او مفردا وموشتا مثل ضربتني واكرمني هتدهم عندهم وصريني واكرمني هتدهم عنده (وجاز) الواو الاثناء ورد هذه الجملة من تاليين خلاف

الفراء ( اى اعمال الفعل الذى ) ينسب الى الصميم لمستكن فيه يرجع الى الاعمال  
الدال عليه قوله اعلمت حال كون هذا الاعمال مصحبا ( مع اقتضاء الفعل  
الاول الفاعل ) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله ( خلافا لثريا ) اى  
خالف الفراء للجمهور خلافا في يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل  
الاول الفاعل ( فانه ) اى الفراء ( لا يجوز ) من التجوز لامن الجواز فانه لازم  
( اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء ) الفعل ( الاول الفاعل لانه ) اى الحال والسان  
( لازم ) الجار في قوله ( على تقدير اعمال الثانى ) مع متعلقه المحذوف في محل  
الصب على الخالية من قوله ( اما الاضمار قبل الذكر ) او من قوله حذف الفاعل  
قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لارزوم  
الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه  
التأخير قد يكون للتخصيص ( كما هو مذهب الجمهور ) وحذف الفاعل ( محذوف  
على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت ( كما هو مذهب الكسائى  
الرجح ) هذه الجملة اعلمية مبطونة على الخالية لا يجوز تقديره فانه يجب  
( عنده ) اى عند الفراء ( اعمال الفعل الاول ) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب  
الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا  
فحصل هذا المعنى بقوله ( فان اقتضى الثانى ) مرفوع تقديره لانه فاعل  
( فاعل ) منصوب لفعل لانه مفعول ( اضمرته ) لانه وان لم يضر الاضمار قبل  
الذكر لفضا لکنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو ان كان مؤخرا  
فعا لکنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفضا لرتبة جائز ( وان اقتضى ) الفعل  
الثانى ( المفعول حذفته ) لكونه فضلة في الكلام وثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر  
في الفضلة لفضا لانه وان كان حار لکنه يورث الكراهة في الكلام نحو ضربنى  
وضرت زيدا ( او اضمرته ) لجواز الاضمار قبل الذكر لفضا لرتبة بحسب  
الاضمار لمرجعه رتبة وثلاثا يورث ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم  
الظاهر نحو ضربنى وضرت زيدا برفع زيد ( تقول ضربنى واكرمانى الزيدان )  
او ضربنى واكرمانى الزيدون ( ولا يلزم حيث ) اى حين الاضمار في اقتضاء  
الفعل لانه الفاعل او الحذف او الاضمار في اقتضاء لمفعول ( محذور )  
للاضمار قبل الذكر لفضا لرتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من  
غير فاعلية ممتنع كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حيث الاضمار قبل الذكر  
لفضا لرتبة او حذف المفعول وكلاهما جائز فلا محذور ( وفي رواية )  
اى عن الفراء ( تشريك الرافعين ) اى جعل الفاعلين الرافعين شريكين في  
رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

( او اضماره ) عطف على التوسيك اى صمار فاعل الفعل الاول بمعنى ايراده ضميرا منفصلا ( به الظاهر ) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعلمته بمعنى ايراده بعده ثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله ( كما ) هو ( فى صورة تأخير الناصب ) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضممار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كاش كما فى آه يعنى كما اضممر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل ( تقول ضربنى واكرمنى زيدا ) هذا مثال للاضمار به الظاهر لا للتوسيك ( وضربنى واكرمت زيدا ) هذا مثال لتأخير الناصب ( ورواية المسند ) وعنى قوله وجاز خلافا للفرء ( غير مشهورة عنه ) اى عن الفرء ( وحذفت المفعول فى ) ( الفعل ) ( الاول ) يعنى اذا عملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل ( تحريزا ) مفعوله المحذوف ( عن التكرار ) اى تكرار الاسم الظاهر حتى ( لو ذكر ) مفعول الفعل الاول طاهرا لم يكرره ( وعن الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ( فى الفضيلة ) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر ( لو اضممر ) وذاعير جائز ( ان استعنى عنه ) منى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينه قوله وحذفت آوه وهو جزاء مقدم عليه عند من حوز تقديم اجراء على السرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيدا ( والا ) عطف على قوله ان استعنى عنه اشار السارح بقوله ( اى وان لم يستعنى عنه ) منى للمفعول وعنه نأيه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعنوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد ( اطهرت ) يشاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط ( اى المفعول ) فى الفعل الاول ( نحو حسنتى ) يشاء الخضاب على انه فاعل للفعل وباء المتكلم مفعوله الاول ( منطلقا ) مفعوله الثانى ( وحسنت ) يشاء المتكلم ( زيدا منطلقا ) نزع فى المطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واطهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف ( لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حيث ) ثلاثا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع ( و ) لم يضر ايضا لانه لا يجوز اضمماره ثلاثا يلزم الاضمار فى الذكر لفظا ورتبة ( فى الفضيلة ) وهو غير حار لا من غير مرة ولما بين ما هو



نحو والصبرين من افعال الفاعل في وادرج فيه خلاف الكسبي في اختيار  
 فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند افتضاء الفاعل الاول  
 الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوثرين من افعال الفاعل الاول فقال  
 ( وان عانت ) ( الفاعل ) ( الاول ) في الاسم الظاهر الواقع بعد هما حال كون  
 الاعمال كثر ( كاهو ) مذهب ( مختار الكوثرين ) ( اصحرت الفاعل في ) ( الفعل )  
 ( الثاني ) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به هنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق  
 واحاله مهم المنه لم يرد على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد  
 وان نسبة والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والصبر يجب ان يوافق مرجعه  
 فيها ( لو افتضاء ) يعني لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل ( نحو صبرني واكرمني  
 زيد ) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفعل الفعل الثاني صبر مستكن فيه  
 راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر افتضاء قوله ( اذا جمعت ) بناء  
 انحصر بشرط ( زيدا فاعل صبرني ) يعني فاعل الفعل الاول سواء كان فاعل  
 عط صبرني او غيره ( واصحرت في اكرمني ) يعني في الفعل الثاني ( صبر اراجعا  
 الى زيد ) اي الى الاسم الظاهر ( لتقدمه رتبة ولا محذور فيه ) اي في هذا العمل  
 جواب الشرط ( حيث ) اي بين افعال الفعل الاول فيه واصبر في الفعل الثاني  
 راجعا اليه قوله ( لاحذف الفاعل ) عطفت تعسير اتوله ولا محذور وبانه  
 ( ولا الاضمار قبل الذكر افتضاء ورتبه بل انطفاقة وهو جائز ) لان الاسم الظاهر  
 من حيث كونه مع ولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديره وان كان مؤخرا  
 فط. ودلا يمنع ( و ) ( اصحرت ) ( المفعول ) يريد ان قوله والمفعول معطوف  
 على قوله المفاعل في قوله اصحرت المفاعل ( في ) ( الفعل ) ( الثاني ) متعلق بقوله  
 اصحرت المفعول ( لو اقتضى ) اي لو اقتضى الفعل الثاني في المفعول ( على ) ( المذهب )  
 ( المختار ) متعلق بقوله اصحرت ايضا لان المذهب بوصف بالاختيار حيث  
 يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار مكانه  
 اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما  
 يوصف بالكثرة لانه في هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر ولم نحذفه اي المفعول  
 من افعال الثاني ( وان حاز حذفه ) لكونه فضلا ومستغنى عنه والفضلات نحو  
 كبير ( لا يجرهم ان لمفعول الفعل الثاني مقابله للاسم ( الظاهر ) يعني لو حذف  
 مفعول "فعل" في لكونه فضلا ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم  
 ظاهر فيكون هـ المثل من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او تخالفه  
 فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم ( فيكون الصبر ) اي مفعول الفعل  
 الثاني ( حيث ) اي حين كونه ضميرا ( راجعا الى لفظه بتقديم رتبة ) وان آخره عطفا

تعلق الاسم الطاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يصير في الفعل الثاني فلم يزم  
الاضمار قبل الذكر لقطا لارتبة وذلك جائز منه كاش ( كما تقول ضربني واكرمه  
زيد ) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله ( الا ان يمنع مانع ) مستثنى من الحذف  
والاضمار جميعا اي اضمرت على المذهب المختار وحذفته صلى غيره في وقت من  
الاوقات الا وقت ان يمنع مانع ( من الاضمار ) اي اضمار مفعول الفعل الثاني ( كما  
هو القول المختار ومن الحذف ) اي حذفه ( كما هو القول الغير المختار ) اذا كان  
الامر كذلك اي اذا كان مانع من الاضمار والحذف ( فظهر ) ( المفعول ) اي  
مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاطهار  
( فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار ) لان المقصود من  
التنازع الخفيف والتيسير في الكلام والا يصر من الطرق الثلاثة الحذف ثم  
الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايصر يكتفي  
بالاعسر وهو اطهار مفعول الفعل الثاني ( نحو حسبي ) فعل ومفعول ( وحسبتهما )  
فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله ( منطلقين الزيدان )  
فاعل للفعل الاول ( منطلقا ) مفعول ثان للفعل الاول تنزعافه ( حيث يعمل )  
فيه ( حسبي فحصل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر ) معنى للمفعول  
( المفعول الاول ) وهو الضمير الغائب المثنى ( في حسبتهما ) تقدم مرجه رتبة  
وهو الزيدان وان ما حر لفظا والاضمار قبل الذكر لقطا لارتبة جائز ( واطهر )  
معنى للمفعول ( المفعول الثاني ) يعني اورده مظهرا ( وهو ) اي المفعول الثاني قوله  
( منطلقين ) واللام في قوله ( لمانع ) تعليل للاظهار يعني لمانع من الحذف والاصمار  
( وهو ) اي المانع ( انه ) اي الحال والشر ( لو اضمر ) المفعول الثاني ( مفردا )  
اي سابق المرجع وهو المطلق المتنازع فيه كما يقال في حسبتهما اياه ( خاف )  
المفعول الثاني ( المفعول الاول ) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني ( ولو اضمر )  
المفعول الثاني ( مني ) منفصلا لطابق المفعول الاول وهو مني متصل به اذ هما  
الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما ( خالف المرجع وهو  
قوله منطلقا ) اي الاسم الطاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا  
فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما احذره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار  
اذ لا طريق الى غيره ( ولا يخفى انه ) اي الحد والسان ( لا يتصور التنازع في هذه  
الصورة ) اي في صورة توجه فيها احدا الفعلين الى اسم طاهر مني لكون مفعوله  
الاول مني والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما  
سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجهما الى ذلك لاسم طاهر ونصح ان يكون هو  
مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل الابدن وهذا المعنى

ليس موجود في هذه الصورة يعرف بالأمل في وقت من الاوقات (الاداء لاحظت)  
 بناء الخطاب يعني الاوقات ملاحظتك (المفعول الثاني اسم دال على اوصاف ذات  
 ما بالانطلاق من غير ملاحظة تنيته وافراة والا) اي واذا لم نلاحظ المفعول  
 الثاني هكذا لم لاحظت تنيته وافراة (فالظاهر لا تنازع بين الفعلين في المفعول  
 الثاني) وبما قل فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر  
 لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض  
 فلا اعتبار لها في التنازع (لان) لفعل (الاول يقتضي مفعولا مفردا) لكون مفعوله  
 الاول كذلك وهو ياء لمكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة  
 (و) الفعل (الثاني مفعولا مثني) هذا من باب عطف اسمين على معمول واحد  
 واحد بمطاف واحد وهو جاز اتفاقا لمسيحي لان مفعوله الاول مثني وهو الضمير  
 المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح  
 ان يكون معمول لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع)  
 ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته  
 ومميز عما يلبس به يبارد مثال له يحكم الناطر القاصر بانه منه ولكن يعرف من  
 كان بصيرا (الفرق بينهما) اي بين ان يكون هذا المثل من التنازع وان لا يكون  
 منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية)  
 متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اي على كون اعمال الفعل الاول هو الاول  
 واختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرى القيس)  
 الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال  
 بقوله هو قوله (وان ما اسعي لادنى معيشة) كفاي ولم اطلب قليل من المال  
 وشرع في بيان وجد الاستدلال فقال (حيث قالوا) اي الكوفيون (قد توجه  
 الفعلان اعني كفاي ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اي الاسم الواحد في قوله  
 (قليل من المال فاقضى) الفعل (الاول رفعه) اي رفع الاسم الظاهر (بافعالية)  
 اي بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الذي نصبه) وهذا ايضا من باب  
 عطف اسمين على معمول واحد بمطاف واحد (بالمفعولية) اي بان يكون  
 ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى  
 فاعلا والثاني مفعولا (وامرى القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعلم الاول)  
 حيث اورد قليل بالرفع بالضرورة اذ لو اعلم الثاني ونصب قليلا به لم ينكسر  
 عليه الوزن ولا غيره مع انه لم يمتنع شي غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني وفيه  
 دليل على ان عمل الاول مختار اذا العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروهه في  
 ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا زيادة ذلك الذي اختاره في الحسن

على الآخر (فلو لم يكن عمل الاول لما اختاره) لان الفصح لا يختار الا ما هو  
 الافصح والا قوى فله ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذ لا قائل) لتعليل  
 لقوله (فلو لم يكن الخ) (بتساوي الاعمالين) يعني اعمال الفعل الاول واعمال الفعل  
 الثاني لان الفعل الثاني يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربني واكرمت  
 زيد فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب  
 المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون  
 المصنف كائنا (من طرف الصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ)  
 القيس \* كفاى ولم اطلب قليل من المال ليس منه (هذه جملة في محل الرفع خبره (اى  
 ليس) قول امرئ القيس (من باب التازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف  
 ان ما استدلتهم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من  
 باب التازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعنى ان هذا القول لم يكن  
 منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به مخالف لما ادعيتهم ومن الواجب ان  
 يوافق الدليل الدصوى (فما دالمعنى) اى معنى قول امرئ القيس (على تقدير)  
 متعلق بالفساد (توجه كل من كفاى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان  
 يجعل هذا القول من باب التازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى  
 على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله  
 وهو الصبر المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى تازع الفعلين تأمل وناسب  
 لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معسنة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء)  
 مبطوف على قوله عدم السعى و مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال)  
 قوله (وثبوت) معانوف اما على الانتفاء اقربيه او على عدم السعى لاصرائه  
 (طلبه) اى طلب قائل هذا البت (الماق) صفة للطلب (لكل) واحد  
 (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كائنا مثبتين قبل دخول لو والاصل  
 منى والمنفى متناف للبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان او يجعل  
 مدخوله ثبت شرطيا كان) المدخول (او جزاء او مبطوفا على احد هما)  
 من الشرط والجزاء يعنى يكون مبطوفا على الشرط او الجزاء (مفيا) مفعول  
 نان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لقويا نحو لو كان لى مال لم يجبت  
 لان المال والحج كان كل واحد هما مثبتا قبل دخول لو فائتفيا بمد دخولهما  
 يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والنفي من ذلك) اى  
 من التوسط او الجزاء او المبطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف  
 اسمين على معمولى عامل واحد بمطاف واحد يعنى ان كائنا متفيين قبل دخولها  
 وجب به فلهما به - مد لان نفي النفي اثبات فنحول لم نترك لم اكرمك فزيارة والاكرم

كما قبل دخولهما متعينين وبعبارة صارا مثبتين يعني قد زنتي فاكرمك وان  
 كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي  
 شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم نشتني لاکرمک واکرمتني فلم اکرمک او العكس  
 نحو لو ستنني لم اکرمک ولكن ما شمتني فقد اکرمک ( فعلى هذا ) اى على تقدير  
 ان قول امرى القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى ( ينشئ ان يكون  
 مفعول لم اطلب محذوفا ) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون يتقدير عيني  
 ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب ( اى ولم اطلب العز والجد  
 كما يدل عليه البيت التأخر ) وقال الرضى والاطهر ان مفعول لم اطلب محذوف  
 كما في قوله تعالى يرضى ويسقط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان  
 سعي لقابل من المال المنفي ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكنى اسعى للحصول  
 محذوف مؤثر اى مدخر اغشى او عقيب رجوع اليه عند التنازع الى هنا كلامه  
 ( اى قوله ولكنى اسعى ) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم  
 ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدراك بجعله لمجرد المجرد واللام  
 في قوله ( لمجد ) متعلق بالسعي والمجد انكرم والجنف من محذوف وكرم ( مؤثر )  
 من ائيل اذ ثبت والائى فى الاصل شجر معوح من الطرءاء والواحدة ائلة والمجمع  
 ائلات وائائى انخذل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثر المؤصل فعنى  
 مجد مؤثر كرم مؤصل ويحت ثابت ذكره لارادة انعطيم اى بمجد عظيم ( وقد  
 يدرك ) استيناف يساق لاحال لان الحال قبل لعماله والمقصود من هذا البيت  
 الدعاء والفيد بنافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام فى ( المجد المؤثر )  
 للعهد الخارجى منصوب لاه مفعول لقوله وقد يدرك ( امثالى ) مرفوع تقديره  
 لانه فاعله جمع مثل يقتضين الشبه والكفو ( وحيثذ ) اى حين يكون مفعول  
 لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى  
 وجعل مفعول لم اطلب محذوفا ( يستقيم المعنى ) اى معنى البيت ( بهنى ) تفسير  
 لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب ( انما اسعى لادنى معيشة  
 ولا يكتفى قبل من المال ولكنى اطلب لمجد الاصل السات واسعى له ) وقال  
 من ربح المال يقول لو ان سعى للاكل والشرب يكفى ما عندى من المال القليل  
 ولم اطلب الملك يلك سعى لاجل محذوف اصل والحال ان هذا المجد المؤثر  
 اى المؤثر صلا التالى قد ادركه امثالى من اناء الملوك واشراف القوم الى هنا  
 كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه  
 الاولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فيه بحث التنازع  
 اراد ان يبين احوال الفصل الحكيم فقال ( مفعول ) مبتدأ ( مالم بسم )

مبنى للمفعول ( فاعله ) نائبه ( اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله ) يريد  
ان لفظ ما موصوف وعذارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها  
ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصارا وانما الحالة لفهم المتعلم قوله  
لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه ( وانما لم يفصله  
عن الفاعل ) من الفصل لامن التفصيل تدبر ( ولم يقل ومنه ) بارجاع ضمير منه  
الى ما رجع ضمير قوله فنه سابقا ( كما فصل المبتدأ منه حيث قال ) في اول  
بحث الحقائق ( ومنها المبتدأ ) اللام في ( لشدته ) تعليل لقوله وانما لم يفصله  
ومضاف الى فاعله وهو قوله ( اتصاله ) الباء في قوله ( بافعال ) متعلق بالاتصال  
لقبامه مقامه واشترائه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه وحواسن تقديم عامله  
عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك ( حتى سماه ) اى مفعول ما لم يسم  
فاعله ( بعض الهاء ) كصاحب المعصل والتشيخ عبد القاهر واكثر الصرمة  
( فاعلا ) لما في من قوله لشدته اتصاله بالفاعل الخ ( كل مفعول ) خبره ذكر كل  
ليسان الاطراد لار لفظ كل اذا اضيف الى التكررة يحيط بافراد مثل قولك كل  
رمان ما كؤل لان من العلوم ان كل افراد ما كؤة واذا اضيف الى المعرفة يحيط  
بالاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان ما كؤل كذب لان كل اجزائه غير ما كؤة  
فلم توحدا الاحاطة ( حذف فاعله ) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل المحوى  
يعنى ما سنده اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يسل بقولنا  
انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لا يثبت لصديق تعريفه عليه وان لم يكن  
في الحقيقة فاعلا ( اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف ) الفاعل ( الى المفعول )  
يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل  
من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان  
يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول ( ملايسة كونه ) اى الفاعل ( فاعلا فعل  
متعلق ) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافة اليه لادنى ملايسة مثل كوكب  
الخرقاء لار الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالقبح وهذا هو المصطلح  
اذا حدثت متعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من  
اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الهوايد وفي حاشية المطول  
المحققون على كسر اللام في المتعلق وار صح القبح ايضا لان المراد به معمول  
الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالقبح ( هـ ) اى  
بالمفعول وقوله ( واقسيم ) معطوف على قوله حذف ( هو ) تأكيد للضمير  
المستتر وانما اكده تلاتي توهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيجئ المعنى ( اى المفعول )  
( مقامه ) ( اى مقام الفاعل ) لضم الميم اسم مكان منصوب على اطرقة من

الاقامة بقريه قرله راقيم لارفعه ادا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن  
 مفعول كابين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل ( في اسناد الفعل اوشبهه  
 اليه ) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل ( وشرطه ) ( اى شرط  
 مفعول مالم يسم فاعله ) الجارى قوله ( في حذف فاعله ) متعلق بالشرط اى حذف  
 فاعل ذلك المفعول والاضافة للابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة  
 ( واقامته ) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف ( مقامه ) اى مقام الفاعل قوله  
 ( اذا كان ) ظرف للشرط ( عامه ) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله ( فعلا )  
 وما اذا لم يكن العامل فسلال كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا  
 الشرط بل لا يتكفى وانما لم يقيد المصنف ليكون الفعل اصلا في العمل والاستناد  
 واكثر استمالا ( ان ) مصدرية ناصبة ( نضر ) منى للمفعول من التغير ( صيغة الفعل )  
 مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل ( الى فعل ) ( اى الى الماضى المجهول ) اراد به  
 ان فعل علم المجلس الماضى المجهول حتى يكون غير متصرف لوزن افعال والعلمية  
 كضرب على ماسق بحقيقته وفى الهندى هذا من باب ذر العلم وارادة صفته  
 المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى اكل مطبل بحق ولهذا  
 انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى  
 تقصصكم المرح حيث حذف البرد لان الوق لا يخص بالجر بل يكن بالبرد ايضا  
 وفى محسبى المصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى  
 فعل ونحوه فيكون حينئذ باب حذف المعطوف ورد هذه الاقوال جعله الشارح  
 علما لاضنى المجهول ( او بفعل ) وهذا ايضا غير متصرف للوزن والعلمية كيزيد  
 ويشكر و اشار اليه الشارح بقوله ( اى الى المضارع المجهول ) اذا كان الامر كذلك  
 ( فيتناول ) كل واحد من فعل وبفعل ( مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل )  
 وهذا نشر على ترتيب الالف ( وغيرهما ) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع  
 ( من الافعال المجهولة ) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو  
 اول الاحتصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع ( المزيد ) كالبيع اسم مفعول  
 قوله ( فيها ) نايه عند الصربية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند  
 الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها لمزيد فيها تأمل  
 ولا تكن من الفاعلين ولا مرفوع من تعريفه و بيان شرطه عند كون عامه فعلا  
 اراد ان يبين ان الملف عيل مالا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجالا اى مفعول  
 من الملف سيل يقع موقعه فتسال ( ولا يبع ) ابتداء كلام فتكون الواو ابتداء  
 وقيل مع وقف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة ( موقع الفاعل ) منصوب  
 على اضرفة ( المفعول السابق ) الكائن ( من ) ( مفعولى ) ( باب علمت ) لم رديه

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل منه الى مفعولين هما مستند  
 ومستند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فقد كرر علمت اتعاقب اولكونه اكثر  
 وقوما (لانه) اى المفعول الثانى (مستند الى المفعول الاول استنادا تاما) لكونهما  
 فى الاصل مبتدأ وخبر واستناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدحول العاقل  
 اللفظي عليهما لم يتغير استنادهما من التمام الى النقص بل هو كما كان (ولو استند  
 الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى قوله (ولا يكون استناده الا تاما) حال من افعال  
 لان الفعل اصل فى الاستداده تاما ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول انما  
 (مستندا) باعتبار استناده الى المفعول الاول (ومستندا اليه) باعتبار كون الفعل  
 مستندا اليه (معا) اى فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع)  
 متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مستندا ومستندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون  
 كل من الاستنادين) اى استناد المفعول الثانى الى الاول واستناد الفعل الى الثانى (تاما)  
 هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالثبوت وهو لا يصلح  
 لان عمل المصدر متونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة  
 لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون  
 صفة مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد  
 الاستنادين وهو استناد المصدر عبر تام) لان المصدر لما لم يكن مشتق ويكون نفسه  
 فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجمد لم ينجح الى الفاعل فيمكن  
 استناده الى فاعله حين استندنا ما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا  
 اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مستندا الى شئ ومستندا  
 اليه الى شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجبنى مستند  
 الى ضرب وهو مستند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى  
 شئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مستندا الى شئ واستند  
 ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجر لانه يلزم الدور الى هذه كلامه ولا يخفى  
 وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل)  
 (باب علمت) موقع الفاعل ايضا وكذا تاتى مفاعيله عند الاس نحو اعلم موسى  
 عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيدا هذا  
 ذاهبا وقال الرضى وقيام ثانى مفعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثهما  
 كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول  
 الثالث منها (حكم) اى تحكم (المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول  
 الزائد بزيادة الهمزة فى اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثانى من باب علمت  
 المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (فى كونه مستندا) الى المفعول يتغير



الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك  
 الاسناد بكونه مفعولا نائبا لباب افعال ( والمفعول له ) حال كونه ( بلا لام ) اما  
 ما عطف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا  
 المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك ( لان النصب ) اى نصب المفعول له  
 لفظا او تقديرا ( فيه ) اى فى المفعول له ( مشعر ) اى يكون النصب قرينة  
 وعلامة ( بالعلية ) اى بكونه عللة للفعل العامل فيه ( فلو اسند ) الفعل ( ليه ) اى  
 الى المفعول له ( فأت النصب والاشعار ) ايضا ما عطف النصب فظاهرا لانه يكون  
 حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما ذوات الاشعار فلان  
 النصب كان سببها فذوات السبب يتبقى السبب اذا كان له سبب واحد وههنا  
 كذلك وهذا ( بخلاف ما ) اى المفعول له ( اذا كان ) مصاحبا ( مع اللام ) حيث  
 يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى بسبحه بالبنية للمفعول قوله له قائم  
 مقام الفاعل اتوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفتوت اللام  
 بجهله قائما مقام الفاعل كالايهات اذا كان مفعولا له ( نحو ضرب التأديب )  
 قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل  
 محذور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو حدثك  
 للسمن فلا يقل جيبى للسمن اذرب فعل بلا عرض لا يفعل لكونه عينا انتهى  
 كلامه وورد هذا قال اشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا ( والمفعول معه )  
 معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين ( كذلك ) ( اى كل ) واحد  
 ( من المفعول له والمفعول معه ) يشير بهذا التفسير الى ان قوله ( كذلك ) خبر  
 لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى  
 والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا ( اى ) كائ ( كالمفعول الثانى و ) المفعول  
 ( الثالث من باب علمت واعلمت ) فيه نشر على ترتيب اللف قوله ( فى انهما ) اى  
 المفعول له والمفعول معه ( لا يقعان موقع الفاعل ) متعلق بالنسبة وهو وجه النسبة  
 لان للنسبة اربعة اركان النسبة وهو المفعول لان ذكرهما المصنف بقوله  
 والمفعول له والمفعول معه والنسبة به وهو المشار اليه بقوله كذلك يصنى المفعول  
 الثانى والمفعول الثالث من السابيين وحرف التسمية وهو الكاف فى قوله كذلك  
 ووجه السبب ذكره اشارح بقوله فى انهما الخ والقرض منه الاستواء فى الحكم  
 وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك  
 حال من احد المعنويين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل  
 حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين ( اما ) عدم وقوع  
 ( المفعول له ) باللام موقعه ( فلما عرفت ) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

معناه فأتى النصب والاشعار (واما) صدم وفوق (المفعول معه موقعه ايضا  
فلانه) اى الحال والشان (لا يجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله  
( معه ) متعلق بالاقامة (لواوالتى) هى (اصلها العطف) لان الواو لا موضوعه  
للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (دليل الانفصال)  
اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت اذها وضعت للفصل بين المعطوفين  
وتفيد تغايرهما ( والفاعل كالجزء ) بمقتله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا  
ومعنى فقط اذا كان اسما طاهرا فبينهما منافية لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى  
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل  
معه. (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حيثئذ) اى حين اقامته  
مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومنع للمعية  
والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف  
المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجبالا وما  
لا يجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا احتجت  
المفاسيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد لمفعول به)  
يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود  
مصحبا (مع غيره من المفاسيل) بيان لقوله غيره (التي يجوز وقوعها موقع  
الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وطرف الزمان  
وطرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها وسأأتى تفصيله والجار  
والمجرور (تمين) (اى المفعول به) (له) (اى اوقعه موقع الفاعل) والمراد باتعين  
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره  
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث  
ذهبوا الى ان المراد باتعين التمين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به  
مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا  
بقراءة الساذجة لولا تزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن  
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور  
موقعه وبقوله واوولدت فقيرة جروكلب \* ليست بذلك الجر والكلاب  
(لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى  
الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان  
الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح استناده  
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب  
مثلا) قد سبق اصرار مثلا الكافى فى (كا) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب)

لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به ( كذلك ) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك ( لا يمكن تعقله بلا مضروب ) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له ( بخلاف سائر المفاعيل ) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل ( فانها ليست بهذه الصفة ) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله اله لم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأيد وغيرهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اوردنا انه هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال ( تقول ضرب ) بالبناء للمفعول ( زيد ) ( باقامة المفعول به ) الذى هرزيد ( مقام الفاعل ) الذى حذف ( يوم الجمعة ) ( طرف زمان ) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل يان زمانه ( امام الامير ) بفتح الهمزة ( طرف من الطروف المكائبة ) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا يان لمكانه واماما كان يكسرها فهو اسم لم يؤتم به ويقتدى ( صريبا شديدا ) ( مفعول مطلق للنوع ) ونوعيته باعتبار الصفة ( وهى الشدة ) باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقبل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه ( وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبية على ان المصدر ) المطلق ( لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص ) يعنى يستلزم فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لجره التأيد اذ التائب عنه ينشئ ان يكون مثله ويغيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لار ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب اخلاقي ولذلك قال المصنف ضربا شديدا ( اذ لا فائدة فيه ) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأيد مقامه ( لدلالة الفعل عليه ) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبية على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة فعل عليها ولهذا الشك اوردتها المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردتها بالتكبر مع كونه اخصر ولم يبين السارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة بسعر فائدة القيود والاخر يعنى عن بيانها مامل ولا تغفل ( فى داره ) جار ومحرورة

شبيه بالمفاعيل ) لكونه فضلة في الكلام مثلها ( اقيم مقام الفاعل ) خبر  
 بعد خبر حال كونه ( مثلها ) اى مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل ( فتبين  
 زيد ) على ان يكون زيد فاعلا ( فان لم يكن ) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول  
 الشارح ( اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به ) بان كان الفعل لازما غير متعد  
 لانه لا يجر الفاعل الا لازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كفولك  
 جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره ( فالجميع ) مبتدأ والفاء جواب  
 الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشارة الى الشارح بقوله ( اى جميع ما سوى  
 المفعول به ) ( سواء ) خبر اى مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل  
 لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاستاد اليه محازا وفي الرضى تساوت  
 البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور  
 منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم اخرين لانهما مفعولان بلا واسطة  
 كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزءا مفهوما للفعل وبعضهم المفعول المطلق  
 لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في غاية التكلم  
 واعتماده بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصود به الى هنا  
 كلامه ( في جواز وقوعها موقع الفاعل ) ( و ) ( المفعول ) ( الاول ) ( الكائن  
 من باب اعطيت ) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين اثنين غير الاول اى  
 الفعل المتدنى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح ( اى الفعل  
 المتدنى الى مفعولين اثنين غير الاول ) تعرف الغربة بعدم صحة حل المفعول الثانى  
 على الاول ( اولى ) ( بان يقام مقام الفاعل ) ( من ) ( المفعول ) ( الثانى ) ( وان  
 جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم اغضيل يقتضى تفضيل احيد السبين  
 على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله ( لان ) تعادى الاولوية ( فيه )  
 اى المفعول الاول ( معنى الفاعلية بالنسبة ) اى بالقباس ( الى ) ( المفعول ) ( الثانى  
 لانه ) اى المفعول الاول ( فاطى اخذ ) فكان المفعول الاول حين كون  
 الفعل مبني الفاعل مفعولا لكونه لغضا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما  
 المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب واما خوذ فاذا بني الفعل  
 للمفعول فالانصب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير ( نحو اعطى )  
 بالبناء للمفعول ( زيد ) باقامته مقام الفاعل ( درهمان جواز اعطى درهم زيدا )  
 باقامته المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه ( وذلك ) اى جواز وقوع  
 المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانصب  
 واقس ( عند الامن من اللبس ) يصح اللام اى الالتباس يعنى اذ اقيم المفعول  
 الثانى مقام الفاعل لا يلبس بالمتن الاول وقوله عند عدم في قوله ( واما عند

عنده ( طرف متعلق بالاقامة قدم عليها كالا بوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى  
 عند عدم الامن من الاتناس ( فيجب ) الفاء جواب اما ( اقامة المفعول الاول )  
 دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس ( نحو اعطى  
 زيد عمرو ) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يسلم ان عمرا هو المفعول الاول وقام  
 مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقام مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة  
 ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولا زالة هذا الاتناس وجب اقامة المفعول  
 الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمى شرع فى بيان  
 المحققات به فقال ( ومنها المبتدأ ) مبتدأ مقدم الخبر والعكس وهو اولى لما سبق  
 والجملة عطف على قوله فنه الفاعل وانما حمل المبتدأ من المحققات بالفاعل  
 لا شراكه بالفاعل فى كونه مستندا اليه ( والخبر ) معطوف على المبتدأ وانما جعل  
 الخبر ايضا منها المناسبة الفاعل فى كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر  
 المحققات مع الاول تقديم ما كان عاملا لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند  
 البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم  
 الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المسألة ( و ) وقع ( فى بعض النسخ ومنه )  
 بالصحة المذكور ( يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر ) فيه  
 يسر على ترتيب اللف ( جمعهما ) اى المبتدأ والخبر ( فى وصل و حد ) حيث قال  
 ومنها المبتدأ والخبر ( لللازم الواقع بينهما ) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبره وكذا  
 كل خبر لابد له من مبتدأ وقوله ( على ما هو الاصل وبهما ) حال من الضمير  
 المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مستندا اليه والخبر  
 مستندا واما اذا كان المبتدأ مستندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلاحا جسته له  
 الى الخبر لانه يتم به عمله فلا لازم حيثئذ ( واشتراكهما فى العامل المعنوى )  
 فى الاصح على ما سياتى ولا شراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ  
 يساير بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ  
 اذا كل مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر ( فالمبتدأ )  
 الغناء للتفصيل ( هو ) صير الفصل لان الخبر معرف باللام ( الاسم ) ( لفظا  
 او تقديرا ) واللام فى قوله ( ليتناول ) متعلق بالتعظيم ( كما سبق ( نحو وان تصوموا )  
 اى صيامكم ( خير لكم ) لان وان تصوموا وان لم يكن اسم لفظا لكنه اسم تقديرا  
 تقديره صيامكم خير لكم ولا يرد نحو نجمع بالعيسى خبر من ان تراه وقوله تعالى  
 سواء عليهم ان نذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك  
 وانذارك ( المجرد ) صفة الاسم ( عن العوامل اللفظية ) ( اى الذى لم يوجد  
 فيه عامل لفظى اصلا ) اى قطعا حيثئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يريد به ان الجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل ان به  
لتزويل امكانه منزلة الوجود وفي الهندى الجريد يقتضى سلب سبق الوجود  
وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق في المراكبة وسبحان  
الذى صغر جسم العوض وكبر جسم الغيل ( واحترز به ) اى بقوله الجرد  
عن العوامل اللفظية ( عن الاسم الذى فيه عامل لفظي ) لان الاسم يسمى  
( كاسمى ادوكا ) قوله ( وكا به ) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو  
انه اذا كان الجريد عن العوامل اللفظية شرطاً في كون الاسم مبتدأ فلم يجرد  
قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه  
مع انه محذور بحرف الجر اللفظي فاحاط عنه بقوله ~~وكا به~~ ( اراد بالعمل  
اللفظي ما ) اى عامل ( يكون مؤثراً في المعنى ) وفي قولك بحسبك انا يؤثر  
في اللفظ لا في المعنى فكا به قال الجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى  
فلا يرد عليه مثل هذا ( لتلا يخرج عنه ) اى عن تعريف المبتدأ ( مثل  
بحسبك درهم ) ( مبتدأ اليه ) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مستندا  
اذ هو حال معتمد على صاحبه ( واحترز به ) اى بقوله مبتدأ اليه ( عن الخبر )  
فانه مستد به لامستد اليه ( وثاني قسمي المبتدأ ) اى ثاني قسمي ما يطلق عليه  
المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين ( الخارج عن هذا  
القسم فانهما ) اى الخبر والقسم الثاني ( لا يكونان الامتددين ) ( او الصفة )  
عطف على قوله الاسم وكذا واتقسم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو  
الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضى  
اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان  
الحد من لاهية يجمع احرازها فاذا اختلف شئان في الماهية لم يمكن  
احتماعهما في حد واحد اى هنا كلامه وعلى هذا تكون اوما لغة الجمع ايضا  
قوله ( سواء ) خبر مقدم قوله ( كانت ) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اى سواء  
كونها ( مستقلة ) كذا في حاشية المطول كاسم الفاعل ( مثل ضارب ) اسم  
المفعول مثل ( مضروب ) الصفة المشبهة من ( حسن اوجارية محراة ) اى  
محرم الصفة المستقلة ( كترس ) في تصغير قرس على ور فس اذا لحقه ياء  
النية تحذف يا التصغير على فلهذه ودانة في بحر الهند نصب بالسفن ولا تطف في  
الاباثار وأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلو قسمي به اولها تضربن كلمة لتعوقه  
وسجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوامى ( الواقعة )  
صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني ( بعد ) طرف نقوله الواقعة ( حرف  
ان ) ( كما ولا ) ( وال اسمعهم ) يحصل الاعتراف ( ويحوزه ) هذا من باب

حذو المءوف او ذكر اءلف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام ( كهل  
 وماور و ) روى ( عن سبويه جواز الابتداء بها ) يعنى جواز كون الصفة  
 المستغنى متبداً ( من غير استفهام و ) لا ( نى ) يعنى من غير اعتماد على شئ و اكى  
 جواز وقوعها مبتدأ بلا نى ولا استفهام كائ ( مع فتح و الاخفش يرى ذلك )  
 يعنى جواز الابتداء بهما خبر اعتماد ( حسن و عليه ) اى على رأى الاخفش  
 فقه لان عنده اى سبويه يكون الجواز على فتح و الساعر الفصح لا يختار ما  
 هو اتمحج ( نحو فخير نحن عند الناس منكم ) معناه \* بالفارسيه بهرمارد آديان  
 از شما ( فخير ) اسم تفضيل اصله اخير فمحذف بالحذف ايش فى اى شئ  
 ( مبتدأ و نحن ) ضمير متصل مرفوع محلا ( فاعله ) اى فاعل اسم التفضيل  
 من غير اعتماد ولو جعل خبر خبرا مقدما ( عن نحن ) حيث جعل مبتدأ  
 ( لمصل ) سنى المفعول جواب لو ( بين ) طرف لقوله لفصل ( اسم التفضيل )  
 الذى هو حدير ( و ) بين ( معموله الذى هو من باجنى ) متعلق بقوله لفصل  
 وهو اى الاجنبى قوله نحن لار المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين اكى للما يكر  
 بينهما الجزئية لغرض اومعنى كالفاعل كالمباجنين ( بخلاف ما لو كان ) نحن  
 ( فاعله لكونه ) اى لكون الفاعل ( كالجزء ) لما سبق ان الفاعل جزء من طامه  
 وفى محتى عصام وفيه نظر لا بمحصار كون الفاعل اسم التفضيل اسم طاهرا  
 فى مسئلة الكهل فتمين اى يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفعلا للمحذوف  
 تقدره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا  
 كلامه و انفسر رفع الابهام التامى من الحذف مثل قوله تعالى وان احد  
 من المشركين استجرك \* \* \* \* \* رد عليه ان المراد بالاسم الطاهر فى مسئلة الكهل  
 الطاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما ( رافعة ) حال من الضمير المستكن  
 فى قوله الواقعة وعامل فيه ( لظاهر ) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا  
 ضمير متكّن سواء كان طهرا او مضمرافا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدى اقام  
 ههنا قوله ههنا عامل لهامع انه مضمر ولذا قال السارح ( او ما يجرى مجراه )  
 اى يجرى الظاهر ( وهو ) اى الجارى مجراه ( الضمير المتفصل ) واما قوله اهكذا  
 ( للابحرج عنه ) اى عن هذا القسم ( نحو قوله تعالى ارايت انى آتيتى ) فان  
 قوله انت مرفوع محلا راغب والارم الفصل بين العامل الضعيف وهو رافع  
 ومعموله وهو عن آتيتى باجنى وههنا وهو ضمير حاضر لضعف العامل بخلاف ما  
 اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله او ما يجرى مجراه رد على  
 الهندى حيث قال رافعة اظاهر غير مستقر فلا يرد قولك اقام انتما ( واحترزه )  
 اى بقوله رافعة صاهر ( عن نحو ) اى عما لا يرفع اسما طهرا ( اقامت الزيدان )

اوقا<sup>١</sup> ثوب الزيدون ( لان اقامت<sup>٢</sup> ان رافع لصغير راجع الى الزيدان ) واقائمون كذلك  
 ( ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجوز تذييله ) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما  
 الضمير المستكن في اصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز ( مثل ) مبتدأ  
 ( زيد قائم ) ( مثال ) خبر ( للضم الاول ) متعلق بالمثال الكائن ( من المبتدأ ) لانه  
 يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه  
 واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا ( وما قائم ) بالتون ( الزيدان )  
 او ما قائم الزيدون ( مثال لصفة الواقعة بعد حرف النون ) ( واقائم ) بالتون ايضا  
 ( الزيدان ) واقائم الزيدون ( مثال لصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام ) اورد  
 المصنف الامثلة على ترتيب اللف ( فان طبقت ) ( اى الصفة الواقعة بعد حرف  
 النون والى الاستفهام ) يند على ان ضمير طبقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك  
 للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة طاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام  
 الدين ولا يخفى ان الاوضح الاختصاص فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعي الى  
 ما تاتي به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور  
 سابقا لصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه ( اسما )  
 ( مفردا ) لان قوله مفردا صفة تفتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام  
 وهذا كما قال في باب الترتيب اسماء ظهرا ( مذكورا بعدها ) لان المراد بقوله مفردا  
 ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلا لم يكن طاهرا بل ضميرا يعنى ان  
 طبقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها ( نحو ما قائم زيد واقائم عمرو  
 واحترز به ) اى بقوله مفردا ( عما ) اى صيغة ( اذا طبقت ) الضمير يرجع  
 الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى ( متى نحو واقائم الزيدان ) وما قائم  
 الزيدان ( او مجموعا نحو واقائمون الزيدون ) وما قائمون الزيدون ( هاهنا ) اى  
 اصفة المذكورة ( حينئذ ) اى حين طبقت متى او مجموعا ( حبر ليس ) اى ليس  
 بلك الصفة ( الا ) خبر او التذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تحفة فوائده يحذف  
 في كلامه دل على المستثنى منه منسلا قولك صرت زيدا ليس الا لان معناه  
 ما صرت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الابعنى الفاعل ليس الا واحدا  
 كذا في الفصل العوى ( حاز الامر ان ) جزاء السرط ( كون الصفة مبتدأ )  
 دل من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف مقداره احدهما  
 كون الصفة الخ ( وما بعدها فاعلها ) من باب عطف شيئين على معنى واحد  
 واحد قوله ( يسد ) معنى المعلوم حال ( مسد الخبر ) منصوب على الطرفة ( وكون  
 ما بعدها مبتدأ ) معطوف على ما قبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين  
 فيه ايضا ( والصفة خبرا مفعلا عليه ) اى على الاسم هذا ايضا ( رباب ) صفة



المذكور ( فهنا ) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهنا خبر مقدم ( ثلاث صور ) مبتدأ عندا لىصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهنا اربع صور ( احدها ) مطابقة الصفة اسما مثنى ويجموعا لغيرها نحو ( اقامان الزيدان ) و اقامون الزيدون ( ويتعين ) يعنى وجوبا ( حيثذ ) اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالنائبين المذكورين ( ان يكون الزيدان ) او الزيدون ( مبتدأ و اقامان ) و اقامون ( خبرا مقدما عليه ) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلالها ساداسدا الخبر لما سبق انه يلزم حيثذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر ( وثانيها ) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا ( يعنى ان الصفة لم تقبض نحو ( اقام الزيدان ) او الزيدون ( ويتعين ) وجوبا ايضا ( حيثذ ) اى حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا ( ان يكون ) الاسم المذكور يعنى ( زيدان ) او الزيدون ( فاعلال للصفة ) حال كونه ( قائما مقام الخبر ) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه اعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مستقلا ولم يستوف فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ ( وثالثها ) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو ( اقام زيد ) و اقامة هند ( و ) حيثذ ( يجوز فيه الامر ان ) المذكوران سابقا ( كما عرفت ) آفسا و افاقنا فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان و اقامون زيد وهى خبر جازية لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها ساداسدا خبر لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهنا ثلاث صور ولم يذكر الابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه و اوضحهما بالامثلة وبين ماهو المخبر باليهن اراد ان يذكر الخبر فقال ( والخبر هو ) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ( المجرد ) اى هو الاسم المجرد ( عن العوامل اللفظية ) قد سبق تحقيق هذا الكلام فذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ ( لان الكلام ) اى كلامنا وبخشنا ( فى مرفوعات الاسم ) فلا يكون لتعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريف الخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدرها هنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك

( فلا يصدق على ) لفظ ( يضرب ) يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً أم زيداً يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه ( في ) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو ( يضرب زيد ) فانه في تقدير ضارب زيد ( انه ) اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم ( المجرد المستند به المغاير للصفة المذكورة ) يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر ( لانه ) اي ذلك الفعل ( ليس باسم ) فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرفة وان كان مجرداً عنها مستنداً به مغاير لها ( المستند به ) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما الاستعانة كما في كتبت بالقلم اولاً للسمية ( اي ما يقع به الاسند ) اشار بهذا التفسير الى ان لقائم مقام العاقل في المستند هو مصدره مثل اقولك وقد حيل بين العبر والتزوان وان الضمير المجزوف في راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما أتى وقال المحتسب عصام الدين بشر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العبر والتزوان وليس كذلك بل المستند مستند الى الجار والمجرور والباء للسمية اي الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هذا كلامه اقول من كون الباء للسمية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحق في ما قاله الشارح تأمل ( واحترزه ) اي بقوله المستند به ( عن القسم الاول من المبتدأ لانه ) اي القسم الاول من المبتدأ وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه ( مستند اليه لاسمئذيه ) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمستند في تعريف الخبر ( المغاير ) صفة بعد صفة له ايضاً ( للصفة ) متعلق بالغاير ( المذكورة ) صفة الصفة اي ( في تعريف المبتدأ ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة اخ اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة طهر ( واحترزه ) اي بقوله المغاير للصفة المذكورة ( عن القسم الثاني من المبتدأ ) لانه وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ووقع به الاسند ايضاً لكن لما كان مصدره بحرف النفي والفاء الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى لو لم يتمد جعل خبراً فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فتعال المغاير للصفة المذمومة احترازاً عنه ( و ) جاز ( لك ) او جاز ( لك ) ان تقول المراد بقوله المستند به ( المذكورة في التعريف ) ( المستند به الى المبتدأ ) بحذف الجار والمجرور بقربته ان المبتدأ والخبر ركنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك زيد قرينة حالية او مقالية ( او تجعل ) مضاف الى قوله تقول في قولك ولك ان تقول ( الداء في ) المستند به بمعنى الى لان

معى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن منه كقولك زيد داه  
فان الداء التصق زيد وانتهى كذلك الغيبا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك  
اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس ولهذه المناسبة  
استعير الباء ههنا لعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ ) هذان  
قبيل العطف المذكور وقدم مرارا فصلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام  
الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه  
الاول الذى ذكره الشارح قال المحسى الاقرب ان يراد المسند الى الجرد ويمحصل  
الضمير راجعا الى الجرد والاولى جعل الباء للملابسة الى الجرد المسند للملابس  
بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ايدا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين  
اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدر جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (بخرجه)  
اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حيث ان الاسناد  
الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير  
بالصفة الخ احتراز عن الاحتمال لغيره (و) على هذا ( يكون قوله المغاير للصفة  
المذكورة تأكيداً ) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا نصرا بحاله  
ولما بين المبتدأ والخبر وانما كان من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو  
والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العمل اراد ان يبين  
العامل فيهما مينا بقوله (واعلم ان العمل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء ) لا غير  
عند الدخول المنصور ( اى تجريد ) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم)  
والعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (ص العوامل  
اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى  
للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان  
قولك قائم الزيد ان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى  
زيد فلا يرد ان القسم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه  
قيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما  
فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية  
ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله فطريا لا يكون القيام فقط  
مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيد قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام  
فقط (معنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ) والخبر رافع لهما عند  
البصريين ( لا تقتضيه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو  
يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا  
اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء ولا يترتب الترجيح بالمرح

وذا لا يجوز قوله ( واما عند غيرهم ) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو  
 قوله عامل في الموضوعين قدم عليه لماسبق غير مرة ( فقال بعضهم الابتداء  
 عامل في المبتدأ ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب  
 ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى ( والمبتدأ ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم  
 في الجملة الاسمية ومقدما غالبا ( عامل في الخبر ) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى  
 التجريد فيكون عامله معنويا ( وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن  
 هذا القول ليس صحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه  
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثاني  
 فلان المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب اظهر لكن عند التحقيق لا عمل له  
 فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قول اقام الزيدان مؤل بقولنا  
 الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من  
 القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع ( وقال آخرون ) التعبير  
 بالتكثير يشعر ان ما قالوا ضعيف كان التعبير بالعض فيبد الضمف ( كل واحد  
 من المبتداء والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتدأ وهذا ليس الادورا مصر حاوه  
 باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لعمل فيه والمعمول  
 عاملا للذي عمل فيه وهذا غير جائز مأل ولا يمكن من النافلين ( وعلى هذا ) اى  
 على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله ( لا يكونان ) تقديره ولا يكونان اى  
 المبتدأ والخبر ( مجردين عن العوامل اللفظية ) على هذا فقدم على متعلقه  
 للتخصص لان عدم كونيهما مجردين عنهما يختص بما قاله الآخرون لا خبر واما  
 على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوي عنده  
 واما عند البصريين فعاملهما معنوي ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ  
 والخبر شرع في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقل ( واصل  
 المبتدأ ) قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحي  
 ههنا فانه الشارح بقوله ( اى ما يبنى ان يكون المبتدأ مقدا عليه اذا لم ينسج  
 مانع ) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان  
 المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لانه كون لمبتدأ نكرة على ما سيجي له زيادة تحقيق  
 ( التقديم ) ( على الخبر لفظيا ) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية  
 فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم  
 لذلك واما قال لفظا لانه قدم تقديره وان كان مؤخرا لفظا ( لان المبتدأ ذات )  
 يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم او زيدان قائم او زيدان قائم

زيد فانه في تأويل الشخص الوصوف بالانطلاق زيد ( والحر حال من احوالها )  
تحقيقا او تأويلا لما مر آفا ( والذات مقدمة على احوالها ) طبعاً تقدم الذات  
وضعا بطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظ قوله ( ومن  
ممه ) متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجواز والامتناع الاتيه قدم عليهما للنخص  
لان جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتدأ التقديم  
لا غير وبياته لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله فمه بفتح الفاء المثلثة والميم  
المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للكان وقد يستعمل  
للاشارة الى المعنى مجازاً ( اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم ) على الخبر  
( لفظاً ) لا تقدير لانه في التقديم مقدم ( جاز ) ( قولهم ) اى قول العرب لان  
العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة  
( في دارة زيد ) بتقديم الخبر على المبتدأ ( مع كون الضمير ) المجرور في دارة  
( عائداً ) وارجاعاً ( الى زيد المتأخر ) صفة لزيد لفظاً لثبوته ( رتبة ) نصب على  
التمييز ( لاصالة التقديم ) اى تقديم المبتدأ ( وامتنع ) عطف على جاز ( قولهم )  
( صاحب في الدار ) مقيداً ( بعود الضمير ) المجرور في قوله صاحبها ( الى الدار )  
واحترازه عن عوده الى شئ مفرد قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية  
صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح بعود الضمير الى الدار  
ابناء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في امداد تفريع على المفهوم من قوله  
واصل المبتدأ بتقديم ( وهو ) اى الدار فاتذكر باعتبار لفظه ( في خبر الخبر )  
والمماثل في خبر الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند الصرية واسم الفاعل  
عند الكوفة كما سيجي ( الذى اصله التأخر ) لما عرفت سابقاً ( ويلزم عود الضمير  
الى الدار المتأخر لفظاً ) وهو ظاهراً ( ورتبة لان مرتبة الضمير متأخرة عن مرتبة  
المبتدأ كما سبق ( وهو ) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظاً ورتبة ( غير جاز )  
بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق ان امة اذا كان  
في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن  
تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار المنوع كافي قوله على  
التمرة مثلها زيدا ( وقد يكون المبتدأ نكرة ) اورده بكلمة قد المفيدة للتقابل  
اذا دخلت على المضارع ايذاناً الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان السى اذا  
لم يكن معلوماً لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام  
رجل لخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف  
قال الدارح مقيداً بالحال ( وان كان الاصل فيه ) اى في المبتدأ ( ان يكون معرفة )  
لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيتك وان لم تأتني كذلك

في الضوء ( لان المعرفة معنى معيناً ) وضعا ( و ) الحال ان ( المطلوب البهم  
الكثير الوقوع ) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه ( في الكلام )  
اي في كلام العرب ( انما هو الحكم ) فقط ( على ) كل امر معين من ( الامور المعينة )  
لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما يصح الحكم عليه واهذا  
لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثر ليكون المحكوم عليه معلوما معيناً فيكون  
الحكم على معين ( ولكنه ) اي الا ان المبتدأ ( لا يقع ) اي لا يكون ( نكرة ) لما عرفت  
ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصوصة ( على الاطلاق ) اي سواء كانت  
مخصصة او غير مخصوصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ  
معرفة او نكرة مخصوصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد  
معرفة ولا يصح قبلها ( بل ) يقع المبتدأ نكرة ( اذا تخصصت ) ( تلك لنكرة )  
اذ هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى  
والليل اذا يسر وقولك آيتك اذا احمر البسر اي آيتك وقت احمراره فالحق وقد  
يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة ( بوجه ما ) اعلم ان ما الاسمية تستعمل  
على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما عرفت وموصوفة اما بفرد نحو مررت  
بما يجب لك او جملة ( كقوله ) ربما نكره النفوس من الامر \* له فرجة كحل  
العقال \* وشرطية نحو ما صنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت  
وصفية نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرفا نحو ان تبدا  
الصدقات فنعما هي وما ههنا صفة لا قبلها ولذا قال الشارح ( من وجوه  
التخصيص ) بيان لكون ما صفة ( اذا تخصصت ) بقل اشتراكها فان النكرة  
وان لم تكن بالتخصيص معرفة مخصوصة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع  
مبتدأ لان المبتدأ بكيفية رابعة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره  
المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة  
عبارة عن تقليل التبركا لاني اذا قلت مثلا رجل فهو يميز كل فرد من افراد الرجال  
سواء كان طالبا او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصصته بفرد من افراد  
العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم ( مثل ) قوله تعالى ( ولعبد ) اللام لا ابتداء  
تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدا والعبد في اللغة ما من شانه العباداة والانقياد  
سواء انقاد بالفعل او لا فلما وصف بقوله ( مؤمن ) خرج من الانقياد له وقلت  
التبركا فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله ( خير من مشرك ) خبره  
( فان العبد ) لما قلنا ( متساو للمؤمن والكافر ) اي من امن ومن لم يؤمن ( وحيث  
وصف بالمؤمن تخصص ) بالصفة ( وقلت التبركا لخروج العبد كافر فقرب  
من المعرفة ( فحل مبتدأ ) حال كونه مرفوعا لفصلا ( وغير حجة ) عند من

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد مع عطف واحد والناسى من وجوه  
التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كانا في الدار الا انه لا يعلم ان  
ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من  
اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم ( و ) ( مثل قولك ) ( ارجل ) مبتدأ  
لتخصيصه بالعلم كائن ( في الدار ) خبره ( ام امرأة ) عطف على رجل ( فان  
المكلم ) الذى تلفظ وتكلم ( بهذا الكلام ) اى بقولك ارجل في الدار ام امرأة  
( يعلم ان احدهما ) من الرجل والمرأة ( في الدار ) لان الهمزة الاستفهامية معام  
المتصلة مما تستعمل فيما يعلم المكلم احد المسؤولين عنها الا انه لا يقدر على التعيين  
لعدم جزمه به ( فيسأل المخاطب عن تعيينه ) اى تعيين المخاطب ذلك لمؤول عنه  
قبوذن المتكلم بما اراده ( فكأنه قال ) لتكلم بهذا الكلام ( اى ) مبتدأ لتخصيصه  
بقوله ( من الامرين ) لان من البانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها  
( المعلوم ) وصف سبى مثل قولك هند حائل وشاحها ( كون ) مرفوع بانه  
نائب الفاعل لقوله المعلوم ( احدهما ) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين  
( في الدار ) متعلق بالكون ( ككأن فيهما ) خبره وكان هذا المثال من قبيل  
التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم طاهرا ( وكل  
واحد منهما ) اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما ( تخصص بهذه  
الصفة ) اى الصفة القائمة بالتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا  
معناها الاغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا التعتى الكوى ولذا قلت الصفة  
القائمة بالتكلم وهى علمه بكون احدهما في الدار ( فجعل ) ذلك المقدم ( مبتدأ وفى  
الدار خبره ) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد فى المثال  
المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة  
في الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلامعنى لقول من قال الظاهر  
جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار  
خبره ولا نقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتردد كونه مبتدأ كونه حقيقة  
او حكما فالمنطوق على المبتدأ مستدأ حكما بل المراد ما قدم من تلفظ رجلا  
كان او امرأة تأمل وانصف ومما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه  
يصح ان يقول رجل وامرأة فى جوابه تخصصه بعلم المخاطب بذكرته فى الدار  
تعيينا من غير احتمال وانما ان تقع الكرة فى غير التنى والاستفهام مثل هل احد  
خير منك ( و ) ( مثل قولك ) ( ما احدث خبر منك ) ( فان الكرة ) يعنى قوله احد  
( فيه ) اى فى ذلك وفى بعض السسخ فيها اى فى هذه الصورة ( وقعت فى خبر  
التنى ) الخبر نوزن الخبر ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية خبر اى سباق

التي بحيث اولم يكن تلك النكرة معمولا له لم يكن من هذا القبيل ( فاعادت ) تلك  
 النكرة ( عموم الافراد وشمولها ) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق  
 فرد لم يدخل تحت العموم ( فتبينت وتخصصت ) عطف تفسير وانما قال اولا  
 فتبينت اشارة الى ان التخصص بمنزلة التبيين لان التي كما يستغرق الزمان كلها  
 يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن متفيا فيكون ذلك  
 المتني امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح ( فانه لا تعدد  
 في جميع الافراد بل هو ) اي جميع الافراد ( امر واحد ) لان العمام من حيث  
 انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالعني ما فرد من الافراد خبر منك او ما جميع  
 الافراد خبر منك بل انت خبر من كل فرد ومن جميعهم والمقدود منه مدح المخاطب  
 بكونه موصوفا بصفات الكمال ( وكذا ) خبر مقدم اي كان النكرة اذا وقعت في خبر  
 التي تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك ( كل نكرة ) مبتدأ ( وقعت في الاثبات )  
 يعني وقعت في كلام مثبت ( قصد بها العموم ) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو  
 قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناضرة صلى تقدير ان يتعلق  
 قوله يومئذ بقوله ناضرة ( نحو نمرة خبر من جرادة ) هذا قول امير المؤمنين عمر  
 رضي الله تعالى عنه بعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمنصود منه  
 ان الجاني يقتل الجرادة بتصدق بما شاء سواء كان حمرا او عبرا والمراد  
 مقدار نمرة ومن غير ما قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله  
 عليه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل  
 نحو علمت نفس ما قدمت واما في خبر التي في نوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا  
 قاله المحسبي والاربع المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخر اعلى انه فاعلا معنى ويدخل  
 من المستكن لفظا بل ان كل تم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص ( و ) مثل قولهم  
 ( شمرها ذئاب ) واهره افعمده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخر اعلى انه  
 فاعل معنى ويدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ ( لتخصصه ) اي ذلك الاسم ( بما  
 يتخصص به الفاعل لانه به ) اي لانه ذلك الاسم بالفاعل ( اذ يستعمل ) هذا  
 التول ( في موضع ما هرا ذئاب الاشر ) يعني يستعمل في موضع يكون شرفه فاعلا  
 مقصورا عليه الفاعل لان هذا كلام محمول على التبعيد والتأخير كما قالوا في انا  
 عرف اولاته كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص ( وما ) اي المعنى ان الذي  
 يتخصص به الفاعل قبل ذكره ( اي قل ان يذكر الفاعل ( هو ) اي ذلك المعنى  
 ( صحة كونه ) اي الفاعل ( محكوما عليه بما اسند اليه ) اي بالفاعل المستند الي  
 الفاعل ( فاك اذا قلت قم ) ملا يعني اذا ذكرت فعلتا تريد اسندهما الى فاعل سواء  
 كان لازما او متعديا ( علم ) معنى المفهوم اي حصل اليه القطع بالاسماء قبل



ذكر ما بسند اليه ( منه ) اى من قولك قام ( ان ما يذكر بعده ) اى بعد ذلك الفعل  
او بعد قولك قام ( امر يصح ان يحكم عليه بالقياس ) يعنى امر دال على الذات  
بحيث يصح ان بسند القيام اليه ( فذا قلت ) يعنى اذا ذكرت بعده ( رجل فهو ) اى  
قولك رجل بعده ( فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقياس واعلم ان  
المهر لا يكذب ) من امر بهر اذا اغراه وحرصه والمهر برصوت الكلب دون  
تباعده من فله صيره على البرية قل هر بهر را بالكسر والمعنى ان الذى امر  
للكلب ( بالنباح المعتد ) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة  
شئ اليه ( فذ يكون ) ذلك النباح ( خيرا كما اذا كان ) الا هرا للكلب بالنباح  
المعتاد وقت ( محيى ) محيى مثلا ( اى صدق صاحبه لانه حينئذ بهر للشاط  
لانه براه غير اجنبى ( وقد يكون ) ذلك النباح ايضا ( شرا كما اذا كان ) وقت  
محى ) صدق ) لصاحبه حيث براه اجنبيا لاضطرابه ونألمه فيكون الا هرا  
بالنباح المعتد منتسما الى قسمين ما يكون خيرا عند محيى صدقه وما يكون شرا  
عند محيى صدوه ( وما ) المهرله ( بناح غير معتاد ) صفة تباح لا يكون الا بانضمام  
شئ اليه ومقارنته له ( بتشأ به ) منى للفعول صفة بعد صفة للنباح وانما  
وصف به لانه اذا لم ينسأ به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يتغلبه وعن  
نباح سواء كان معتادا او غير معتاد ( يكون شرا لا خيرا ) فيكون قسما واحدا  
فقط ( فعلى الاول ) اى على ان يكون النباح منتسما الى قسمين خيرا وشرا  
( يصح القصر ) اى قصر الا هرا على الشر ( بالنسبة الى الخير ) فيكون قصرا  
اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف ( فغناه ) حينئذ  
( شر لا خير اهر ذاتاب ) فتكون صفة لا هرا مفعولة على الشر ( وعلى  
الثنى لا يصح القصر ) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح ان قصر  
بالنسبة اليه ( فيقدر ) فيه ( وصف حتى يصح القصر ) بالنسبة الى ذلك الوصف  
( فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاتاب ) وقد يحصل التويز للعظيم  
من قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسل اى رسل عظام ولكن الاول انساب  
بجمل هذا العلم اى علم النحوى شئ يعلم انعاقى فلا تغفل فالتال انما يكون للتخصيص  
بما يخص به الفعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد  
بتشأ به فالتال للتخصيص بالصفة على ما عرفت ( وهذا ) اى قولهم شر اهر ذاتاب  
( مثل يضرب ) مبنى للفعول ( لرجل قوى ) باى وجه كان ( ادر كه العجز  
فى حادثه ) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضربه ولا يعجزه شئ  
فتصحح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما  
باعتبار معناه التثيل فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروا فاقبه  
ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) ( مثل قولك ) ( في الدار )  
الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و ( رجل ) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف  
لاشراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة  
على ماسي ( التخصيص بتقديم الخبر ) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون  
اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول  
لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه  
لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل في الظرف من الاحاطة والشمول  
وغير ذلك بخلاف غيره ( لانه اذا قبل في الدار علم ) اي حصل السامع اعلم  
القطعي ( انما ) اي الذي ( يذكر بعده ) اي بعده قوله في الدار ( موصوف  
بصفة استقراره في الدار ) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف  
بكينونة فيها فكانه قيل رجل موصوف بصفة استقراره في الدار كأن فيها  
( فهو ) اي هذا القول ( في قوة التخصيص بالصفة ) وان كان من قبيل التخصيص  
بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان فصلا آخر ( و ) السادس التخصيص  
بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه ( مثل قولك ) ( سلام )  
مبتدأ نكرة مخصصة ( عليك ) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ  
( لتخصيصه ) اي لتخصيص قولك سلام ( بالنسبة الى المتكلم ) يعني باقياس الى  
من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله ( اذا صلت سلما )  
لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل ( فحذف  
الفاعل ) الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية جواز لقريئة حايث  
او غيرها لقصد الاختصار ( وعدل ) من التصب ( الى الرفع ) يعني غير اعرابه  
بعد حذف الجملة افعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة  
لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام ( نقصد الدوام والاستمرار ) يعني  
لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها  
مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات بما يدوم ويستمر غالبا تدل على  
الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل  
عرض لا يفسد له زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد  
( فكانه قال ) ( المتكلم ) ( سلامي ) بالاضافة اليه ( اي سلام من قبلي ) يسيراني  
ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله  
نعالي الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالصفة وان كان في الظاهر  
من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم ( عاين هذا ) اما اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقسع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض  
 المحققين منهم الخ عبد الله واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك  
 والمتصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص بوجه ما  
 فنقرب من المعرفة حتى تقسع مبتدأ ( هو المسموع ) المتعارف ( فيما بينهم ) اى  
 بين العامة ( وقال بعض المحققين منهم مدار ) مبتدأ ومضاف الى ( صحة الاخبار  
 من النكرة ) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله ( منى على الفائدة )  
 الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ  
 لا تكلف شئ قيل لا تنافي بين كلام النقاد من وجوه التخصص وبين ما ذكره  
 ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدأ لا يلقى قوته بالتقدير بين المفيد من الحكم  
 على النكرة وبين غيره اضطوا امثلة على اختلاف عندها الفائدة ليكون على بصيرة  
 ما فى الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النقاد منى على المبتدأ الذى لا يلقى  
 قوته بالتقدير بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق منى على العالم  
 'دى نى قوته بالتقدير بينهما واكل وجهه تأمل ( لا على ما ذكره ) عطف  
 على الخبر باعادة الجار ( من الخصيصات ) بيان لما فى قوله على ما ذكره ( التى  
 تحتاج ) منى للمفعول ( فى توجهاتها الى هذه التكلفات الزكية ) اى الضيفة  
 من ركب برك بالاكسر ركة رقى وضعف فهو ركبك وعلى هذا قوله ( الواهية )  
 صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف ( فعلى  
 هذا ) اى على ما قال بعض المحققين ( يجوز ان يقال كوكب ) مبتدأ من غير  
 تخصيص وهو ظاهر ( انقض ) اى سقط على وزن انفع والفعل مع فاعله  
 فى محل الرفع خبرا لمبتدأ ( الساعة ) منصوب على العارضة اى كوكب سقط  
 فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقرأنف الليله وغير ذلك ( لحصول الفائدة )  
 لان انقضاء الكوكب لما كان نادرا اوضح على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ  
 من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء لحصل الفائدة ( ولا يجوز ان يقال  
 رجل قائم احداه ) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ لا لتخصيص  
 وقائم خبره لكون قياس الرجل كثر الوقوع ( وهذا القول اى ما قاله بعض  
 المحققين ) اقرب الى الصواب ( لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود  
 الاستعمال عليه كقوله تعالى وحوه يومئذ ضرة على تقسدا الطرف متعلق  
 بقوله صرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجه فكون من قيل التخصص  
 بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى  
 وارجعها الى الخصيصات المذكورة تكلف لا ينجى وجهه على العطن ولما فرغ  
 من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان كون الخبر جملة فقال ( ولما كان الخبر المعروف

بقوله المجرى المستند به المغاير للصيغة المذكورة ( فيما سبق في تعريفه ) مختصا  
 بالخبر المفرد ( بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة ) لكونه ( اى لكون الخبر المعرف  
 فيما سبق ( قسما من الاسم ) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة والاسناد  
 فيه غير تامة ( فلم يكن ) الخبر ( الجملة ) اسمية كانت او فعلية ( داخله فيه ) اى  
 في الخبر المعرف لكونه مفردا ( اراد ان يشير ) اى ان يبين ( الى ان خبر المبتدأ  
 قريب ) يعنى قد يكون ( جملة ) اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر  
 واما كون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل  
 من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصرها في سعة الخبر والحال والمفعول  
 والمضاف اليه في قول وحزاه شرط وقس بعد العاء واذا والتابع لمفرد والجميع لها  
 محل من الاعراب ( ايضا ) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة ( فصار )  
 جاعلا كلامه من لا يكون الخبر جملة ( والخبر قد يكون جملة ) فعلية ومشبها  
 بكلمه قد التقليل ونسبة الجهد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا  
 في الكلام ولما سبق ايضا ( اسمية ) قدمه لكون البحث في الاسم ولكون الاسم  
 اصلا في الافادة والاعراب ( مل زيد ) مبتدأ اول ( ابوه ) مبتدأ ثان ( قائم ) خبر  
 المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ( و ) جملة ( فعلية ) سواء كان  
 فعلها ما ضيا مثل ( زيد ) مبتدأ اول ( قائم ) فعل ماض ( ابوه ) فاعله والفعل مع  
 فاعله في محل الرفع لانه خبر المبتدأ او ماضى رعا مثل زيد يقوم ابوه واسرا او نهيا  
 ولذا لم يقيد الجملة بالخبرة وان كان مؤنثا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه  
 ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه ( وليذكر الطرفية لانها  
 راجعة الى افعلية ) لانها مؤنثة بافعال فتكون في حكم الجملة الفاعلية على ما سبق  
 في قوله وما وقع طرفا فالكثر انه مؤنث بحمله والمراد الجملة فاعلية فلا وجه لقوله  
 من قال فاعلية حيلة لا تتقل اسناد الفعل الى اصرف ولذا استترجه ما كان  
 فاعل الفعل والافقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت خبر مرفة لم متصل  
 به هذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لانها منصرف ولا السارح لانها لا تخرج عنها  
 لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعنى  
 اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فاعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية  
 فالاصل ان الجملة عند المصنف انذار اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام  
 فيهما ( واذا كان الخبر جملة ) لم اعرفت والجملة مستقلة ( بنفسه ) لاشتياها على  
 الاسناد المستقل على المسند والمستند اليه ( لا تقتضى الارتباط بغيرها ) لا فادتها  
 فائدة تامة يشير الى ان افاء في قوله ( فلا بد ) حزاء الشرط محذوف ونقطة لا  
 هي التى لثى اجنس ولد مبنى على اعتمده في محل نصب اسمها ( وفي نسخة ) وقمة

خبر عن المبتدأ ( من عائد ) الجار والمجرور في محل رفع خبره تقديره مدحاً على بلا  
 من عائد أي لا بحالة ولا فراق ( يربطها به ) أي يربط ذلك لعائد تلك الجملة بالمبتدأ  
 ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به ( وذلك العائد ) الذي يربطها به  
 ( أما ضمير ) عائد إلى المبتدأ سواء كان عمدة مؤزید ابوه قائم أو فضله مثل زید  
 ضربته أو أمر رتبته أو مضافاً إليه ( كما في المثالين المذكورين ) في المتن ( أو غيره )  
 أي غير ضمير ( كاللام ) أي كلام الجنس التي تدخل على فاعل فعل المدح والذم  
 فإن فاعلهما إما المحلى بلام الجنس أو المضاف أو المضاف إليه البكائن ( في نعم  
 أو رجل زید ) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله أعني فعل المدح  
 والذم خبره فإن الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من أفراد  
 جاز أن يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لتعمول الجنس ذلك الفرد وإما  
 صلي تقدير أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زید  
 فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه ( وضع المظهر موضع الضمير ) لزيادة التمكن  
 في ذهن السامع وتقرره فيه لأن إعادة لفظ السی تعني عن ضميره وبكون قائماً  
 مقامه فيما يورثه مؤداه ( نحو الحقة ) مبتدأ ( ما ) استفهامية مبتدأ عند  
 سبويه وخبر مقدم عند غيره ( الحافة ) خبر أو مبتدأ على اختلاف المذهبين  
 والجملة خبر المبتدأ الأول تقديره المسافة ما هي أي شيء هي ووضع المظهر موضع  
 الضمير جاز في مقام التعظيم مطلقاً ( وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ ) يعني أن يكون  
 عينه مثل السن زید قائم ومقولى عموداً لقاعد لأنه لما كان الخبر عيناً للمبتدأ ونفسه إليه  
 استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الرابطة  
 الزائدة ( محذوف هو الله أحد ) ( وقد يحذف ) مبنى للفعول ( العائد إذا كان  
 ضميراً ) خبر فاعله لأنه إذا كان فاعلاً لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصوداً  
 وإما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقل الحذف ووضع الظاهر موضع  
 الضمير لكنه تقوت منع الحذف لو حذف وكذا اللام إذ لو حذف لا ينساق الذهن  
 إلا إلى الضمير فلا يجوز حذف غيره ( لقيام قرينة ) أي وقت قيام قرينة حالية  
 أو مفالية دالة عليه ( نحو البر ) مبتدأ ( الكر ) مبتدأ ثان وهو بافارسية دوازده  
 شتر بار و تفصيله أن الكر اثنا عشر وسماً والوسق ستون صاعاً والصاع  
 أربعة أمداد أو لمد إلى ( بستين ) أبار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره  
 خبر المبتدأ الأول ( درهم ) تمييز عن تمثيّن الجمع ( والسمن ) يفتح السين المهملة  
 وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم مبتدأ ( منوان ) فنية مبتدأ ثان ( بدرهم )  
 الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول ( أي الكر منه )  
 الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الطرف فيلزم تقديمه على عامله الطرف وهو

جائز في الحال وادّعى لانه امامه در بالفعل اوشهه او حال من المتدأ الساتي  
لان المتدأ في حكم الفاعل لكونه مستدا اليه البر الكرحال كونه من البركاش يستين  
درهما (ومتوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله متوان فيكون من قيل  
التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرينة ان بايع البر والسمن  
لا يسم غيرهما) يعني حذف العائد في هذين للسائلين بقرينة حالية التسعير رخ  
بيان كردن يعني ان يادع البريين قيمته لاهية خبره وبايع السمن ايضا بين قيمته  
وقال الرضى حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن  
التبعية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المتدأ الذي في فيها جزءا من المتدأ  
الاول الى هنا كلامه (وما وقع طرفا) (اي اخبر الذي) جعل ماموصولة اشارة  
الى سبق الخبر (وقع طرف زمان) نحو القتل يوم الجمعة (او) طرف (مكان)  
نحو زيد عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل  
او معناه احتياج الظرف اليه ولنا سببه له لان الظرف في الحقيقة جار ومجروور  
لكونه بمعنى ولذا سماه بعضهم طرفا اصطلاحا قال المحتسب الظرف عندهم اسم  
لظرف الزمان والمكان وهم يسمون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يسمون  
فيطلقونه على ما يعم الجميع فالسارح جرى على السامح لاخبر لفائدة التعميم  
الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع  
طرفا لان المتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية او ظرفية ينضم معنى  
الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سيأتى (من الهاء) وهم البصريون  
كاشون او وافقون على (انه) قدر الجار ليصح الجملة وحذف الجار من ان  
وان قياس كثير (اي الخبر الواقع ظرة) طرف زمان او ظرف مكان اوجارا  
ومجرورا (مقدر) (اي مؤل) هذا خبر لازم لان التقدير يلزمه التأويل اذا قدر  
مؤول لا محالة وليصح تعديه بالياء (بجملة) كانه (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل  
يحتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ممة  
ان الظرف يشيد بمجرده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة يجب ان تكون جملة  
واذا افاد فيه ينفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المطلق المحذوف مع الظرف  
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر  
حذف لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومحازا ولذا  
اتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) بخلاف الظرف الذي قدر (فيه)  
اسم الفاعل او اسم المفعول او خبرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب  
الاقول وهم الكوفيون فانه) اي الظرف (حيثئذ) اي حين قدر فيه اسم الفاعل  
او غيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل كان متبعا بها بخالي عن ضمير من

هو رجل وانت رجل وانت رجل وهو ضارب وانت ضارب وانت ضارب لا يكون  
مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا ( وجه الاكثر ) يعنى البصريين في ان  
الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه ( ان الطرف لا يبدله من متعلق ) يفتح اللام  
لكونه في الاصل جارا ومجرورا ( عامل فيه ) اى يعمل فيه ( والاصل في العمل  
هو الفعل ) فقط لكونه حداثا ثانيا غير ( فاذا وجب التقدير ) اى تقدير متعلق  
يعمل فيه ( فالاصل ) اى فتقدير ما هو الاصل في العمل ( اولى ) والبق ايضا  
للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى  
الظرفية وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق بالموضعين فعل  
لا غير لان الصلة تجب ان تكون جملة ( ووجه الاقل ) فى ان المقدر فى الظرف  
اسم الفاعل او نحوه ( انه ) اى الظرف ( خبر والاصل فى الخبر الافراد ) ليقع  
الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولاً من الجملة فى الربط واجب  
بان اتفاق الركنتين اما حقيقة او تأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنها  
يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لكيد وقدر فى قوله ولما كان الخبر  
المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد ( ثم ) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر ( ان  
الاصل فى المبتدأ التقديم ) على الخبر اى لفظا لما سبق ( وجاز تأخير ) عن الخبر  
على خلاف الاصل ( لكنه ) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا ( قد يجب لامر عارض )  
بوجب تقديمه عليه ( كما اشار اليه المصنف ) اى الى ذلك الامر العارض ( قوله )  
( واذا كان المبتدأ ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر ( مشتملا  
على ما ) موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى ( له صدر الكلام ) قائل  
الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتدال على احدا الاشياء الستة او  
مبتدأ أو الظرف خبر مبدئ له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما اوصلته ( اى على معنى  
وجب له ) اى لذلك المعنى ( صدر الكلام ) وهو معنى يغير الكلام ( كالاستفهام )  
والتمنى والترجى لا غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول  
الامر ان الكلام من اى نوع ( فانه حيث يجب تقديمه ) اى تقديم الاستفهام  
او المبتدأ التضمن معنى الاستفهام ( حفظا لصدارته ) وكذا اسماء الشرط  
نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤخر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له  
صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضى الى ما له صدر الكلام نحو غلام من قائم  
فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعل لامرلة كلمة واحدة مستحقة  
اصدور وكذا المبتدأ المنزل منزلة التضمن له كالمبتدأ المقترب خبره بانفائه نحو  
الذى يأتى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد قائم فانه  
للابهام قبل التفسير فلو اخرج عن الخبر لغات الابهام المقصود وكذا ما التجب

نحو ما احسن زيد فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ  
الذي دخل عليه لام الابتداء نحو زيد منطلق لا اختصا بها ابتداء الكلام  
او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقد ر في مركزه  
الاصلي اي هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب  
تقديره فيقدر في مركزه الاصلي كقولك في جواب من قال صدك زيد اي زيد عندك  
كذا قاله السيد عبدالله ( مثل من ابوك ) وكم اخوتك ( فان من ) في محل الرفع لانه  
( مبتدأ ) مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام ) وانما وجب تقديمه ليعلم  
في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى  
الاشياء والمغير قبل المغير ( فان معناه ) اي معنى من ابوك ( اهذا ابوك ام ذاك )  
او ازيد ابوك ام عمر واوغيرهما فاخصر منه فاقم لفظه من مقام اهذا فتضمن معنى  
الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم ( وابوك خبره وهذا ) اي كون من مبتدأ  
وابوك خبره ( مذهب سيويه ) لانه يغير عنده بالمعرفة عن التكرار متضمنة استفهاما  
او تكرة هي افضل الغضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو ممرت رجل  
افضل منه ابو و المثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاء بك واوبهم  
قام ومن قام فت ( وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة )  
بالاضافة وكونه من تكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكرار ومع سيويه  
الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحارث ( ومن  
خبره الواجب تقديمه ) بالرفع لانه فاعل ( على المبتدأ تضمنه معنى الاستفهام )  
فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفي الرضى وانما كان  
الشرط وغيره مما يغيره معنى الكلام الذي لم يصدر بالغير على اصله فلو جوز ان يجيء  
بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغيرا هورا جمع الى ما قبله بالتغير او غير  
لما سمع منه من الكلام فينشوش لذلك ذهنا الى هذا كلامه فوجب تقديمه لازالة  
التشوش ( او كانا ) عطوف على كان ( اي المبتدأ والخبر ) ( معرفتين ) احتراز عن  
كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز  
الاخبار بالمعرفة عن التكرة ( منساو بين في التعريف ) نحو انا ابو النجم وشعري  
شعري ونحو انت انت وهو هو وانا انا في مقام المدح ( او غير منساو بين ولا قرينة  
على كون احدهما ) الاقدم او المؤخر ( مبتدأ والآخر ) منهما ( خبرا ) وهذا  
من يلب عطوف شين على معمول عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة  
دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشيه الثاني  
بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثله قول ابي تمام ( بيت )  
لصاب الافاعي القاتلات لهابه \* وارى الجني اشارته ابدعوا سلا



والمراد هنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير لابه كلعاب الافاعي  
 القابلات ومثله ايضا قوله **بنونا بنونا بنونا** اي بنوا بناتنا كبنونا **بنونا** بنوهن  
 ابنا الرجال الاباعد **فانه** يلبس ان المراد الاخبار عن ابنا الابناء بانهم بمنزلة  
 الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابنا الابناء (نحو زيد المطلق) او المطلق  
 زيد اي الشخص الذي له الانطلاق المحمي زيد فهذا شال لكونه ما غير  
 متساويين في التعريف لان العلم اعرف لاسي **ولم** يمثل المتساويين في التعريف  
 لدوره (او) (كانا) اي المبتدأ والخبر (متساويين) في التخصيص سواء كانا  
 متساويين (في اصل التخصيص لافي قدره) يعني متساويين في قدره يعني تكون جهة  
 التخصيص في احدهما على قدر جهته في الآخر فان ذلك غير مراد (حتى  
 لو قبل غلام رجل صالح خبرك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص  
 من المبتدأ وقولك ضارب امرأه ضارب رجل صالح ووجب تقديمه (ايضا)  
 اي كما **وبتقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص** وهو التخصيص  
 بالمعمول مثله (مثل) قولك (افضل منك افضل مني) وهما متساويان في  
 التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثاني اخص  
 وانما ووجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعنا للاشتباه) وعلما  
 بالاصل لا بالاصل في التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو  
 المرجع قوله دفعنا بالبدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الرفع يكون  
 في الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا له) (اي  
 للمبتدأ) اي يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او ناكدا الفاعله او ما  
 المبتدأ مثل انا لقيت وانا سميت في حاجتك قوله فصلا (احتراز عما) اي عن الخبر  
 الذي (لا يكون فعلا له) بل يكون لسبب (كافي قولك زيد قائم ابوه فانه لا يجب  
 فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخير  
 ايضا ولذا قال اشارح مطلا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل  
 الذكرا فعلا لارتبة (اعدم الالتباس) يعني التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد  
 الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قائم) (وجب تقديمه) جواب  
 لقوله واذا كان المبتدأ آله وقوله او كان الخبر فعلا له على ما سبق (اي تقديم  
 المبتدأ على الخبر في هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر افعلا  
 بعد الاو مع انها نحو ومحمد الرسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على  
 الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهيمزة وفتح الواو جمع اولي (فلما ذكرنا)  
 من وجوب المسدرة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخيرتين  
 فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ابهما قدم فذلك هو

المبتدأ ( واما ) وجوب التقديم ( في الصورة الاخيرة فثلاثا يلتبس المبتدأ بالفاعل )  
 لو اخر ( اذا كان الفعل ) الواقع خبرا عنه ( مفردا مثل زيد قام فانه اذا ) اخر  
 المبتدأ على الخبر ( قيل قام زيد التلبس المبتدأ بالفاعل ) يعني لم يعلم ان زيدا  
 فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر  
 عنه والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه  
 لازالة هذا الالتباس ( او بالبدل ) عطفت على قوله بالفاعل في قوله فثلاثا يلتبس  
 المبتدأ بالفاعل يعني فثلاثا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل ( عن الفاعل اذا كان )  
 الفعل ( مني ) مثل ان زيدان قاما ( او مجموعا ) مثل ان زيدون قاموا ( فانه اذا قيل  
 في مثل ان زيدان قاما والزيدون قاموا ) يعني اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل ( قاما  
 الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل )  
 بدل الكل من الكل مع انه غير مراد ( فالتبس المبتدأ به ) اي بالبدل عن الفاعل  
 ( او باية على هذا التقدير ) اي قاما زيدا وقاموا الزيدون ( ايضا ) اي بالتبس  
 المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بنه ( على قول من يجوز كون الالف ) يعني الف الانية  
 ( والواو ) اي واو الجمع ( حرفا دالا على ثنية الفاعل وجهه ) لا ضمير فاعل  
 للفعل فيكون حيث دل الاسم الظاهر ( كالتاء في ضربت هند ) فانه اسحرف  
 دال على تأنيث الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر  
 وكالواو في اكادني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا  
 وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل وانتهار على قول \* ولما فرغ من بيان  
 الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان  
 الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال ( واذا  
 نصص ) اي اذا كان مستملا بتغيير العارة التي كانت في المبتدأ لتغتن فيه اكن  
 الاشتغال خبر من تضمن لانه يدار منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم ( انصبر  
 المفرد ) ( اي الذي ليس بجملة ) لان المفرد يطلق على ما يقابل المنى وانجموع  
 وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير  
 ( صورة سواء كان ) الخبر لمقرر ( بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ) ( ما )  
 موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعدد ( له صدر الكلام ) فاعل  
 الظرف او مبتدأ خبره الظرف ( اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستغناء )  
 وغيره مما يقتضى صدر الكلام ( مثل ابن زيد ) فغضاه في الدار زيدام في السوق  
 ( فزيد ) مرفوع لفظا لانه ( مبتدأ ) عند المصدر بين لانهم شرطوا الاعية د  
 على احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم اظهره واما عند الكوفيين  
 فزيد فاعل الظرف لانهم لم يسترطوا الاعية فلا يكون مدح في لانه الجملة

الظرفية لاجل لها من الاعراب ( وابن ) طرف من الظروف المكانية متى على  
الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال السارح ( اسم متضمن للاستفهام  
خبره وهو ) اى لفظ ابن ( ظرف ) كقولنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه ( فان قدر  
بفعل ) لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل ( كان ) الطرف المقدر  
بالفعل المحتاج الى الفاعل ( الخبر جلة حقيقة ومفردا صورة ) فيكون تلك الجلة  
خبرا مقدا لتضمنها معنى الاستفهام مقتضى صدر الكلام ( وان قدر باسم الفاعل  
كان ) اى الطرف المذكور ( مفردا حقيقة وصورة ) لما سبق ان اسم الفاعل  
لا يكون جلة ( وعلى ) كلا ( التقدير ) اى تقدير الفاعل وتفسير اسم الفاعل  
( ليس ) الخبر ( بجملة صورة ) وان كان على التقدير الاول جلة حقيقة فاطلاق  
الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة ( واحتزبه ) اى بقيد الافراد وبقوله المفرد  
ع يكون خبر جلة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام ( عن نحو زيد ابن ابوه ) فزيد  
مبتدأ وابن اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ موخر وهو مع خبره  
المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم  
الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كقوله افقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج  
الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها  
يجب ان لا يقدم عليه احذر كنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان  
ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجلة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى  
التقديم ( اذ لا يصل بتأخير ) اى بتأخير ذلك الخبر ( صدارة ماله صدر الكلام  
لتصدره في جملته ) وجملة ما يفرض لسا ذكرنا ( او كان ) ( الخبر ) الباء في قوله  
( بتقديم ) اى الخبر متعلق ب ( محضه له ) احتزبه عن ان يكون الخبر بتأويل خبره  
محضها لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخيرته حتى  
لو قدم وقبل قام زيد وجب كونه فاعلا له ( اى المبتدأ من حيث انه مبتدأ ) لامن  
حيث نه اسم ( فتقدمه ) يصح وقوعه مبتدأ ( اى اكون تقديم الخبر الطرف  
محضه له وذلك الطرف امامه كور ( نحو في الدار رجل ) او محذوف كقولك  
رجل في جواب من قال من هذا اى عندي رجل واحتز بقيد المحض عن مثل  
رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المحض  
فيه وصف ومنه قوله تعالى واجل سمى عنده ( فان ) قوله ( في الدار خبر )  
مقدم ( يخصص المبتدأ بتقديمه ) كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتدأ  
الذكره حيث يقال في التخصيص بتقديم الظرف ( فلو ) عمل ما هو الاصل  
في الخبر ( بخلاف المبتدأ كره غير مخصوصة ) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت  
يحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

محذوف بلا قرينة وهو ايضا خبر جاز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة  
 مخصوصة ولدفع الاحتمال المذكور ( او ) ( كان ) ( متعلقه ) ( بكسر اللام ) فان  
 فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر  
 في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان  
 كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد  
 ههنا الذي اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر ( اى  
 كان المتعلق الخبر ) اى لجزئه ( التابع ) صفة المضاف وهو المتعلق ( له ) اى  
 الخبر ( تبعه بمتبع معها ) اى مع تلك التبعة ( تقديمه ) اى تقديم ذلك التابع ( على  
 الخبر فلا يرد نحو على الله تبده متوكل ) لان الضمير عائد الى الجرور وهو ليس  
 بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل ينسب بما هو الاصل  
 اول واخرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو متعلق بالخبر  
 الذى هو متوكل الا ان تعلقه بـ نفس بالمعنى المذكور الذى هو متعلق بالجزء بالكل  
 ( ضمير ) ( كائن ) ( فى ) ( جاب ) ( المبتدأ ) بان كان الضمير مضافا اليه ( راجع  
 الى ذلك المتعلق ) فقط وانما يجب تقديم الخبر ( اذ لو اخرج ) خبر عملا بما هو  
 الاصل فيه ( لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ) ورتبة ( ومعنى ) حتى لو قيل مثلها  
 زيدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه ( مثل  
 على التمرة مثلها زيدا ) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر ( فقوله مثلها اى مثل  
 التمرة مر فوع لفظا لانه ( مبتدأ ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله  
 على التمرة ولذا قال الشارح ( وفيه ) اى فى قوله مثلها ( ضمير ) وهو المضاف اليه  
 ( راجع لمتعلق الخبر ) بكسر اللام اى جزء خبر ( وهو ) اى ذلك المتعلق  
 التمرة بدون الجار لان الخبر ( مجموع ) ( قوله على التمرة ) يعنى الجار والجرور  
 كلاهما فى محل الرفع على خبريه ( والتمره متعلق به ) اى بالخبر وهو الكل ( مثل  
 متعلق الجزء بالكل ) يعنى كان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر  
 وهو الكل ( او ) ( كان الخبر ) ( خبرا عن ان ) ( المفتوحة ) قيدها بالمفتوحة لان  
 المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها متبدا لكونها جملة والمبتدأ مفرد  
 فينبغي ما فاذا قدم الخبر سواء كان طرفا كالشئ المذكور فى المتن او ضمير  
 ظرف نحو حقك عالم عرف من اول الامر ان الذى يحى بعد ان لم يمت  
 لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا اامة فتوح ( الواقعة مع اسمها ) وخبرها  
 المؤلفة ( صفة بعد صفة لان ( بانفردية ) مفعول لقرنه الواقعة لان ارفوع  
 يتعدى نحو وفقت السكين حتى الشاة ، مما رجب تسمية خبر على المبتدأ  
 اذ لو اخرج الخبر صلى ما هو الاصل لا تبست فترحة بالكسرة تارة يفتن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قديظن انه متعلق بالخبر  
ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد  
الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جلة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف  
المفتوحة فانها مع خبرها في تقدير المفرد كاسني ( اذ في تأخير ) اى في تأخير  
الخبر عملا بما هو الاصل فيه ( خوف ابس ) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى  
خوف الانساس ( ان المفتوحة ب ) ان ( المكسورة في التلغظ ) يعنى لم يعلم السامع  
ان المتكلم تلغظ بالفحة او الكسرة ( لا مكان الذهول ) اى لا مكان ان يكون غافلا  
( عن الفحة ) بل التباس عنده ان التلغظ بالفحة او بالكسرة ( تخفاؤها ) اى  
الفحة ( اوفى الكتابة ) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على  
قوله في التلغظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجزوء باعادة  
الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو اخر الخبر اعنى قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب  
المقام عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم وخبر بعد خبر والكلام  
جلة اسمية مؤكدة وحدها وانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي  
خبرها فان تقدير قيامك كائن عندي والكلام جلة اسمية لا تأكد فلدفع هذا  
الاختمال وجب تقدم الخبر سواء كان طرفا ( مثل عندي انك قائم ) او غيره مثل  
حق انك قائم ( وجب تقدمه ) اى تقدير الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور  
الاربعة ( لما ذكرنا ) على كل واحد منها في خبرها فليرجع اليها ( وقد تعدد  
الخبر ) لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده ( من غير تعدد الخبر عنه ) قيده  
تجسيدا للتلفيل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم  
وعرو قاعد ( فيكون ) الخبر ( اثنين فصاعدا ) يعنى فرائد اعلى الاثنين الى ان  
يتهمى ( وذلك التعدد اما ) ان يكون ( بحسب اللفظ والمعنى ) يعنى ان يكون  
لفظ الخبر الثانى ضم لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما  
في محل واحد ( جميعا ) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما  
مجموعةين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط ( ويستعمل ذلك ) اى  
العدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا ( على وجهين ) احدهما ان يستعمل  
( بالهطف ) بان التالى معطوف على الاول ( مثل زيد عالم وعاقل ) وليس قولك  
هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر ص شئ واحد  
وههنا الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شئ  
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل ( و الثانى ان يستعمل ) بغير الهطف  
( مثل زيد عالم عاقل ) وفي الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة  
اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذوال العرس المجيد فعال لما يريد فى كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقاً ولا اشكال فيه ( و ) الثاني ( اما بحسب اللفظ فقط ) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً وليس ما تعدد لفظاً دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نافع لانها بمعنى واحد والثاني ناكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انها اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثاني ناكيداً للاول مثل قولك زيد جائع ( نحو هذا حلوا حامض ) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حوضة لانه امرج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل السارح بقوله ( فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من ) بضم الميم وتثنية الزاى المجع اى جامع بين الحلاوة والحوضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لاثبات اتفهما ولو كان كذلك لكان يقال هذا حلوا وهذا حامض فيكون بيان حلاوة هذا وحامضية ذلك ولكن هذا ضمير مراد قال هذا حلوا حامض مراداه الكيفية المتوسطة بينهما ( وفي هذه الصورة ) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى ( ترك العطف ) بينهما ( اولى ) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة ( ونظر بعض الهواة ) وهو ابو علي ( الى صورة التعدد وحوال العطف ) بالاول وانها للجمع المطلق وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احدا الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذلك ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما طالم وحامل فلان من الواو لان المبتدأ مفكوك تقدير اى احدهما طالم والاخر جامل الى هناكلامه ( ولا يجد ان يترك من المصنف ) يعنى توجه عبارته اليه في قوله ( بتعدد الخبر ) متعلق بقوله مراد المصنف في قوله وقد يتعدد الخبر ( ما ) اى التعدد الذى ( يكون بغير عطف لان التعدد بالمعنى لا خفاء فيه لاقى ) تعدد ( الخبر ) على ما سبق ( ولا لاقى ) تعدد ( المبتدأ ) مثل زيد عمرو و بكر قائم يعنى كل واحد منهم اوزيد قائم وعمرو و بكر ( ولا لاقى ) تعدد ( غيرهما ) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قائم زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيداً وعمروا غيرهما بما يجوز التعدد به لان المصنف بين في هذا الكتاب ما فيه خفاء و بوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان ( وايضا ) اى كان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لاقى الخبر ولا لاقى المبتدأ ولا لاقى غيرهما كذلك ( التعدد بالعطف ) سواء كان في الخبر او في المبتدأ او غيرهما ( بس نحو خبر )

ومبتدأ ( بل ) انا ( هو من توابعه ) اى من توابع الخبر والمبتدأ او غيرهما لان  
المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجئ ( ولهذا ) اى لكون مراد  
المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف ( اورد )  
المصنف ( فى المثال ) لتعدد الخبر ( الخبر المتعدد ) مفعول اورد ( بغير عطف  
ولو جمل التعدد ) المفهوم من وقديتعدد الخبر ( اعم ) من ان يكون بغير عطف  
كما هو الظاهر من العبارة ويعطف ( فالافتصار ) اى اقتصار المصنف فى التمثيل  
( عليه ) اى على ايراد المثال بغير عطف ( لذلك ) قوله فالافتصار مبتدأ لذلك  
الجارو المجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر  
ولافى المبتدأ ولا غيرهما لالى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل  
اى لكون التعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره ( وقد يتضمن المبتدأ معنى  
السرط ) اى يدرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر  
اين بالتضمنه المبتدأ معنى السرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم  
ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجوبها نحو اما زيد فخطا ولا تحذف  
الا للضرورة نحو \* اما فقال لا قتال لديكم \* فى مكان فلا تشمل او لا ضمائر القول  
كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم \* اى يقال لهم اكفرتم وتدخل  
جوارزا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى ( وهو ) اى معنى السرط  
( سببية الاول للنسب ) اى يكون الاول سببا للنسب نحو السدى بائني فله درهم  
لان ابيه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يات به لايستحقه قطعا كافي قوله  
ان جئتني فله درهم ( او للحكم به ) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بانه عليه  
وار لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى \* وما بكم من نعمة  
فمن الله \* مع ان الاول ليس بسبب لثانى بل الاول سبب واشئى مسبب لان استقرار  
النعمة بالخططين لس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل  
كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها  
من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم بمسببها سبب للاخبار بانها  
من عند الله تعالى والا وجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى حيث  
لا احتياج الى قوله اول الحكم به ( فلا يرد عليه ) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ  
معنى الشرط ( نحو ) قوله تعالى ( وما ) اى نعمة استقرت ( بكم ) حال كونكم  
مكرن او جاهلين بمسببها ( من نعمة ) بيان لما الموصوفة ( فمن الله ) يعنى سبب  
الحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان  
نعم الله تعالى اكونها كثيرة لا تنحصر مستقرة لا محالة ( فيشبه المبتدأ السرط )  
اتضمنه معاه ( فى سببته ) اى سببية المبتدأ ( الخبر سببية السرط للخزاء ) كذلك

المبتدأ المضمن معناه يكون سدا للجزاء فصدا لان السببية لازم للشرط لانه  
 لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم بقاء الفاعلة دون  
 قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء واذا قال  
 المصنف ( فيصح دخول الفاء في الخبر ) ( ويصح عدم دخوله ) اى الفاء  
 ( فيه ) اى الخبر قوله ( نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط ) تعليل لقوله  
 فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره  
 قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول  
 الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد  
 الدلالة على السببية ( واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ ) يعنى  
 اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه ( فيجب دخول الفاء فيه ) اى  
 في الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة ( واما اذا لم يقصد ) دلالة المبتدأ على معنى  
 السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الانتهاء ( فلم يجب دخول الفاء فيه  
 بل يجب عدمه ) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم يكن مقصودة من  
 اللفظ ( وذلك ) ( اى المبتدأ المضمن معنى الشرط ) اى الذى يكون سدا للخبر  
 او المحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيان ( اما الاسم ) اى احدهما الاسم  
 ( الموصول بفعل ) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضية كان الفعل  
 باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الاستعلاء فى المعنى او مضارعا ويدخل  
 فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو الراتية والزائى الآية لان صلتهما لا تكون  
 الافعال فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما يهيج \* ( او ظرف ) عطف  
 على قوله بفعل ( اى الذى جعلت صلته جملة فعلية ) ( جملة ) ظرفية مؤلفة  
 بجملة فعلية ( فيه نسر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان موصوف البكاش  
 مع الطرف كاش مع انهم لا يحانه لال الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره الحمل  
 الفعل على الفعل الصريح فلم يذكره والمراد بالظرف اعم من الطرف وما يجرى  
 مجراه على ما عرفت سابقا ( ههنا ) اى فى موضع الصلة للوصول الذى وقع  
 مبتدأ متضمن لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه  
 كون الصلة فعلا او مؤلا به لينا كدما بهته الشرط ( بالاتفاق ) من الكوفيين  
 لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذ لم يكن صلة للوصول واما اذا كان صلة له  
 فقول عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند الصريين مطلقا فيكون مؤلا بالفعل  
 باتفاق الفريقين اذا كان صلة له ( واما استرض ) معنى المفعول ( ان يكون صفة  
 فعلا او ظرفا مؤلا بالفعل ) يعنى شرط ان يكون صلتة جملة فعلية او جملة  
 ظرفية بان يكون الطرف متعلقا بالفعل ( لينا كدما بهته ) اى مسماة بمبتدأ



( الشرط ) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولا كان موصولا لصلة فعل او ظرف مؤل بالفعل تأكيد مشابها به ( لان الشرط لا يكون الافلا ) وفي الرضى والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبئه الفاء ان يكون تاما وصلة مستقلة كافي اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين الآيات لان الآيات مسوقة للحكاية عن جاعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآيات الا لا يريد كل موت اذرب موت فرمته الشخص فالافاء ذات النوع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولا فاء نوع آخر منه فللعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلافيكهم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم ( وفي حكم الاسم الموصول المذكور ) اي الموصول الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف ( الاسم الموصوف به ) اي الاسم الذي وصف بالموصول المذكور ( او ) الثاني ( التكررة ) العامة ( الموصوفة بهما ) ( اي باحدهما ) اي التكررة التي وصفت باحدهما بمحذوف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به افراد الضمير او بالفعل والظرف ( وفي حكمهما ) اي حكم التكررة الموصوفة باحدهما ( الاسم المضاف اليها ) اي تلك التكررة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه ( مثل الذي يأتي ) ( هذا مثال للاسم الموصول بفعل ) اي الموصول الذي جعلت صلاته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين الآيات ( او ) ( الذي ) ( في الدار ) ( هذا مثال للاسم الموصول بظرف ) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطوف عبارة على عبارة ( فله درهم ) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط والجوار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اي للمبتدأ الاول اوله اني على سبيل البدل الاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف ( وامثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم ) الآية فان الملافة لازمة للفرار وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ~~كون~~ النعمة منه تعالى لازم لحصولها معني هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل وامثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجي محذوف فقولك الرجل الذي امامك اوفي الدار فهو ضيفك ( و ) ( مثل ) ( كل رجل يأتي ) ( هذا )

اى مثل كل رجل يأتينى ( مثال للاسم الموصوف بفعل ) لان كل مبتدأ مضاف  
 الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانهما صفة رجل ولفظ كل  
 لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتعديد والاطلاق  
 كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم ( او ) ( كل رجل ) امامك  
 او ( فى الدار ) ( هذا مثال للاسم الموصوف بنظر ) او ما يجرى مجراه ( فله درهم )  
 الفاء جواب الشرط والجار والجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ  
 مؤخر فاعل الظرف لاعتداده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ  
 المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف  
 لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لالكل قلت المراد بالموصوف الموصوف  
 معنى لاللفظ او الكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كلاما خذ  
 دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق ( واما مثال الاسم المضاف الى التكرة الموصوفة  
 باحدهما ) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف ( فقولك كل غلام رجل  
 يأتينى ) هذا مثال للاسم المضاف الى التكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل  
 امامك ( او فى الدار ) هذا مثال للاسم المضاف الى التكرة الموصوفة بالظرف  
 ( فله درهم ) قد سبق تفسيره وقد يجيى صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو  
 كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعة الكلمات الشرط فى الابهام وكذا  
 ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل طام فله درهم  
 وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز  
 زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول  
 الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون فى منعه  
 اختلافا فقال ( وليت ) مبتدأ ( ولعل ) عطوف عليه قوله ( من الحروف  
 المشبهة بالفعل ) لتعين قيد الاتفاق بالمتع لان المتع بالاتفاق لكونهما من الحروف  
 المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من التواسخ ( اذا دخلا ) اى ليت ولعل  
 ( على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره ) اى على المبتدأ المتضمن معنى  
 الشرط ( مانعان ) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ  
 الاول ( عن دخوله عليه ) اى عن دخول الفاء على الخبر ( لان صحة دخوله  
 عليه انما كانت ) تلك الصحة ( لمسابهة ) مصدر مضاف الى الفاعل هو  
 ( المبتدأ والخبر ) وناسب للمفعول وهو ( للشرط والجزاء ) فيه نسر على ترتيب  
 اللف يعنى لمسابهة المبتدأ الشرط لتضمنه مضاف والخبر الجزاء فى ترتيبه عليه  
 ( وليت ولعل ) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر ( بزيلا ) تلك المشابهة اى  
 مسابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى معناه ( لانهما ) اى ليت ولعل

( يخرج ان الكلام من الخبرية ) وينقلانه ( الى الانشائية ) يعني ان الكلام المتضمن  
معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا  
عليه اذ لا ذلك الاحتمال وجعلناه مخصوصا بالانشاء فزال التشابه المذكورة  
فامتنع دخول الغاء على الخبر لان التشابه كانت سببا لدخولها عليه فبطل السبب  
يزول السبب لاحتماله اذا كان له سبب واحد ( والشرط والجزاء من قبيل الاخبار )  
اي الجملة الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك  
ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤل بقولك ان جاءك فانت ما ور يضربه ومثل  
قوله تعالى \* ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون  
الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشهرهم بعداب اليم \* اي فانت ما مور حالا  
او ما لا يتشبههم بعداب اليم الى غير ذلك ( وذلك المنع ) اي منع دخول الغاء  
عليه ( انما هو ) كان ( بالاتفاق ) اي هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول  
غيرهما ( من النحاة ) متعلق بالاتفاق ( فلا يقال ليت ) الذي يأتي في اوليت الذي  
في الدار فله درهم ( او ليت الذي يأتي او ) ليت الذي ( في الدار فله درهم ) بالغاء  
بل انه يقال بمحضها مثل ليت الذي يأتي في درهم بدون الغاء لما عرفت وقس عليه  
غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفي التسهيل المنع من حيث التبع  
والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل ( فان قيل ) منشا هذا السؤال من كون المنع  
بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعني اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل  
( باب كان ) يعني الافعال الناقصة بأسرها ( وباب علمت ) يعني افعال القلوب  
بجميعها ( ايضا ) يعني كما ارليت ولعل مانعان عن دخول الغاء عليه ( مانعان  
بالاتفاق ) من النحاة ( فلو جده تخصيص ليت ولعل ) بالمنع ولم يذكر هذين  
البابين ايضا ( قبل تخصيصهما ببيان الاتفاق ) الباء داخلة على المقصور ( انما  
هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ) يعني لامن بين دواخل المبتدأ والخبر  
حتى رد هذا السؤال ومع هذا الوقال في مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق  
ويجوز التواسخ التوثيق من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من التشبهة  
( ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما ) اي في ليت ولعل  
وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما يكون المنع مخصوصا بهما دون سائر  
الموانع من تواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان في ذلك المنع ( والحق ) ماض  
مبنى للفاعل ( بعضهم ) فاعله اي الحق بعض النحاة في المنع من دخول الغاء  
على الخبر بليت ولعل ( قيل هو ) اي لبعض الحق ( سببه ) قال المصنف  
انما لعبد القاهر ان هذا الحق هو سببه ( خلافا للاخفش ونقل العبدى  
وابوالقاهر وابن يعيش ان غير المحوز لدخول الغاء عليه مع ان هو سببه خلافا

للاحقش وقيل والله قتل والحق بعضهم اورد بهما ولم يعين لانه لم يعين عند المصنف من الحق ( ان ) ( المكسورة ) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سياتى ( بهما ) اى بليت واصل اى الحق بعض النجاة ان المكسورة بليت واصل ( فى المنع عن دخول الفاء على الخبر ) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأتى الا فى السكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان الشافى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط ( والاصح انها ) اى ان المكسورة ( لا تمنع عنه ) اى عن دخول الفاء عليه ( لانه لا يخرج الكلام عن الخبرة ) وتغلقه ( الى الانشائية ) بل يحق الكلام على ما كان عليه قبل وتوهم كرهه وما ذكره من التعليق غير مسلم لوروده فى الكلام المجزوء كلام الفصحاء ايضا ( يؤيده ) اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه ( قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا ) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( وهم كفار ) الواو للمل ل والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر ( فلن يقل ) وفى حل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم \* لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائزا ولا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا تضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل ( فان قيل قد اُلحق بعضهم ) وهو المالكى ( ان المفتوحة ولكن بليت واصل ) كما اُلحق البعض منهم ان المكسورة بليت واصل ( فا ) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله اهذا زبدام ذاك ( وجه ) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى ( تخصيص ان المكسورة بالالحاق ) البناء داخله على التصور فالى معنى اى شئ يوجب ويقضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد اُلحقتهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما يعضمهم ان ولكن بهما اى يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا ( قيل بعضهم الذى اُلحق ان بهما هو سيويه فاعتد ) اصله اعتدد فاذهم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر ( بقوله ) لكونه امام الهوى ومقتدى فى هذا الفن ( وذكره ) اعتمادا عليه ( ولم يعتد ) اى ولم يعتبر ( بقول من سواه ) اى بقول من كان غير سيويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن ( فلماذا ذكره ) لعدم اعتداده ايا لان خبر المعتد

كالدم ( مع ان كلا القولين ) وهما الحاق سبويه ان بهما والحاق البعض ان  
ولكن بهما ( لا يساعدهما ) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما ( القرآن ) المجز  
( وكلام الفصحاء فايدل ) الفاء التفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة وبذل  
صفتها واصلتها ( على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق )  
خبر لقوله فايدل فايدل فليدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط اي اذا نال جواز  
حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب  
كما سبق ( وما ييدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء ) اى ما ييدل على  
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر ( قوله تعالى واعلموا ) خطاب  
عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في ( انما ) حرف من الحروف المشبهة بالفعل  
وقصت لكونها مفعولة ولفظ ما موصولة بمعنى الذى يبدل عليه قوله من شئ لان  
من فيه للبيان لا بدله من المبين و ( ضمتم ) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد  
المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا اى هذا  
الذى بعث الله رسولا وقوله ( من شئ ) يبان له لما سبق والمعنى ان الذى ضمتموه  
حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدي الكفار  
( فان الله خسه ) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار  
ومجرور خبر مقدم لما سياتى خسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخسة وان  
مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب  
قائمة مقام مفعولى علمت بمعنى فاعطوا ابتداء وجه الله خسه ما ضمتموه لمصارفه  
المذكورة ( و ) ما ييدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر ( قول الشاعر  
فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو  
للقسم ( ما ) نافية ( فارقتكم ) فعل وفاعل ومفعول ( قالبا ) منصوب على  
الحالية من الفاعل من القلى وهو البعض كما فى قوله تعالى انى لعمركم من الفالين  
اى من البغضين و ( لكم ) متعلق به ( ولكن ما يقضى فسوف يكون ) ولكن  
حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للفعل  
صلته اوصفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا تحقق معنى الوقوع  
والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على اتم خبر والمعنى ولكن الذى اوشبنا بقدر  
عند الله فيقع لا بحالة ( وقد يحذف المبتدأ ) لانسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف  
الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف ( لقيام قرينة ) ( لفظية ) كقوله  
ان اراك البعير طليحان اى والبعير طليحان حذف اقرينة لفظية وهى المضاف  
اليه اوصفية ) كالمثال المذكور فى المتن ( جوازا ) ( اى حذف جاز الا واجبا  
وقد يجب حذفه ) اى حذف المبتدأ ( اذا قطع الثمت بالرفع ) اى كان الخبر

في الاصل فعنا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف  
 ( نحو الحمد لله اهل الحمد ) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير  
 ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك ( اى هو اهل الحمد ) ولم يذكره  
 لقائه لالعدمه كما زعم البعض وعمله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية  
 لا تنافي وجوب الحذف الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك  
 ركن وقد يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لان ركن قوى اصيل في الكلام  
 نحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف  
 الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره ( وانما وجب حذفه ) عند وجود الشرط  
 المذكور وهو القطع ( لعلم ) مني لمفعول ( انه ) اى الخبر ( كان في الاصل  
 صفة ) لشيء مرفوع اوضده ( فقطع ) عن التثنية فجعل مرفوعا ( لقصد  
 المدح ) اى لقصد مدح الموصوف ( او الذم ) اى لقصد ذمه ( او غير ذلك )  
 اى غير المدح والذم كالترحم ( فلو ظهر المبتدأ ) ولم يحذف وجوبه ساواه حذف  
 جوازا ولم يحذف ( لم يتبين ذلك ) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان  
 الصفة طالبا اما للتخصيص او لتوضيح وان جئت للمدح والذم الا ان المبتدأ  
 اذا لم يحذف ولم يقطع التثنية بالرفع لم يتبين انه قصد به المدح او غيره بناء على  
 كونه مقتضى الظاهر ( ويجب حذفه ) اى حذف المبتدأ ( ايضا ) اى كما يجب  
 حذفه اذا قطع التثنية بالرفع ( عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره ) اى  
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل ( هو زيد ) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال  
 المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه  
 اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى  
 هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره  
 قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تنسوق السامع الى  
 ما يذكر بعده وهو المدح والمخصوص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل  
 يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره ( كقول المستهل ) في القاموس  
 استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته واخفض استعبر  
 للبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قبل الاستهلال \* ما يدن  
 وبالك زدن كلاهما مستقيم ( اى المبتدأ المحذوف جوازا ) بقرينة الجار والمجرور  
 لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء  
 قدر فعلا واسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جملة خبرا ليكون من اول الامر  
 مثلا للقيام ( مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل ) بحذف المضاف اليه  
 وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول ( المبصر ) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقريئة رؤيته (الهلال الرافع صوته)  
 لقرطس ورده بالرؤية المنخفضة (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول  
 متروك اى ابصار البصر الهلال اوالى المفعول والفاعل متروك اى ابصار  
 الهلال المبصر بالرفع والاولى هو الاولى (الهلال والله) (اى هذا الهلال  
 والله) (الان المبتدأ حذف جوازا) (بقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام  
 انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع  
 صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قد علم انهم  
 يفهمون ما يعنى فكان الحذف هو الافصح لامر ين الاهتمام والعلم بانه يشر الى  
 الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن  
 في القاموس الهلال قرة القمر في ليلتين الى ثلاث اواربع او سبع وليلتين من آخر  
 الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك فقر وأشار الى المراد بالاستهلال  
 وهذا القول اى قول المستهمل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال  
 كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال متدأ واسم الاشارة بعده  
 خبره (لان مقصود المستهمل) اى مقصود من رأى الهلال واراد اعلام  
 المستهملين الغير المصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس  
 ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلال اليه)  
 لا يعين شئ وبالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا  
 لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهملين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها  
 الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة  
 وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون (وروه  
 كإبراه) ويكون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا يجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال  
 خبرا (واما اتي بالقسم) مع انه ليس له دخل في حذف الخبر (جريا على عادة  
 المستهملين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرأى  
 مخصوصا برؤية ما ينكر لان امتنازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم  
 على رؤية من مظان الانكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه (وثلاثونهم نصب  
 الهلال عند الوقف) اذ غالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذ وقف  
 عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عاملة النصب به بقريئة  
 حاله يعنى ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او امر فوع على انه خبر مبتدأ  
 محذوف يترك القريئة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على خبره  
 جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا  
 لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط  
 ان يكون الخبر مذكورا (اى حذف حائرا لقيام قريئة) لانه لا يحذف نسيا لكونه

ركا ( من غير إقامة شيء مقامه ) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا حائرا كما سمي ( مثل ) ( الخبر المحذوف جوازا ) كائن او واقع ( في قولك ) ( خرجت فاذا السبع ) يعني واقع بعد اذ المفاجأة اذا كان الخبر عاما بحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذ تبدل على وجود الشيء بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما تام مقامه ( فان تقديره على المذهب الاصح كان نص عليه صاحب الباب ) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك ( خرجت فاذا السبع واقف ) واما عذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس بما نحن فيه لان منها انه نظف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا نظف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى السبع وما ذهب اليه لا يطرده في جمع مواضعها اذ لا معنى لعونك مكان خروجى السبع بالباب في ما ويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه نظف زمان وهو مذهب الزجاج والمجوف وهو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان نظف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فيثبت يكون اذا نظف زمان الخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحوا بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدم مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بنسبى اذ لا يجوز حذفها وقيل هى للعطف جلا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب ( على ) تقدير ( ان يكون اذا نظف زمان ) متعلق ( بالخبر المحذوف ) لقيام قرينة جوازا ( غير ساد مسدده ) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويفنى عنه لان التقديم لفظيا لا يقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان النظر لا يفيد معنى الوقوف وتفسيره ولا يفنى عنه تأمل ( اى فى وقت خروجى السبع واقف ) فالقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا للمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على السبب ( و ) ( قد يحذف الخبر ) ايضا ( لقيام قرينة ) ( وجوبا ) ( اى حذفا واجبا ) ( فيما التزم ) مبنى للفعول يقال التزمته النسي وهو التزمه قبل ملازمته ( اى فى التركيب الدنى التزم منه ) اى من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمه وتقدير منه اقبس من تقدير فيه فضيحه الموصول محذوف وحصل ما موصولة ههنا اقبس من جعلها موصوفة او مصدرة بأل ( فى موضعه ) ( اى فى موضع الخبر ) المحذوف وجوبا ( غيره ) نائب لقوله التزم ( اى غير الخبر )



فالمجروان راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مسد  
القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك  
الخبر ( وذلك ) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كأن ( في اربعة  
ابواب ) على ما ذكره المصنف ( بالامثلة ) يعنى اكتفى في كل بالمثل كما اكتفى في وقوع  
التكرار المخصصة مبدأ ( اولها ) اى اول تلك الابواب الاربعة ( المبدأ الذى )  
وقع ( بعد ) كلمة ( لولا ) الامتناعية ( مثل لولا زيد لكان كذا ) ( اى لولا زيد  
موجودا ) ههنا للوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد  
مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة حالية عن العائد الى المبتدأ  
ولا بد منه في الاغلب كافي قوله لولا على لهلاك عمر رضى الله تعالى عنهما  
( لان لولا ) موضوعة ( لامتناع الشيء ) وهو جوابها ( لوجود غيره ) وهو المبتدأ  
الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا  
لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على  
معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى ( فتدل ) كذا لولا وضعا  
( على الوجود ) بحيث تكون قرينة ( وقد التزم في موضع الخبر ) غيره وهو  
( جواب لولا فيجب حذفه ) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا  
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة  
لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلهذا دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها  
موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادس  
الخبر وهو جواب لولا ولذا قال السارح ( لقيام قرينة ) دالة على الخبر المحذوف  
وهى لولا ( والتزام قائم مقامه ) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا ( هذا )  
اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كأن  
( اذا كان الخبر تاما ) ادلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما ( واما اذا  
كان الخبر ) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ( خاصا فلا يجب حذفه ) سواء  
حذف جوازا او لم يحذف اصلا ( كافي قوله ) اى قول الشاعر ( ولولا الشعر بالعلاء  
يزرى ) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او  
قدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعر ايتبعهم الغاؤون  
وقوله بالعلاء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى  
الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبيا  
بنى اسرائيل فقدم المحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان  
يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كأن حال كونه  
يزرى بالعلاء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا نخزم الله صعدة

( لكت اليوم اشعر من ليد ) اى لكت في زمانى غالبا في نألفه واشتقالي على ذلك الشاعر ولكن الازراء بمعنى منه ( هذا ) اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف واخبره ( على مذهب البصريين ) كما عرفته مفصلا ( وقال الكسائي الاسم الذى بعدها ) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه ( فاعل بفعل مقدر ) اى محذوف وجوبا كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني وذلك انها في الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لافصا لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما في قولك لولم تثنى لآكر منك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لاقى الحل ولا فى المأل ( لولا وجد زيد ) حذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه ففى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا ( وقال الفراء ) كلمة ( لولا هى الرافعة للاسم الذى ) وقع ( بعدها ) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول بمحذوف مستند الكلام لان لولا حرف لا يكون مستندا ولا مستندا اليه والاسم الذى بعدها هو المستند اليه فيلزم ان يكون المستند اليه معمولا لاسمال لفظي هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بعامل معنوي وقد سبق العامل فى المستند اليه هو العامل المعنوي لا خبر ( وثانيها ) اى ثانى الابواب الاربعة ( كل مبتدأ كان ) فى الاصل ( مصدرا صورة ) مثل ضربى ( اوبتأويله ) اى او كان مؤثلا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤثله ( منسوبا ) صفة لقوله مصدرا او قوله تأويله ايضا ( الى الفاعل ) وحده بان يضاف اليه ( او المفعول ) وحده بان يضاف اليه ( او كليهما ) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الى الثانى او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ ( وبعده ) اى بعد المنسوب اليه ( حال ) مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية ( او كان ) مبتدأ فى الاصل ( اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ) صورة او مؤثلا منسوبا الى احدهما او اليها ( وذلك مثل ذه بى راجلا ) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط ( وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ) لانه يحتمل ان يكون فاعلا حينئذ يكون المثل مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط ( ومثل ضربى زيد قائما ) حال من المفعول او من الفاعل ( او قائمين ) حال منهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيداً قائماً او قائمئ ومثل ضربى زيداً قائماً او قائمئ وان ذهب راجلاً  
وان ضرب زيداً قائماً ( وان ضربت زيداً قائماً ) او قائمئ هذه امثلة ما يكون  
في تأويل المصدر ( واكثر شربى السويق ملتوتا ) اى مخلوطا من لث اذا اختلط  
( واخطب ما يكون الامير قائماً هـ ) النحاة ( البصريون الى ان تقديره ) اى  
تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهباى حاصل اذا كنت قائماً وضرب زيد  
حاصل اذا كان قائماً ( ضربى زيداً حاصل اذا كان قائماً ) هذا التقدير اذا  
كان قائماً حالا من زيد واما اذا كان حالاً من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيداً  
حاصل اذا كنت قائماً فتقدير ضربى زيداً قائمئ ضربى زيداً حاصل اذا كنت  
قائمئ فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة ( غذف ) المتعلق وهو ( حاصل )  
وجوبا ( كما يحذف متعلقات الظروف ) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا  
وههنا وجوباً لدحل مسده ( نحو زيد عندك ) تقديره زيد حصل او حاصل  
عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه ( فبقى ) بعد حذف  
المتعلق قوله ( اذا كان ) قائماً كما بقى عندك بعد حذف متعلقه ( ثم حذف  
اذا مع شرطه العامل في الحال ) اذا هذه طرفية خالية عن معنى الشرط الا انه سمي  
مدخولها شرطاً لرايحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في قوله  
تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا في ارضهم فقالوا نعم اذا ما غضبهم يغفرون ومثله كثير  
يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل في الحال لان العامل  
في الحال هو العامل في ذى الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفصل ( واقيم  
الحال ) منصوباً ( مقام الظرف ) القائم مقام الخبر وهو المتعلق ( لان في الحال  
معنى الظرفية ) اذ معنى جاءنى زيد راكباً جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك  
اتيتك والجلس قادم اتيتك وقت قدوم الجلس ولهذا المناسبة اقيمت الحال مقامه  
( فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ) لان القائم مقام السى يكون قائماً مقام  
ذلك الشئ بالواسطة فيكون الحال قائماً مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة  
لما قلنا ( قال الرضى ) الشارح لهذا الكتاب ( هـ ) اى تقدير البصريين وهو  
ضربى زيداً حاصل اذا كان قائماً ( ما قيل فيه وفيه ) اى في هذا التقدير ( تكلفات  
كثيرة من حذف ) بيان للتكلفات الكثيرة ( اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت )  
حذف اذا مع جملتها المضاف اليها ( في غير هذا المكان ) لان حذف اداة الشرط  
مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك  
( ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة ) وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة  
وما يكون معدولاً عن الاصل يكون تكلفاً ( الى معنى التامة ) وهو قليل نادراً ولذا  
احتج الى القرينة وقيل الحال مقام الطرف وهذا وان لم يكن تكلفاً لكونه

كثير الا استعمال الاله لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف  
التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما نكرر مرتين يكون كثيرا او هو حذف  
اذامع الجملة المضاعف اليها والدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما  
لكونها اربعة لوجود حذف اذا واحدا واما حذف اليها تانيا واما ثانيا لكونهم كون  
نكفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كال المقدرة ناقصة واما خبرها قيل لان مثل  
هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكسار بحيث لم يسمع  
تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه في شيء ولم يسمع مع طول الاستقراء  
فصل من هذا ان كان تامة واما حال لان التكرير شرط في الحال على ماسياتي  
(والذي يظهر لي) هذا ايضا من كلام الرضي الى قوله وثالثها (ان تقديره)  
اسم ان اي تقدير البصريين هذا المثال (بخصوصي زيد بلايسه) من حيث  
وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاطب (الحال من  
المفعول وضرب زيد بلايسه) من حيث كونه صادرا مني حال كوني (قائما  
اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضرب زيد بلايسه قائم ان اذا كان الحال  
حالا من الفاعل والمفعول كايهما جميعا (اولى) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها  
في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة بظهر لي ولم يدخل  
الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعني التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اولى من  
توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذي  
هو ذوالحال) في المثالين الضمير الغائب في الاول والتكلم في الثاني لان المفعول  
لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه  
حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسطر الزرق لمن يشاء  
اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فني) بعد الحذف (ضرب زيد  
بلايسه قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه  
فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام  
ومحتاجا اليه (نقول) عند حذفه (الذي ضرب قائم زيد) اذا جاءت قائما  
حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فهم من عائد (اي  
الذي (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذي هو (بلايسه) مع فاعله  
بقرينة الملزوم الذي هو ضرب لي لان الضرب يلزمه الملايسه الذي هو خبر المبتدأ  
يعني الفعل الذي هو بلايسه مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ  
(وهو السامع في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال  
ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او جوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا  
قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وصاحبه (مقامه) لان المفعول كثيرا

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل ف ضرب الرقيب ( كما تقول راشدا مهديا )  
يحذف العامل في ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية ( اى سر ) امر من سار  
يسر مثل باع ببيع بع ( راشدا مهديا ) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة  
راشدا يحى تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا ( فعلى هذا )  
اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية ( يكونون )  
اى البصريون ( مستريحين ) اى مخلصين ( من تلك التكاليف البعيدة ) التى  
ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير  
اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس ( وقال الكوفيون تقديره ) اى المثال  
المدكور ( ضربي زيدا قائما حاصل ) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول  
المصدر لفظا ومعنى او العامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر  
بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح ( بحذف قائما ) اى الحال ( من متعلقات  
المبتدأ ) لاسر متعلقات الخبر والساء في قوله يجعل متعلق بقال واجابهم الشارح  
من طرف البصريين بقوله ( ويلزمهم ) اى الكوفيين ( حذف الخبر ) وجوبا  
( من خبر سد شئ مسد ) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر  
المحذوف فلا يصلح ان يقوم مقامه لان التقدم لا يقدر ان يقوم مقام التأخر عنه  
( وتقيد المبتدأ ) عطف على حذف الخبر ( المقصود عموم ) ناسبه يعنى يلزم  
الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقيد بذا الحال لان الح ل قيد لعامله وعامله المبتدأ  
والمقصود منه العموم والقيد ينافية ( بدليل الاستعمال ) متعلق بالمقصود لان  
الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوصى يعنى جميع ما يقع عليه دفعا  
للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل  
الجنس ولم تكن قرينة خصوصى لاستغرق نحو النوم ينقص الوضوء ولكونه  
مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتزب يابس والماء بارد فالعنى حينئذ  
كل ضرب واقع معنى على زيد في حال القيام حاصل وهو مراد ( وذهب الاحق  
الى ان الخبر الذى سدت الحال بحله ) اى الخبر الذى نائب الحال مثابه وقامت  
مقامه ( مصدر مضاف الى صاحب الحال ) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر  
المحذوف وجوبا هو المصدر المامسل بدون المعمول ( اى ضربي زيدا ضربه  
قائما ) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل  
فتقديره ضربي زيدا ضربي قائما وضربي زيدا ضربي زيدا قائمين فحذف  
الخبر وهو المصدر المامسل واقيم معموله الحال مقامه واحيب عنه بان هذا من  
قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو متمتع عندهم لان المصدر مؤثر  
بان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالوصول

مع الأصل ( وذهب بعضهم ) وهو ابن درستويه وأشار بالعص الى ضعف  
ماقاله ( الى ان هذا المبتدأ لا خبر له ) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع  
مع الاستفراء ( لكونه ) اى المصدر ههنا ( بمعنى الفعل ) وكذا لا يحتاج الفعل الى  
الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه ( اذ المعنى ) اى معنى ضربى زيد قائما ( ما ضرب  
زيدا الا ) حال كونه او حال كونى ( قائما ) واجيب بان هذا القول ايضا غير  
مستقيم لعدم استتلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه  
قائما لجازان بحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا  
بدون الحال لان المقصود تنبيد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل ( وثالثها )  
اى ثالث الابواب الاربعة ( كل مبتدأ استعمل خبره على معنى المقارنة ) يعنى يكون  
الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما ( وعطف عليه ) اى على  
ذلك الخبر ( شئ ) يصح ان يكون محكوما بالخبر ( بالواو التى بمعنى مع ) ( و )  
( ذلك ) اى مثال القسم الثالث ( مثل ) ( كل رجل وضيعته ) بالرفع عطوف  
على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وهى كتابة عن الصنعة والحرفة  
سميت به لانه اذا اعتليت به اصنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شهوا  
صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تقنى ( اى كل رجل مقرن مع ضيعته ) ي  
هو مقرن بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر ( وهذا الخبر  
واجب حذفه ) لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو  
من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع العطوف فى موضع الخبر ولذا  
علمه السارح بقوله ( لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرن ) لكونها بمعنى مع  
فتكون الواو قرينة لحذفه ( واقم العطوف ) الذى هو قوله وضيعته باعتبار  
معناها الاصلى ( فى موضعه ) اى فى موضع الخبر لان العطوف ههنا وان كان  
معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب  
عن الخبر وينفل مكانه ( ورابعها ) اى رابع الابواب الاربعة ( كل مبتدأ )  
فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى ( يكون ) ذلك المبتدأ ( مقسم به ) اى ما  
يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كما بين الله ولعمرك ( وخبره )  
اى خبر ذلك المبتدأ فقط ( القسم ) ( و ) ( ذلك ) اى مثاله ( مثل لعمرك )  
وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله ( لافعلن كذا ) اللام جواب  
القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لا يكيدن اصنامكم ( اى لعمرك وبفؤك )  
وذلك مبتدأ ( قسمي ) خبره ( اى ما قسم به ) ليصح الجمل لانه لا يصح جمل  
القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمي ( ولا شك ان لعمرك يدل على  
القسم المحذوف ) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه بالمقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف  
 ( وجواب القسم ) وهو قوله لا فطن كذا ( قائم مقام الخبر ) لان المتأخر  
 يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والقرائن ما يقوم مقامه  
 ( فيجب حذفه ولعمري ) بالفتح ( ولعمري ) بالضم كلاهما ( بمعنى واحد ) وهو  
 البقاء ( ولا يستعمل مع اللام ) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء  
 ( الا المقطوع لان القسم موضع التخفيف ) اي لا تقي للتخفيف ( لكثرة استعماله )  
 وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان القحمة اخف ولما فرغ من بيان  
 ما هو المحذوف بالفاصل وعامله معنوى شرع في بيان ما هو المحذوف به وعامله لفظي  
 قل ( خبران واخواتها ) وانما الحق بالفاعل لكونه جزءاً ثانياً في الجملة ( اي من )  
 جملة ( المرفوعات ) فيه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس  
 الا انه من المرفوعات ولم يردان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المستند جملة  
 مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ  
 والخبر قصد الى البيان على وجه يمثل المذهب الاصح وغير الاصح ( خبران  
 واخواتها اي استيعابها ) وليس هذا وضعا نحو ما بل هو استعمال اللغة قال  
 الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اخاتها ( من الحروف الخمسة الباقية وهي ) اي  
 تلك الحروف مبتدأ ( ان وكان وليت ولعل ولكن ) المجموع من حيث المجموع  
 خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه ( وهو ) اي خبران ( مرفوع بهذه  
 الحروف ) اي كل واحد من هذه الحروف الستة ( لا ابتداء ) كما هو مذهب  
 الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً مبتدأ بالاحرف  
 لان الحروف اضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل في اسمين ( على المذهب الاصح )  
 وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها الجزئين على السواء فالاولى  
 ان تعمل فيهما ولا سيما ان مشا بهنهما مشابهة قوية بالفعل المتعدي وقال  
 في المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالاحرف لانه اشبه الفعل في لزومه الاسماء  
 والماضي منه في بناءه على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه ومرفوعة بالفعل  
 والفاعل ونزل قولك ان زيداً اخوك منزلة ضرب زيداً اخوك انتهى ( لانها  
 لما شابهت ) هذه الحروف ( الفعل ) في لزومها الاسماء المتعدي ( في احتياجها  
 الى الاسمين ( لما سيجي ) في بحث الحروف ( عملت رفعاً ونصباً ) يعني نصب الاسم  
 ورفع الخبر ( مثله ) اي كالفعل المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم  
 الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيهاً بفرعية العمل  
 على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعاً كان عمله ايضاً فرعاً ( هو ) ضمير  
 الفصل لان الخبر اذا كان معرفاً باللام يوثق بضمير الفصل مثل زيد هو القام

ولا يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان ( اى خبران واخواتها ) ( المستند )  
 خبر لالاول اول الثاني وهو مع خبر خبر الاول ( الى شئ آخر ) ولم يقل الى اسم ان  
 ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان المستند فيهما مستند الى فاعله  
 ثم هو مع الفاعل مستند الى اسم ان ( بعد دخول ) ( احد ) ( هذه الحروف ) زاد  
 لفظ الاحد لانه بقاؤه يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه  
 لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الادخل عليه احدها  
 ( عليهما ) اى على المستند وشئ آخر ( فقوله المستند ) جنس ( شامل لخبر المبتدأ ) المراد  
 بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مستند لال الثاني خبره مستند اليه فليس ينسأل له  
 ( وخبر كان ) واخواتها ( وخبر لالتي ) تكون ( لثني الجلس وغيرها ) كخبر ما ولا  
 المنسبتين بايس لان احبار هذه الاقسام كلها مستندة فتدخل في قوله المستند  
 ( و ) الجارفي ( بقوله ) متعلق بقوله خرج ( بعد دخول هذه الحروف خرج  
 جميعها ) اى جمع اخبار هذه الاقسام ( عنه ) اى عن التعريف سوى خبر هذه  
 الحروف ( والمراد بدخول هذه الحروف ) عليها ( ورودها ) يعنى دخول هذه  
 الحروف ( عليهم الاثر ) اى لاعطاء ( انرها ) وهو العمل ( فيهما ) اى في المستند  
 وشئ آخر ( لفظا او معنى ) على سبيل منع الخبر لالجمع اما غطاء العمل وامامناه  
 فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتسبيه وغيرهما فان تأكيد  
 الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا يتقضى التعريف وفيه  
 رد على الرضى حيث قد دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن في قولك ن  
 رجلا حسن غلامه مستند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لالها بل الخبر  
 مجموع الجمله الفعلية ( فلا يتقضى التعريف ) اى تعريف خبر ان ( ينسب يقوم )  
 اى فعل مستند الى اسم ظاهر مضى الى ضمير راجع الى اسم ن ( في قولنا ) ان زيدا  
 يقوم ابوه فان يقوم ههنا ) اى في هذا المثال بدون الفصل ( من حيث استناده الى  
 ابوه ليس ) اى لفظي يقوم ( بما يدخل عليه ) اى من قسم الخبر الذى يدخل عليه  
 ( ان بهذا المعنى ) اى لا يراى انهما فيهما لفظا او معنى ( بل اتادخل ) ان ( على  
 جملته ) فليمة هي جملة ( يقوم ابوه ) اى لا ينسحب انرها الا الى فظ زيد وجمله  
 يقوم ابوه لالى يقوم وحده حتى يتقضى التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو  
 المستند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يلقى له خبران والحال انه كلما  
 صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك ( فلا يحتاج ) مبنى  
 للفعول ( الى ان يجاب عنه ) اى عن اتفهض التعريف يقوم ( بان المراد بالمستند  
 المذكور في التعريف ) المستند الى اسم هذه الحروف ( ويقوم في المثال المذكور  
 ليس بمستند الى اسم ان بل مستند الى متعلقه ) هو ابو فكيف يتقضى التعريف به



( ويلزم ) عطف على قوله بحاج فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه  
اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول  
من قال على التقدير الاول ولا خفاء في هيئته فاللائق ان يقول على انه يلزم ( منه )  
اى من هذا الجواب ( استدراك ) اى زيادة ( قوله بعد دخول هذه الحروف )  
لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاسماء السابقة  
لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى خبرها اقترح تلك الاخبار  
كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف  
فيكون مستدركا قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بمسند  
دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله  
المسند في الفاعلة في تأخيرها حتى يتدفع الاستدراك بهذا التقدير نأمل ( ولا الى  
ان يحاج عنه ) اى من انتقاض تعريف بمنه عطف على قوله ان يحاج باعادة  
الجار والتانيه عطفه على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يحاج عن انتقاض  
التعريف بمنه ( بان ) يقال ( المراد بالمسند ) المذكور في التعريف ( الاسم المسند )  
بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فصل مسند  
( فيحتاج ) اى حتى يحتاج ( الى التأويل ) الجملة بالاسم ( حيث يكون خبرها ) اى خبر  
الحروف المنبهة بالفتل ( جملة ) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى صير يرجع الى  
اسمها ( مثل ان زيدا يقوم ) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه ( فانه ) اى يقوم  
مؤل بقاتم ) فيكون الاسم المسند اسم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمى وقال  
المحشى ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كاسم  
خبر المبتدأ اى كما ان الخبر بالجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد  
( مثل ) قائم فى ( ان زيدا قائم ) نبيه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان  
المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كما به السارح عليه فيما سبق  
بقوله اى دخول احد هذه الحروف ( فانه ) اى لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد  
هذه الحروف فان قيل ان قائما متد قبل دخول احد هذه الحروف فمعنى قوله  
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا  
ان ذلك الاستناد زال واتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند  
بده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول ( وامره ) اى حله وشأنه ( كاسم  
خبر المبتدأ ) ( اى حكمه ) اى حكم خبر ان واخواتها ( تحكم خبر المبتدأ ) لانه  
في الاصل خبر المبتدأ فبدل خول ان واخواتها عليه لم يغير حكمه ( فى اقسامه )  
اى اقسام خبر المبتدأ ( من كونه ) بيان للاقسام ( مفردا ) يعنى كما يكون خبر  
المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم  
 ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سقى مثله (ومعرفة)  
 مئذ ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفي احكامه) اي احكام خبر المبتدأ  
 (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك  
 يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظيا او معنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا  
 عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا حامض (ومثنا ومحدوفا)  
 على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للمحذف  
 مثل ان ضربني زيدا قائما ومثل ان زيدا وضعت وغیرهما من المواضع التي يجب  
 حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال  
 ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمر كذا لافعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه  
 مشتقا وجامدا وفي شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جملة (فلا بد من طاء)  
 يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام  
 الذي يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لا يقال  
 اندح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاققة  
 ما للحاققة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز  
 حذفه مطلقا (الا اذا صل) يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان لبر  
 الكر يستين وار السمن متوان بدرهم (والمراد ان امره كأمره) يعني ان المراد  
 من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اي خبر المبتدأ (خبرا) بسبب ان يعني ان خبر  
 هذا الباب مشاركة لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا للباب ان  
 (لوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له (واتقاء موانعه) حذف على  
 لوجوده يعني باتقاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان  
 الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تنسيبه امر خبرا لامر خبر المبتدأ  
 (ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبرا للباب ان) قوله يصح  
 مع فاعله في محل الرفع خبرا لار في قوله ان كل ما وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع  
 ايضا فاعل لا يلزم (حتى يرد) من ورد من باب ضرب (انه) اي الخ ل والشان  
 (يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبرا  
 للمبتدأ مقدما عليه وجوا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس  
 على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا وان من ابلك) يعني لا يجوز  
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود  
 المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان  
 لطلت الصدارة (الا في تقديمه) (عليه) اي تقدم الخبر على المبتدأ يعني امره

كأم خبر المبتدأ في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة حيث يفترق فيها جواز  
 وامتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجوز تقديم خبران على اسمها لأن  
 فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب إظهارا لانتحاط رتبة الفرع  
 عن رتبة الأصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الأصل (أي  
 ليس أمـره كأم خبر المبتدأ في تقديمه) لأن الاستثناء من الموجب يكون متغيا  
 كما تقول جاني القوم الأزيدا يعني أن زيدا لم يجي\* (فانه لا يجوز تقديمه) أي  
 تقديم خبران (على الاسم) أي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا  
 لأن المبتدأ إذا كان متضمنا لما يجب له صدر الكلام أو كانا معرفتين أو متساويين  
 أو كان الخبر فعلا لم يجوز تقديم الخبر عليه لم يسق فافترا (وذلك) أي وجوب  
 تقديم الاسم على الخبر في باب أن بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير  
 إذا لم يمنع مانع أو الفرق بين خبر بهما في التقديم جواز وامتناعا واقع وثابت (لأن  
 هذه الحروف فروع) جمع فرع كفرون جمع قرن وهو التابع بمعنى توابع داخله  
 (على الفعل في العمل) أي في عمل التنصب والرفع مثله سبق منه اجالا وسيأتي  
 تفصيله (فأريد أن يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (أيضا) يعني كما رذواتها  
 فروع لتأكيد القرينة وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعي للفعل أن  
 يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد الزوم كون الفعل من أول  
 الأمر واقعاً على المفعول قبل تمامه لأن الفعل لا يتم إلا بالفاعل وهو هنا مؤخر  
 (و) العمل (الأصلي) له أن يتقدم المرفوع على المنصوب (لأن الأصل في الفاعل  
 إذا لم يمنع مانع منه أن يلي الفعل المسند إليه وإذا قدم المرفوع على المنصوب يكون  
 عملا بالأصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها)  
 يعني في اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) أي ثاني معمولي وهو الخبر (على)  
 معمول (الأول) وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع أنهما  
 كانا في الأصل مبتدأ وخبر أو قد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيبي\* كما يتصرف  
 في معمولي الفعل (المتعدي بالتقديم والتأخير إذا لم يمنع مانع منهما لتقصنهما)  
 في العمل (عن درجة الفعل) لانه الأصل في العمل وهي مشابهته به لتعمل  
 عمله فتكون فرعا له فيه (إذا كان) (الخبر) (طرفا) أي طرف زمان أو مكان  
 أو جارا ومحورا (أي ليس أمـره كأم خبر المبتدأ في تقديمه) في جميع الأوقات  
 (إذا كان) (الخبر) (طرفا) أي الوقت كونه طرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم  
 لأن الاستثناء من التثني يكون مثبتا مثل قولك ما جاني القوم الأزيدا أي الأجايني  
 زيد (فإن حكمه) أي حكم خبران (إذا) بالتثوين لانه طرف زمان أي حين  
 كون الخبر طرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) أي حكم خبر المبتدأ (في جواز

التقديم اذا كان الاسم معرفة ( يعنى كان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره  
 الطرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه  
 الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الطرف عليه ( نحو قوله تعالى ان الياء انهم )  
 وان في الدار زيدا ( وفي وجوبه ) اى وجوب التقديم ( اذا كان المبتدأ نكرة )  
 لتخصص على ما سبق يعنى يجب تقديم خبرها الطرف على اسمها اذا كان الاسم  
 نكرة كما يجب تقديم الخبر الطرف اذا كان المبتدأ نكرة ( نحو ) قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم حين قدم رجلان من المنكرين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ  
 فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما ( ان من البيان لهنرا ) يعنى ان بعض  
 البيان بمثابة الصخر في ميلان القلوب اوفى العجز عن الايمان بمنه وهذا النوع  
 محذوح اذا صرف الى الحق ومنذ موم اذا صرف الى الباطل ( وان من النسر  
 الحكمة ) اى كلام نافع يمنع عن اجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من  
 المواعظ والامثال التى يتفجع الناس بها والثناء على الله ورسوله والتصبية للمسلمين  
 وما اشبه ذلك وهذا النوع من النسر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح  
 وتسييه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح ( وذلك ) اى جواز تقديم الخبر  
 عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة ( لتوسعه ) اى  
 النحاة ( في الظروف ما لا يتوسع ) مبنى للمفعول ( في غيرها ) اى غير الظروف اى  
 لجوز النحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شئ من المحدثات لا بد  
 وان يكون في زمان او مكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا عنه فدخل  
 حيث لا يدخل غيره كالبحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجرار  
 والمجرور مجرىا لتناسق بينهما اذ كل ظرف في التدوير جار ومجرور يحتاج الى الفعل  
 او معناه كاحتياج الطرف الى كل من حا ولان الظروف اختلاط بالسميات فان  
 كل شخص لا يتخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يستعمل عليه فكان  
 طرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما ( خبرلا ) ( الكاشفة ) قدر متعلق  
 الطرف معرفة باللام ميلا الى رطابة جانب المعنى بالتركيب التوسيفي ولو قدر نكرة  
 لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهونادر لان الحال اما لبيان  
 هيئة الفاعل او المفعول به او ما من فاعل انصرف الى المبتدأ وهذا وان كان  
 جازا وشايعا الا انه يلزم تقديم الحل على عامله انظر وهو غير جاز لا سمي  
 فلا وجه لقول من قال والمشهور في امثله تقدير النكرة ( لثنى الجنس ) ( اى لثنى  
 صفته ) اى صفة الجنس وحكمه بمحذوف المضاف ( اذلا رجلا قائم مثلا )  
 واراد وملفوظ ( لثنى اقيام ) والانباء وهو الصفة والحكم ( من الرجل لا )  
 واراد ( لثنى الرجل نفسه ) لان الثنى انما يرد على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لتنى الجنس لا محذور بها  
 حذوان التى هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها تنقيضها لان لا لتنى  
 وان الاثبات ولازمة للاسماء زومها وفي الرضى وجه مشابهة لا اثبات لان لا للبلغة  
 فى التنى لكونها لتنى الجنس كما ان ان للبلغة فى الاثبات لانها لتنى كيد فيه فحينئذ يكون  
 الجمل جل انتقيض على التقيض انتهى قيل ان لا لتنى كيد كما ان كذ لك فحينئذ  
 يكون الجمل عليها جل التظير على التظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر  
 كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمسابتها لان المشابهة  
 بالفعل فتكون لاهذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابهة بالشئ  
 مشابهة لذلك الشئ ( هو ) اى خبر لاهذه ( المسند ) ( الى شئ آخر ) سواء كان  
 المسند اليه اسمها ولا ( هذا ) اى المسند جنس ( شامل خبر المبتدأ وخبر ان )  
 واخوانها ( و ) خبر باب ( كان و ) خبر ( خبرها ) اى خبر هذه المذكورات كخبر ما  
 ولا لمستهين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شئ آخر ( بعد دخولها )  
 ( اى بعد دخول لا ) هذه ( فخرج به ) اى بقيد البعدية ( سائر الاخبار ) كلها  
 لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل  
 لا بعد دخول لاهذه فكانت مخرجة به ( والمراد بدخولها ) اى دخول لاهذه  
 ههنا ( ما عرفت فى خبر ان ) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى  
 على سبيل منع الخلو بالجمع اذا كان الامر كذلك ( فلا يرد نحو يضرب فى لار جل  
 يضرب ابوه ) بان يقال انه يصدق على يضرب مسندا الى شئ آخر بعد دخول  
 لاهذه ولا يصدق خبر لا لانه لفظ لا مادخلت على يضرب وحده بهذا المعنى  
 بل انما دخلت على جملة اى يضرب ابوه فاورثت اثرها لها ( نعولا غلام رجل )  
 منصوب لانه اسم لالوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا  
 او مشبها به وواقعا بعدها بالفصل وههنا كذلك ( طريق ) خبرها ( وانما صدر )  
 المصنف فى التمثيل ( عن المثال المشهور ) فيما بين النحاة ( وهو ) اى ذلك  
 المثال المشهور فيما بينهم ( قوامهم ) اى قول النحاة ( لارجل ) وهو مبنى على الفتح  
 لما سيجي ومنصور محلا على انه اسمها ( فى الدار ) الجار والجرور فى محل الرفع  
 على انه خبرها ( لاحتمال حذف الخبر فيه لكون خبرها محذوف كثيرا  
 ( وجعل فى الدار صفة ) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لاهذه  
 مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالخاصل ان المثال  
 الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه  
 للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح ( بخلاف ما ذكره المصنف ) من  
 المثال ( لان غلام رجل معرب منصوب ) لكونه نكرة مضافا وواقعا بمدا

بلا فصل ( ولا يجوز ارتفاع صفته ) مع كون غلام رجل منصوبا وعلامة الصفة  
الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له واقمة به والا على ماسبي  
بناء ( على ما هو الظاهر ) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حلا على المحل  
ولكنه غير ظهري يعني رفع صفة المرب المنصوب خلاف الظاهر فلا احتمال  
الظاهر في المثال لمذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال  
وحسنه ( فيها ) ( اى في الدار ) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة  
حكما مثل ضمير الشأن او النقص في قولك هو زيد قائم وهى هندقة ( خبر بعد  
خبر ) مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر ( لا ظرف لطريف )  
بان يكون في متعلقه وظرفا لغوا والخبر واحدا ( ولا حال ) من الضمير المستكن  
في الخبر ويكون حيثن ظرفا مستقرا فالمعنى حيثن لا غلام رجل ظرف حال  
كونه في الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعماله  
( لان الظرافة ) المفهومة من قوله لطريف ( لا تقدير بالظرف ) على التقدير  
الاول ( ونحوه ) على التقدير الثاني اى الظرف لان الحال في معنى الظرف لان  
الظرافة اذا وجدت في احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان وغيره  
لانها جلية كالكرم والجود وندهما ( وانما اتي ) المصنف ( به ) اى بالخبر بعد  
الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره اراد خبر واحد كاف في المثال  
فلما ورد ههنا الخبر تعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما  
اى به ( ثلاثا ) بزم الكذب بنى ظرافة كل غلام رجل ) لانه كثيرا ما يكون غلام  
رجل لطريف وانما تقيدها على سبيل العموم لان التكرار اذا وقعت في خبر التثنية  
تم فيكون كذبا والكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام  
نفي الخبرين معاصي الاسم لاني كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلوا حاض  
كاسق ( وليكون شاملا لتوعي خبرها الظرف ) بدل البعض من قوله لتوعي  
( وغيره ) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى  
الابضاح ولا تقدم خبر لاهذه على اسمها ( وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان  
واخواتها اذا كان ظرفا جوازا ووحوا بالانها محمولة على ان الما عرفت فانحطت  
مرتبها عن مرتبة اصلها ( ويحذف ) ( خبر لاهذه ) اى لا التي لاني الجنس لكن  
بشرط ان يكون الاسم مذكورا او لا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة  
ثلاثا بزم الاجفاف ( حذف ) ( كثيرا ) فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا  
كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام  
شئ مقامه ( اذا كان الخبر تاما ) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة  
( كالوجود والحصل ) وانما حذف ( دلالة التي عليه ) فتكون فضا لا قرينة

لفظة عليه لان التثنية تقتضي منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف التثنية الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف ( نحو لا اله الا الله ) ولا سيف الا ذوالفقار ولا فتى الا على ( اى لا اله موجود الا الله ) وفي المقابل قوله ذوالفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح الدل ونقديره لا سيف في الوجود ومثله لم يوجد سيف الا ذوالفقار وعلى هذا كلمة النهاية اى لا اله في الوجود الا الله انتهى وذوالفقار يفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداء اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية انبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه صليارضى الله تعالى عنه وقيل اهداء اليه الجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء ( وبنو نعيم لا يثبتونه ) من الايات لا من الشبوت لانه لازم ( اى لا يظهرون الخبر في اللفظ ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسيعهم فيه ما لا يتوسع في غيره ( لان الحذف واجب عندهم ) اى عن بني نعيم ( او المراد ) عطف صلى مقدرة تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرونه او المراد به ( انهم ) اى ان بني نعيم ( لا يثبتونه ) ( اصلا ) اى اثباتا قطعيا يعنى ( لالفاظا ولا تقديرا ) فلا يكون خبرا لاثباتا عندهم ( فيقولون معنى قولهم ) اى قول العرب ( لا اهل ولا مال اى اتقى الاهل و ) اتقى ( المال ) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن صلى مثل هذه الصيغة ولا ينبغي ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بني نعيم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لاثباتا انتفى كناية يا مناب ادعو في قوله وهذا ايضا ليس بمختار ( فلا يحتاج الى تقدير الخبر وصلى التقديرين ) اى على تقدير ~~كون~~ الخبر واجب الحذف وصلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا ( يحملون ما يرى خيرا ) يرى بالبناء للعامل او لمفعول ( فى مثل لارجل قائم على الصفة ) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خيرا عند المجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما حلا على محله العبد وهو ارفع بالابتدائية ( دون الخبر ) يعنى لا يحملونه على الخبر لانه ثبت في لغتهم لا خلاص رجل قائم رفع قائم حلا على النحل ( اسم ما ولا المذهبين ) بالفصح من التشبيه ( بابس ) وهو المشبه به ( فى معنى التثنية والدخول على المبتدأ والخبر ) هذا وجه الشبهة يعنى كان ليس موضوعا للتثنية وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهم موضوعا للتثنية وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما اتقى الحمال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والكرة ودخول الماء على الخمر وار لا لا يكون الا للتثنية والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على التكررة ولا تكون لثني الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها  
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) أي لأجل هذه المشابهة (بمحلان) أي  
يتم عمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من  
المشابهة فائدة لهما (هو المستداليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لأنه مستداليه  
المراد من المبتدأ القسم الأول لأن الثاني مستند لا مستند اليه (و) شامل أيضا  
(لكل مستداليه) من اسم ان واخواتها واسم لثني الجنس واسم كان (بعد  
دخولهما) أي بعد دخول أحدهما (خرجه) أي بهذا القول (غير اسم ما ولا)  
المشبهتين بليس (وعما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما ينصك عن  
اقبول ومعنى الدخول مر في باب ان من ار المراد بالدخول ابراث الاثر الى الاسم  
والخبر فقط او معنى (لا يرد) عليث مثل (اوه في من ما يريد اوه قائم) من انه يصدق  
على اوه انه المستداليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما  
زيد قائما) قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او تكرتين او الاول معرفة والثاني  
نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما  
وما رحل قاصدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها  
وخبرها الانكرتين لآخر (وانما اتى في تمثيل لا) بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة  
لمشاكله ما في المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) غفلة (للاعمل الا في التكررات)  
جمع نكرة وفي بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس  
الا انه راعى اصلها وهو ثني الجنس وذلك لا يكون الا في النكرة وكذلك ههنا  
لا تعمل الا في النكرة اعتبارا لاصلها وضعف في المشابهة بليس ايضا (بخلاف  
ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابقتها بليس لم عرفت ولا نهما  
لا تكون في الاصل لثني الجنس حتى راعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا  
وتوهم الخصوص بالعمل في المعرفة بالنسبة يدفع بقره وهو في لاساذ لا خصص  
السند بل لان عمل ما لم يكن شاذا كلاما يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر  
ان يكون عمل ما عاما شاملا للمعرفة والنكرة (عذا) أي عمل ما ولا للمشابهة بليس  
(لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء  
المهمل والجيم بعده وفي آخره زاي مجمة بلا دمكة شرفها الله تعالى (واما بنوا  
تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به  
لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما فيكون  
ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان تستتبعه في العمل (وقولون)  
أي بنو تميم الاسم والخبر (ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما)  
أي دخول أحدهما (مر فوعان الاستدعاء ككنا) أي الاسم والخبر



مرفوعين ( قبل دخولهما ) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبر اعتمد ( وعلى لغة اهل الحجاز ورد ) اى انزل ( القرآن ) الفصح المجز ( نحو ما هذا بشر ) وما من امهاتهم واذا عمل ما فى الثانى عمل فى الاول لاقتضاءهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ما عالة واما لا فقبس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عمليهما فقال ( وهو ) ( اى عمل بليس ) المفهوم من المثال او من قوله المشتهين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا يبيد الاول قريب والمتوسط متوسط ( فى لا ) متعلق بقوله شاذ قد علم عليه المحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال السارح ( دور ما ) اى دون عمل ما لانه ليس يشاذ ( شاذ ) اى قليل ( اخذ اقله من معنى الشذوذ ومن تنكره ايضا لان التنكير يكون للتقليل تقول الحريص على المال حين قبله ما اعطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل لا يباع به ( لنقصان مشابهة لابلليس لان لبس ثنى الحال و ) لفظه ( لا لبس كذلك ) لانها لبست ثنى الحال ( فانه لثنى مطلقا ) بل لثنى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل ( بخلاف ما فانه ) اى اقلها ( ايضا ) اى كليسر ( ثنى الحال ) كما ان لبس ثنى الحال فى مثل ما زيد قائم كذلك ما ثنى الحال واذا كان عمل لا شاذ اقل لا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة ( فيقتصر ) مبنى للمفعول ( عمل لا على مورد السماع ) اى على موضع ورد فيه سماع وهو التكرار وقياسا على عمل لا ثنى لثنى الجنس ( كقوله ) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى التكرار ( من صدعن نيرانها ) من اسم شرط صد فعل ماضى مبنى للفاعل وما استكن فيد راجع الى من بمعنى اعرض وتكل لان الصدود اذا تعدى بمن يكون بمعنى الاعراض ومضاه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه اوار ونيران انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضهير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائد وآلامها بعلاقة التشبيه ( فانابن قيس لابرار ) الفاء جزاء المبرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبرار من رح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض وتكل عن نيران الحرب وشدائد وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانابن قيس المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها ولا عجز عن يدى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فانه كذلك عاقبت كرك زاده كرك شود \* وبجدة مار مار شود ( اى لابرار لى ) يريد ان خبر لافى البت محذوف اى لبس لى اعراض وعجز ( ولا يجر ان يكون )

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان هذه لم لا يجوز ان يكون لثنى الجنس والخبر  
 محذوف وبرا ح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز التثنية ولا يجوز البناء  
 لضرورة الشعر ولا التصب اوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لاهذه  
 ( لثنى الجنس لانه اذا كان ) لاهذه ( لثنى الجنس ) يلزم التكرار بعدها ليطابق  
 الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال  
 لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجاب لارجل في الدار ولا امرأة  
 ( لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يكرر ) لما ذكرنا ( ولا تكرر في البيت ) وهو طهر  
 فوجب ان تحمل لاهذه على ليس فيكون برا ح بالرفع اسمها وخبرها محذوف  
 كافسره الشارح ( اعلم ان المراد بالسند والمسند اليه في هذه التعريفات )  
 المذكورة سواء كان عاملا معنويا او لفظيا ( ما يكون مسندا او مسندا اليه  
 بالاصالة لا بالتبعية ) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون  
 بالاصالة ( بقرينة ذكر التوابع ) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا ( فيما  
 بعد ) متى على الضم اى في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات  
 والمنصوبات والمجرورات ( فلا يتفرض ) تعرف كل واحد منهما ( بالتوابع  
 وما فرغ من ) بيان ( المرفوعات ) اتصالا وحقا واصل المرفوعات الفاعل  
 لما سبق والمحقق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لثنى الجنس واسم  
 ما ولا المشبهتين بليس ( شرع في ) بيان ( المنصوبات ) اصولا وفروعا  
 ( وقدمها ) في البيان ( على المجرورات ) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد  
 تمام الكلام ( لكثرتهما ) المفتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات  
 حيث ينوب كثير منها ماب الفاعل بل التعلم يتعلم لمعرفة اقسامها لتوقف  
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها وليكون بعضها تأكيذا للفعل العامل  
 في الفاعل وليكون بعضها زمانا ومكانا وعللة وبعضها مصاحبا للفاعل بل  
 الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اش من احتياجه الى المجرورات ( ونخفة  
 التصب ) وتقل الكسر لان الطيبة تنفر عن الثقل وتميل الى الخفيف فيقتضي  
 تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل ( فقال ) ( المنصوبات هوما استعمل على علم  
 المعنوية ) ( قد تبين شرحه ) اى شرح هذا الكلام ( بما ذكر في المرفوعات )  
 من ان المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا بعقل  
 تقديره الاسم المنصوب والثمنى الاسمين المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا  
 ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المفصل راجع الى  
 المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف لماهية لا للافراد والمراد بالاستعمال  
 ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محسلا ( والمراد بعلم المعنوية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة (نصب على التمييز كالفاعيل الخمسة) (او حكم)  
 كالحققات السبعة (وهي) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالركة او بالرف  
 والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفحة  
 والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت  
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجميع المؤنث السالم بالكسرة (و)  
 رأيت (ابالك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء  
 المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب الثاني  
 والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة او المفتوحة ماقبلها ولم يفرغ من تعريف  
 ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم  
 المفاعيل لانها اصل التصويبات كان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا  
 المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ماعداء لان ما قبله  
 الفاعل قائم به لان الضرب يقوم بالضارب وبفعله وكذا غيره فقال (فيه)  
 الفاء للتفسير او التفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ تساؤل البعض اى فبعضه  
 او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم (اى من المنصوب)  
 طرح هذا التفسير يوافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع (او مما استمر  
 على علم المفعولية) يرجعه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على  
 الوجهين في قوله (الطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالطلق  
 (لصحة اطلاق صيغة) على وزن دجمة لاعلى وزن عدة (المفعول عليه) اى  
 ما قبله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة اطلاقه على  
 كل واحد منهما (من غير تنقيده) متعلق بالاطلاق (بالياء او فى او الالم او مع)  
 لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول  
 الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى  
 المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا او المفعول له او المفعول معه (قائه) اى  
 الشان (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة  
 لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع  
 الفعل وعلة له ومما ان لفاعل الفعل او مفعول له (الا بعد تنقيدها) اى الا بعد  
 تنقيدها كل واحد منها (او احدها) اى من تلك الحروف التى يثنى ويصغى اطلاق  
 المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به او فيه او له او معه)  
 على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما)  
 اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل الفاعل ياء المصدر  
 ههنا مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل ( بحيث ) اى يمكن ( يصح اسناد ) اى  
 اسناد الفعل ونسبته ( اليه ) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا  
 ايا كضرب زيد بضمير بان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى انه تأثير فيه  
 فى الجملة اول ابل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه  
 مثل مات زيد وموتان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا ( لا )  
 ان المراد بفاعل الفعل اياه ( ان يكون ) الفاعل ( مؤثرا فيه ) اى فى الفعل  
 ( موجدا اياه ) اى الفصل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر  
 فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك ( فلا رد عليه )  
 اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل ( مثل مات )  
 زيد ( مونا وجسم ) من باب طرف ( جسمية ) على وزن طرفا فعلى وزن  
 دراية ( وشرف ) من باب طرف ايضا ( شرفا ) على وزن طلب فان هذه الافعال  
 وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هي به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم زيد  
 وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندي حيث قال رد عليه مثل  
 مات مونا وكذا يدخل فيه ضرب زيد بضمير بابا لمفعول لانه فعله فاعل فعل  
 بمعنى انه قائم بفاعل معنى الفعل المذكور ( وانما زيد لفظ الاسم ) يعنى زاد المصنف  
 فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم ( لان  
 مافعله الفاعل هو المعنى ) القائم به وهو المضرب فى ضرب ضريا والموت فى مات  
 مونا وهو ليس بلفظ ( والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ) فيكون المفعول  
 المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف ( و ) قول  
 المصنف مافعله فاعل فعل جنس ( يدخل فيه ) اى فى هذا القول ( المصادر  
 كلها ) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المرف وغيره ( مذكور ) بالجر لانه  
 ( صفة للفعل وهو ) اى الفعل المذكور ( اعم من ان يكون مذكورا حقيقة )  
 نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه  
 صفة لقوله مذكورا حقيقيا ( كما اذا كان ) الفعل ( مذكورا بعينه ) اى بلفظه  
 ( نحر ضرب ضريا ) ومات مونا وجسم جسمية ( او حكما ) عطف على حقيقة  
 ( كما اذا كان ) الفعل ( مقدرا ) اى بمخدوفا سواء كان جوازا ( نحو فاضرب الرقاب )  
 اصله فاضربوا الرقاب ضربا مذكورا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقعدوا سيوفهم  
 فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم لمصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضمنا الى  
 التأكيذا لاختصار والتعير به من القتل اشارا به يذبحى ان يكون بضرب الرقبة  
 حيث امكن وتصوره باشنع صورة كذا قاله اليبضاوى او وجوب اسماعا وقياسا على  
 ما يجيى امثله ( واسما ) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المدكور يشمل الفعل المقوط والمقدر والاسم المألوف لان المراد من الفعل  
 المدكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق  
 الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل  
 في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا)  
 او لا زمانا نحو ذاهب ذهابه رد على الهندي حيث قال يرد عليه نحو ضارب  
 ضربا (وخرجه) اي بقوله مذكورا (المصادر التي لم يذكر فعلها الا) اي  
 لا يكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق  
 لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع  
 على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة  
 وهو شرط ولا حكما لان الضرب في المثال المدكور مبتدأ وكذا العجبي الضرب  
 واستحسن الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والصغير راجع الى الاسم  
 اي فاعل فعل مذكور كاش (بمعنى الاسم وليس المراد به) اي بقوله بمعناه (ان  
 الفعل) العامل في المفعول المطلق (كأن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له في المعنى  
 (فان معنى الاسم) الذي هو الحدث (جزء معناه) اي معنى الفعل الذي  
 هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو  
 الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل  
 (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتغل عليه) اي على معنى الاسم ومحيط به  
 (استعمال الكل) اي كاستعمال الكل (على الجزء) يعني كما ان السكنجين يشتمل  
 على اجزائه من العسل وغيره (فخرجه) اي بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعني  
 المفعول له الذي قام فاعل الفعل (في قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب  
 جينا (فانه) اي المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مفاعله فاعل فعل مذكور)  
 فان التأديب قام بالتكلم الذي هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح استناده  
 اليه لانه يقال ادبته وجنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديبا (بما يشتمل عليه  
 معنى الفعل) لان التأديب او الجبن يلبس حرا معنى الفعل الذي هو ضربت  
 وقعدت حتى يستعمل بل التأديب والجبن عليه بالضرب والقعود (وكذلك) اي  
 كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرجه) اي بقوله بمعناه (مثل  
 كراهتي) اي المصدر المضاف الى فاعل الفعل المدكور (في قولك كرهت)  
 من باب علم (كراهتي فان للكراهة) في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اي احد  
 الاعتبارين (كونها بحسب) اي ان تكون الكراهة بمكان (قامت بقا على  
 الفعل المذكور) واستندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) معنى المفعول اي اخذ  
 (منها فاعل استداليه) اي الفاعل القائم هي فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المستدالي الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتعل عليها حيث ان اى حين كون الكراهة بهذه الحبيثة فتكون مفعولا مطلقا كد الفعل (وثانيهما) اى ثانيا الاعتبار ان كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المستدالي الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حيثنذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت الكراهة (بعد الفعل) المستدالي فاعلها) (بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا من فاعل استدالي ذلك الفاعل يعنى يستلزم صدور هاتين فاعل الفعل المستدالي فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) (اصدق تعريفه عليها) (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) (الكراهة) (بده) (اى بعد الفعل) (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما في قولك كرهت كراهتى) (بده) كرهت واستجبت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حيثنذ (مفعول به) لانها حيثنذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استجيب الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتقلا عليه استل الكلى على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتقلا عليه) (اشتمال الكلى على الجزء) (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار انشائي حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق ان تعريف لا يصدق المعرفة (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) (التعدي) (على المفعول به) فى قولك صرت زيدا وملابس به فى قولك علمت زيدا ونصرت (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار انشائي (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاختبار لثاني مفعول به وما بين ما هو المراد ليس الا لقرينة (وافطى الحد على المحدود جامعا) (لافراد) (وما نسا) عن دخول غيره فيه ولم فرغ من تعريف المفعول المطلق شرح فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للا كيد) اى تأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهوم لان اثره كد يجب ان يكون

عين لمؤكد كما قررناه ( و ) يكون ( النوع ) ( ان دل ) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا ( على بعض انواعه ) اى انواع الفعل العامل فيه ( والعدد ) ( ان دل ) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا ( على عدده ) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل ( مثل جلست جلوسا ) فار جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصريح وهو الجلوس المذكور تأكيداً كيداً للمضمر وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال ( للتأكيد ) فافلنا ( و ) جلست ( جلسة ) كائنه ( بكسر الجيم ) مثال ( للنوع ) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما ( و ) جلست ( جلسة ) كائنه ( بقصها ) اى بفتح الجيم مثال ( للعدد ) لان الجلسة بقصها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه فشر على ترتيب الالف ( فالاول ) ( اى الذى ) يعنى المفعول المطلق الذى يكون ( للتأكيد ) ( لا يثنى ولا يجمع ) مثنان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال ( لانه دال على الماهية ) والحقيقة ( المرأة ) اسم مفعول من باب التفعيل اى التسمية ( عن الدلالة على التعدد ) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشئان ولا شئاء حتى يجوز فيه اثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثنى او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد ( والثنية والجمع يستلزمان التعدد ) لان اثنية تستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة صليهما ( فلا يقال ) فى الاول بانه على انه دال على الماهية المذكورة ( جلست جلوسين ) بصيغة الثنية ( او ) جلست ( جلوسات ) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت ( الا اذا قصد به ) اى الا وقت قصد ( النوع او العدد ) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذا قصد الواحد النوع الواحد او العدد به افرد واذا قصد به الاثنية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حيثئذ خرج من كونه دال على الماهية ( بخلاف اخويه ) ( الذين هما ) يكون احدهما ( للنوع و ) الآخر ( للعدد ) فانه يجوز ثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجهه اذا قصد الجمعية ( نحو جلست جلستين ) مثنى ( او ) جلست ( جلستار ) جمع ( بكسر الجيم ) للنوع فى المثنى والمجموع ( او قصها ) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جعلا وما وافق فى المعنى فقط قليلا لاختلاف الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال ( و قد يكون ) ( المفعول المطلق ) ( بغير اقطعه ) ( اى ) يكون المفعول المطلق ( مغايرا للفظ فعله ) العامل فيه

لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقه في لفظه ايضا وهذا الدفع وهم  
 ان كونه للتأكيدي بوجوب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيدي لفظي وهو لا يكون  
 بغير لفظه ( اما ان يكون مقارنا للفظه ) ( بحسب المادة ) اي الحروف الاصلية  
 التي ركب منها ( مثل قدمت جلوسا ) وجاست قعودا فان الامة مقاربة في الفعل  
 والمفعول المطلق وهو ظاهر وبهما ايضا مقارنا لان القعود من باب دخل والجلوس  
 من باب ضرب ولكن السارح لم ينظر اليهما او ورد ههما مثالا برأسه لزيادة الايضاح  
 وقبل هذا المثل ان لم يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاصطجاع والجلوس  
 بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان  
 احدهما يستعمل في مقام الآخر او ردهما مثالا ومع هذا المناقشة في المثال ليست  
 من دأب المحصلين فكيف من الفضلين ( واما ان يكون مقارنه له ) ( بحسب الباب  
 نحو انبت الله نباتا حسنا ) لان الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انها  
 متوافقتان في الحروف الاصلية ( وسيؤيد ) يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز  
 المغايرة فيها و ( يقدر له عاملا من يابه ) فيمخالف الباب والامة ( اي قدمت  
 وجلست جلوسا واذ به الله فثبت ) ما انبه الله ( نباتا ) عطف ههنا بالفاء وبعه بالواو  
 لان الجلوس والقعود متعدان في المعنى فتاسب ان يعطف بالواو المفيدة  
 للمعية والنبات لازم الايات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فتاسب ان يعطف  
 بالفاء المفيدة للتعقيب والمترتب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج  
 ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكور الكونه عاملا وركنا  
 من الكلام وحذفه مخايفا للاصل او رديان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال  
 ( وقد يحذف الفصل ) ( الناصب للمفعول المطلق ) يشتر الى ان اللام في قوله  
 الفعل للعهد الخارجي ( لقيام قرينة ) اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على  
 الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف ( جوازا )  
 اي حذفه جازا يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة بجواز انه اراه ايضا ( تقولك  
 لمن قدم ) من باب علم ( من سفره ) دعا له ( خير مقدم ) ( اي قدمت )  
 بالخطاب ( قدموا خير مقدم ) تحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد وما ايضا  
 للاختصار وفي خير مقدم ومقدم مصدر مجي كالقدوم بالفارسية خوش آمدی  
 ( فخير اسم تفضيل ) تحذف اخير على ما سبق في يابه ( ومصدر يشه ) اي كونه  
 مصدرا مفعولا مطلقا ( باعتبار الموصوف ) لكون الصنفين الموصوف  
 اذا كانت قائمة به ( او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف ) اسم  
 التفضيل ( اليه ) لكون المضاف اليه متم له يعني من التكرار والتعريف  
 والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا امان قبيل اطلاق اسم



الموصوف على الصفة واما من قيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف  
فالملاقة جزئية فيها لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا  
الصفة مع الموصوف ( ووجوبا ) عطف على جواز اي معنى وقد يحذف التائب له  
ايضا لقيام قرينة وجوبا ( اي حذفوا واجبا ) ( سماعا ) ( اي سماعيا ) فيه  
اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفة المحذوف المقدراى حذفوا واجبا اسماعا  
( موقوفا على السماع ) من العرب لانه ( لاقاعدة له ) اي لحذف الفعل التائب  
وجوبا ( يعرف ) المحذوف ( بها ) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي  
ثلاثة اضرب دعائه ودعاه عليه وغير دعاه فقال الاول ( محوسقيا ) ( اي  
سفك الله سقيا ) اي احسنك الله احسانا ( ورعيا ) ( اي رعاك الله رعا ) اي  
حماك الله حباية ( و ) مثال الثاني ( خيبة ) ( اي خاب فلان ) خيبة ) مأخوذ  
( من خاب الرجل خيبة ) اي من خاب تخيب مثل باع يسبع ( اذالم ينل ) اي  
لم يصل من نال ينل نيلامثل باع بيع يسعا وهو الوصول ( ماطلبه ) بالفارسية  
زيان كرده شود ( وجدعا ) ( اي جدع ) بنى للمفعول ( جدعا والجدع )  
بالجيم والسادال والعين المهملتين ( قطع ) احد الاعضاء الاربعة ( الانف  
والاذن والشفة واليد ) او قطع الاثنين منها او ثلاثة او كلها ولذا عطف  
بالواو ودهن اووالمقصود دعاه عليه بالذال وتبجح الحال كلما زاد القطع زاد القبح  
واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي الرضى كلمة او بدل  
الواو وهو الموافق للغة ( و ) مثال الثالث ( جوا ) ( اي حدث ) من باب علم  
( جدا ) بالفارسية ستايش كردهم ( وشكرا ) ( اي شكرت ) من باب دخل  
( شكرا ) بالفارسية ستايش كردهم بمقابلة نعمة ( وعجبا ) ( اي عجت ) من  
باب ضرب ( عجبا ) على وزن قلب ( فانه ) اي الشأن ( لم يوجد في كلامهم )  
اي في كلام العرب ( استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ) مع مصادرهما  
ولا قاعدة ايضا يعرف المحذوف بهالاته لم يوجد في كلام من يعتمد عليه نثر ونظم  
ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعييا ولا غيرهما ( وهذا ) اي عدم وجد ان استعمال  
هذه الافعال مع مصادرهما حين الاستعمال ( معنى وجوب المحذوف ) اي حذف  
الفعل التائب له ( سماعا قيل ) اي اعترض لان لقول اذا تعدى يعلى يكون  
معنى الاعتراض واذا تعدى بالياء يكون معنى الحكم لانه يقال قال به وحكم به  
( عليه ) اي على هذا التعليل بانهم ( قد قالوا لحدث الله جدا وشكرته شكرا  
وعجبت عجبا ) واستعملوا الافعال مع مصادرهما فلم يصح ذلك التعليل حيث  
وحد الاستعمال ( فاجاب بعضهم بان ذلك ) اي الاستعمال ( ليس من كلام  
الفصحاء ) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين ( و )

اجاب ( بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما ) اى للمفعول المطلق الذى  
( استعمل باللام ) لانما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فحذفوه  
بحذف عامله وجوازا ما لم يستعمل بهما لم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه  
جوازا وبجاز ذكره ايضا نحو جدا او حدث جدا ( نحو جداله وشكراله  
وعجبه ) وسقيه ورعياله وخيبة له وجدعاه (و) ( قد يحذف ) فيه اشارة الى  
ان قياسا عطف على سماها والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( الفعل  
الناصب للمفعول المطلق حذف واجبا ) ( قياسا ) ( اى حذف قياسيا ) فيه  
اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذف واجبا قياسا والقياس ما ( يعلم )  
مبنى للمفعول اى بوضع ( له ضابط كل ) منطق على جميع جزئياته كقولك  
فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانس ( يحذف  
الفعل ) الناصب له ( معه ) اى مع وجود الضابط الكل ( لزوما ) اى وجوبا  
كما اورده المصنف فى الصور المذكورة ههنا ( فى مواضع ) فيه بصيغة جمع الكثرة  
على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة ( متعددة ) وصفه  
بها اشارة الى ان المواضع جلة ( منها ) خبر مقدم او مبداً يتأويل البعض اى  
بعضها ( اى من هذه المواضع ) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول  
المطلق فيها قياسا ( موضع ) ( ما وقع ) قدر المضاف ليصح الجمل بقوله منها  
او بقوله ما وقع ( اى مفعول مطلق ) اشارة الى ان ما موصوفة وهو المناسب  
فى القواعد والقياسات ( وقع ) ( ميثنا ) اسم مفعول من ائبت ( اريد اثباته )  
فيه اشارة الى ان قوله ميثنا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا ( لا فيه  
فانه ) اى الشان ( لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه ) اى حذف فعله  
الناصب له لان التثنية يقتضى منفيا والمذكور وهو السبر يصلح ان يكون منفيا ولان  
حرف التثنية يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما  
قال السارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف ان فعل جوازا اى  
ما زيد يسير سيرا ( هذنى ) متعلق بقوله وقع ( داخل ) اشر بهذا القيد الى  
ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقريضة ذكره فى قوله او معنى نفي  
وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقيد. وسابقا اذا  
كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والنال ولا تنظر الى القيل  
والقال ( على اسم ) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة اتصاف قونا  
ما كان زيدا اسيرا وما بعد ذلك الاسير اليريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى  
( لا يكون ) المفعول المطلق ( خبر عنه ) اى عن ذلك الاسم سواء كان  
ذلك الاسم مبتدأ او مفعولا للعامل اللفظي كما نقلنا مثاله عن الرضى ( او وقع

شيئا ( بعد ) ( معنى نفى داخل على اسم لا يكون ) ( المفعول المطلق ) ( خبرا عنه ) ( اى من ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه ) اى الشأن ( لودخل ) حرف النفي ( على فعل نحو ماسرت ) بالخطاب او انكلم ( الاسيرا ) او معنى النفي عليه ( و ) نحو ( انما سرت ) باحدهما ( سيرا لا يكون ) ذلك المثال ( منه ) اى من حذف الفصل انما نصبه في شيء لا جواز ولا وجوب لان الفعل المذكور ينصب ويكون تاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل ( وانما اوصف ) المصنف ( الاسم ) الذى دخل عليه النفي او منتهى ( بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه ) اى الشأن ( لو كان ) المفعول المطلق ( خبرا عنه ) لصحة الجمل عليه ( نحو ماسيرى الاسير شديد ) وانما سيرى سير كثير وهنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الجمل عليه من زيد عدل ومع هذا اوصف بالمشقة وهو يؤيد خبرته ( لكان ) المفعول المطلق ( مرفوعا على الخبرية ) لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا وجوازا ( او وقع ) عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع ( المفعول المطلق ) ( مكررا ) ( اى ) وقع المفعول المطلق ( في موضع الخبر عن اسم ) طالب الخبر ( لا يصلح وقعه ) اى وقوع المفعول المطلق ( خبرا عنه ) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره ( فلا يراد عليه ) اى على قوله او وقع مكررا ( نحو ) قوله تعالى ( دكت ) بالني للمفعول ( الارض ) اى زلزلت الارض ( دكا دكا ) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا لانه لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع في محله ولكن الثاني ليس ناكدا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل لانه حذف الظرف للمضاف واتصبا بالمضاف اليه اتصبا به فالمراد دكت الارض دكا بعد ذلك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال ( وانما جمع ) المصنف ( بين الضابطتين ) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل في الصور الآتية ( لا اشترا كهما في الوقوع بعد اسم ) يقتضى خبر الاولين ( لا يكون ) المفعول المطلق ( خبرا عنه ) وجمع الضابطتين ظاهرا ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما ( نحو مانت الاسيرا ) فسير مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الا مجازا او مبالغة مثل زيد عدل فذهب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه ( اى ) مانت ( الانسير سيرا ) ( ومانت الاسير البريد ) ( اى ) مانت ( الانسير سيرا البريد ) وهو عربى ثم يريده وهو اسم بمعنى

استرسيام لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بك ( هذان ) اى نحو مانت  
الاسبرا ومانت الاسبر البريد كلاهما ( مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي ) داخل على  
اسم لا يكون خبرا عنه ( وانما اورد ) المصنف ( مثالين ) لهذه الصورة مع ان الدال  
الواحد كاف لا يوضح المقصود والفهم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان  
يورد مثالين لقاعدة واحدة ( تنبيهها ) على ثلاثة فوائد ( على ان الاسم ) الذى  
هو المفعول المطلق ( الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكرار والعرفه ) كافى المثال  
الاول والثانى ( او ) ينقسم ( الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما يشبهه فعله ) لان المفعول  
المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقام به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو  
سيره فيكون المفعول المطلق مشبهاه وليس فعل المبتدأ ولا قامة به ( او )  
ينقسم ( الى مفرد ) كالمثال الاول ( ومضاف ) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد  
والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير  
المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله  
قل الا كما يجوز تقديره بعدها ( وانما انت سيرا ) هذا ( اى سير سيرا مثال لما وقع  
مثبتا بعد معنى نفي ) اى انما انت سير سيرا وانما انت سير البريد ( وزيد سير سيرا )  
( اى زيد يسير سيرا ) يراد بمثل هذا التكرير فى الفعل لانه يقال مثل هذا  
الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس  
بأكيد كما فى قوله تعالى \* اذا دكت الارض دكا دكا \* لانه يسان لكثرة الزلزلة  
لان تحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لان تحققه هذا ( مثال لما وقع  
مكررا ) فى موضع الخبر صر اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه ( ومنها ) ( اى ومن  
المواضع التى يجب حذف الفعل الت نصب للمفعول المطلق فيها ) متعلق بالحذف  
والضمير المجرور راجع الى المواضع و ( ما وقع ) ( اى موضع مفعول مطلق وقع )  
( تفصيلا ) وبيان تفسير ( لاث ) اى لفائدة ( مضمون جملة ) وما هو المقصود  
منها ( متقدمة ) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بان تقدم  
للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم ( والمراد ) ههنا ( بمضمون الجملة  
مصدرها المضاف الى الفاعل ) فمما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاستدانة مثل  
فاذهب فاما ماشيا بعد واما ركوبا ( او ) مصدرها المضاف الى ( المفعول )  
كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة  
النسبة الايقاعية ( و ) المراد ( بآثره ) اى بآثر المضمون ( الغرض المطلوب منه )  
اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى بآثر ذلك المضمون  
فائدته ومقصوده وفرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل  
بعد حصول ذلك الشيء كالآثر الذى يكون بعد المؤثر ( و ) المراد ( بتفصيل الازر

بيان انواعه المختلفة المحتملة ) وانما وجب الحذف حيث لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها اي فلما صح ذلك وتكررت تلك القاعدة استقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا لتقل ( نحو ) قوله تعالى ( حتى اذا تختموهم ) فشدوا الوثاق ( بالفتح والكسر ما يشدها من حب وغيره ) فاما ما بعد ( اي بعد شد الوثاق ) ( واما فداء ) فكسر الفاء وفتحها اي بعد شد الوثاق ( فقوله فشدوا الوثاق جملة ) فعليه طلبية ( مضمونها ) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون ( شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق ) يعني القاعدة المقصودة منه ( اما المن ) يقح ليم وتشديد التون مصدر من يمن مماثل ما بعد ما من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذشي\* بمقابلته بالفارسية كسر را رها كردد بحز جبر ( واما الفداء ) مصدر فدى فدى مثل رمى رمى من الباب الثاني على وزن صرافا الاطلاق باخذشي\* في مقابلته بالمارسية كسر را رها كردد بحز جبر واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالمحصل في شد الوثاق اربع فائد المن والفداء والقتل والاستخدام ( ففصل الله تعالى ) وبين ( هذا الغرض المطلوب ) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعينية ( بقوله فاما ما بعد واما فداء اي اما تون منا ) اي اما تطلقون ما سددتم الوثاق عليه اطلاقا بلاشي\* فتلون به ثواب الاعناق ( بعد شد ) الوثاق ( واما فتدون فداء ) واما تطلقونهم اطلاقا باخذشي\* منهم فتنتفعون به في حوايجكم هذا في الانشائية واما في الخبرية فقوله زيد بكتب فاما قراءة بعد واما يعبا وزيد يشتري طعاما فاما اكلا بعد واما يعبا ونحو ذلك ( ومنها ) ( اي من تلك المواضع ) اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ( ما وقع ) ( اي موضع مفعول مطلق وقع فيه ) ( للتشبيه ) ( اي لان يشبه ) مبنى للمفعول ( به ) اي للمفعول المطلق ( امر آخر ) يعني ان المفعول المطلق يكون منها به لامر آخر ( واحترز ) المصنف ( به ) اي بقوله للتشبيه ( عن نحو زيد ) خبر مقدم ( صوت ) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل ( صوت حسن ) فصوت بالرفع اما بديل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفته اصبر ورته مع صفته بمنزلة شي\* واحد واجاز الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف صاه اما حوازا واما حوبا ( لانه ) اي لارقرله صوت حسن ( لم يسمع ) ههنا ( للتشبيه ) ( علاج ) والسلاج مصدر رالج ( اي حال كونه ) اي كون علاجا دلالة على الهيئة

دالاعلى فعل من افعال الجوارح ) وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة  
 والجارحة هى العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل  
 سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة ( واحترز ) المصنف  
 ( به ) اى بقوله علاجا ( عن نحو زهد زهد زهد الصلحاء ) وعللم علم الفقهاء فان  
 الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد يزهد شبه زهد  
 الصلحاء الا انه ليس علاجا ( لان الزهد ليس من افعال الجوارح ) لانه يحصل  
 بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون  
 مرفوعا على البدلية بدل المصنوع من الكل ولان الزهد وهو الامراض عن الدنيا  
 وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر ولا يصح تقدير  
 الفعل فيه ( بعد جلة ) طرف وقع ( واحترز ) المصنف ( به ) اى بقوله بعد جلة  
 ( عن نحو صوت زيد صوت جار ) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا  
 من صان يصوت صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بلغ كقولك زيدا اسد حال كونه  
 علاجا الا انه لم يقع بعد جلة فيكون مبتدأ وخبرا ( مستقلة ) ( تلك الجملة ) صفة  
 ( على اسم ) متعلق بمشتملة ( كائن ) ( بمعنى ) ( اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به )  
 اى بقوله مستقلة على اسم معناه ( عن نحو مررت بزيدا فاذا له صوت صوت جار )  
 فصوت جار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جلة وهى له صوت الا ان هذه  
 الجملة ليست مستقلة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت جار مرفوع على  
 انه بدل ادعائى من المبتدأ فكانه قيل فاذا له صوت جار ( و ) مستقلة تلك الجملة  
 ايضا ( على صاحبة ) ( اى على صاحب ذلك الاسم ) وهو الاسم الذى استلزمه  
 تلك الجملة قوله ( اى الذى قام به معناه ) تفسير لقوله صاحبه ( واحترز به ) اى  
 بقوله وصاحبه ( عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت جار ) فصوت جار  
 مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جلة وهى به صوت مستقلة على اسم معناه  
 وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مستقلة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه  
 على الخلية لدلالته على اى الهيئة ورفع على انه بدل وعطف بيان او صفة  
 بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل التماسا به عند وجود هذه السروط  
 لسد الجملة السابقة سد المحذوف لاستعمالها على اسم معناه وصاحبه ( نحو  
 مررت زيدا فاذا له صوت صوت جار ) ( اى يصوت صوت جار ) والجملة  
 المحذوفة حال مشتق ( من صات الشئ صوتا ) من باب دخل مثل صان يصوت  
 صوتا ( بمعنى صوت يصوت تصويتا ) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت  
 تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم  
 اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جمعه اسم ولا يبين كونه

مصدرا واما التصويت فمصدر يته اتعاقى ( فصول جار مصدر ) كذا قاله  
 الصحاح مضاف الى الفاعل ( وقع التشبيه ) لان صوت زيد في هذا المثال سهله  
 فكان هوته هابه ( علاجا ) لان الصوت من الجمار مصدر من احدى الجوارح  
 وهى الفم واللسان فيه ( بعد جله هى ) اى تلك الجملة ( قوله صوت ) لان  
 قوله خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة  
 اسمية ( وهى ) اى هذه الجملة ( مشتقة ) يعنى اشتقت ( على اسم ) كأن ( يعنى  
 المفعول المطلق وهو ) اى ذلك الاسم المشتق عليه ( صوت ) لان صوت فى معنى  
 الاسم الذى هو مفعول مطلق ( ومشتقة ) تلك الجملة ايضا ( على صاحب ذلك  
 الاسم وهو ) اى صاحب ( الضمير المجرور فى له ) لرجوعه الى زيد فوجدت  
 السروى باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومعنية  
 عند ( و ) ( نحو مررت به فاذا له ) ( صراخ صراخ التكللى ) فصراخ اضم الصاد  
 وفتح الراء المهملةين وفى آخره واو محجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وحيث  
 لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم يعنى المصدر حيث يحتاج الى نقله اليه  
 ( اى يصرخ صراخ التكللى وهى امرأة مات ولدها ) لان التكلل العقديف ل  
 تكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث تكلت امك وامرأه تكله وتكلى وباه  
 علم واما اورده اثنان اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى رءى ح سو كان  
 من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيدا فاذا له دق دقت المجسار  
 حب الفعل وكان الثانى ومضافا الى انكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى ( ومنها )  
 ( اى من تلك المواضع ) اى المواضع التى يجب حذفها اصب المفعول المطلق فيها  
 فى اساء ( ما وقع ) ( اى موضع فعول مطلق وقع ) ( مضمون جملة ) اى مصدرها  
 المصاف الى الفاعل او المفعول ( لا محتمل لها ) دلالتى الجنس ومحتمل اسم مفعول  
 من احتمل معنى على اقبح اسم لا ولها ( اى لهذه الجملة ) صفة محتمل و ( غيره )  
 ( اى غير المفعول المطلق ) خبر لا والجملة صفة لجملة اى لا محتمل تابا لهذه الجملة  
 غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الطرف  
 اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب حذفها لاسباب  
 الجملة المتقدمة عن فعله وناديتها معنى وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم  
 ( محولة ) خذ مقدم ( على ) حال من فاعل الطرف المستكن فيه الرجوع الى  
 الالف ( الف درهم ) مبتدأ وهذه الجملة المتقدمة للمفعول المطلق الغير المحتمل  
 فيه ( اعترفا ) ( اى اعترفت ) ما دلى من الالف ( اعترفا ) وهو بالفارسية  
 اقرار كردن بجير \* وههنا اقرار كردم بهزار درم ( فاعترفا مصدر )  
 من باب الافعال ( وقع مضمون جملة وهى قوله ) اى قبل المصنف ( له على

الف درهم لان مضمونه ( اى مضمون قوله على الف درهم ) الاعتراف ) بالف درهم لاغير لان المرء مؤاخذا بقراره وقد اقر بالف ( ولا يحتمل لها غيره ) فاصله له على الف درهم اعرفت تلك الاف اعترافا حذف الفعل مع فاصله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسوالله حقا واولئك هم المؤمنون حقا ( ويسمى ) بآبائه للمفعول ( هذا النوع من ) انواع ( المفعول المطلق ) الذى وجب حذف مامله قياسا ( تأكيدا لنفسه ) وذاته ( اى نفس المفعول المطاق ) وذاته هذا منى صلى جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بمفوض بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترافا يؤكده الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة ( لانه ) اى لان الاعتراف ( انما يؤكده نفسه وذاته ) لانه يؤكده مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف ( لا ) يؤكده ( امر ابغاره ) اى بغيره نفسه وذاته ( ولو كان ) يؤكده نفسه ( بالاعتبار ) اى باعتبار جعل الاستراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيه كد المفوض للمفوض والمضمون المضمون بأمل ( ومنها ) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ( ما ) ( اى موضع مفعول مطلق ) ( وقع مضمون جهة ) كاش ( لها ) ( اى لهذه الجملة ) ( محتمل غيره ) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل ( اى غير المفعول المطلق ) ( نحو زيد قائم حقا ) ( اى حق ) قيام زيد ( حقا ) والجملة بيان تفسير له ما خوذ ( من حق يحق ) منل فريقر من باب ضرب ( اذا ثبت ووجب ) لان الحق فى اللغة اشوت وفى الشرع الوجوب ( حقا مصدر ) من حق يحق ( وقع مضمون جملة وهى ) اى تلك الجملة ( قوله زيد قائم ) ومضمونها قياسا زيد ( ولها ) اى لهذه الجملة ( محتمل غيره لانها ) خبر ( لتحتمل الصدق ) وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا ( والكذب ) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا ( والحق ) وهو ما يطابقه الواقع مثل كنه السماء فوقنا مطابق له ( والباطل ) وهو ما لا يطابقه الواقع ( ويسمى ) ( هذا النوع من المفعول المطلق ) ( تأكيدا لغيره ) ( لانه ) اى لان المفعول المطلق ( من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر ) وهو قوله ( يؤكده نفسه ) وجملة خبران ( من حيث هو محتمل الجملة ) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوباً ومصرحاً والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المصوب فكان هذا النوع تأكيداً لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلم التفرق بينهما قل بانه التفسيرية ( فالمؤكد ) حال كونه ( اسم مفعول ) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم ( من حيث



اعتبار وصف الاحتمال فيه ) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا  
بجملة زبد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (بغاير) خبر لقوله فالوكد (المؤكد)  
حال كونه (اسم فاعل من حيث انه ) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه  
بلفظ المصدر) فالخاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة  
لكونها خبرا محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق  
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح به بغاير المحتمل  
وان اتحد امر اذا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد لغیره فاطلاق  
الغیر باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص  
وال تأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيداً باعتبار  
المراد وقيل لغیره باعتبار الوصف تأمل ولانال جهدك (ويحتمل ان يكون  
المراد ) من قوله ويسمى تأكيداً لغیره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام  
فى قوله لغیره علة للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كما فى التوجيه الاول (لندفع)  
الغیر و يقرر ما هو المقصود ولهذا سمي تأكيداً لكن اورد عليه فوات حسن  
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغي ان يكون المراد  
بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل  
(ليكرر) المفعول المطلق (ويقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا  
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول  
صلة فيهما فحسن تقابلها فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى  
وحب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق  
(وقع منى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة  
المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة  
التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع  
لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها  
مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دوايك  
اى تداول الامر دوايك اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا يرك اى اسرع اسرعا  
بعد اسراع وهما جيك اى كف كفا بعد كف وحنائك اى تحن تحن تحت بعد تحن  
هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا  
فى الرضى اوالى المفعول كالتالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد  
فى تقويم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها  
ما وقع (منى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل  
الا باضافة الى احدهما ترك المصنف قيدا لاضافة اعتمادا بالعرف ان العرف قرينة

قوية فيما بينهم ( ثلثا ) على هذه القاعدة ( مثل قوله تعالى : ثم ارجع الصر  
كرتين ) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية  
للتكرار والتكثير ولم يحذف فعله المناسب له لاجواز اولاً وجوباً بل هو مذكور  
لفظاً ( اى ) ارجع الصر ( رجعا مكررا كثيرا ) متابعا ( وفي جعل المثال ) وهو  
ليبك وسعدك ( من تمة ) اى من تميم ( التعريف لافادة هذا القيد ) اى قيد  
الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بل ل حيث اورد مضافا ( بكلف )  
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستغاد قيد الاضافة الى الفاعل الا  
ان يراد بالاضافة الاستفادة من المثل لجنس الاضافة وذالك آخر اذ السامع  
تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم بور المثل لايضاح التعريف فاخذه  
بعض القبول فى المثل ليس من دأب المعروفين ( مثل ليبك ) ( اصله الب ) وهو فعل  
مضارع مءلوم منكلم وحده من الب يلب من باب ادفعال ( لك البايين اى اقيم )  
معنى الب ( لخدمتك ) عسيرا ويسيرا ( وامثال امرك ) اى ما امرتني به ليلا ونهارا  
( ولا ابرح ) اى لا ازول ( عن مكاني ) اى عن مكان الخدمة وكان الاشتغال بالامر  
كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك ( اقامة كثيرة ) بحيث لانهاية لها  
( متسالة ) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا معنى البايين  
( تحذف الفعل ) مع فاعله وجوبا فى كلام المحبب قبل ليتفرغ الخط وهو  
الامر عند سماع التلبية فامر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به  
والاول البقى بمقام رماية الادب ( واقم المصدر ) وهو البايين ( متامه ) اى مقام  
الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البايين لك كفى قوله تعالى فضرب  
الرقاب ( ورد ) المصدر ( الى الاى ) يحذف زوائده ( واريد بالجمع ههنا ما فوق  
الواحد لان الزوائد فى البايين اثنان الهزنة والالف لان الزائد لكونه زائدا  
يقبل الحذف ( ثم حذف حرف الجر ) وهو اللام ( من المفعول ) اتساعا فصار  
الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك ( واضرب المصدر اليه ) اى الى  
المفعول ( فصار ) المفعول المطلق بهذه الاحوال ( ايبك ) كل ذلك لمصلحة  
السابقة آنفا ( ويجوز ان يكون ) ليبك مأخوذا ( من لب بالمكان ) ثلاثية ( بمعنى الب )  
يعنى معنى اقامه فى القاموس الب اقام كلب ومنه ايبك ( فلا يكون ) ليبك حينئذ  
( محذوف الزوائد ) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لين تحذف الفعل  
من كلام المحبب واقم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف  
المصدر اليه فصار ليبك ومعنى كلا التوجيهين واحد ( و ) ( على هذا القياس )  
( سعدك ) لانه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجزى سعد ثلاثيا يعنى اسعد  
كجاء الب ( اى اسعدك ) اسعادين يعنى اسعدك ( اسعدا بعد اسعدا )

بمعنى اعينك ) اطة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اليك اسماء دين فقسم المصدر فصار اسماء دين اليك فحذف الزوائد فصار سعدى اليك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعدى بك ( الا ان اسعد ) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعدى بك بمعنى ان سعدى بك مثل ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسمه مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجز سعدى ثلاثيا بمعنى اسعد كما جازب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف اللام لانه ( يتعدى بنفسه ) ولا يحتاج الى شيء يتعدى به ( بخلاف الب فانه ) لازم ( يتعدى باللام ) والله اعلم ( المفعول به ) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولما اتيه مقام الفاعل اذا حذف دون سائرهما وسمى به لانه وقع الفعل به كما في ضربت زيدا او تعلق به كما في خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ( هو ) اى المفعول به ( مارقع ) ( اى اسم وقع ) ( عليه فعل الفاعل ) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ( ولم يذكره ) اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما ( اكتفاء ) مفعوله ( بما سبق ) اى يذكره ( فى المفعول المطلق ) اختصارا او اعنه وحران المفعول به من اقسام الاسم ( والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه ) فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ( تعلقه به ) اى تعلق الفعل بالمفعول به ( بلا واسطة حرف ) من الفعل والمفعول ( فانهم ) اى فان ارباب اللغة ( يقولون فى ) قولك ( ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به ( ولا يقولون فى ) قولك ( ضربت زيدا ان المرور واقع عليه ) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر ( بل ) يقولون ان المرور ( ملتبس به ) ومتعلق به وما مضى به ( فخرج به ) اى قوله ( المفاعيل الثلاثة الباقية ) المفعول فيه المفعول له المفعول معه ( فانه ) اى الساس ( لا يقال ) عند ارباب اللغة ( فى واحد منهما ان الفعل ) الصادر عن الفاعل ( واقع عليه ) كما ظاوا فى المفعول به ( بل ) ان ذلك الفعل واقع ( فيه ) اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة طرفاه ومحلا تحلل الافعال فيه كما تحلل الاشياء فى محلها ( او ) واقع ( له ) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا مادبيا واقع لاجل التأديب ( او ) واقع ( معه ) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى احد منهما ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به ( و ) خرج عن التعريف ( المفعول المطلق ) بانهم من مفاعيله ( اى المفعول به ) ( لعل الفاعل ) لان المفعول به متعارف لعل انما فعل لان

المفعول به في ضربت زيداً زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان  
 الضرب ليس عين زيد بل غيره ( فان المفعول المطلق عين فعله ) الصامل فيه  
 لفظاً ومعنى مثل ضرب ضرباً ومات موتاً ومعنى مثل جالس قعوداً او قعوداً جلوساً  
 واما المفعول به بخايره لفظاً ومعنى مثل ضربت زيداً او خلق الله العالم ونحوهما  
 ( و لمراد بفعل الفاعل ) ههنا ( ما ) اي فعل ( اعتبر ) بالبناء للمفعول ( استناده الى  
 ما عوفاً ل حقيقة ) كقولك ضربت زيداً ( او ) الى ما عوفاً ل ( حكماً ) كقولك  
 اعطى زيد درهماً فان زيداً فيه حين كونه اعطى مبنياً للفاعل فاعل حكماً لانه  
 عا ط اي آخذواذ اني له الفعل وقيل اعطى زيد درهماً بقى على ما كان عليه فكله  
 قيل آخذ زيد درهماً وكذا عا ط زيد فاضلاً لامل ( فخرج به ) اي بقوله فعل افعال  
 وما هو المراد منه ( مل زيد ) في قولك ( ضرب زيد ) يعني خرج به مفعول  
 مالم يسم منه الذي كان في الاصل مفعولاً لفظاً حقيقة وحكماً ( على صيغة  
 المجهول فانه لم يعتبر استناد ) اي استناد ضرب في ضرب زيد ( الى فاصله ) لا  
 حقيقة ولا حكماً فان زيداً مفعول به في الاصل حقيقة وحكماً فاذا استند اليه  
 الفعل خرج عن كونه مفعولاً به وصار في حكم الفاعل ولم يعلق منه فعل الى  
 الآخر كما في اعطى زيد درهماً فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهماً فصار حيث  
 درهم مفعولاً به ( ولا يشك ) تعريف المفعول به ( بمنس ) اي بالمفعول الثاني في باب  
 اعطيت مثل ( اعطى زيد درهماً فانه ) اي السار ( يصدق على درهماً انه وقع  
 عليه ) يعني تعلق بقوله درهماً في هذا المثال ( فعل افعال الحكمي ) صفة  
 الفاعل ( المعتبر ) صفة بعد صفة له ( استناد ) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر  
 ( الفعل اليه ) اي الفاعل ( فان مفعول ما لم يسم فاعله ) في باب اعطيت وفي باب  
 اعلمت ( في حكم الفاعل ) لمعرفت منه في الاصل فعل معنى لانه آخذ فاذا سئل  
 الفعل كان في حكم الفاعل وكان استناد الفعل اليه معتبراً ( وبم ذكرنا ) من تعميم  
 لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقي او الحكمي بقوله حقيقة  
 او حكماً واليه تعلق بقوله ( طهر مائدة ذكر الفاعل ) في التعريف لانه  
 لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهي التعميم  
 اليهما لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم ( فلا يرد انه لو قال ) المصنف في التعريف  
 المفعول به ( ما وقع عليه الفعل بدون ) ذكرانه دل ( اكل احصر ) ميم ردعي  
 الهندي حيث قال لا مائدة في قوله الماعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان احصر  
 انتهى الا انه لم يكن الفائدة او فرو في ذكر الفاعل فائد التعميم ( نحو ضربت  
 زيداً ) ( فان زيداً ) في هذا المثال ( قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر ) بينهما  
 ( فعل اعتبر استاده الى الفاعل ) الحقيقي ( الذي هو ضمير المالك ) ( لواء ط

فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول  
وحق المفعول ان يتأخر عن العامل ( و ) لكن ( قديما قدم ) ( المفعول به ) على  
خلاف الاصل لثبوت علة ( على الفعل ) ( العامل فيه ) وغيره من العوامل الحاملة  
فيه وخص الفعل بالذكر لاصنائه واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل في العمل  
فجوازه على ما هو امرغ فيه اولى ( لقوة الفعل في العمل ) لما سبق ( فيعمل ) الفعل  
ونحوه ( فيه ) اى في المفعول به حال كون المفعول به ( متقدما ) على انفعال على  
خلاف الاصل ( ومتأخرا عنه ) على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما  
عليه او متأخرا عنه والاول اولى ( اما ) ان يتقدم عليه تقدما ( جوازا ) اى  
حائرا تخصيصا يعنى يكون مخصوصا ومخصصا فيه ( مثل الله اعبد ) وابلك نعبد  
فان تقديمه ههنا لتخصيص المادته ( و ) اهتماما نحو ( وجه الحبيب اتنى واما  
وجوازا ) اى تقدما واجبا ( فيما ) اى في المفعول به الذى ( نضمن معنى الاستفهام  
او ) معنى ( الشرط ) لوجوب الصدارة ( نحو ) قولك ( من ضربت ) بناء  
الخطاب فان من فيه اسم نضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت  
ام عمرافى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة  
( ومن ) وهو اسم نضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب  
على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة ( بكرم ) فعل اسمرط ( بكرمك )  
جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت  
فاكرمه ( وهذا ) اى تقديم المفعول به على العمل العامل فيه جوازا او وجوبا وواقع  
( اذا لم يكن مانع من التقديم ) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه ( كوقوسه )  
اى المفعول به ( فى حين ) بتسديد الياء المنقطة من تحت والراء المجهدة اى تحت ( ان )  
المصدرية ( نحو من البر ) خبر مقدم ( ان ) مصدرية ( تكف ) فعل مضارع  
مخطب فى أويل المصدر مبتدأ ( اسألك ) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز  
تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى أويل المصدر ومفعول  
المصدر لا يتقدم عليه لضيق فى العمل معناه يا فارسية ازيك است تو منع كنى  
زبانثرا \* والاصل فى العمل العامل فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه  
عاملا وجزأ من الكلام ( و ) قد ( يمحذف الفعل ) على خلاف الاصل على قلة  
اختصارا ( العامل ) يسير الى ان اللام للعهد الخارجى ( فى المفعول به ) لكون  
البحث فيه ( لقيام ) اى وقت وجود ( قرينة ) ( علامة ) مقابلة او حالية ( دالة  
على تعيين المحذف ) جوازا ( نحو ) قولك ( زيدا ) بالنصب لانه مفعول للفعل  
المحذوف جوازا ( لمن ) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة ( قال ) صلة  
( من ) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آفا

( اضرب ) مضارع متكلم وحده ( اى ) قال الجيب ( اضرب بـ ) حذف الفعل  
وهو اضرب مع فاعله جوازاً ( للقرينة المتعالية ) الدالة عليه ( التى هى السؤال )  
بقوله من اضرب ( ونحو ) قولك ( مكة ) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت  
الحرام ( للمتوجه ) اللام متعلق بالقول ايضا اى الذى يريد الذهاب اوالذى  
قد ذهب ( اليها ) اى تريد بحذف الهزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام  
باتوجه ( مكة فحذف الفعل ) وهو زيد ( للقرينة الحالية التى هى تهديره  
او ذهابه اليها ) ( و ) قد يحذف افعال السامع فى المفعول به ( وجوبا ) اى حذفاً  
واجباً ( فى اربعة ) بواب وفى بعض النسخ فى اربعة ( مواضع ) وهو الفاعل  
من تقرير الشارح ( تخصبها بالذكر ) اى ذكر لمصنف هذه المواضع الاربعة  
دون ما عداها ( ليس المحصر ) لانه ليس فى كلامه ما يغيد المحصر والعدد لا يفيد  
الاتفاق الجمهور على ان العدد لا يبدل المحصر لانه ليس من الفظ المحصر على ما ين  
فى موضعه ( لوجوب الحذف ) يعنى حذف الفعل ( فى باب الاغراء ) مثل احاك احاك  
اى الزم ( والمنصوب على المدح ) مثل المجدد اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل  
الحمد ( او الذم ) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم ( او التزم نحو احاك اى الزم )  
مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم ( بل ) ذكر هذه المواضع الاربعة ( اكثر من احدها )  
اى مباحث كل واحد منها ( بالنسبة ) والقباس ( الى هذه الابواب ) الاربعة  
لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع ( الاول ) ( من تلك المواضع  
الاربعة ) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها ( سماعى )  
يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلّى يعرف به  
حذفه وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعاً ( اى مقصود على  
السمع من العرب ) لا يتجاوز مبنى للمفعول اى حذفه ( عن امثلة ) جمع مثال  
( محدودة ) اى معينة ( مسموعة ) صفة بعد صفة لامةثلة ( بانفس ) متعلق  
بقوله لا يتجاوز ( عليها ) اى على الامثلة معينة المسموعة ( امثلة اخرى ) اى  
لابتباس على المثال الذى سمع حذف افعال فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه  
كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصاً على ما سمع ( نحو امرأ )  
بفتح الراء لان عينه وعين ابتلاهما كلاهما تابعا للامهـ فى الحركات انث  
( ونفسه ) ( اى اترك ) امر من ترك بترك ( امرأ ونفسه ) اى الواو للعطف يكون  
لازم معناه بافارسية كنـ از بن مردوان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا  
كونه كن تودست آزدن اين مردواره از صحبت كردن اين مردزد شـ م دادن  
\* وفى الخامسة معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد والنسان عنه فعلى  
الاول الواو له حذف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى وقيل المعنى ما لا يحجر عنه

اترك الانتقام منه اترك اصلاح امره ( واتهموا خيرا لكم ) ( اى انتهموا عن  
 التثليث ) اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتووا الى الله  
 عن مقامكم هذه ( واقصدوا خيرا لكم ) اى ما ينفعكم فى الدنيا والاخرة ومن  
 اتبعكم ( وهو ) اى ما هو خير لكم ( التوحيد ) وقولوا انما الله الواحد عن صميم  
 قلبكم وخلص اعتقادكم ( واهلا وسهلا ) ( اى اتيت اهلا ) والاهل اما  
 مصدر من اهل بأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به  
 و اشار اليه السارح بقوله ( اى ) اتيت ( مكانا مأهولا اى معمورا لا خرابا )  
 يعنى لم يكن المكان الذى اتيت خرابا واسم بمعنى القريب ذى الرحم و اشار اليه  
 ( او ) اتيت ( اهلا ) ذى قرينة ( لا اجانب ) يعنى لم يكن الذى اتيت اجنبيا لك  
 فعناء حيث نزل بالفارسية آمدى توخو بشانرا وه آمدى بيكانكارا والمعنى الاول  
 انسب لقوله سهلا فعناء حيث نزل بها آمدى توجاى زيا ( ووطئت ) الوطئ  
 من ل و اوى ومه وزالام وضع القدم ( سهلا من البلاد ) لامن الساطط والسهل  
 نقض الجبل مء ساء رهى توجاى نرم ونهى پاى پروى ( لحرنا ) بفتح الحاء  
 المهجلة وسكون الراء المحممة ما لطم من الارض حاء درشت پاى زهى جاى  
 نرم جاى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال ( و )  
 ( الموضع ) ( اناى ) ( من تلك المواضع الاربعة ) يعنى التى يجب حذف الفعل  
 العامل فى المفعول به فيها ( المنادى وهو المطلوب ) اى الشخص الذى طلب  
 ( اقبله ) اى توجهه اليك بوجهه ( كما ناديت مدراك ) او ( توجهه )  
 بقلبه كما ناديت مقلدا ( بكسر الساء اسم فاعل ( عليك بوجهه ) قل  
 النداء لا بقلبه واذا ناديت يكون مقلدا عليك بقلبه ايضا ( حقيقة ) اى اقالا  
 حقيقة ( مثل يا زيد ) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط  
 ( او حكما ) عطاف صلى حقيقة ( من يا سماء ) كما فى قوله تعالى يا سماء اقلعي  
 ( ويا جبال ) كما فى قوله تعالى يا جبال اوى ( ويا ارض ) كما فى قوله تعالى يا ارض المعى  
 ما لك بما تحصيل منه الا قبل من ذى روح ويجاد ( فاذنهما ) اى فان الاسماء التى  
 استعمل نداؤها ( نزلت ) منى للمفعول ( اولا ) اى قبل ادخال حرف النداء عليها  
 وجعلها منادى ( منزلة من له صلاحية النداء ) وهو ذوالروح الذى له عقل  
 وبصيرة يعنى ان ما يستعمل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانتقاد  
 فاستعمل حرف انداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح له لداء لنفسه الذى  
 استعمل نداؤه ( ثم ادخل ) بالنسبة للمفعول ( عليه ) اى على ذلك المسبب ( حرف  
 النداء وصد نداؤها ) وجعل منادى حكما ( فمضى ) اى هذه الاسماء ( فى حكم  
 من يطلب اقباله ) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

تنزهه عن الاقبال ( بخلاف المندوب ) يعنى المندوب يخالف المندوب الذى ينزل منزلة منزله صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم النداء وقصد نداؤه ( لانه ) اى المندوب ( التمتع عليه ) سأتى معنى المندوب والمتمتع عليه لغة واصطلاحاً ( ادخل ) بالبناء للمفعول ( عليه حرف النداء ) والجملة خبر بعد خبر اوصفت قوله التمتع عليه على منوال واقدم على التثنية بسننى ( ليجرد ) اظهار ( التمتع لالتزيلة ) اى لتزيل المندوب ( منزلة الله دى وقصد ) بالجر عطف على تزيله ( ندائه ) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو طاهر ولا حكماً لعدم التزيل ( فخرج ) المندوب ( بهذا القيد ) اى قيد المطلوب اقله حقيقة او حكماً ( عن تعريف المادى ) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكماً ( ولهذا ) اى لخروجه عن تعريفه ( افرد المصنف احكامه ) اى احكام المندوب ( بالذكر فيما بعد وفيه ) اى فى اخرج المندوب عن تعريف المندوب بقوله المطلوب اقباله وادخل امثال باسمه وبأرضه وباجل بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى ( تحكم ) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخل امثال باسمه وبأرضه وباجل ( فان المندوب ايضا ) اى كالمندوب الحكمى او كان من باسمه مـ مـ مـ مـ ( كما قال بعضهم ) وهراجزولى ( منادى مطلوب اقباله ) لكن لا مطلقة بل ( حكماً على وجه التمتع ) اى على طريق التمتع والتوجه ( فادخلت بالجملة ) حال كونه مندوباً ( كما تك ناديه وتقول له ) بهج اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط ابناء للوقف لان جزم انما قص ووقفه بسقوط لام الفعل ( فأتى مستاق ايك ) فيكون منادى لان لمندوب مشتاق الى المندوب فيه ديه فكما هذا ( فالارى ) والانس ( ادخله تحت المندوب ) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتج الى البحث ما ( كما فيه صاحب الفصل ) وهو علامة ان يختصى لان المندوب منه مندى حكم على وجه التمتع كقول فى الفصل فى بحث الاعراب المنصوب بالازم اذ راء المندوب لالك اذا علمت يا عبد الله الى ان قال او مندوباً بقولك يا زيدا ( وقيل اعطى هر من كلام سيدويه ايضا ) اى كصاحب الفصل والجزولى ( انه داخل فى المادى ) حكماً واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المندوب انهم لم يعدوا الكلمة مختصة لذبة من حروف انشاء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقلوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كبير الدوران عن الستة فاستبعد المصنف جمعه محازا لمحمداً بالحقبة بخلاف ما عده فانه قليل الوقت ع قدس ان يجعل باب على حدة ( بحرف ) متعلق بالمطلوب ( نائب ) صفة حرف ( مندوب ) نص على اطر فيه لكونه مـ مـ مـ مـ ( من حروف احمسة )



ان الحرف ( وهى ) اى تلك الحروف ( ياوايا وهيا واى والهمزة ) الحكم فيها  
 بعد الربط كقولك السكنجين خل وعسل وماء وقد مر خبر مرة ( واحترز  
 المصنف ( به ) اى قوله بحرف نائب ادعو ( عن تحوлил ) امر غائب  
 من الاقبال ( زيد ) فعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقبله اى توجهه  
 بوجهه وقلبه وبقوله الا انه ليس اقبله مطلوباً بحرف نائب متاب ادعويل  
 بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله ( فقط او تقدرا ) ( تفصيل للطلب )  
 يعنى صفة المصدر المفهوم من المطلوب ( اى ) هو المطلوب اقباله بحرف كدا  
 ( طلباً لفظياً ) والطلب اللفظى لا يكون الا ( بان يكون آلة الطلب ) وهى  
 احد حروف النداء ( افضية ) اى ملفوطة ( نحو يازيد او ) طلباً ( تقديرية )  
 والطلب التقديرى لا يكون الا ( بان يكون آتية ) اى آلة الطلب ( تقديرية )  
 اى مقدرة محذوفة من اللفظ لامن التية ( نحو يوسف ) اى يوسف ( اعرض )  
 امر من الاعراض ( عن هذا ) وسعى لهذا زيادة تحقيق ( او ) تفصيل ( للنيابة )  
 المفهومة من قوله نائب متاب ادعو ( اى ) هو المطلوب اقباله بحرف نائب  
 متاب ادعو ( نيابة لفظية ) اى ملفوطة وذلك لا يكون الا ( بان يكون ) الحرف  
 ( التثنية ) متاب ادعو ( ملفوظاً او ) نيابة ( تقديرية ) وذلك لا يكون الا ( بان  
 يكون ) الحرف ( انائب مقدراً كما فى الماين المذكورين او ) تفصيل ( للمادى )  
 فى قوله والثانى المنادى اى ممدى ملفوظاً او متادى مقدراً ( و ) مثال ( المنادى  
 الملفوظ مثل ( يازيد ) مثال المنادى ( المقدر مثل الايا اسجدوا اى الايا قوم  
 اسجدوا ) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول  
 اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف انداء  
 لانه آلة النداء ونائب متاب الفصل ( وانصاب المنادى ) لفظاً او تقديرية او محلاً  
 ( عند سبويه ) ومن تبعه ( على انه مفعول به ) لافعل المحذوف وجوبا ( وانصب )  
 اى وانصاب المنادى ( الفعل المقدر ) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء  
 كان مذكور اللفظاً او مقدراً فكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى  
 لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر ( واصله ) اى  
 اصل يازيد ( ادعوزيدا ) وانما قال باليكون مخاطباً من اول الامر وثلاثا يكون  
 مخبراً وادعويل يكون الفعل مذكوراً صريحاً وفى المفصل لك اذا قلت يا صدى الله  
 فكانك قلت يا رب او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يادلا  
 منه نهى ( حذف الفعل ) التامسبه ( حذفاً لازماً ) واجبا ( لكثرة استعماله  
 اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فحذفوه بحذف فعله  
 التامسبه وجوبا لانه اذا حذف جوازاً يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون

التخفيف مطردا ( ولد لاف حرف النداء عليه ) اى على الفعل المحذوف لان  
الحرف موضوع للطلب كالفعل التائب له وهو ادعوا واريدوا عني ( واغادته  
فائدته ) عطفت تفسير اى اعادة حرف النداء فائدة الفعل التائب له وفائدته  
الدعوة وحرف النداء دال عليها ( و ) انتصابه ( عند المبرد بحرف النداء لسده  
مسد الفعل ) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل التائب له لانه لما حذف الفعل  
وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل وره الحرف فعمل عمل مقام  
مقامه ورد بان الفصل التائب له وان حذف لفظا الا به مقدرية والمقدر  
في التثنية كالملفوظ لفظا واذا كان سافوظا فاعمل له ليس الا واذا كان مقدرا  
فاعمل له ايضا لقوته في العمل فيعمل سواء كان مافوظا او مقدرا ( وقال ابو علي )  
الفارسي ( في بعض كلامه ) وانما قال في بعض كلامه اشارة الى ان المخارعنده ما  
ذهب اليه المصنف ( ان يا واخو به اسماء الافعال ) نصب لما دى على المفعولية  
كما نصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيد او هازيد وعليك زيدا  
ومنع بار اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهي  
على حرف واحد وان قال الرضي فيه ما قل ( فلي هذين المذهبين ) اى مذهب  
المبرد ومذهب ابى علي ( لا يكون ) لما دى ( من هذا لباب اى مما انتصب المفعول به )  
فيه ( بمائل واجب الحذف ) بل لما دى منصوب على مدهما بمائل مذكور  
لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل طالما عمله عند المبرد واسم فعل  
عند ابى علي ( وعلى المذهب ) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى علي ( كلها  
مثل يازيد جلة وليس التادى احد جزئى الجملة ) من المسند والسند اليه سلى  
مذهب كلها ( فقد سيبويه كلا جزأ الجملة ) صله جزآن سق من التثنية  
بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ ثم قولك عدان بوا انت يدل  
عليه قول السراح ( اى الفعل والفعل ) تقسيم الجزآن ( مقدران ) خبر قوله  
جزأ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق لمبتدأ فكون الجملة بجزئيهما  
مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيهما ( وعند المبرد حرف  
النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل ) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا  
قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده ( والفعل ) اى  
المسند اليه ( مقدر ) فيكون الحرف عنده احد جزئيهما والمنادى ليس بجملة  
ولا احد جزئيهما ايضا ( وعند ابى علي احد جزئيهما اسم الفعل ) وهو حرف النداء  
( و ) الجزء ( الآخر ضمير مستتر فيه ) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقص  
الاستمرار كاسم الافعال ويكون جزأ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما  
يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فلهذا دى لس احد جزئيهما

ايضا والاختصار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيويه عند المصنف ولذا جعل المنادى مما انصب به امل واجب الحذف واليه ذهب السلامة الرخيمسرى ايضا كما نالت سابقا امل والله اعلم ( ويبنى ) بالبناء للفعول ونائبه ما استكن فيه ( اى ) يجب ان يبنى ( المنادى ) لانه يجوز لانه ظاهر الحال في المسائل لاجل واز في السعة والضرورة لان الضرورة لابد عوالى انصب وهو جزء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والافعال المحذوف ( قدم ) المصنف ( بيان البناء والمغض والقبح على النصب ) مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث في بيان انصب على المفعولية والا حرا ادل عليه ( لفتها ) اى اقله كل واحد منها بحذف المضاف لاقله الثلاثة لئلا اوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضوم والمحفوض والمعتوح ( بالنسبة ) والقياس ( الى النصب ) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والكثرة ( واطلب الاقتصاد في بيان النصب بقوله وينصب ماسواهما ) كما مر في الاعراب التندري واللفظي ( على ما مرع ) منى للفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى ( به ) واضمير المحرور راجع الى الموصول ( اى ) يبنى المنادى ( على الضمة ) اذا كان بالحركة فطاميل يازيد وبارجل او تقديرا مثل ياحلى ويافتى ( او ) يبنى على ( الالف ) في المنى مثل يازيدان وبارجلان ( او ) يبنى على ( الواو ) في الجمع المذكور السالم مثل يازيدون ويا مسلمون وهذا لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت ( التى ) يرفع بها المنادى ( والموصول مع الصلة ) صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل ( في غير صورة النداء ) يعنى ما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى منى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو بلا ضمة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه من قبيل من قبل فتبلا واما بعده فيكون حينئذ التعير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا لى امواهم ( او الفعل ) عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قبل الفعل اعني يرفع مسند لى ضمير مستكن فيه راجع الى المادى او الفعل ( مسند الى الجار والمجرور اعني به ) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور ( ولا ضمير فيه ) اى في رفعه لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف ( وارجاع الضمير ) المستكن في رفعه على التقدير الاول لانه لا يبنى لانه ليس فيه ضمير ( الى الاسم ) لان المنادى اى على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم ( غير ملائم لسوق الكلام ) في محله لان قرينة الخصوص التى هي مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هي بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاول ليسانس السوق ( اذا كان )

(أي المنادى) مفردا (أي لا يكون) المنادى (مضافا) مثل يا عبد الله  
 (ولا) يكون أيضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) أي شبه المضاف  
 (كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه) كأنضمام من زيد إلى خيرا فان  
 معنى خيرا لا يتم إلا بانضمامه إليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان  
 الأفراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلية أو النداء لا السير لان  
 أحد المعارف المضمرات واحدها المبهسات فهما مثنيان بانفسهما والمثنى لا يثنى  
 واحدهما المعرف بالام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سبأني  
 وصرح بالتعريف الا هنا في بقوله مضافا ففي التعريف بالعلم والتعريف بالنداء  
 (قبل النداء) أي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى  
 (أو بعده) أي بعد دخول حرف النداء (والمثنى) ببناء للمفعول المثنى (المفرد  
 المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) أي لوقوع المنادى (موقع  
 الكاف الاسمية) التي في ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى  
 قائم مقام الكاف المتصل به فيازيد بمنزلة ادعوك (المشابهة مضافا ومعنى لكاف  
 الخطاب الحرفية) في ذلك وإياك أما المشابهة لها لفظ قطا هروا ومعنى فلان  
 كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه أي  
 ولكون المنادى المفرد المعرفة (لهما) أي مثل الكاف الاسمية (أفرادا  
 وتعريفا) أي في كونهما مفردا معرفة (وذلك) أي المذكور  
 من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه منبها في الأفراد والتعريف واضح وثابت  
 (لان بازيد) كما في (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) أي كاف ادعوك  
 (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والمصدر المنادى المفرد المعرفة مسماة  
 لكاف ادعوك في الأفراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مسماة لكاف  
 ذلك في الأفراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الأصل في بناء لانه  
 حرف مثنى كاف ادعوك مسماة له وبني المنادى أيضا لانه مثنى به فكان  
 المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابهة المسماة للمثنى مشابهة لذلك  
 السمي إذا تحدثت المشابهة وهما كذلك والمثنى على الحركة حقيقة أو حكما  
 لعروض بنائه وصلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرف نحو يا قوم ويا قومنا  
 وحركة المثنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا في نحو فلك ومن فلك وقل وأما المضاف  
 والمضافة فلم يبنيا لفقد المشابهة أفرادا أو النكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا  
 واحتماع التعريف والأفراد مشروط لبناء المنادى (وإنما قلنا ذلك) يعني وإنما قلنا  
 ان المنادى مسماة لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف به من حيث  
 لكاف ادعوك (لأن الاسم لا يثنى إلا بالعلم منه الحرف أو الفعل) لمذين هم أصل

في الساء فيكوي المتادي مشابه لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيني (ولا يني المتادي ( لمباهته الاسم المني ) الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل في البناء والالكل كاستهارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا ( مثل يازد ويارجل ) هذان ( مثالان لما ) اي للمتادي الذي ( هو مني على الضم ) بلاتون ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر  
سلام الله يامطر عليها \* وليس عليك يامطر السلام

( اولهما ) وهريزد ( معرفة ) مكره علما ( قبل النداء وثانيهما ) وهو رجسل ( معرفة بعد النداء ) بل لانداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه ( وياريدان ) ( هذان للني على الالف ) ( وياريدون ) هذا مثال للني على الواو ( يكون رفعهما بالالف والواو ) ( ويخضع ) بالباء للمفعول بالخاء والضاد المجعدين فيه نائبه ( اي ويجبر المتادي ) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون مبرافخجر امالف، ارتقدير اول استغاث الابل كناية بالكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يثبت بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى العلم لانه لا يقال يارجل في يارجل لانه حيث يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخبر من زيد في باخيرا من زيد ( بلام الاستغاث ) ( اي بلام تدخله ) اي المتادي ( وقت الاستغاث ) الاضاعة لادنى ملابسة ( وهي ) اي هذه اللام ( لام التخصيص ) للام تعطيل ولا غيره ( ادخلت ) بالياء للمفعول ( على المستغاث ) اي على من اريد الغوب منه ( دلالة ) مفعول له الادخال اي لتدل اللام ( على انه ) اي المستغاث ( مخصوص من بين امثاله ) واسناعه في الصلاحية للغوب بالنداء ( الباء داخله على المفعول اي لتدل اللام على ان النداء وطلب الغوب مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخول على المستغاث من بين الحروف ( نحو يازيد ) فزيد متادي مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اي يازيد للظلم ولام الاستغاث متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو واريد وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزد الا في احد الموضع الثلاثة الاستغاث والتعجب والتهديد سمعا ومضاه بالقرسية مخصوص كردم تراي زيد بخواتن ومخاضر شدن از سبب آذكه بفر يا درس تو اين ضيف را ( وانما افهت ) هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو زيد لان الكسر اصل ولبوافق حركتها علما ( ثلثا يلبس بالستة ثله اذا حذف المستغاث ) يعني اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم التماس المستغاث بالمستغاث لانه لان كسر اللام فيه

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث ( نحو بالظلوم ) اى ياتوم للظلوم  
يعنى ادعوك لهذا الضعيف لتظروا فيه وتمبنوا اليه ( فانه لو لم يفتح لام الاستغاثه  
فى المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس ( لم يعلم ان ) لفظ ( المظاوم  
فى هذا المثال ) اى فى نحو بالظلوم ( مستغاث او مستغاث له ) مع ان المظاوم  
فى هذا المثال مستغاث له يبين لان المظاوم يستغاث له فكيف يستغاث منه  
( لانه اذ لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما ورد  
بناء لانه اذا لزم فتح اللام فيماليس فيه فتحة ففيما فيه اولى ( ولم يكس ) بالبناء  
للمفعول ( الامر ) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان  
العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثه هو المستغاث  
( لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير ) لم عرفت سابقا ( التى يفتح  
لام الجر معها نحو لك ) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء  
والراء واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون منبئا على التفتح لفعل الضمعة  
والكثرة تنبئ ما هو موضوع على الخفصة ففتح لام الاستغاثه فى المستغاث ايضا  
قياس لما قام هو مقامه ( بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير ) فتى  
على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر ( فان عطفت ) بناء الحطاب  
( على ) ( المنادى ) ( المستغاث ) باعادة لام الاستغاثه فى المعطوف و ( بغيرها ) فيه  
( نحو يزايد وعمر وكسرت ) لام الاستغاثه ( فى المعطوف ) علة بناءه والاصل  
فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ماسق و ( لان الفرق بينه  
وبين المستغاث له حاسل بعطفه على المستغاث ) لان المعطوف فى حكم  
المعطوف عليه واذا كان المعطوف علية مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا  
( وان عطفت ) انت ( مع ) اعادة ( يا ) ايضا ( فلا بد من فتح لام ) لاستغاثه  
فى ( المعطوف ايضا ) اى كالابد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه ما لا بد  
لام الاستغاثه وحرف ابتداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معنونا بل منادى  
مستغاثا برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فاعطف لم يصح ان يكون  
قرينة ( نحو باليد وبالمرء ) فكانه قال اوليا للمرء ولم يفتح ( وانما اعرب  
المندى ) اذا كان مفردا معرفة ولم يبين مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف  
والحطاب لم يزل بدخول لامها ( بعد دخول لام الاستغاثه ) ( واما اذا كان مضافا  
مثل باليد الله فكذلك ( لان علة بناء ) وهى الافراد والتعريف والحطاب  
( كانت ) تلك العلة ( منسابة له الحرف ) وهو حرف الحطاب فى ذلك ( واللام  
الجاره من خواص الاسم المساعرة فى ماسق ان دخول حرف الجر مع قسا  
مختص بالاسم ( فدخولها عليه ضعفت مناديه الحرف ) ون كانت العلة

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب)  
 المنادى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجر  
 بدخول الجار لفظا او تقدير (قل) يعنى اعترض على قول المصنف ونحفض  
 بلام الاستغاثه بانه غير جامع لانه (قد ينخفض المذدى) وقدهمنا للتحقيق  
 كافى قوله تعالى قديلم ما انتم عليه (بلامى التجب والتهديد) اى بلام بدخل المنادى  
 وقت التجب اى انجب المنادى من المذدى وتهديده ونخوفه اياه (ايضا)  
 اى كما ينخفض بلام الاستغاثه (فلام التجب نحو يالاه) فكذلك ابصرت ماء  
 فى مكان لا يرمى ولا يظن وجوده فيه فاعكك فتأديه وتقول تعالى فاك عجب  
 النسان لا يعرفك كل احد (وبالذواهى) جمع داهية وهى المصدمة العظيمة  
 (ولام التهديد نحو بالزيد) فى مقام تخويف المادى المنادى والذاقل الشارح  
 (لاقتلاك) لتكون قرينة على ان بالزيد للتهديد وفى الموندى فالاول يذكر  
 عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند  
 زل نوائب الدهر وشدائده انتهى (فلم اعلم المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما  
 (وكيف يصدق) الاستفهام للاكار يعنى لا يصح (قوله) بعد وينصب  
 ماسواهما كليا لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المادى المفرد المرفة والمادى  
 المستغاث باللام والمستغاث بالاف فيشدد لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه  
 يجر بلامى التجب والتهديد مع انها داخلان فى ماسواهما (واجب)  
 هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هذين اللامين لام الاستغاثه) يعنى  
 يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثه وان كان مجزا (كان) حرف  
 من الحروف المنبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد  
 (يستغث) اى يطلب القوت والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه  
 (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينقم) المهدد اسم فاعل  
 (منه) اى يأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم  
 خصومه) فاستغاثه المهدد بانكسر بلام الاستغاثه من المهدد بالفتح فى دفع  
 الخصومة عن نفسه وطلب الراحة بان لم يستغث يستغث من المستغاث لدفع  
 الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكان التجب) اسم فاعل (يستغث)  
 اى يطلب القوت (بالتجب منه) اى من التجب منه اسم مفعول فيناديه  
 (ليحضر فيقضى) ويزيل التجب (منه) اى من نفسه (التجب) وبه تخلص  
 ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام  
 التجب ولا الم التهديد لام الاستغاثه فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتفض  
 بقول من قال قد ينخفض المنادى بلام التجب ولا الم التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كليا ( واجب عن لام انتجب توجه آخر ) اى بجواب آخر ( ذكره  
 المصنف فى الايضاح ) شرح المفصل ( وهو ) اى ذلك الوجه ( ان المنادى  
 فى قولهم يا الماء وبالدهوى ) محذوف لانسيا ( ليس ) المنادى الداخلى عليه  
 لام التجب ( الماء ولا الدهوى ) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة ( وانما المراد )  
 من قولهم يا الماء وبالدهوى نحو ( يا قوم اوباهؤلاه اعجبوا ) امر من عجب يعجب  
 على وزن علم يعلم اى تعجبوا ( الماء ) الذى فى مكان لا يربى وجوده فيه ( و ) تعجبوا  
 ( لدهوى ) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار  
 الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام ( ولا يخفى عليك ) انها الطلابة  
 المبصرة ( ان القول ) والحكم ( بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ) فى ايلي  
 حرف النداء فتقولهم باللهينة بالكسر اى باقوم احصروا باللهينة وشاهدوها  
 ( ظاهر ) لان كسر اللام فى ايلي حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف  
 لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم اى ليس بمنادى بل  
 المنادى محذوف ( واما ) القول بـ المنادى محذوف ( على تقدير فتحها فشكل  
 لانفساء ما يقتضى فتحها ) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام  
 معها ( حيثئذ ) اى حين كون المنادى محذوفا ( كما هو الظاهر مما سبق ) فلا يستقيم  
 هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به لحجب الاول فان قلت لا ينحصر  
 المفتضى فى سق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع  
 ذلك الكاف صورة اى يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا  
 فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا ( ويصح ) بالبناء لفعول ( اى يبنى  
 المنادى على الفتح ) وجوبا ( لاحقاق الفها ) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى  
 اغم الصلاة لدواك اسيس اى وقت طلوعها اى لاحقاق ( اى ) وقت ادائها  
 ( الف الاستغاثة ) اى وقت لحوق الفها ( باخره اى باخره دى ) لاقتضاء  
 الالف ( فى كونها القارباقية على تلك الهبة ) فتح ما قبلها ( اى يكون الحرف  
 الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يتخلو اما ان يكون مضموما  
 او مكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول فى قال والساقى ياء مثل بيع فى باع  
 فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا ( ولا لام ) ( فيه ) اشارة الى ان لانتفى الجنس  
 ولا م اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به كما قبل بل اتى فى  
 لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن ( حيثئذ ) اى حين لاحقاق الالف ( لان  
 اللام يقتضى الجر ) اى جرمادخلت هى عليه ( والالف ) يقتضى ( الفتح ) اى  
 فتح ما دخلت هى عليه ( فبين اثريهما ) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف  
 وهو الفتح ( تناف ) بضم الف لانه مصدر تناف والاصل تناف بضم افتاء



والبناء فغذف الياء فصار الرفع فيه تقدير يالان الجر والفتح لا يجتمعان في محصل واحد ( فلا يحسن الجمع بينهما اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغثة نحو يالزيداه ولكن يلقوا احد هما لعدم ظهور اثره ( مل يالزيداه ) ( بالحق الهاء به ) اى بالنادى ( للوقف ) ( ونصب ) بالبناء للمفعول ( ماسواهما ) اى يبقى النادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المادى تحصيل الحاصل وهذا يحصل ( اى ينصب بالمفعولية ما ) اى منادى ( سوى ) اى غير ( المادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث ) سواء كان ( مع اللام او ) مع ( الالف لفظا ) تفصيل للنصب اى نصب لفظيا مثل يا عبد الله ( او تقديرا ) اى نصبا تقدير يانثى بالياء بالاساس ( ان كان ) المنادى ( معربا ) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا ( قبل دخول حرف النداء ) عليه وان كان مبنيًا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان ( لان صلة النصب ) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا ( وهى ) اى تلك العلة ( المفعولية ) اى كون المنادى مفعولا به ( متحققة ) موجودة ( فيه ) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف ( وما غيره مغير عن حاله ) ما نافية وغير فعمل ماض منى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيه ماسواهما ومغير فاعل خبر والمراد بالحال ههنا نصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغث به الالف لانها تقتضى الوقع وليس فيما سواهما شئ منها فبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا وتقديرا ( وما سوى المفرد المعرفة ) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما ابتداء الافراد فقط او ابتداء التعريف فقط او ابتداء ثهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبه مضافا الى اربعة ( اما ما لا يكون مفردا بان يكون ) المنادى فيه ( مضافا او شبه مضاف ) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين ( واما ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون ) المنادى فيه ( معرفة ) وهو القسم الثالث ( واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة ) وهو القسم الرابع ( فالقسم الاول وهو ) اى القسم الاول ( ما لا يكون ) المنادى فيه ( مفردا لكونه مضافا ) يعنى ما يثنى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علم ( مثل يا عبد الله ) اى غير علم مثل يا عبد الله ( والقسم الثانى ) ( و ) ( هو ) اى القسم الثانى ( ما لا يكون ) المنادى فيه ( مفردا ) يعنى ما يثنى فيه الافراد فقط ( لكونه شبه مضاف مثل ) ( باطالما جبلا ) وهو اما معمول للاول مثل يا حسن وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالما جبلا واما معطوف عليه عطفاً التثنية نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما منتهى

هو جهة نحويا حليا لا يعمل او ظرف نحو \* الا ياخذ من ذات عرق \* عليك  
ورحة الله السلام \* فال قلت كيف عمل طالما مع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله  
قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من يجوز الاعتماد عليه او على  
الموصوف لان التقدير انسانا او يا كوكبا طالما جبلا (و) (القسم الثالث  
هو) اي القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اي الا انه  
(لا يكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) (بارجلا) (مقولا)  
(لغير معين) اشارة الى ان الطرق صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين  
ما لم يقصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان خبر صفة لموصوف مقدر  
(وهذا) اي قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت  
يعني ان لو ت نصبه ويان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لالتقدير)  
على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد ان نصب لان ما يكون  
قيد للعامل يكون قيد للعمل ايضا (لانه) اي لان المنادى المفرد الكثرة اذا كان  
منصوبا لا يتحمل المعين (حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة) (والقسم الرابع) من  
الاقسام الاربعة (وهو ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا  
معرفة) لانه ليس فيه شيء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا  
وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف  
مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخص احسنا وجهه (ظريفا) صفة له  
ايضا في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصف به ليكون لثقل نصا في كونه  
نكرة لم يقصد به معين ولم يورد المصنف لهذا القسم (اي القسم الرابع  
(مثالا) كما ورد منه الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه في بعض  
القواعد) اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيد (الافراد) والتعريف (بمثال)  
يعني لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال  
مثل يا رجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اي صار يسيرا (تصورات فيهم)  
اي انتفاء القيد بمثال واحد) مع فلا حاجة الى اراد) وتيان (مثاله) اي  
للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثاني) وهو ما لا يكون مفردا  
لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالما جبلا غير معين) بالرفع  
لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر  
المتبادر لانه في تقدير انسانا او يا كوكبا طالما جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعني  
عبارة يا طالما جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم  
الثاني (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا  
للقسم الرابع (فأمثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اي يجمعها (مذكورة)

في الكتاب ( وهذه الامثلة كلها مثل لما سوى المنادى المستغاث ) بالالف والمستغاث باللام ( ايضا ) اي كما كانت امثلة لما سوى المنادى المرد المعرفة فان عبدالله ليس بمسنة باللام ولا بالالف وكذا ط لما جبلا ورجلا لغير معين ( فلا حاجة الى اراد ) وتبان ( مثاله ) اي لما سوى المستغاث ( على حدة ) واستقلال ولم يفرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال تابعه فقال ( وتوابع المنادى ) سيجي معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها ( المبني ) صفة المنادى ( على ما رفع به ) المنادى متعلق بالني وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لانه لا يجري الحكم الا في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحصل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا لا وعمرو ( المفردة ) بالرفع صفة التوابع ( حقيقة او حكما ) تفصيل الافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقة بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ما سياتي ( وانما قيد ) لمصنف ( المنادي بكونه مبنيا ) ولم يقفه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى العرب سواء كانت مفردة او لا ( لان توابع المنادى العرب تابعة للفظه فقط ) لان العرب ليس له الاحال لفظه وهو التصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو التصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حلا على لفظه والتصب حلا على محله ( وقيدنا ) نحو ( المبني بكونه ) اي بان يكون بناؤه ( على ما رفع به ) ولم يقفه على اطلاقه احترازا عن المنى على القبح ( لان توابع ) المنادى ( المستغاث بالالف لا يجوز فيها ) اي في تلك التوابع ( الرفع ) بل يجب فيها التصب ( نحو يازيدا وعمرا ) بالتصب في عمرا سواء حل على لفظه او محله ( لا ) يقال يازيدا وعمرو ( رفعه ) ( لان المتبوع ) وهو زيد ( منى على القبح ) يعني وان كان في المستغاث بالالف محلا لا انهما بيان لان حال لفظه القبح وحال محله التصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب التصب في تابعه كما وجب في تابع المنادى العرب ( وقيد ) المصنف ( التوابع ) ههنا ( بكونها ) يعني بان تكون ( مفردة لانها اول تنكر ) التوابع ( مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت ) تلك التوابع ( مضافة بالاضافة المعنوية ) نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله ( وحيد ) اي حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية ( لا يجوز فيها ) اي في تلك التوابع ( الا التصب ) لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فانه اذا كانت مضافة يكون اولى بانصب ولان الاصل في توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل في متوعها ولان تابع المنادى انما تبعه في لفظه اذا

كان مثله في الافراد وذاتيات في الاضافة ( وانما جعلنا ) نحن ( المفردة اعم من ان تكون ) يعنى المفردة ( مفردة حقيقة ) اى حقيقة ( بان لا يكون ) التابع ( مضافا معنويا ولا ) مضافا ( لفظيا ولا شبهه مضاف ) مثل بازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولا شبهه ( او حكما ) اى مفردة حكمية ( بان يكون ) التابع ( مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها ) اى الحالة والقصة ( لما نتجت فيهما ) اى في المضاف بالاضافة اللفظية وفي المشبه به ( الاضافة المعنوية ) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فاننت هذه الاضافة فيهما ( كانا ) اى المضاف اللفظي والمشببه المضاف ( في حكم المفرد ليدخل ) لتعليل لقوله وانما جعلنا ( فيها ) اى في تلك التوايع ( المضافة بالاضافة اللفظية والمشببه بالمضاف لانهما ) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشببه به ( كالنوايع المفردة ) حقيقة لا اضافة فيها اصلا ( في جواز الرفع ) فيه جلا على اللفظ ( و ) جواز ( النصب ) فيه جلا على المحل لانه لما كان اضافة كلا اضافة جاز فيها ( الوجها كما جازى في المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون في حكم المضاف الحقيقى في وجوب النصب عملا باظهار لانه في الظاهر مضاف ( نحو يازيد الحسن الوجه ) بالرفع جلا على اللفظ ( و ) يازيد ( الحسن الوجه ) بالنصب جلا على المحل في الاضافة اللفظية ( و يازيد الحسن ) بالرفع جلا على اللفظ ( وجهه ) بالرفع لانه فاعل ( و ) يازيد ( الحسن وجهه ) بالنصب جلا على المحل في المشبه بالمضاف ( ولم يجر احكم ) لما ههنا طرف زمان متقدمة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على المعنى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر ( الا سقى ) على وزن اقاضى صفة للحكم وهو الرفع جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل ( في التوايع كلها ) وهي خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف الياء ( بل ) يجرى ( في بعضها ) وهوائت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل في كله وقيل في بعضها ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد ( ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد ) وذلك البعض العطف ( فصل ) النصف ( التوايع الجارية ) لا توصف سببي للتوايع ( هذا الحكم ) بالرفع لانه الفاعل لقوله الجارى ( فيها ) اى في التوايع وهذا الحكم يجرى في التوايع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد في رواية ( وصرح ) عطف على فصل ( بالقيد ) وهو المستع دخول ياعليه ( في هو محتمل ح اليه )

اى الى التقيد وهو العطف بالحروف ( فقال ) عطف على فصل او صرح  
 ( من التأكيـد ) ( اى ) انا اكيد ( العنوى ) قيل ( لان التأكيـد اللفظى حكمه  
 فى ) الاغم ( الاغلب حكم الال ) اى حكم المؤكـد بالفتح ( اعراباً بـ ) نصب  
 على التمييز يعنى ان كان المؤكـد معرباً يكون المؤكـد ايضاً معرباً نحو جاءنى زيد  
 زيد وان كان المؤكـد منياً كان المؤكـد ايضاً منياً نحو ضربت انت او انا لان الثانى  
 عين الاول لفظاً ومعنى ( نحو يا زيد زيد ) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان  
 انانى عين الاول كان حرف النسب باسماً شافى كما بشر الاول فكانه قيل يا زيد  
 يا زيد ( وقد يجوز اعرابه ) اى ويجوز على قوله ان يكون التأكيـد اللفظى معرباً لان  
 الاعراب اصل والبناء حاض لا يبرى من المؤكـد ( رفعاً ) نصب على التمييز  
 او على المصدرية اى الحالية جلا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم فى الاول والرفع  
 فى الثانى ( ونصباً ) عـ فـ على رفعاً جلا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب  
 فى الاول والثانى ( وكأـ ) حرف من الحروف المسبهة بالفتحة ( المختار عند  
 المصنف ذلك ) اى الاعراب نصاً ورفعاً ( ولذلك ) اى لكون المختار عنده  
 الاعراب رفعاً ونصباً اطلق التأكيـد كما اطلق الصفة وعطف البيان و ( لم يقيد  
 التأكيـد بالعنوى ) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ ( والصفة ) ( مطلقاً )  
 سواء كانت مشقة او لا وسواء كانت وصفاً ناقصة هيبة او لافيه رد على  
 الاصمعى حيث لم يحزم وصف المتادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب  
 له لم ورفعه فى بازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان  
 التأويل فى وصف المتادى المستثنى ( وعطف بيان ) ( كذلك ) اى مثل  
 الصفة يكون مطلقاً مشقاً وغيره ( والمعطوف ) ( بحرف ) ( الممتنع ) بالجر  
 صفة المعطوف الا انه وصف سببى ( دخولياً ) بالرفع فاصل الممتنع مثل مررت  
 برجل حسن وجهه ( عليه ) اى على المعطوف بحرف ( يعنى ) المراد بقوله  
 المعطوف الخ المعطوف ( المعرف باللام ) لا مطلق المعطوف لان الحكم  
 الاآتى لا يجرى فى المعطوف مطلقاً ولم يقبل المصنف والمعطوف المعرف باللام  
 مع انه احصر اشارة الى كون المتادى مستقلاً وهو امتناع دخول بالية ولتخرج  
 عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه ( بخلاف الدل ) مطلقاً ( والمعطوف )  
 بحرف ( الغير الممتنع دخولاً عليه فان حكمهما ) حيثئذ ( فسر حكمهما كاسمى )  
 ( ترفع ) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المتادى ( جـ ) اى حاكونها  
 محمولة اولاً كونها محمولة ( على لفظه ) اى على لفظ المتادى المبني المفرد المعرفة  
 ( الظاهر ) صفة اللفظ اذا كان منياً على الضم لفظاً مثل يا زيد العاقل ( او )  
 لفظه ( المقدر ) اذا كان منياً على الضم تقديره نحو يا فتى العـ قل ( لان بناء المتادى )

[illegible]

بينهم في خبره من التواضع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب  
 فيها لان جنة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهه ترجيح  
 النصب وهو كون تابع المني تابع لمحلله قائم وما يقوم بجهته يكون اولى فنصبه اولى  
 بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام انباء لكون المعطوف  
 مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التواضع يكون تابع غير مستقل فصار محلا  
 لانتزاع لعدم ترجيح احد الجانبين ( بحرف المنتفع دخول باعليه ) ( بختار الرفع )  
 اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تدرى ههنا ( مع تجوز  
 النصب ) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجوز الخابيل النصب في ذلك  
 المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجوز الجانبين وترجح احدهم على الآخر  
 ( لان المعطوف بحرف ) على المنادى ( في الحقيقة منادى مستقل ) لنبأه حرف  
 العطف مناب حرف النداء كان المعطوف على الفاعل في قولك جاءنى زيد  
 وعمر في الحقيقة فاعل مستقل ( فينبغى ان يكون ) المظروف على المادى المبني  
 ( على حالة جارية عليه ) اى على المعطوف وتلك الحالة به وه ( على تقديره شرة  
 حرف النداء ) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف ( وهى )  
 اى تلك الحالة على ذلك التقدير ( الضمة او ما يقوم مقامها ) بمعنى البناء على الضمة  
 كما في نحو يازيد وعمر والالف كما في نحو يازيد وعمران او الواو كما في نحو ياتيد  
 وعمران ( ولكن ) اى الا انه ( لم يباشره حرف النداء ) اى الا انه لم يدخله  
 حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله ( جعلت تلك الحالة ) اى البناء على  
 الضمة والالف والواو ( اضرابا ) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه ( فصارت )  
 تلك الحالة ( رفعا ) فصارت المعطوف المذكور مرفوعا ما على الضمة او على الالف  
 او الواو مثل يازيد والجارث والجارثان والجارثون وفي الرضى فالرفع اولى تنبها  
 على استغلاله معنى مثل ياليتها الرجل انتهى ( وابوعمر ) ( بن العلاء ) باقصر  
 ( النحوى قارى ) وهو امام القراء والنحو ( المقدم ) صفة ابو عمرو ( على الخليل )  
 عصر اوزمانا لارتبة ( يختار فيه ) اى في المعطوف المذكور ( النصب ) اى يرجح  
 النصب وذلك من عطف معمولين على معمول واحد تامل ( مع تجوز الرفع )  
 اى مع تجوز اى عروفي المعطوف المذكور الرفع لما سبق ( فانه ) اى الشأن ( لما امتع  
 فيه ) اى في المعطوف المذكور ( تقدير حرف النداء ) الذى كان داخلا على  
 المعطوف عليه ( بواسطة اللام ) اى يكون اللام فيه مانعا من تقديره بآائه مانع  
 من دخوله ( لا يكون ) ذلك المعطوف منادى مستقلا ( بل كان مقابلا للمنادى  
 فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما يباشره حرف النداء ) فله حكم التبعة  
 وتابع المني ( مطلقا ) تابع لمحلله ( لم عرف ) ( ومجمله ) ههنا ( النصب ) بالمفعولة

فإذا كان حكمه التسمية وتابع المبنى يجب أن يكون تابعا لمصلحة ههنا وإن لم يجب  
 لعروض البنية فلا أقل من أن يكون أولى واليق قبل مذهب أبي عمرو وأولى لقراءة  
 أكثر القراء يا جبال أوبى معه الطير بنصب والطير ( وأبو العباس ) ( المبرد )  
 ( أن كان ) ( المعطوف المذكور ) ( كالحسن ) بفتح الحاء والسين المهملتين والثون  
 في آخره ( أي كاسم الحسن ) أي كاسم كان في الأصل علم ثم عرف باللام لتأكيد  
 معنى التعريف فيه ولذا حاز نزع عنه ( في جواز نزع اللام عنه ) أي عن ذلك  
 الاسم بمعنى كإجاز نزع اللام عن اسم الجنس وإثباته كذلك يجوز نزع اللام وإثباته  
 مثل الحارث وحارث والخليل و خليل ( فكان خليل ) ( أي فابو العباس ) ( المبرد )  
 ( مثل الخليل ) فيه إشارة إلى أن المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة  
 جزاء لشرط والكاف بمعنى المثل من قوله \* يضعك من كالبرد المنظم \* ويجوز  
 أن تكون جارة أي فابو العباس المبرد كأن كالخليل لكن السارح اقتصر على الال  
 لوضوح الشئ واشتهاره ( في اختيار رفعه ) يعني في كون المختار عند رفعه ( لا مكان  
 جعله ) أي جعل المعطوف المذكور ( منادى مستقلا بنزع اللام عنه ) فكان له حكم  
 الاستقلال فينبغي أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء  
 من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة  
 اللام ظاهرا كانت أعرابا رفعه ( والالف ) عطف على قوله أن كان على عكسه  
 يعني أن كان المعطوف عليه متبعا يكون المعطوف منفيا وبالعكس ( أي  
 وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه ) يعني وإن  
 لم يجوز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لأنه لم يصر علما الاعم  
 الاسم وذلك إما في الاسم ( مثل النجم ) والبيت والكتاب وأيام الأسبوع مثل الأحد  
 والثنين والاربعاء والخميس والجمعة ( و ) إما في الصفة ( كالصديق )  
 حيث جعل اسم البلدة أصابتها الصاعقة فيلزم اللام ( فكأن عمرو ) ( أي فابو  
 العباس من أبي عمرو في اختيار النصب ) أي في كون النصب مختارا عنده ( لا متبع  
 جعله ) أي جعل مثل هذا المعطوف ( منادى مستقلا ) لعدم إمكان نزع اللام عنه  
 فله حكم التسمية والأصل في توابع المبنى أن تكون تابعة لمحلّه ومحله ههنا النصب  
 بالمضوية فاعطف عليه هو الأولى والمختار ( والمضافة ) بالرفع ( عطف على )  
 قوله ( المفردة ) هذان قبيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لأن العامل  
 في الصفة هو العامل في الموصوفين وسببه فيكون العامل ههنا الموصوف  
 المعنوي ولذا قال السارح ( أي وتوابع المنادى المبنى على ما رفع به المضافة )  
 بالرفع صفة التوابع ( بالمضافة الحقيقية ) أي المعنوية لأن المضاف بالإضافة  
 اللفظية حرف فيدلّ حينئذٍ على ما حرفت ( تنصب ) وهو ثابت للمفرد كالنصب



المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية اوشبه مضاف ( لانها )  
 اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية ( اذا وقعت ) بمعنى اذا كانت ( منادى )  
 بنفسها ( تنصب ) لما سبق ( فتصبها اذا وقعت ) اى اذا كانت ( توابع اولى )  
 لا ان تنصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه ( لان حرف النداء لا يباشرها )  
 وحرف النداء اذا لم يدخلها يكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى  
 النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا ( مثل ياقيم كلهم ) بالنصب ويا  
 زيد نفسه ( فى انا كيد ويازيد ذا المال ) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم  
 البلد ( فى الصفذ ويا رجل ابا عبدالله ) ويازيد عبدالله ( فى عطف البيان ولا يجر  
 المعطوف بمعرف الممتنع دخول باعليه ) حال كونه ( مضافا بالاضافة الحقيقية )  
 لما ساقى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريره عن التعريف مطلقا  
 و ( لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية ) لما قلنا ان التجريد عنه  
 شرط فيه فلا يوجد له مثال ولدالم يمثل الشارع كما مثل فى الاقسام الثلاثة  
 ( والبدل ) بابواحه ( والامه وفغيرها ) بالرفع صفة او بدل ( ذكر ) معنى المفعول  
 ( اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل ) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة  
 لموصوف مقدر بقرينة المقام ( وهو ) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هـ سدا  
 المعطوف ( الممتنع دخول باعليه ) بمعنى المعطوف المعروف بلام التعريف ( فغيره )  
 اى هذا المعطوف هو ( المعطوف الذى لا يمتنع دخول باعليه ) بمعنى المعطوف الذى  
 كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمر او بكرة مثل  
 رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و ( حكمه ) مبتدأ  
 فان الضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارع ( اى  
 حكم كل واحد منهما ) بمحذوف المضاف ( حكم ) ( المنادى ) اى يحكم المنادى  
 منصوب بفتح الخفض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه  
 خير المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ( المستقل ) فسر الاستقلال  
 بقوله ( الذى باسره حرف النداء ) بمعنى الذى دخل عليه حرف النداء ( وذلك )  
 اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف  
 مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وبات ( لان البدل هو  
 المنقصود ) من الكلام ( بالترك والاول ) يعنى لئلا يبدل منه ( كالتوطئة ) والساطع  
 ( لذكره ) اى لذكر البدل فكان حرف النداء الداخلى على المبدل منه كال  
 داخلا على البدل فصار البدل امدا كالمنادى المستقر ( والمعطوف المنصوص )  
 يعنى المجرد عن حرف التعريف ( مندى مستقل ) برأسه ( فى الحقيقة ) بحيث كان  
 كأنه لم يكن معطوفا اقيم حرف العطف مقام حرف النداء لا قولنا يا زيد وعمر

بمثلة يازيد وعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام  
التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقريئة المعطوف عليه فيكون منادى  
مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل واحد منهما) اي من البدل والمعطوف  
المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالنندى المستقل (غير مبدل) (بدل  
دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمناسبة بها والتكثير  
وشرح السارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المحصور  
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او بكريين) او المبدل منه والبدل  
والمعطوف عليه والمعطوف مفردين وينبئهما مذكور في السرح او مضافين  
مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله عبد الرحمن او الاول مفرد والثاني  
مضاف فيهما ومثلهما مذكور في السرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد  
مثل يا صديق زيدا وزيدا فيكون اثنى مبنيا وان كان المتبوع مربعا او مضارعين  
له نحو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا او الاول مفرد والثاني مضارع له  
ومثلهما مذكور في السرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو يا خيرا من  
زيد وعمرو ويا خيرا من زيد وعمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع مربعا  
او بكريين ومثلهما مذكور فيه ارمضه فين مثل يغلاد رجل غلام امرأه او غلام  
امرأه او الاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلق يستمر  
هذه الاقسام وان لم يكن بعضها متناسبا للقسام لكون المقام مقام ان يكون  
المتبوع مبنيا (فالبدل) اي فائسلة البدل (مثل يازيد بسر) وهو بدل اسكل  
لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكن بدل اخلط  
مثل اكون البدل مفردا في كلبي المبدل منه (ويزيد اخا عمرو) فيكون ايضا  
بدل الكل مثل للمضاف فيص (ويازيد طالعا جبلا) مثل للمصارع له  
وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثل لمذكورة وهو ايضا بدل  
لكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدى الكرة من المعرفة فتمت وجب  
او حسن على ما سألني وهذه لانه كلما بدل اسكل كما صرحنا في ذيل كل  
مثال واوله الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني انه للمعطوف  
(من يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويزيد ووطالعا  
جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يتخرج اليه للمجرد المتكافة  
لان في العصف لا يستتر ما يستتر في البدل ولا مرغ من بيان احوال التوابع  
شرح في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة  
ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بآين وان يكون الابن متصلا به وان يكون  
الاس مضافا اليه علم آخر وذا وجدت هذه الشروط بأسرها ففتح مذكور

واشار الى الصراط الاول بقوله ( والعلم ) ( اى العلم المتادى المعنى على الغنى )  
 لاعلى الالف ولا على الواو حتى لو بنى صلى احدهما لم يكن اختيار الفصح ( اما  
 كونه ) اى كون العلم ( متادى فلان الكلام فيه ) اى فى كون العلم متادى ( واما  
 كونه مبنيا على الضم ) مع ان البناء يشتمل البناء على الالف والواو ( فليقهم )  
 بالبناء للمفعول اى قلعة تفهم ( من اختيار ) بيان لما ( فقهه ) المفهوم من قوله  
 يختار فقهه ( المبنى ) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى العلم المختار ( من جواز  
 ضمه ) اذا وجبت هذه الشروط لان الاختيار ترجح احدهما للباقيين على الآخر  
 بعد تجوزهما على ما سبق ( فان جواز الضمة لا يكون ) ولا يوجد ( الا فى ) المتادى  
 ( المعنى على الضم ) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا  
 والمستثنى باللام لا يفتح وبالف لا يفتح رقيقه بل يجب فتح جواز الضم  
 لا غير لا يكون فى المعنى ولا فى الجمع على حده من فاختار الفصح بين جواز الضم  
 لا غير والى الثانى بقوله ( لموسوف ) عفة العلم ( بان ) حال حكون الابن  
 ( محيدا عن تساهل ) حال كونه ( ملحقا به ) اى بالباء من غير تغيير هيئة  
 الابن لانه لا يجوز الفصح فى اختياره عمرو وليس ايضا مسفرا من ابنة وشاها  
 وبجوهه فى حكمهما فى هذا الباب لعدم اثبتة ( اعنى ابنة ) من يابعد  
 ابنة عمرو يابعد عمرو والى اثبات قوله ( بلائزال واسطة ) وفاسلة ( بين  
 الابن ) او الابنة ( وموسوفه ) كما سئلنا ( كما هو المتبادر الى الفهم ) لان الصفة  
 والموصوف لم ينفردا فى المعنى امتنع اربيع فصول بينهما ( فيخرج عنه ) اى  
 عن هذا الحكم ( مثل ) قولك ( يابعد اغرب ) بالرفع او انصب جلا على  
 اللفظ او المعنى ( اى عمرو ) بانصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المتادى فى مثله  
 بل مبنى على الضم لانه كثر الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف الى الرابع قوله  
 ( مضافا ) ( ان حال كون ذلك الابن ) او الابنة ( مضافا ) ينسب الى مضافنا  
 حال من المحرر فى قوله باني ( انى علم آخر ) سواء كان كلا العلمين علمين المذكور  
 من يابعد بن عمرو او للوثة نحر يابعد ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو  
 يابعد بن عمرو يابعد بن عمرو يابعد بن عمرو ( فكل لم يكن  
 كذلك ) اى صرفا بهذه الصفت ( يجوز فيه الضم ) اى البناء على الضم  
 سواء كان المضاف اى على اللفظ الموصوف محرابا محمد بن محمد او لا كما مثله  
 السابقة ( لمعرفت مرة عدة هذه المفرد المعرفة على ما يرفع به ) ما يرفع  
 ههنا الضم فى بنى عليه ( مكر ) ( يختار ) بالبناء للمفعول لكرهه رجح ( فقهه )  
 اى فتح ذلك المتدنى على الضمة مبنى على الفصح المتروك وقوع ابنى استعمال  
 ( المتدنى لجمع هذه الصفات ) يعنى الصراط الاربع ( لا كونه ) اى كونه

الاستعمال منه / مضافة للخفيف ) لان اسى اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف  
الافعال ( فيقفوه بالفتحة ) بمعنى تبديل صوته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة  
( التى هي حركته ) اى حركة السادس ( لاصية لكونه مفعولاً به ) لفعال محذوف  
وجواباً فى الرضى تخففوه لفظ بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته  
الاصلية وخطا محذوف الف اى فقط انتهى ( واذا نودى ) بالياء للمفعول الاسم  
( انعرف باللام ) اى بلام التعريف ( اذا اريد نداؤ ) اذا قصد نداؤه هذا  
من قبيل ذكر السبب وارادة السبب من قبيل اقامة السبب مقام السبب لان  
الارادة سبب والتداءه سبب مثله تعالى اذ انتم الى اصلا ة اى اذا اردتم القيام  
الى الصلوة ( قيل ) ( مثلا ) تذكروا ان الرار من قوا شرا وعد الكلام مذکور  
على سبيل التعليل لا تخصيص ( يا ايه الرجل ) مل بالياء التثنية لانه سبب غير  
ذلك ( نودى اى معه ) تنبيه بين حرف لاء ) اى هي يا ) ولما دى انعرف  
باللام ) الذى هو رجل هذا العلم يخص بكلمة بالانها اصل فى هذا السبب  
فيتوهم فيها الا ترى انها تستمر فى البنية خاصة والاستهانة وتكون محذوفة  
دون ذكرها لانه لا يقل ايا وهيا اوى ايه رجل وكذا غيره ( نعرزا ) مفعول له  
توسط ( عن اجتماع اثنى انعرف ) احدهما حرف انشاء والآخر حرف  
التعريف فى محل واحد ( بلافاصلة ) بينهما فضع احدهما فىكون ثانياً كلام  
حرف بلافاصلة وفى الرضى لانه لم يمد الفصل بين حرف لاء واللام  
اثنى طر والاسماء بهما غير دال على مادية مبنية محتاجا بوضع فى مادية  
عليها الى شىء آخر يقع الله فى الظاهر دنى هذا الاسم منه مبنية احتياجه  
الى شخصه المذموم ذوا لزم وجبوا لزم المتصف بصفته المذمومة يا  
بشرط قومه عن انضفنا اذنى شخصه مبنون رجل وسم انشاء  
الى هنا كلام ( ويا عرج ) ( نودى عرج ) يندى مائة مذمومة ( ردى  
هذا لرجل ) ( بتوسيع الممرن ) اى مبنية به ( ها ) وفى هذا الجمع زيادة  
التشويق الى المقصود بانشاء مبنون تعريف تكون اوساطاً لئلا تفسد  
بالانفاد الثلاثة لاحتياج الفرق بين ايهما هذا ان ايهما ذكر مقصود بانشاء  
اللامتصصة للذكر رخصاً له وهذا يحتمل لامرئين فلهذا قدم ايهما  
( والتمنوا ) كانه جواب سؤال مقدر هو انه اذا كان صفته مذمومة لى على ضم  
ولم يجر فيه الرجحان ترفع رانصب كاجازى يازر انخرىف وهو ناسق من  
السبعة المستمرة ( يعنى اعر ) لانه مفيد اللفظ مجموع معنى كاقوم ان سرق  
فى جوارحه ( ردى عرج ) ( مثلا ) اى اسم الجنس وقى صفته نودى او  
( ان كان ذلك اسم صفته ) ( نودى عرج ) ( ردى عرج )

الرفع) بالجر بدل من الوجهين والرفع صلى الله عليه وسلم مبتدأ محذوف أى الاول  
(وانصب كما مر) في يازيد العاقل (لانه) (أى الرجل مثلا) بمعنى اسم الجنس الواقع  
صفة لاى اول هذا (هو المقصود) الاصلى (بالنداء) وما بينهما وسائط كإنى  
البدل (والتزموا رفعه) تنبيه على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه  
البناء على ما يرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة  
لحركة) أى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التي هى علامة المنادى) المفرد  
المعرفة لانه اذا كان مبتدئى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا  
اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فندل) عطف على قوله يكون  
أى فتدلل حركته الاعرابية لموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود  
بالنداء) وما قبله وسائل فقط واما ما ظريف في قولك يازيد الطريف فليس  
بمقصود بالنداء بل لصدوده هو زيد فقط والصفة جئت للابيضاح ولذا  
لم يلق موارفعه بل حوزا عنه الوجهين الرفع وانصب (وهذا) أى قوله  
والتزموا رفع الرجل اوصف لاى الى دى واسم الاشارة المنادى (بمثلة المستثنى  
من قاعدة جوار الوجهين في صفة المادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا)  
أى لكون هذا بمثلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) أى في بيان حواز  
الوجهين في صفة المفرد (ما) أى لفظا (يخرج صفة الاسم البهيم) المنادى  
(عن تلك الفاعلة) والاسم البهيم اثنا عشر واسم الاشارة كما استثنى صاحب  
المفصل حيث قال توابع المذوى المضموم غير المبهيم فيذكر ان يقول المصنف  
ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم البهيم الا انه لم يذكره واخره زيادة البحث  
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال ورد على الجواب الاول أى اذا كان  
هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه  
المفردة ما حاز في توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والتصب (بالجر عطف  
على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (أى والتزموا) ايضا (رفع توابع  
الرجل) مثلا (مضفة) كانت تلك التوابع (او مفردة) كما لزم رفع توابعه اذا لم يكن  
منادى مطلقا نحو حازنى الرجل العالم وذوال ل (نحو يا ايها) وياى هذا (الرجل  
الطريف ويا ايها) او يا هذا وياى هذا (الرجل ذوال ل) فالواجب الرفع لا غير  
(لانها) أى لان هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرّب  
لا محل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) في اتوابع المفردة ليس مطلوبا  
(انما يكون في توابع المنادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين  
احدهما البناء على الضم والثاني التصب على المفعولية لفعل واجب الحذف  
وفى سق تفصيلا (وقال) العرب هذا بمثلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الامط الله ( بناء ) مفعول مطلق  
لفعل محذوف جواز اي بنى هذا القول بناء ( على قاعدة تجوز اجتماع حرف  
التداء مع اللام وهي ) اي تلك لقاعده ( اجتماع امرن ) في لفظ واحد فاذا اجتمعا  
يجوز تداء المعرف باللام من غير توشيط ( احدهما ) اي احد الامرين ( كون  
اللام عرضا من ) حرف ( محذوف ) عما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام  
وبين ما عوض عنه الاقبلا ( وتايهما ) اي ثاني الامرين ( لزومها للكلمة ) اي  
لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلية باللام بحيث لا تنفك عنها ( يا لله )  
( لان اصله الاله ) معربا باللام واصله اله على وزن فاعل من اياه ياله مثل قطع يقطع  
ثم حرف باللام فصار الاله ( حذفت الهمزة ) الاصلية التي هي في اله على ما بين  
في علم الصرف ( وعوضت اللام عنها ) اي عن الهمزة المحذوفة ونات هي  
منها ( وزادت ) اللام ( الكلمة ) للجملة وانما اتياها عن الحرف الاصلية بحيث  
لا تنفك عن الكلمة ( فلا يقال في سعة الكلام ) يعني بلا ضرورة شعرية ( لاه )  
بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع الموض وقد يقال في غيرها يعني في ضرورة  
الشعر نحو يسمة لها لاه الكبار يضم الكاف والتخفيف يعني كبر مثل طوال  
وطويل وفي الرضى والاكثر في يا لله قطع الهمزة الا يذان من اول الامر انهما  
خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجبر الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع  
اللام ثم الكلام ( ولم يجمع هذان الامران ) التعويض والمزوم ( في موضع آخر )  
بل احتص لفظ الاله باحتمالهما ( اختص ) بالبناء للفاعل ( هذا الاسم بذلك  
الجواز ) البناء داخل على المقصور اي جعل ذلك الجوز اي جواز اجتماع  
حرف التداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اي باسم الله تعالى يعني لم يدخل حرف  
التداء من جملة ما يبه اللام الا فظة الله ( ولهذا ) اي الامر المذكور ( قال )  
المصنف ( خاصة ) وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثله فية والاقبة اي  
خص خصوصا لامتناع التوسيط ههنا لان يابست لم التعدد وانما ههنا التنبية  
والله تعالى منزعه عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون  
محسوسا في الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله في باب التداء  
قطع همزة لانها في سائر المراضع همزة وصل وانقطع يخص باب التداء  
واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف التداء لانه تعالى لا ينادى غيرها سمعا  
ونادا ولا توسط المهم من اي اوهذا لا يصحلال معنى التبرؤف بالجملة بقينا  
( وامانن الجهم والصعق ) والبيت وغيرها من فيه السلام لا للتعويض ( وان كانت  
اللام لازمة فيه ) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام تجزؤصه  
( لكن يست ) اللام فيه ( عوض من ) حرف ( محذوف ) عما دخلت هي عليه

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) أى فى الاسم (عوضا عن الهمزة) لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرفت باللام فصار الاناس ففعل ما فعل فى الله (لكن ابست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) باللام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسط المهم (بالفتح وبالناس) بل لا يقال الا بتوسط المهم قوله (ولاحدم) تعليل لقوله حكوا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى كلمة) (التي) لان اصله فى ثم عرفت باللام فصار التي وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال فى لان فى اسم اشارة والى اسم موصول (فى قوله) من اجلك يا التي تبت قلبى \* وانت بخيلة بالوصل معنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف أى هلكت من اجلك بكسر الكاف يالتي قيل حذف ههنا المتبادى للعلم به واشتهاره لان النداء لحيية معناه خاطبها بقوله من اجلك والاخفاه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال يالتي او يالتي التي تبت بكسر اسماء لكونه خطبا بالموث من تيم تسديد اليه المنة من تحت أى رقت قلب وجذبته وملتته اليك والواو فى وانت المحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل نبت بالوصل أى بالوصل واللقاء حتى أى الى أى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه يافأ رسيه من هلاك شدم ازجهت عشق توأى آن كسى كه قلب مرا ملام وجذب كردى وحالا تو بخيلي در وصل من (لان لامها) أى لام التي (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) عماد خلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) أى الكلمة التي حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لما قلنا (حكوا عليه) أى على قول الشاعر (بالشدوذ) لان ما حالف القياس يكون شاذا والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكوا (فى قوله أى فى قول الشاعر) فى الغلامان اللذان قرا) ثنية فرصة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجب تعذف التوسط للاختصار تقديره فى ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المترد بحثاح الى انشيبه وان كان غائبا آخره (اياك ان تكب انى شرا) وفى رواية اياك ان تعقبانى شرا (لاتقاء الامرى) التوبيخ والزعم (كليةما حكوا به) أى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل وانظاهر بالدال المحجمة كانهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يشوامس الشدوذ لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (شدوذا) تميم يعنى هذا القول اشد شدوذا لاتقاء التوبيخ فيه فقط لوجودا للزوم فيه (ولك) (أى وذاك) لان اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكن لمعين وقد يكون لغير معين بمن يصلح له تعميما وههنا

كذلك على ماين في موضعه ( في مثل ياييم ييم عدى ) ( اى في ) كل ( تركيب  
تكرر فيه المتادى المفرد المعرفة صورة ) لاحقيقة ( وولى ) اى وقع عقيب ( الثانى )  
بلا فصل ( اسم محرور بالاضافة ) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتى ليس  
مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيدا يعاملات  
( فى الاول ) متعلق بحركته اى جازلك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب ( الضم )  
اى البناء على الضم لكونه متادى مفردا معرفة ( والنصب ) لكونه متادى مضافا  
اما الى عدى المحذوف او المذكور ( و ) جازلك ( فى اى ) اى فى الاسم الثانى  
( النصب فحسب ) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال  
بمعنى انته يعنى وجازلك فى الاسم الثانى انصب فاته عن جواز الضم فيه فانه  
لم يجرزاوالغاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فاته عن جواز الضم فيه  
وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار ( اما الضم )  
اى اما جواز البناء على الضم ( فى ) الاسم ( الاول ) فانه متادى ( لدخول  
حرف النداء عليه ) مفرد ( لانه ليس بمضاف ولا شبهه ) معرفة ( اما قل انشاء  
او اعمده ) ( كما هو الظاهر ) فحقه ان يبنى على ما يرفع به ( واما ) جواز ( النصب )  
فيه ( فى ) على انه متادى مضاف الى عدى ( بالتثوين ) المذكور ( صفة عدى  
يعنى مبنى على انه متادى مضاف فحقه ان ينصب لما ان المتادى اذا كان  
مضافا ينصب ( وتيم ) بالتثوين ( الثانى ) صفة ( ما كيد لفظي ) والتأكيد  
اللفظي فى الغالب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او ثمانية  
فكما ان الاول محذوف للتثوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف  
( فاصل بين المضاف والمضاف اليه ) وانما حاز هذا الفصل لئلا يلزم بقائه  
الثانى بلا مضاف اليه ولا تثوين معرض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به  
بينهما فى السعة لانه لما كثر الاول بلفظه بلا تغير لفظه صار الثانى كأنه  
هو الاول فكانه فان تيم عدى بلا تكرير ( وذلك ) العمل ( مذهب سيبويه  
او ) على انه ( مضاف الى عدى ) بالتثوين ( المحذوف ) صفة ( بقرينة المذكور )  
فى التركيب الثانى لان الشايع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق  
مفسر للسابق ( وذلك ) العمل ( مذهب المبرد ) وانما اختار سيبويه الاول  
احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين  
المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها ( والسراى اجاز الفتح )  
فى الاول ( مكان النصب ) وكان المصنف اشار الى رده بمحصرا للاحتمال فى الضم  
والنصب بشاء ( على ان يكون ) الاول ( فى الاصل ) ياتي بالضم تيم عدى  
بالنصب فيه ( ففتح ) يعنى فتح على الفتح ( اتباعا لنصب الثانى كائى ) قولك



( يازيد بن عمرو ) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه متادى مفردا معرفة  
فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون  
في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على  
الفتح اتباعا ( وتعين النصب في ) تيم ( الثاني لانه ) اي لان تيم الثاني ( اما  
تابع ) بالتثنية ( مضاف ) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على  
الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المتادى المتني المضاف فينصب ( او  
تابع ) بالتثنية بل ( مضاف ) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير  
ان يكون تيم الاول متدنى مضافا الى عدى المذكور والمحذوف فيكون تيم الثاني  
تابع للمتادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك ( ومما  
اليت \* يا تيم تيم عدى لا بالكموا \* لا يلقىكم في سورة عمر ) في القاء وس لا ب لكم  
ولا ابا لكم ولا ايك ولا ب لك كل ذلك دواء في المعنى لاحتماله وفي اللفظ خبرا نهى  
قال الجوهرى هو مدح اى اذك شجاع ما جدمستغن عن الاب اى عن المرقى وقال  
الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى اذك لست باين رشدة اشهر لالتنى الجنس  
وابا باثبات اى مثل لا بانه منصوب معها ولكم الجار والمجرور خبرها عند  
ابن الحاجب ومحذوف عنده خبره وسيأتى تفصيله لا يلقىكم فعل مضارع مفرد  
مذكر مؤنث بالثنون الثقلية من اتى باقى من الالة والضمة عبارة عن الخطابين  
وهى تيم عدى اى لا يوقعكم وسؤة على وزن سورة المكروه وكل ما عدو قبيح  
وعمر بالرفع فاعل لا يلقىكم ( واليت جرير ) الشاعر قاله خطا بالبنى تيم  
ونصيحة لهم ( حين اراد عمر واليتى ) اى المنسوب الى بنى تيم ( الشاعر ) صفة  
عمر ( ان يهجو ) من هجا يهجو مثل غزا يغزو وغزوا واليهجو القدرح والذم  
( فقال جرير خطا بالبنى تيم ) ونصيحة لهم ( لا تتركوا عمر ) مفعول لا تتركوا  
( على ان يهجو ) يعنى لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التبنى ان يهجو  
وامنعوه عن هجوه اباى ( فيلقىكم ) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل  
قوله تعالى ولا تصغوا فيه فيحل عليكم اى فان يلقىكم ويوقعكم ( في سورة اى  
مكروه ) وبلى فصل اليكم ( من قلى ) وجانبى ( يعنى ) المراد من المكروه والبلىة  
من قلى جرير ( مهاجمة اناهم ) والمهاجمة مصدر من المفاعلة والاصل فيه  
مهاجمة قلبت الياء الفا تحركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله  
الراجع الى بنى تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبلىة شديدة من قبلى لاجل  
تعرضه لهجوى ( و ) ( المتادى ) مبتدأ ( المضاف ) صفته ( الى اياه المتكلم يجوز  
فيه ) اى فى ذلك المتادى ( وجوه اربعة ) خبره ( فتح الياء ) بدل من وجوه بدل  
البعض او خبر مبتدأ محذوف اى احدها والاول اولى ( مثل ) ( باعلاى ) ( بفتح

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها  
 الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له مثلا يلزم  
 الابتداء بالسكن والاصل في الحركة القمع لحقته وثقل اخويه على ما وضع على  
 حرف واحد (و) (سكونها) عطف على قح الياء والضجير لانه قيل لانه الاصل  
 لان الياء مبنية والاصل في البناء السكون وثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم  
 الابتداء بالسكن (مثل) (ياغلامي) بسكونها (و) (اسقاط الياء) عطف  
 على سكونها القربة او على قح الياء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط  
 لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على  
 الياء اذا حذفتماسة التولد (اذا كان قبلها كسرة) يعني اذا كان حركة  
 الحرف الذي قبل الياء كسرة تدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يا فتى)  
 وباعصاي بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتى بحذف الياء لعدم القرينة  
 ولا بساكنها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو  
 شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل يا فتى على  
 ما سيأتي في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملقب به الياء لتكلم الى ان قال  
 فان كان في آخره الف ثابت والى ارقال والياء مفتوحة في الصور الثلاث (مثل)  
 (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلها) اي قلب الياء (الفا)  
 عطف على اسقاط الياء او على قح الياء لانه على سكونها يعرف بانأمل (مثل)  
 (ياغلاما) بالالف هذا منفرع عن القسم الاول لان اصله ياغلامي بكسر  
 الميم وقح الياء فحذف بفتح الميم وقلب الياء الفا وهذا (الوجهان) اعني  
 اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالباً في النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان  
 في النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل  
 (التخفيف لان المقصود) اي لان المقصود المتبادر بانشاء لالنداء فقط بل  
 (غير) اي غير النداء (في قصد) التكلم (الفراغ) والخلص (من انشاء  
 بسرعة للخلص) التكلم (منه) اي من النداء (ويتوجه الى) ما هو (المقصود)  
 والمراد (من الكلام) والخبر والامر والتهى وغير ذلك مما يبنى على النداء  
 (فحذف ياغلامي بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء  
 الكسرة دليلا عليه) اي على البناء في الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف  
 على حذف الياء (الفا) في الوجه الرابع (لان الالف والفتحة احق من الياء  
 والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اي  
 هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين في النداء المضى الى ياء المتكلم  
 لكن لا يقعان) اي لا يكون هذان الوجهان واقعين (في كل متبادر كذلك)

اى مضاف الى ياء التكلم وقوله كذلك صفة لنادى واشارة الى ما سمرناه ( بل )  
 بقعان ( فيما ) اى فى النادى الذى ( غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر )  
 المنادى ( بها ) اى تلك الاضافة ( تدل الشهرة ) والغلبة ( على الياء المغيرة )  
 اسم مفعول من خبير ( بالحدف ) فى الوجه الاول ( والقلب ) الفاء فى الوجه  
 الثانى ( فلا يقال ) فى ياعدوى بفتح الياء وسكونها ( ياعدو ) بالحدف والاكتفاء  
 بالكسرة ( وياعدوا ) بتدليل الكسرة قهقهة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال  
 ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم  
 لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه غالبا ( وقد جاء ) حال كونه ( شاذا  
 فى المنادى ) الذى غلب عليه اضافته الى الياء ( يا غلام ) فاعل جاء باعتبار  
 المثل ( بالفتح ) اى بفتح الميم اكتفاء بالفتحة عن الالف ( لان الفتحة تكون  
 دليلا على الالف المغيرة بالحدف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة  
 التعبير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرة بلا دلائل  
 وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح يائى فى بابها ليس شاذا كما ساذ يا غلام لاحتماح  
 اليائين ( و ) ( يكون النادى المضاف الى ياء المتكلم ) ( بالهاء ) كما انه يجوز  
 ان يكون ضميرها ( وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المفرد فتكون هذه الجملة  
 الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل الاولى ان يكون بالهاء عطفا على  
 محذوف اى بالهاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام  
 المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره السارح  
 فى هذه الوجوه ( الاربعة كلها ) ( وقفا ) اى فى حالة الوقف ( نصب على الطرية  
 باعتبار المضاف ) ( تقول ) حال الوقف ( يا غلامه ) بالفتح ويا غلاميه بالاسكان  
 ويا غلاميه ويا غلامه ( بالحدف ) ويا غلاماه ( بالقلب ويا غلامه بالفتح والحدف  
 وان كان شاذا ) ( فرق بين الوقف والوصل ) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل  
 الى ما بعدها لافاصلة لا يوثق بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يوثق بالهاء فيكون  
 وجودها دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل ( وما لوا ) ( اى العرب  
 فى محاوراتهم ) ( جمع محاوره اى فى مصاحبة تهم العرفية حين اضافة الاب او الام  
 الى ياء المتكلم ( يا بى وياى ) بنه ( على الوجوه الاربعة ) المذكورة فى يا غلامى  
 ( كسار ) اى باقى ( ما اضيف الى ياء المتكلم ) يعنى قياسا مطردا فيها كما فى باقى  
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها  
 الف بالهاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه  
 ( مع وجوه احر ) جمع اخرى مؤنث آخر ( زائدة ) صفة وجوه بعدد صفة  
 ( عليها ) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية ( لكثرة استعمال

ندائهما في كلا مهم) لان الانسان يكثر نداءه لايده واهمه وكثرة النداء تقتضي  
كثرة الوجوه لانه اذا تسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه  
( كما اشار ) المصنف ( اليها ) اي الوجوه الاخر الزائدة عليها ( بقوله ) عطفاً  
على الوجوه الاول ( وياءات وياءات ) ( اي قالوا ) في نداء الاب والام بطريق  
آخر ( ياءات ) مكان يائي ( وياءات ) مكان يائي ( ايضا ) ( اي كما قالوا الوجوه  
الاول ( بابدال التاء ) المثناة من فوق ( بـياء ) لمثناة من تحت والباقى بالياء  
بمعنى من اي يجعل انشاء القوافية بدلا من الياء التثنية وفي الحاشية الباء صلة  
الابدال وانما يدخل على المتروك فهو والتثنية وما فوقها القوافية دون العكس  
كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما بدلت التاء لانها تدل في بعض  
المواضع على التفعيم بمنل علامة ونسبة والاب والام مظهرتان التفعيم ولكن عند  
الوقف قلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون انشاء للتأنيث والياء مقدرة  
بمدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يائي يائي انتهى وانما طولت لمكونها  
حوضاً عن الياء كتابت واخت عوضت عن لواو ( فحها وكسرا ) ( اي حال  
كون التاء ) المبدلة ( مفتوحة على وفق حركة الياء ) فيه اشارة ان قوله فحها  
وكسرا حال ما اول بالسنق وذوالحال مقدر مع عامله كما قدره السارح بقوله اي  
قالوا ياءات وياءات ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء  
ابدلت من الياء المفتوحة فاصل ياءات وياءات يائي ويائي يفتح الياء والياء  
في ياءات وامت بعد ابدال الحقة ( او ) حال كون التاء المبدلة ( مكسورة ) وهو  
اكثر استعمالا ( لمناسبة ) الكثرة ( ياء ) التي هي الاصل وهذا بناء على ان اثناء  
مسدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فحركات بالكسرة  
لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحمة للحقة ايضا ( وقد جاء الضم ) اي التاء على  
الضم ( ايضا ) كما جاء البناء على الفتح والكسرة نحو ياءات وياءات ( بـياء ) على  
الضم فحها وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسرة او الضم الا ان البناء  
على الكسرة اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل  
( لاجرائه مجرى ) المنادى ( لفرد المعرفة ) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضاف  
لغيره مجرى المنادى المفرد المعرفة فينبى على الضم ( ولم يذكره ) المصنف حيث  
قال فحها وكسرا ولم يقل وضما ( اقلته ) اي لقلته استعماله لتقلد الغنة على التاء  
وان كانت مسدلة ( و ) ( قالوا ) اي العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق  
آخر ( يا ابترا يا متا ) ( بالالف ) اي بالحق الالف ( بعد التاء ) فيه اشارة الى ان قوله  
بالالف عطف على مقدر وهو قول السارح بابدال التاء بالياء اي قالوا في نداء  
الاب والام ياءات وياءات بابدال الياء بالالف اي قالوا ياءات وياءات بالـ

الالف بعدائه، ولا تنظر الى ما قبل هنا ( جمع بين العوضين ) التاء والالف لانه يجوز ان يكون لسي عوضان فكما قالوا سمو بيض اشاء وحدها يابنت ويابنت وتعويض الالف وحدها يابا وباما قالوا بتعويضهما معا يابسا وبامسا ( دون الياء ) اي بياء التكلم ( فاما قالوا يابنتي ويابنتي ) كما قالوا بالياء والالف وبالياء والتاء والالف ( احتراز عن الجمع بين العوض والعوض عند فاته ) اي فان هذا الجمع ( سرجاز ) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الخبيس والجمع بين الشمس والقمر ( و ) ( قالوا ) اي العرب عندئذ، ابن الامم وابن العم اصادقالوا اشارة الى ان لقوله حكمه خاصا لا يوجد في غيره الا اذا ( يا ابن ام وبابن عم خاصة ) اي خص هذا القول بهما خصوصا ( هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم ) يعني بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادي والمضاف الى الياء الام والعم ( اي لا يقال بابن اخ ) بالفتح اكتفاء بالقصة عن الالف ( و ) لا بد ل ( يا ابن خال ) بالفتح ايضا ( بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي ) صلى الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء ( لا ) اي ليس هذا الاختصاص ( بالنظر الى الابن ) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء ( ايضا ) كما ان هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم ( فانهم يقولون ) عندئذ بنت الام المضافة الى الياء ( يابنت ام ) بالفتح الاكتفاء المذكور ( وعندئذ بنت العم المضاف الى الياء ( يابنت عم ) بالفتح ايضا ( صلى الوجوه الاربعة ) مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالقصة عند حذف الالف من غير شذوذ ولا مماثل ( مثل باب ياغلامي ) فقالوا ) اي العرب ( يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء ) فيهما مثل غلامي ( و ) قالوا ايضا يا ابن عمي ( بسكو نها ) اي الياء فيهما مثل ياغلامي بسكو نها ( و ) قالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم يحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل ياغلام بالحذف والاكتفاء ( ويا ابن اما ويا ابن عما بالياء الفاء ) وتبدل الكسرة فتحة مثل ياغلاما ( وقالوا ) اي العرب ايضا ( زيادة وجه آخر على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد شذ ) اي قد كان شاذ ( في ) المنادي ( لمضاف الى ياء التكلم ) ( يا ابن ام ويا ابن عم ) ( يحذف الالف ) المقابلة عن الياء ( والاكتفاء بالفتح ) قبلها ( لكثرة الاستعمال ) اي لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد في الالفاظ السابقة ايضا ( وطول اللفظ ) لانه جعل اربع كلمات وهي حرف النداء والمنادي والمضاف اليه المنادي وياء التكلم كلمة واحدة ( وفعل ) بكسر التاء الثلاثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو ( التضعيف ) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان نقل التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلة الثلاث يستلزم لجواز حذف الالف اكتفاء

بالنقطة فوئخ في تخفيفه اكثر من تخفيف ياعلام زيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح اليم او كسرهما اكثر من حذفها في نحو ياغلام ( ولا كان من خصائص النداء ) وما يتعلق به اصالة ( الترخيم ) لان الترخيم تغيير وانداء باب تغيير كما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فان تغيير بناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالنادي يؤذن بالترخيم اذا الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثم تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة ( شرع في بيانه ) اي في الترخيم ليستكمل احوال المادي ( فقال ) ( وترخيم النادى ) الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره اومضاف الى المفعول والفاعل متروك اي وترخيم النادى ( جاز ) ( اي واقع ) وثابت يعني ان الجواز ههنا وقوى ( في سعة الكلام ) يعني ان الترخيم مقيد بان يكون في الكلام سعة لمحسن مقابلته الضرورة ( من غير ضرورة ) والجازان متعلقان بالوقوع ( شريعة ) صفة ضرورة ( دعت اليه ) اي الى الترخيم واقتضته ( فان دعت اليه ضرورة ) واقتضت ضرورته الترخيم ( ف ) ( ف ) ( ف ) الترخيم النادى حيث ذ وقع ( بالطريق الاولى ) فالترخيم في النادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولاً ( و ) ( هو ) اي الترخيم ( في غيره ) ( اي غير النادى واقع ) وثابت ( ضرورة ) ( اي لضرورة ) يشترط ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع ( شريعة داعية اليه ) اي الى الترخيم **كقول الشاعر**

**دارمية اذى تساعقنا \* ولا يرى مثلها عرب ولا عجم \***

( لافى سعة الكلام ) ( وهو ) ( اي ) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخيم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخيم والجارية اذا سارت سهلة المنطق فهي رخيصة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و ( ترخيم النادى ) ( حذف ) مصدر ترك فاعله ومفعوله ( في آخره ) ( اي في آخر النادى ) اي حذف شيء من المادي ( تخفيفاً ) حلة المحذف ولدا قال السارح ( اي لمجرد التخفيف لاللة اخرى ) مثل تجاور سا كنين وازضافة وغيرهما ( مقضية ) موجبة ( الى الحذف المستلزم للتخفيف ) وفي الرضى بضون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلاعة وحذف الاحباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو اللة هذا كلامه ( فعلى هذا ) اي تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعاً الى ترخيم النادى والضمير المجرور راجعاً الى النادى ( يكون ذلك التعريف ) اي تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفاً ( مخصوصاً ) اي خاصاً ( بترخيم المادي ) ( ولا يشمل غيره ) ( وعل

منه ) اى من تعريف ترخيم المنادى ( ترخيم غير المنادى ) بالرفع نائب الفاعل  
لعله يعلم ( بالمقابلة ) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى  
حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا ( ويمكن  
حمله ) اى حل ذلك التعريف ( على تعريف الترخيم مطلقا ) سواء كان الترخم  
منادى اولا ( بارجاع ) الباء متعلق بالمجمل اوبالامكان ( الضمير المرفوع الى  
الترخيم مطلقا ) ارجاع ( الضمير المجزوء الى الاسم ) مطلقا فالعنى وهو اى  
الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا وحذف فى آخره اى آخر الاسم  
مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان  
سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تجالان الخصوص اولى من العموم  
لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام ( وشرطه ) ( اى شرط  
ترخيم المنادى على التقدير الاول ) اى على تقدير حصول التعريف مخصوصا  
بترخيم المنادى ( او شرط الترخم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى )  
اى على تقدير كون التعريف تاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى  
لا شرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فبحسب  
الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه  
فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا ( امور اربعة ثلاثة منها عدمية ) على ما وقع  
فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها  
يكون ولا مندوب ( وهى ) اى الامور العدمية احدها ( ان لا يكون ) المنادى الذى  
اريد ترخيمه ( مضافا ) ( حقيقة ) اى اضافة حقيقة ( او حكما ) اى اضافة حكمية  
كان يكون مضافا بالاضافة العقلية او شد مضاف اذا كان الامر كذلك  
( فيدخل فيه ) اى فى قوله مضافا المنادى ( المنبها ) لمنادى ( المضاف )  
والمنادى المضاف بالاضافة العقلية ( ايضا اذ لا يمكن الحذف ) اى الترخم  
( من الاول ) اى من المضاف حقيقة او حكما ( لانه ) اى لان الاول الذى هو  
المضاف ( ليس فى آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ) واذا رخم يلزم ان يكون  
الترخم فى وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخم لانه حذف فى آخره  
لان المنادى فى باغلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستد  
بدون ذكر المضاف اليه ( ولا ) يمكن الحذف والترخم ايضا ( من الثانى ) يعنى  
من المضاف اليه ( لانه ) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه ( ليس فى آخر  
اجزائه نظرا الى اللفظ ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت  
الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخم فى غير المنادى بلا ضرورة  
داعية اليه وذا تمتم لما عرفت ( فامتنع ترخيم فيه ما باكلية ) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى ولمضاف اليه ذمرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا  
شرطا عدميا ( و ) الثاني ( ان ) ( لا ) ( يكون ) المنادى الذى اريد ترخيجه  
سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا ( مستقانا ولا ) زائدة لتأكيد التقي  
( مجرورا ) صفة مستقانا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستقانا مجرورا ( باللام )  
سواء كان مضافا مثل بالعبادة او لا مثل بالزيد ( لعدم ظهور اثر حرف النداء  
فيه من انصب ) بيان للآثر اذا كان مضافا او مضارفا له او نكرة ( او البناء ) اذا  
كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى من  
غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز ( فلم يرد ) من ورد يرد ( عليه ) اى على  
المنادى المستغاث مطلقا ( الترخيم الذى هو من خصه نص المنادى ) لمقلنا  
ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من انصب  
او البناء ( ولا ) زائدة ايضا ( مقتوبا ) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك  
المنادى ايضا مستقانا مبنيا على الفتح ( زيادة الالف ) اى الف الاستغاث  
في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم ( لان الزيادة ) اى زيادة الف الاستغاث  
في آخره ( تنفى الحذف ) اى الترخيم ولتخيم بنا في الزيادة فنعارضا فامتنع  
الترخيم فيه ( ولم يذكر ) المصنف ( المندوب ) مع انه من اشروط عدمية ايضا  
لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى نشأ في الترخيم لا يرخم ( لانه ) اى لان  
المندوب ( غير داخل في المنادى عنده ) اى عند المصنف على ما سبق حتى  
لا يحتاج الى اخراجه ههنا ( وما ) مبتدأ ( وقع ) صلته ( في بعض النسخ ) من قوله  
( ولا يندوب مكانه ) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكا ان حرف  
من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمها ( من تصرف النسخين )  
خبره وهى مع اسمها وجبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من ذلك النسخين الطلبة  
المتعلون يعنى ان قوله ولا مندوب لم يكر فى اصل النسخة التى كتبها المصنف  
بل الحقه بعض الطلبة ( مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المادى طاهر  
وهو ) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوب ( ان الاغلب ) والاكثر  
( فيه ) اى في المندوب ( زيادة الالف ) او ابناء او الواو بدلا من الالف ( في آخره  
لما الصوت ) المطلوب في النسخة ( اظهارا للفتح ) او اعلالا لما لا سلف كما فى  
المستغاث بالالف زيدت الالف زيادة الاستغاث واظهارا لها ( فلا يشبه ) اى  
فلا يناسب المندوب ( الترخيم ) المستلزم الحذف لما في زيادة كما مر في عدم  
ترخيم المستغاث بالالف ( للتخفيف ) اى لمجرد التخفيف لا لرض آخر ( و )  
الثالث من الشرط عدمية ( ان ) ( لا ) ( يكون ) المنادى الذى اريد ترخيجه  
( جملة ) يعنى علما مقولا من الجملة نحو تأبط شرا وذرى حبا وشاب قرقاه على صر



( لان الجملية ) المقولة الى العلية ( محكية ) اى ملفوظة ( بحالها ) قبل العلية  
( فلا تغير ) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه في بحث  
غير المصروف فتمت الشروط العددية باسرها ( والشرط الرابع ) وهو الشرط  
الوجودى ( احدى الامرين الوجوديين ) يعنى احدى كافي في جواز الترقيم بعد  
كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعقدة ( و ) ( هو ) اى احدى هما ( ان )  
( يكون ) ( المتادى ) الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضاعفا او مستغنا او جملة  
( اما حلا ) قبل التداء لانه اذا لم يكن حلا بل كان معرفة بالتداء مثل يارجل لا يرخم  
وان وجد شرط الترقيم عدما للمسايق ( زاد على ثلاثة احرف ) لانه اذا كان  
ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط او لم مثل يا عمر ويا زيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك  
الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك  
الاوسط مثل يا عمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثى وان كان ساكن الاوسط  
فيقول يازى في يازيد لكونه حلا ( لان العلية ناسبها التخفيف بالترقيم لكثرة تداء  
العلم ) والكثرة تقتضى التخفيف ( مع انه ) قوله ( لشهرته ) هذه الجملية الانية ( يكون  
فيها ) موصول ( ابقى ) منى للفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول ( منه )  
اى من المتادى والجملية صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله ( دليل ) وهو  
مبتدأ وهذه الجملية خبر لقوله مع انه ( على ما ) موصولة ( التى ) اى حذف منى  
للفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة تداء العلم والعلية  
ناسبها التخفيف بالترقيم ان الشان ان يكون في الحروف البقية من المتادى  
المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره  
بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف  
الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف ( وزيادة ) عطوف باعادة الجارة  
على قوله لان العلية اى لزيادة حرف المكدى ( على الثلاثة ) اى على ثلاثة احرف  
( لم يلزم ) بالترقيم ( نقص الاسم ) الذى اريد ترخيمه ( عن اقل ابنية ) جمع بناء  
الاسم ( العرب ) اى ص اقل بناءه وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج  
الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما  
فلزم من هذا ان يكون اقل بثمة ثلاثة احرف ( بلاعلة موجبة ) المحذف لانه اذا  
كان بعلة موجبة يجوز نقصه كافي عصارى ويدوم لان المحذوف بالعلة  
الموجبة كالنائب ( واما ) يعنى اذا لم يكن حلا موصوفا بل زيادة على الثلاثة  
فالشرط ان يكون ( اسما ملتبسا ) ( بناء التانيث ) المتحركة نحو شاة وثية فانه يرخم  
( وان لم يكن حلا ولا زائدا على الثلاثة ) بل كان اسما جنس سواء كان ثانيا  
كشبة او ثانيا كطلحة وسلة او غيرها كضباعة الا انه اذا وقف على المرخم منه

بوقف مع الهاء في ل في باطلح ياطلمة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو  
 هاتفي قبل التفرق يا ضبابا ( لان وضع التاء ) التي هي التأنيث ( على الزوال ) لانها  
 ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها ( فيكفيه ادنى مقتضى السقوط  
 فكيف ) استفهام انكاري يعني فلم لا يكفيه ادنى مقتضى للسقوط ( اذا وقع ) التاء  
 العارض ( موقعا ) هو لام الكلمة ( يكثر فيه ) اي في ذلك الموقع ( سقوط الحرف  
 الاصل ) المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصل ما هو آخر المنادى  
 والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصل يسقط من آخره بالترخيم  
 فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى ( ولم يبالوا ) اي العرب بالفارسية  
 بالتدوير عربان ( ببقاء نحوثة ) كروه جماعة ( وشاة ) كوسفند ( بعد الترخيم  
 اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه ( على حرفين ) متعلق بالبقاء ( لان بقاءه )  
 اي بقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم ( كذلك ) اي على حرفين والكاف متعلق  
 بالبقاء وقوله ( ليس لاجل الترخيم ) خبر لان ( بل ) حرف اضراب و ( مع التاء )  
 متعلق بقوله ناقصا ( ايضا ) اي كما كان بقاءه مع الترخيم ناقصا فالمتى بل  
 نحوثة ( كان ناقصا عن ثلاثة احرف ) مع التاء كما كان ناقصا عنها  
 بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اهل ابتيها بل النقص انما يلزم  
 عن الواضع ( اذا تاء كلمة اخرى برأسها ) اي بذاتها وضعت للتأنيث لكنها  
 امتزجت بما قبلها بحيث صارت منعقب الاعراب ( ولا يرخم ) بالباء للمفعول  
 ( لغير ضرورة ) شرعية داعية الى الترخيم ( منادى ) نائب الفاعل ( لم يستوف )  
 مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل ( الشروط المذكورة )  
 الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودية وقتبين ( الا ما شذ  
 من نحو باصاح في باصاحب ) فان صاحب ذكره تعرف بالتداء فلم يكن علما  
 ولا اسما ملتبسا بشاء التأنيث فالشرط الوجودي عديم وان الشروط  
 العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا ( ومع  
 شذوذه فالوجه ) والسبب ( في ترخيمه ) بدون شرط ( كثرة استعماله منادى )  
 والكثرة تقتضي التخفيف فتخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى ( ولما فرغ ) المصنف  
 ( من بيان شرائط الترخيم ) عدما ووجودا ( شرع في بيان كيفية المحذوف ) اي  
 في بيان مقدار ما محذوف من المنادى ( بسببه ) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام  
 حرفان او كلمة برأسها اي حرف واحد ( فقال ) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية  
 ( فان كان في آخره ) ( اي في آخر المنادى ) الذي اريد ترخيمه ( زيادتان ) اي  
 حرفان زائدتان ( كائتان ) ( في حكم ) ( الزيادة ) ( الواحدة ) اي في حكم زيادة  
 حرف واحد ( في انهما زيدتا معا ) يعني دفعة واحدة بحيث لا تأتي احدهما

متفردة عن صاحبتهما بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد ( واحتزبه ) أى  
بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بأن تكون احديهما  
متفردة ( عن ) صاحبتهما وان يكون اثنان لمعنى آخر غير ما زيد له الاول ( نحو  
ثمانية ومرجانة فان الياء والتون فيهما ) أى فى الاول والثانية ( زيدتا ) لمعنى  
( اولا ) أى قبل زيادة الثانية ( ثم زيدت تاء الأيت ) لمعنى آخر وهو التانيث  
فلم نكر زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لثلاثين اربع  
فصارت عند زيادة الياء لان ما قبل تاء الأيت يكون مفتوحا اذا و اذا زيدت  
الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التالفتان فتصارت ثمانية فيكون حينئذ ما  
قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم  
زيدت الالف والتون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت  
التاء للتانيث ( فلم يحذف ) للترخيم ( منهما الا الآخر ) يعنى الا التاء لكونهما  
اسمين متبسين تاء التانيث مثل ثيبة وشاة ( كاسماء ) اذا جعلتها فعلا ( تكون  
مثالا لما نحن فيه مأخوذة ( من الوسامة ) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف  
يظرف ظرافة لامن وسم بسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى  
الكى ( أى الحسن ) بضم الحاء وسكون السين المهملةين بالفارسية خوب واسم  
الفاضل وسيم ( كما هو مذهب سيويه ) اصله وسم قلت الواو همزة لثلاثا يقع  
الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة  
فصار اسماء مثل جراء وصحراء ( لا ) يكون مما نحن فيه اذا جاءتها ( افعالا )  
جمع فعل واسماء ( جمع اسم على ما هو مذهب غيره ) أى غير سيويه فاصله حينئذ  
سمو مثل قومون سمو يسمون مثل غزويغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل واحد  
ثم قلت الواو اياها لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماءى ثم ابدلت اياها  
همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلة فصار اسماءا حينئذ يكون فى آخره  
حرف صحيح اصلى قبل مدة زائدة وان اقال الشارح ( لانه يكون حينئذ ) أى حين  
كونه جمع اسم كافعال جمع فعل ( من باب عمار ) أى من باب ما يكون فى آخره  
حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيويه كان مختارا ( ومروار )  
بفتح انون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف  
والتون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر التون ويكون ثنية مرو ومعنى الحجر  
الذى يورى به النار والوجهان مختلان ثم سمي به رحل ( او ) ( كان فى آخره )  
أى فى آخر المنادى الذى اراد ترخيمه ( حرف صحيح ) فيه اشارة الى ان قوله  
حرف صحيح دغلف على قوله زيادتان بكلمة او قبل ابراده حزا لكلمة ان  
الشرطية والماء طغ هذه القاعدة على الاول قل الاراد المذكور لاتحادهما

في الجزاء واشترأ كهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه  
 لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصري  
 ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور ( اى صحيح اصلى لتبادره ) اى لمسارعة  
 الاصابة ( الى لذهن ) اى الى ذهن السامع عند سماع الصيغة ( لان الغالب  
 في الحرف الصحيح الاصابة بمعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لانه لا يقل الثقل  
 والتبدل واما الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا الآن الصيغة لاتنفع  
 الزيادة وامثله كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصابة ( فيخرج منه ) اى من هذا  
 انقسم ( نحو سعادة ) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل  
 بل زيد فيه للتأنيث ( لانه لا يحذف منه التاء ) بمعنى لا يبرحم من نحو سعادة الا التاء  
 لكونه اسماء متبسيات التانيث سواء كان علما او لا والهاء والسين كسرة  
 السين المهملة فيهما القول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجهه  
 يحى على سماعي يفتح السين والعين ( وهو ) اى الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا  
 ( اعم من ان يكون حقيقة ) كمنصور ومسكين وعمار ( او حكما فيشمل ) قوله  
 حرف صحيح ( مثل مرعى ومدعو ) فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان  
 ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظي على ماسيا في تعصيه واذا  
 علله السارح بقوله ( فان الحرف الاخير منهما ) اى من قوله مرعى ومدعو الساء  
 في الاول والواو في الثاني ( في حكم ) الحرف ( الصحيح في الاصابة ) لما قال آغا ( قبه )  
 اى قبل ذلك الحرف ( مدة ) بالرفع لانه فاعل الظرف لاصطفاءه على الموصوف  
 كقولك مررت برجل في كنه كتاب ( اى الف او واو او ياء ساكنة ) اى ساكن  
 كل واحد منها ( حركة ) مبتدأ ( ما قبلها من جنسها ) خبره بمعنى ان تكون  
 الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كهماء والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة  
 كسين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحتقر بقوله عن  
 نحو دلو وظي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مداهم كونهما ساكنين  
 واحتقر بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو حبل في تصغير حبل  
 بالحاء المهملة ونحو فال الياء والواو لانهما مدتين لعدم حركة ما قبلهما  
 من جنسهما ( والمراد بهما ) اى بالدة ( المدة الزائدة ) يعنى الالف والواو والياء  
 الزائدة ( لتبادرها ) اى لمسارعة الزيادة ( الى الذهن ) اى الى ذهن السامع حين  
 سماع المدة ( لغلبهما ) اى لغلبة الزيادة في حرف المد ( وكثرهما ) عطف تفسير  
 ( فيخرج منه ) اى من القسم الثاني ( نحو حذر ومنقاد ) فان حرف المد الذي  
 فيهما ليس بزيادة في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والواو والالف فيهما متقلبة  
 عن الياء والواو الاصيلين لان الاصل فيهما اخير وقود ثم نقل الى باب الافعال

والا نفعمال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والتون ( فانه لا يمحذف ) بسبب  
الترخيم ( منه ) اى من مختار اذا رخم ( الاحرف الاخير ) وهو راء لكونه من  
القسم الذى يذمه المصنف بقوله وان كان غير ذلك حرف واحد ( وهو ) ( اى  
والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة ) ( اكثر من اربعة احرف ) يشير  
الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى  
والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح  
المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى النادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان  
المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع مله ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال  
اتبع ابراهيم حنيفا ( من الحروف كمنصور ) مثال لكون المدة زائدة واوا ( ومسكين )  
مثال لما يكون ياء ( وعمر ) مثال لكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف  
صحيح اصلى وهو واو والتون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله  
( ثلاثا يلزم ) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف ( من حذف حرفين )  
بالترخيم ( منه ) اى من هذا القسم ( عدم ) فاعل يلزم ( بقاءه ) اى بقاء المنادى  
( على اقل ابنة العرب ) متعلق بابقائه لانه اذا لم يستترط الكثرة على لاربع  
وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنة العرب وهى  
ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذاعبر جائز ( وانما لم يأخذ ) المصنف ( هذا القيد  
اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة ( فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة ) بان  
يقال فان كان فى آخره زياتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة مثلا يلزم  
من حذف حرفين عدم بقاءه على اقل الابنة ( لان نحوثيون ) جمع ثبة يضم الياء  
المثناة بالفارسية كروه اذ كوستند ( وقلون ) جمع قلة بالواو والتون فيهما بحد  
حذف التاء بكسر القاف وقمها والقلة الخسبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان  
بضمبة كثيرة اخرى يقال لها بالترى جلاك وفى الفصل وذواته من المحذوف  
العجز يجمع بالواو والتون مغيرا اوله كستون وقلون وغير مغير كذبون وقلون  
اتمى ( رخم ) معنى للمفعول ( بمحذف زيادته ) وهى الواو والتون لانهما زيدتا  
معافكتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ  
فى الثالث لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم  
على اقل الابنة اولا ( لان بقاء كلمة فيه ) اى فى نحو قلون وثيون ( على حرفين )  
بعد الترخيم ( ليس للتخيم ) حتى يلزم بقاء العرب على اقل الابنة بلا علة موجبة  
بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثية وشاة ( حذفتا ) بالبناء  
للمفعول جزاء الشرطين ( اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين ) الاول والثانى  
بالترخيم ( اما ) حذف الحرفين الاخيرين معا ( فى ) القسم ( الاول ) وهو ما كان

في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة ( فلما كانتا ) اي قلعه كونهما ( في حكم )  
الزيادة ( الواحدة فكما زيدتا معا ) حين الزيادة ( حذفنا معا ) عند الحذف  
لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرقيقين ولائهما لما كانا في حكم الزيادة  
الواحدة كانا كالطرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة  
لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما ( واما ) حذف الحرفين الاخيرين  
( في ) القسم ( الثاني ) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة  
( فلا يله الحذف ) الحرف ( الاخير مع صحته واصالته ) اي مع كونه صحيحا اصليا  
من شانه ان لا يحذف بلا علة موجبة ( حذف المدة الزائدة ) اي وجب حذف  
المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته ( ثلاثا ) من ورد يرد مثل وعدي بعد ( المثال )  
بقص الميم والتاء الثالثة ( السائر ) صفة المثل اي المشهور بين العرب والمثل  
المشهور قولهم ( صلت علي الاسد وملت عن التقدي ) صلت بضم الصاد المهملة  
والمخطاب اصله صولت بفتح الصاد والواو فاعل كاسين في صل المصروف  
ومصدره صولة وهي الجملة والجرأة والاسد معروف وملت بضم الباء الواحدة  
والمخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف  
سبب للبول التقدي في الصراخ بفتحى اثون والقاف نوع ازكو سفند كوناه  
دست وبای زشت روى يعنى صغر القم يعنى اقدمت على حذف الحرف  
الصحيح المنسب بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه  
بالقسم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصل اذا حذف بالترخيم فالحرف  
الضعيف الزائد يكون اولي بالحذف بالترخيم ( واركان ) النادى الذى اراد  
ترخيمه ( مركبا ) ولما نسا من اطلاق قوله مركبا به يشمل المضاف والمشبّه به  
والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله ( ويعلم ) بالبناء للمفعول  
( من بيان شرط الترخيم انه ) اي ان المراد بالتركيب ههنا ان ( لا يكون مضاما )  
ولا مشبها به ( ولا جملة ) يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا استناديا  
بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا ( مثل بطلك و ) تعداد بامثل ( خمسة  
عشر ) حال كونهما ( علمين ) ( حذف ) ( الاسم ) ( الاخير ) بالترخيم كما يحذف الحرف  
الاخير ( فيقال في ) ترخيم ( بطلك ) علما ( يا بطل ) بحذف الاسم الاخير وهو  
بك ( وفي ) ترخيم ( خمسة عشر ) علما ( يا خمسة ) يحذف الاسم الاخير  
ايضا وهو عشر ( تنزهه ) اي لشأبيه الاسم الاخير ( معزلة تاء التانيث في كون  
كل واحد منهما ) اي من الاسم الاخير وتاء التانيث ( كلمة على حدة ) صفة  
كلمة اي كلمة مستقلة يعنى فكما ان تاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم  
الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحذف وحده به ( صارت ) تلك الكلمة وذلك الاسم ( بمنزلة الجزء ) بمقابلها  
( وان كان ) المنادى الذي اريد ترخيده ( غير ذلك ) ( المذكور من الاقسام  
الثلاثة ) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتبار  
قسمان / اقسام كائنه سابقا ( حرف واحد ) ( اى فيحذف حرف واحد ) وقال  
الحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لدعى كلمة الفاء فانها لا تجوز  
في الجزاء بغير قد والانصب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحدا قول قد  
نغن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر  
بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختر الصيغة التي تفيد تعظيمه  
وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانصب بالمقام ما ذكره الشارح  
( لحصول الفائدة المقصودة ) من الترخيم يحذف حرف واحد وهي التخفيف  
( وعدم موجب حذف الاكثر ) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف  
الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة ( نحو يا حارو يا مال في يا حارث  
ويا مالك ) فيه نشر على ترتيب الالف فحذف منهما حرف واحد وهو الاء  
والكاف لحصول التخفيف المقصود بالتخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك  
كافى الاقسام فانقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء  
فثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع في ان المحذوف  
اما في حكم الثابت واما حذف نسبيا فمقال ( وهو ) ( اى المنادى المرخم )  
( في حكم ) ( المنادى ) ( الثابت ) ( بجميع اجزائه ) وحروفه مع ان الحذف  
لا لعله موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعله موجبة والمحذوف  
بالترخيم في حكم ثابت لكن الشارح اقتصر على الاول بقريضة في حكم الثابت  
لان الثبوت في الباقي اولى منه في المحذوف ( فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة )  
اى المنادى المرخم ( بعد الترخيم صلى ) متعلق بقى ( ما كان ) ذلك الحرف  
( عليه ) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث  
الضم والكسر والفتح والسكون ( قبله ) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف  
مضموم ما قبل الترخيم يبنى على الضم بعده نحو يابلب في بلبيل وان كان مكسورا يبنى  
على الكسر نحو يا حارث فان كان مفتوحا يبنى على الفتح نحو يا مرو في مروان  
وان ساكنا على السكون نحو يا محمود ( على ) ( الاستعمال ) ( الاكثر فيقال )  
اى اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤلة  
بالفعلية كانه قيل بجعل المحذوف ثابتا فيقال ( يا حارث ) ( يا حار ) بترخيم  
حرف واحد منه لانه من القسم الرابع ( بكسر الراء ) حال كونه باقيا ( على ما  
كان ) يا حارث عليه ( قبل الترخيم ) لكون المحذوف كالثابت ( و ) يقال ( في يا محمود )

( ياءمو ) ( يواو متطرفة ) اى يوفوق الواو فى الطرف ( بصد ضمة ) معاته  
لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة ما قبلها ضمة ليكون  
المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترقيم كما يلزم  
وقوعها قبله ( و ) يقال ( فى ياكروان ) ( ياكرو ) ( يواو متطرفة منحركة ) وقعت  
( بعد فتحة ) معاته لم يوجد فى كلامهم ايضا واو ياء مفرقة كان الا قبلت الفا  
للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المتأدى الذى يبقى آخره بعد الترقيم  
على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر فى الاستعمال  
منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قتب بالضم فى ياتنبل ويا بلب  
بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل ( وقد يجعل  
( قد لتقليل ) ويجعل مبنى للمفعول ( اى يجعل المتأدى المرحم على الاستعمال  
الاقبل ) لانه ما هو الاكثر استعمالا ( اسما ) مفعول ثان ( برأسه ) الجار  
والمحذوف صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا ( كانه لم يحذف منه شيء لحرمان  
ولا تكة برأسها ولا حرف واحد ( فيكون له فى بناءه ) اى فى كونه مبنيا ( واعلا له )  
اى كونه متلا ( وتصحبه ) لتلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة  
قبلها ضمة ( حكم نفسه ) اى حكم الحروف الباقية بعد الترقيم ( لاحكم  
الاصل ) لان المحذوف بالترقيم لما جعل كان لم يكن صار ذلك كانه لم يحذف  
منه شيء فصار كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان  
اقتضى النصب صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة اشلة فقال  
( فيقال ) الفاء ههنا كالفاء فى فيقال ( يا حاما ) فى يا حارث ( بالضم ) اى بالبناء  
على الضم هذا مثال لما يكون له فى بناءه حكم نفسه ( كانه اسم مفرد ) ليس بمضاف  
ولا شبيه به ( معرفة ) ليس بنكرة ( برأسه ) اى مستقل كان حروفه عند  
الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يا زيد ( فضم ) اى فبنى على الضم  
( ويأبى ) فى ياءمو هذا مثال لما يكون له فى تصحبه حكم نفسه ( لانه لما جعل  
ممو ) بعد الترقيم ( اسما برأسه ) اى اسما مستقلا ( صارت الواو طرفا ) اى  
وقعت الواو الساكنة فى الطرف ( بعد الضمة ) اذا كان كذلك ( فلا جرم ) لالتقى  
الجنس وجرم يقتضى الجنب والراء المهمل اسمها ( قلبت ياء ) خبرها ( وكسر  
ما قبلها ) لتسلم الياء فصارت ممي ( كادل فى ادلو ) جمع دلو واحق فى احقو  
( وياكرا ) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلا له حكم نفسه لاحكم اصله  
وفيه نشر على خلاف اللف ( لانه لما جعل كرو ) بعد الترقيم ( اسما برأسه )  
اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شيء يعنى كانه ثلاثى الوضع ( ارتفع مانع الاعلال  
وهو ) اى مانع الاعلال ( وقوع الساكن بعد الواو ) لانه اذا ساكن الحرف الذى



بعد حرف العلة لا يعمل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى وشوى وهما  
لما حذف الالف والنون فسيانسيا وجعل كأنه ثلاثى الوضع كانت الواو محركة  
وما قبلها مفتوحا ( فقلت الواو الالف تحركها واغتناح ما قبلها ) على ما بين فى علم  
الصرف وقيل ياكر بالقلب ( وقد استعملوا ) كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على  
الماضى يعنى للدلالة على ان احتمال صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه  
فى النداء لان استعمال يافى النداء اكثر لكونها موضوعا للنداء كما ان كلمة وا للندبة  
وفى الحاشية لا وجه لا يراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه  
فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى رتبة الى هنا كلامه اقول اورد المتصف المندوب  
فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحث تنبيهها على ان المندوب داخل  
فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا بالموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يتنازع  
الندوب عن المنادى فى تصوير يازيد ويأبى الله الا بالقرينة ولهذا الاء تراجم  
ادرجه فى بحث المنادى ( يعنى العرب ) ( صيغة النداء ) ( يعنى يا خاصة )  
ولم يقل وقد استعمل يافى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة  
النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظهرا تنبيهها على ان صيغة النداء اصيرت  
للمندوب ( فى المندوب ) لانه علة لقوله يا خاصة يعنى اخصر استعمال  
المندوب بيا ولم يتجسأ وزالى غيرها من حروف النداء ( لانه لا يدخل عليه  
سواها ) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه ( لكونها اشهر صيغها )  
جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما  
بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع ( فكانت ) كلمة يا ( اولى )  
والبق ( بان توسع فيها باستعمالها فى غير النداء ) الا ترى انها مستعملة  
فى الاستغثة والتعجب والتدبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى  
من المعانى كالاستغثة والتعجب والتدبة دون غيرها وفى التمهى لان كل منادى  
يدخله معنى من المعانى كالاستغثة والتعجب والتدبة لا يستعمل فيه الا حرف  
النداء المشهور اعنى يادون اخواتها لانها امها فخصرت ودخلت فى جميع  
انواعه انتهت ( والمندوب ) اسم مفعول وبابه نصر ( فى اللغة ميت يبكى عليه  
احد ) يقال تدب الميت بكى عليه ( وبعد ) من العداى يحصى ( بحاسته ) جمع  
الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل  
حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح ( ليعلم ) من اعلم وفاضله انشاد  
البابى ( الناس ) بالنصب مفعول ليعلم ( ان موته ) اى موت هذا الميت المراد  
بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى ( امر عظيم ) اى بلية عظيمة عامة  
للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس شفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

فوته بلية طامة لهم، وان مع اسمها وخبرها مقبول ثان ليعلم قوله (ليحذرهم) بالبناء  
للفاعل من عذر يعذروا به ضرب يقال عذره قبل عذره واهذر اى بين عذره  
صلة لقوله ليعلم ( فى البكاء ) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعبروه ( ويشاركوه )  
ويكونون شركاء معه فى البكاء و ( فى التنجيع عليه ) التنجيع من فجع ينجع كقطع  
يقطع بقل فجعه المصيبة اوجعته فجعه تنجيما وتنجيح له توجع عليه كذا  
فى الصحاح ( و) المندوب ( فى الاصطلاح ) ( هو التنجيع عليه ) اى الذى تنجيح  
عليه اى لاجله ( وجودا ) نصب على التميز ( او عدما ) فيه رد على الرضى حيث  
قال وقد ادخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو التنجيع منه واحترناه وواويله  
وواثبوره لان التدبى فى هذه الامثلة تدبى على عدم التنجيع عليه ( يا اووا ) الباء  
للاصاق صلة للتنجيح عليه وفى تقديم بالاشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتع  
لوا كما ان استعمال وافيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت  
فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة ( فالتنجيع عليه عدما ما يتنجع على عدمه ) اى  
اللفظ الذى يتنجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند التاديب  
حيث شاهد موته او حضر جنازه ويكفى عليه بقوله يازيداه وياغراه ويقول  
مت وصرت معدوما ( كالميت الذى يكفى عليه التاديب وبعد محاسبته ) ويتنجع عليه  
( و) التنجيع عليه وجودا ما يتنجع على وجوده ( اى اللفظ الذى يتنجع به على وجود  
المندوب ( عند فقد ) التاديب ( التنجيع عليه عدما ) حيث لم يشاهد التاديب موته  
ولم يحضر ايضا جنازه بل اتما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى  
لم يكن فيها التاديب ووصل اليه خبر موته ( كالمصيبة ) وهى البلاء والشدة والامر  
المكره وجمعها مصائب ( والحصره ) اندامة والقصة نفوت شئ قبل حصر  
على الشئ حسرة فهو حصر اغتم على فوته كذا فى الصحاح ( والويل ) وهو  
العذاب ( اللاحقة ) صفة للثلاثة ( للتاديب لفقد الميت ) اى لحقت هذه المذكورات  
للتاديب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده ( فالحد ) اى حد المندوب وهو  
قوله التنجيع عليه يا اووا ( شامل لقسمي المندوب ) اى القسم الذى يتنجع على  
عدم المندوب والقسم الذى يتنجع على وجوده ( مثل يازيداه وياغراه ) مثال  
لفقده عدما ( ومثل يا حمرته ويا مصيبته ) مثال لفقده وجودا ( واخصص )  
بالبناء للمفعول ( المندوب ) ( بوا ) حال كون المندوب ( بمنزلة ) ( ومغتردا به ) اى  
باخصاص كلة وبالمندوب لعدم دخولها على المنادى ( عن المنادى ) وفى الحاشية  
يعنى ان تعلق قوله بوا بالاخصاص بتضمن معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص  
لان الباء التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى ( لعدم  
دخوله عليه ) اى لعدم دخول واعلى المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

التداء خمسة ولم يعدوا كلمة وامنها واتفاقهم جهة قاطعة ( بخلاف ) لفظ  
 ( يا فانه مشترك بينهما ) اى بين دخوله على الندادى وبين دخوله على المندوب  
 كما عرفت سابقا ( وحكمه ) ( اى حكم المندوب ) اى حاله وشانه ( فى الاحراب )  
 اى فى كونه معربا منصوبا ( والبناء ) اى فى كونه مبنا اما على الضم والالف او  
 ا واو مثل وازيدو وازيدان ووازيدون ( حكم الندادى ) ( اى مثل حكمه ) اى  
 حكم الندادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بترفع الخافض ( يعنى اذا وقع  
 المندوب ) فى موضع ( على صورة قسم واحد من اقسام الندادى ) واقسامه  
 اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة ( فحكمه ) اى فحال  
 المندوب وشانه ( فى الاحراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المندادى كما اذا كان  
 الندادى ( مفردا معرفة يضم ) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو  
 مثل بازيدو بازيدان ووازيدون وكذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى  
 على ما يرفع به على الضمة مثل وازيدا والالف وازيدان والواو ووازيدون  
 ( واذا كان ) الندادى ( مضافا او مشبها به ينصب ) كذلك المندوب اذا كان  
 مضافا او مشبها به ينصب مثل واعبد الله ووا طالع اجلا ووا من حفر بئر  
 زمن ماء ووا من قلع باب خيبراء وكذا توابعه كتوابع المندادى على التفصيل  
 المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى التوبة ولا شترأ كهذا فى معنى  
 الخصوص فكار فى حكم المندادى وكذا توابعه فى حكم توابع المندادى ( ولا يلزم  
 من ذلك ) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاحراب والبناء حكم المندادى  
 ( جواز ) فاعل لا يلزم ( وقوعه ) اى وقوع المندوب ( على صورة جميع اقسام  
 المندادى ) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالندادى  
 لانه لا يلزم من مساوية الشئ بالنسبة ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل  
 بالنعل ( ليرد ) اى حتى يرد ( انه ) اى ان المندوب ( لا يقع ) اى لا يكون ( نكرة )  
 اذا التعريف شرط فى المندوب ( لانه لا يندب ) مبنى للمفعول ( الا الاسم ) المعروف  
 اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليذروه فى التوبة ويشاركوه فى التصحيح  
 عليه ( و ) ( جاز ) ( لك ) فيه رد على الاتداسى حيث قال ويجب مع ثلثا بلبس  
 بالندادى ( زيادة الالف ) اى زيادتك الف التوبة ( فى آخره ) اى فى آخر المندوب  
 لمد الصوت المطلوب فى التوبة ( لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى ) فان  
 خفت ( انت التعبير بالحذف اشارة بان الاصل فى الزيادة للندادى المذكور الالف  
 الدوام المديدة فيها ولا تنفك عنها الكون المدطبا لها بخلاف الواو والياء فانما  
 تكونان حر فى مداها كالتاسا كشتين وحركة ما قبلهما من جنسهما ( اللبس )

يفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم يبرهن بر كفت بقال لبس  
 الشوب بلسه لبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بزع  
 الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس ( اى التباس ذلك اللفظ )  
 اى لفظ المنسذوب ( عند زيادتك الالف ) اى الف الدبة ( بغيره ) اى بغير ذلك  
 اللفظ ( عدلت ) انت اى عرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس  
 وقصدت ( الى ) اى زيادة ( حرف مد ) ضمير الالف يدل على المد المطلوب  
 في التندبة ولذا وصفه السارح بقوله ( مجئس لحركة آخر المنسذوب من كسرة )  
 بيان للحركة ( اوضحة ) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنا وكان  
 ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد  
 بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون فى المنسذوب المضاف الى كاف الخطاب  
 المؤنث مفردا او جمعا بناء على تشبيل المصنف بهما او ضمير الغائب جمع المذكر  
 ( كما اذ اردت ) بالخطاب ( ندبة غلام ) امرأة ( مخاطبة ) قلت بالخطاب ايضا  
 عند الندبة ( واغلامك ) بابدال الالف ياء ( لا ) تقول ( واغلامكاه ) لتباسبه  
 بندي غلام ) رجل ( مخاطب ) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث  
 يكسروا للمذكور يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المنسذوب اذا كان خطابا  
 للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاحل الالف لان الالف  
 لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الباء فرارا من الالتباس  
 ( واذا اردت ) انت ( ندبة غلام جماعة مخاطبين ) بكسر الياء الموحدة لانه جمع  
 مخاطب ( قلت ) انت ( واغلامكوه ) بابدال الالف واوا ( اذ الهم ) اى مبهم  
 الجمع ( اصلها الضم ) لانها فى الاصل متحركة بالضمة فاسكتت ولانها من حروف  
 الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين فالتفتت الياء الى الواو فعدل عن الالف  
 الى الواو ( لا ) تقول ( واغلامكاه ) لتباسبه بندي غلام مخاطبين ) يفتح الباء  
 الموحدة لانه تنبئة لمخاطب والاحترار عن الجمع المذكور الموصوفه بقوله  
 ( اثنين ) يعنى اذا اريد الالف التندبة فحرك الياء بالفتحة لاجل الالف فقبل  
 واغلامكاه لايصاله ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان  
 آخر المنسذوب ضمة ( و ) ( جاز ) ( لك زيادة الهاء ) ايضا يقال لهاء السكت  
 ( اى الحاقها ) بحذف المضاف ( بهذه المدات ) الثلاث الواو والياء والالف  
 وبعضهم يوجبها مع الالف فى بادون والياء المنسذوب بالمضاف المضاف  
 الى ياء المتكلم المقولبة الفاء نحو ياغلاما ( فى ) ( حال ) ( الوقف ) لاقى حال  
 الوصل ظرف لجاز المقدرا والمضاف المحذوف ( ليانها ) اى لبيان هذه المدات  
 بكما لها لاسيما الالف لحقاؤها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة ثبت وتظهر كمال

الظهور ( ولا يندب ) بالبناء للمعول ( من قسم التندوب المتفجع عليه عدما )  
 قيده لغريضة قوله الا المعروف لا الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه  
 يستلزم التعريف في التفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل باحصرناه وبما مصيبناه  
 بدون تعريف لان الاصل في التندبة التفجع عليه عدما ولذا بشرط فيه التعريف  
 دون التفجع عليه و جودا وفي الرضى واما التفجع منه فالتك تقول وامصيتاه  
 وليست بمعروفة انتهى ( الا ) ( الاسم ) ( المعروف ) ( الذى اشتهر المندوب )  
 بين الناس في حال حياته ( به ) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال  
 المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة ( ليحذر ) بالبناء  
 للمعول ( التاديب ) اى ليقل عذره بين الناس ( بمعرفة ) اى باشتهاره بينهم  
 ( في ندبته ) متعلق بقوله ليحذر ( والتفجع عليه ) عطف على ندبته اى ليحذر  
التاديب في تفجعه على التندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك ( فلا يقال  
 وارجلاه ) على وجه التندبة والتفجع ولا يقال ايضا وامرأته ( اذ لم يشتهر بهذا  
 اللفظ ) اى بلفظ رجل بين الناس ( مندوب خاص ) يعنى بين الناس ان يقال  
 شخص معين رجل بحيث صار علمه فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه  
 ( انقل الذهن ) اى ذهن السامعين ( اليه ) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله  
 الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان وفي الرضى  
 ونفى بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال  
 واهذه من المعارف ولولم يكن علما او كان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء  
 كان تعرفه قبل التندبة او يحرف التندبة وتقول وامن قلع باب خيراه وامن حفر  
 بئزمزمه لاشتهارهما انتهى ( ويعرف ) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه  
 راجع الى مندوب خاص ( به ) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انقل  
 اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقول وارجلاه ( ليحذر التاديب ) اى  
 ليقل عذره ( بالتندبة ) ( والتفجع عليه ) ( وامتنع ) هذه مسألة ابتدائية لبيان  
 ان الحاق الف التندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب  
 الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون  
 متفرعة لقوله ولا يندب ( الحاق الالف ) اى الف التندبة ( بصفة المندوب )  
 اى بآخر صفتة ( بل يجب ان تلحق بالوصوف ) يعنى بل يجب الحاقها بآخر  
 الوصوف ( مثل وازيداء الطويل ) بالحق الف التندبة وهاء السكت بآخر المندوب  
 والوصوف وبين وجه امتناع الحاق بقوله لان اتصال الوصوف بالصفة ( بالصفة )  
 والصفة بالوصوف ( ليس ) ذلك الادل ( كاتصال المضاف بالمضاف اليه )  
 والمضاف اليه بالمضاف ( لانه ) اى لان المضاف اليه ( بجى به ) اى بالمضاف اليه

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التوين من  
المضاف الا يرى انها تنيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في الممتوية  
فلو لم يكن الاتصال اتم لما فادت التخفيف او التعريف والتخصيص (فهو)  
اي المضاف اليه (كجزء منه) اي من المضاف فكانا كلمة واحدة (بخلاف  
الصفة) مع الموصوف (فانه يجيء بها) اي بالصفة (بعد تمام الموصوف من غير  
احتياجه الى مقيم لا (التخصيص) كما في التكرات (او التوضيح) كما في المعارف  
غالباتكون الصفة اجنبية من الموصوف المتدوب فلم يجز الحاق الالف بالآخر  
الموصوف لان الف التندبة لا تلحق الا بالآخر المتدوب والمتدوب ليس الا  
الموصوف فتلحق بالآخر سواء جيء بصفة او لا (فلهذا) اي للفرق بين ما كان  
المتدوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف التندبة بالآخر المضاف اليه  
للمضاف المتدوب (نحو يا امير المؤمنين) والمتدوب هو الامير الا انك لما اردت  
تدبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق تدبة الامير فلو لحقت الالف بالمضاف  
لا تفصل من المضاف اليه مع انها كلمة واحدة الحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس  
بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول حب ربمان وان لم تكن ملكك الا الحب  
فقط (ولم يجز) الحاقها بالآخر صفة المتدوب (مثل وا زيد الطويله خلافا  
ليونس) اي خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور  
ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها  
الى الجملة (فانه) اي يونس (يجوز) من يجوز (الحسنى الالف) اي الف التندبة  
(بآخر صفة) اي بالآخر صفة المتدوب كما يجوز الحاقها بالآخر المضاف اليه  
فيجوز عنده وا زيد انطويلا كما يجوز انه قاوا امير المؤمنين (فان اتصال الموصوف  
بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعني وان كان الاتصال  
اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء  
من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شيء من المضاف كالتوين ونوني اثنية  
والجمع على حدهما (من اتصال) اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه)  
لما قلنا ان المضاف اليه قائم مقام توين المضاف او نونه فكان الاتصال  
اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف (الا انه) اي  
الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اي من الاتصال الواقع بين المضاف  
والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم في التركيب التوصيفي والاضافي  
لكن الامية في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المعنى فظهر  
الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف بالآخر المضاف اليه وهذا  
هو المختار لكونه من وصفة الفز ويؤسر الى الاتصال المعنوي او المعنوي

فيجوز لها في آخر الصفة كما جوزه في آخر المضاف اليه (لأنهما) أي  
 لأنهما الموصوف مع الصفة (بالذات) يعني يصدق أحدهما على ما يصدق  
 عليه الآخر (فإن الطويل) في قولك وأزيد الطويل (هو زيد لأخبر)  
 يعني أن الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فأنحدا من جهة  
 المعنى ومن جهة الأعراب أيضا وغيرهما على ما سيأتي في بحث التثنية (بخلاف  
 المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الإضافة حقيقة أو غيرها (فأنهما  
 متسايران في الذات) حيث لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر  
 فإن ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد بغير ذات غلام وضارب وإن كان  
 يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه إلا أنه اعتباري نأمل  
 وفي الأعراب أيضا وغيره من الأحوال التي جرت بين الصفة والموصوف (وحكي)  
 مني للفاسل (يونس) بالرفع فاعل (إن رجلا ضاع له قدحان) ثنية قدح  
 يتبع الثاني والدال المهملة وهو ظرف صغير يكتفي ما فيه من الماء لواحد فقط  
 وجمعه أقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عندئذيهما (وأجمعني  
 الساميتين) والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الأولى وقم الثانية وبعد  
 الثانية ما الوحدة (القدح) من الخشب ويقال أيضا للعظم الرأس المشتمل على  
 الدماغ ويقال لقليل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الأول وأصله  
 وأجمعته فلما أضيقنا إلى الماء المتكلم انتصب وسقط التثنية بالإضافة فادغم ياء  
 الأعراب في ياء الإضافة فصار وأجمعني المنسوبين إلى الشام لكونهم  
 معمرين فيها أو محمولين منها والشام اسم بلدة مشهورة والمبايقال لها شام  
 لكونها في شمال القبله وكأنه مخفف من النمل (ويجوز) (لقبام قرية)  
 أي وقت وجود علامة تدل على أن يمحذوفة (حذف حرف النداء) وهي يافط  
 لأنه لا يجوز حذف غيرها لكونها أصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها إلا أنها  
 تستعمل في النادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لأنه يستعمل أما  
 في القريب فقط كالهمزة وأما في البعيد لأخبر مثل أبوها أو في المتوسط فحسب  
 كأي ويجوز فيها الذكر والحذف (إلا) (إذا كان) حرف النداء يعني يا خاصة  
 (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعني داخلا عليه (يعني) المصنف (به) أي اسم  
 الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل أو غيره كغلام  
 ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لأن  
 غلام رجل اسم جنس مع أنه لا يصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء)  
 عليه (سواء تعرف) أي صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) أي  
 بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كبارجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

من معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم تعرف) اى لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبنى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل ياربلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى انكرة مثل باغلام رجل او مضافا له مثل ياطاعا جبلا (لان نداء) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من يعرف باسمه العلم او يكتبه او بقلبه غالبا ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلوحذف منه) اى من قولك ياربلا ياربلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع وذهن النادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل في ياربلا اورجلا في ياربلا (نادى) حتى يتوجه الى النادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) فاذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلوحذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه تودى اليه او اشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع النادى (الستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والتدوب) سواء كان متدوبا او اويا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف التندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وقطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب فى الاستغاثه ليلحقه الستغاث سريعا لان الستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم الستغاث انه احوج الى الاستغاثه فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى التندبة ليمسعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من بدعو للتدوب لان المقصود الاصلى من التندبة الدعاء بالخير للتدوب (والحذف) اى حذف حرف النداء والتندبة (بنافيه) اى يمتنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف بنى الزية فيجب ذكر حرف النداء او التندبة فيهما فعمل ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والستغاث والتدوب (فبنى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من اليبائية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصار الاله لولم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فبطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) فالرفع



لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل شئ) (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جصل متادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى انسان (لا يحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة نداءها لم يحذف الحرف الامع البدل لثلا يكون اجماعا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعليلنا لسنانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدرة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله اثنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امتنا فى الميم المشددة فكتب بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانه تقول يا اللهم يا للهما وقد يزداد ما فى آخره قال وما عليك ان تقولى قلما سبحت او صليت يا الله ما اردد عاينا شيخنا مسلما (او بغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يوسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المتقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) القول ولا تذكره واكتفه فانك محق صادق (اى يا يوسف) تحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف على العلم اى فبق من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايها العير (اى يا ايها الرجل) ويايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجواز من مثل هذا التركيب اولى لفظة وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالوصف بذى اللام نحو ايهدا الرجل) وايتهده المرأة (اى يا ايهدا الرجل) وايتهده المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايهدا) وايتهده (من خبران يتصف) اى واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايها المرأة وايهدا الرجل وايتهده المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فازم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا ارد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى

او على العلم اى فنى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة  
 اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف  
 باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حيث يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف  
 التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افضل كذا) ونحو غلام زيد  
 افضل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان صندنا امس فى مقام  
 النداء (و) بنى (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول  
 منادى حذف حرف النداء منه لا يزال حرف (محسنا) صلته فساداه اولافدا  
 بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان  
 الدماء بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فنندادوها) وان كانت  
 من المعارف بل كانت اعرفها لان العقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير  
 المتكلم وفى الخطاب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير الخطاب والغائب يقتضى  
 سابقة المرجع وهذا السطر قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يحزن وما يكون  
 نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يانت ويالايك) ويالاي او  
 ياهو او يا انا او يا نحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا  
 لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من  
 الاصباح (اى صرصبها) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة  
 للصيرورة والمخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله  
 صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (باليل حذف حرف النداء)  
 وهو (يا) من الليل مع انه اسم جنس لا يحدف منه حرف نداء كما عرفت (شذوذها)  
 مخالفا للقياس (قائه) اى هذا اقول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه  
 وذلك لانه كان قد ارتضع كلبه فى طفولته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب  
 على اصبعته اخذت منه الطلاق قبل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت  
 انت ثقيل الصدر خفيف الهمز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه  
 (حين كرهته) متعلق بقائه وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشيء وقيل  
 يستعمله المغموم قياسا للمورد (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء  
 وهو بالفارسية بازخریدن خود بخشیدن همم جيز شيما يعنى هبه كردن بما  
 (مخوق) (اى يا مخوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخوق (شخص وقع  
 فى الليل على) رجل (نام مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة  
 (ففتحته) بكسر ايمون لانه من باب علم اى فسرعه وقصد ان يفتحته (فقال افتد  
 مخوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مغمرم ضغطة سليك فضرط  
 من ضغطته فقال له سليك اضربا وانت الا على اى اضرب وان تريد

تختفي قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المختنوق) بقرينة اللام  
 (مع أنه اسم جنس) والقياس أن لا يحذف حرف النداء (شدوذا) تمييزاً لأن ما  
 خالف القياس يكون شاذاً ثم صار مثلاً يضرب للحرص على تخلص النفس من  
 الورطة الشديدة قياساً على مودده (و) شد أيضاً حذفها (في اطرق) امر  
 من الاطراق وهو مأطاة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پیش  
 افکندن وسرفرو کردن (کرا) (ای یا کروان) على وزن زوان طائر طویل  
 النق والرجل والنته ر قبل يقال له بالترکی بالقبحین کذا فی الدستور وقيل يقال له  
 بالفارسية کلک وجهه کروان بکسر الکاف وسکون الراء وکراوین وقيل الجرای  
 وهو المراد ههنا (و) یحتمل ان یکون الثاني (فيه) ای فی اطرق کرا اوفی کرا  
 من اطرق کرا (شدوذا) حذف حرف النداء من اسم الجنس بدل من شدوذا  
 بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (ورخیم غیر العلم) واعرابه کالاول لان ترخیم ما  
 لم یکن صله مخصوص بذی التاء المتحركة للتأیید لانه فی ترخیم العلم ایس بشرط وفيه  
 شدوذاً آخر وهو جعله اسماً برأسه ذکره الهندی ولم یذکره السارح لانها مع من  
 قوله وقد یجعل اسماً برأسه لان ما یکون قليلاً یکون شاذاً اولان جعله اسماً برأسه  
 لا یکون شاذاً عند السارح لان کون الشیء قليلاً لا یوجب شدو ذته (قيل  
 هی) ای هذه البشارة ای اطرق کرا (رقية) وهی بضم الراء المهملة  
 وسکون القاف وبعدها یاء مشاة من تحت دعاء وافسون یجی جمعہ رقی يقال رقی  
 اذا دعا بها فهو راق ای داع وبیاه ضرب (یصیدون) ای یصید العرب (بها)  
 ای بهذه الرقية والدعاء (الکروان یقولون) اذا ارادوها (اطرق کرا اطرق  
 کرا ان الثعام) وهی طیر یذکر ویوثث وانقسام اسم جنس مثل حمام وحمامة  
 وجراد وجرادة کذا فی الصحاح یدجوز الکسر فی ان والقح یعرف بالتأمل  
 (فی القرى) خبر ان بضم القاف وقح الراء جمع قرية والقیس فی جمعها قراء  
 کظبية وظباء والقرية بالكسر لغة بمانية ولعلها جمعت علی ذلك مثل ذروة  
 وذری ولحیة ولحی کذا فی الصحاح آخرها غازی هنا کری (فیسکن) عن  
 الحركة والطیران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها او لکمال حاجته  
 (ویطرق) رأسه امتثالاً لامره (حتى یصاد) ای فیصاد بان یلقی علیه ثوب  
 او شبک او غیره ثم صار مثلاً لمن تکبر وقد تواضع من هو اشرف منه قیاساً لمورده  
 (والمعنی ان الثعام الذی هو اکبر منك) جسم او امرضط او صیدا (قد اصطید  
 وحل) بالبناء للمفعول فیهما (الی القرى) وقسم فیها واکل (فلا تخلق) من  
 التخلية اما بالبناء المفعول معناه بالفارسية پس خالی کذا شئت نمی شوی تو واما  
 بالبناء للفاعل معناه پس خلاص نمی شوی تو از دست ما (ایضاً) کالم یخل الثعام

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز  
 اراد ان يبين جواز حذف المتدى ايضا منها فقلته فقال ( وقد يحذف ) قد  
 للتفليل ليكون ذكر المتدى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلا  
 من الكلام على قلة ( المتدى ) سواء كان مبني او معربا ( لقيام قرينة جوازا )  
 اى حذفاً جائزاً ( نحو ايا اسجدوا ) ( بتخفيف الا ) بفتح الهزة واللام بناء ( على  
 انه حرف تنبيه ) وحروفه ثلاثة اما والواها يصدر بها الجمل كلها كيلا يفضل  
 المخاطب عن شيء مما يلي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سياتى  
 ( و ) لفظ ( يا حرف من حروف النداء اى يا قوم اسجدوا ) ولذا كتبت متفصلة  
 واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وياه فتد ولذا كتبت في اوله هزة الوصل  
 ابتداء ودرجا ( والقرينة ) الدالة على حذف المتدى جوازا ( امتنع دخول )  
 كلمة ( يا على الفعل ) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى  
 الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص  
 حروفه به ولان ابتداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرص لابقائه  
 فكيف ينادى ( بخلاف قراءة الا يسجدوا بتسديد الالانه ) اى لان قوله الا  
 يسجدوا حيثئذ ( ليس من هذا الباب ) اى من باب حذف المتدى جوازا ( فان  
 ان ) بفتح الهزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لان اصله ان لا ناصبة  
 للفعل المضارع ( لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان  
 لن ي اذن على ما سياتى ( ادغمت نونها ) اى نون ان الناصبة فى لام لا بعد  
 قلب النون لاما او بلا قلب اقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لمن  
 اصله لعل فصار الامثل هلا ( ويسجدوا فعل مضارع ) منى للفاعل ولذا  
 تكتب الياء متصلة بسين سجدوا بلا هزة ( سقط نونه ) اى نون الجمع ( بالنصب )  
 اى بحرف النصب وهوان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى فصددهم لان  
 لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى  
 ان لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالتداء  
 ومنداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله \* الا يسمع حتى نطقك غضة \*  
 فقلت سمعا فاغطى واصبى انتهى ( و ) الموضع ( الثالث ) ( اى من تلك )  
 ينية ( المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به ) قياسا ( فيها )  
 ( ما ) ( اى مفعول ) اطلقه ولم يقيد به بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة  
 تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سياتى فى بحثه ( اضمر ) بالبناء للمفعول ( اى قدر )  
 كذلك هذا تقديره لانه لا يلزم التقدير ( عاملة ) ( الناصب به ) فالاضافة  
 عهدية والجملة صفة ما الموصوفة ( على شريطة التفسير ) ( الشريطة ) فعلة

كالذبيحة والطبيعة (والسرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لصفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والطبيعة اسم لما نطعت بالنقل والثانى اسم من خبر نقل كالضرب والقتل (واضافها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الختم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) (الناصب له) بناء (اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا بنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (والموجب حذفه) اى حذف الفعل انناصب له (حيث) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاول حيث لا يحتاج حيثئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولاً فى الكلام اجمالاً وبهام وانما تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المتساق بعد الطلب اعز من المتساق بلا طلب كذا افاده العلامة اقتضائى فى مطوله فحكم النصب ههنا تحكم الراجع فى قوله تعالى \* وان احد من المسلمين استجارك (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة تفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لانه فاعل الطرف لاعتداده على الموصوف لان الطرف مع فاعله جملة طرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبذبا للفاعل او المفعول (اوشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او غيره (واحتز به) اى بقوله فعل اوشبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل اوشبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان ليه الفعل) (يعنى ان يقع الفعل) (اوشبهه) حال كون الفعل اوشبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم نقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيد امر وضربه ولا زيدا انت ضارب مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزءا من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيد امر وضربه) تقديره امر وضرب زيدا امر وضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان بقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر لتحذف فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضارب) تقديره انت ضارب زيدا انت ضارب به

او تضرب يتاء الخطاب زيدا انت ضارب به لان اسم الفعل العامل في حكم المضارع لاحذ العمل منه وهذا شبه الفعل ( مستقل ) بالرفع لانه صفة قبل اوشبهه على سبيل الدل ولذا قال السارح ( اى ذلك الفعل اوشبهه ) كذلك ( عنه ) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار السارح بقوله فارغ عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق لمجرور الثاني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدون تدبير ولا تفعل ( اى عن العمل في ذلك الاسم ) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا ( بضميره ) ( اى بالعمل ) اى يعمل ذلك الفعل اوشبهه ( في ضميره ) اى في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مضمرا له حتى لو لم يكن تاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع ( او متعلقه ) بكسر اللام عطفا على ضميره ( اى ) يعمل ذلك الفعل اوشبهه ( في متعلق ذلك الاسم ) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه ( او يفتح اللام ) اى يعمل احدهما في ( متعلق ضميره ) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحنى عصابة بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهاته او زيدا ضربت الذي اهاته او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صفة وعلى هذا فاقس انتهى ونعم ما قل ( وحاصله ) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق ( ان يكون الفعل اوشبهه مستغلا ) كل واحد منهما ( بالعمل ) اى عمله ( في ضمير ذلك الاسم ) اى في ضمير راجع اليه ( او متعلقه ) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه ( فارغا ) ومعرضا ( عن العمل ) فيه بسبب ذلك الاشتغال ( لان المستقل يسمى لا يستغل بآخر ولذا قال ( لا بسبب آخر بحيث ) ( لوسله ) مبنى للمفعول من التسليط ( بمجرد رفع ذلك الاشتغال ) لانه مادام مستغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع ( عليه ) ( اى على ذلك الاسم ) يعنى او عمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم ( هو ) ( اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه ) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضارب به ( او متاسبه ) عطفا على الضمير المستكن في سلط بعد ما كیده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد ما كیده بلا فصل مثل قوله تعالى اسكن انت ( اى ما تناسبه ) اى او فعل يناسب الفعل المفسر انما صوب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماد على الموصوف المقدور والماسة اما ( بالتزادف ) مثل مررت

زيداً به ( او الزم ) مثل زيداً ضربت غلامه وجلست عليه ونحوه  
 الرادف والزم ( لنصبه ) جواب لو ( اى لنصب احدهما من الامرين ) الفعل  
 اوشبهه ( الاسم بالفعولية ) اى على ان يكون الاسم مفعولاً به فيه اشارة الى ان  
 المستكن راجع الى افعال اوشبهه والبارز الى اسم والمفعول به الذى يصدق  
 عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة  
 التفسير ( كما هو الظاهر المتبادر ) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الاولى  
 ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقفاً بـمده سواء كان متصلاً به  
 اولاً ومن الاشتغال عنه بضمه او متعلقه ما فسر وبين ومن التسليط ان يكون  
 بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة ان تناسب بالرادف او الزم ومن  
 النصب نصب احدهما من الاسمين بالفعولية فتقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه  
 جنس ( فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه ) فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله  
 ( خرج ) اى خرج بهذا ابقيد عن التعريف ( نحو زيداً ضربت ) فانه ليس  
 من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو فعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور ( وبقيد )  
 تضمنين ( الفراغ ) والاعراض ( عن العمل فيه ) اى عن عمل كل واحد من الفعل  
 اوشبهه فى ذلك الاسم والـء فى ( بمجرد ذلك الاشتغال ) متعلق بالعمل اى عن  
 ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله لا بغيره ( خرج ) اى خرج ايضا بهذا القيد  
 ( نحو زيداً ضربته ) فان ضربته وان كان مستغلاً بالعمل فى ضمير زيد الان مجرد  
 الاشتغال لا يكون ما دام عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون  
 مانعاً للاشتغال مع رفعه بالابتدائية ( فان المانع من عمل ضربته فى زيد ) وتسايله  
 عليه ( ليس بمجرد اشتغاله بضميره ) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية  
 ( فان عمل معنى الابتداء فيه ) اى فى زيد ( ورفعه ) بالنصب لانه معطوف على  
 اسم ان وهو عن معنى الابتداء عطوف تفسير ( اياه ) اى فان رفع معنى الابتداء  
 يعنى العامل المعنوى زيداً ( ايضا ) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع  
 من العمل فيه كما فى زيداً ضربته ( مانع من ذلك ) اى من العمل فى زيد فتى هذا  
 المثال اجتمع مانعان للاشتغال والعامل المعنوى وفى زيداً ضربته المانع مجرد  
 الاشتغال لا ضمير ( وبقيد النصب بالفعولية خرج ) عن هذا التعريف ( خبر  
 كان ) وان كان ممّا اضمر عامله على شريطة التفسير ( فى نحو زيداً كنت اياه )  
 فان زيداً فيه وان كان من هذا السبب اذ تقديره كنت زيداً كنت اياه الا انه  
 لم يكن نصبه بالفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة  
 فى المفعول وقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم  
 غير المتدى اقول دخوله اولى لان انصب علامته يكون الاسم مفعولاً حقيقة

او حكما هو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما وبفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام والبحث بآياه لكونه في المفعول به (وههنا) اى لاستفاد من هذا التعريف صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورته تصويرا اى مثله وتصورت الشيء توهمت صورته فتصورلى واتصاوير التماثيل (ربيع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديهما) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مستقل عنه بضميره ولو ساط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط بعينه ولئانية) المفهومة من قوله مستقل عنه بضميره ولو ساط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر بالترادف والحالفة (المفهومة من قوله ايضا مستقل عنه بضميره) (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والاربعة منها) المفهومة من قوله مستقل عنه بمتعلقه ولو ساط مناسبه بالزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب بالزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير تقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقبله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها: للمشتغل بالضمير وثلاث منها: للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الاتقدير) تأييده (تسليط الفعل المناسب بالزوم) لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدي بالياء ولانه ليس لضرب غلام زيد ردفع فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد قابلا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم اتصاوير المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمستقل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالاتعلق والاحسن



في ترتيبها ) اى في ترتيب الامثلة الاربعة ( حيثئذ ) اى حين كون ثلاثة منها  
 مشتقة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق ( بأخبر مثال ) الفعل ( المستغل  
 بالمتعلق ) من امثلة الفعل المستغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجتناب  
 الاشتغال بالمتعلق صار كانه اجنبى عنها ( كما لا يخفى وجهه ) اى وجه الاحسن  
 في الترتيب وفى محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل  
 المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة  
 المستغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وما فعل المصنف ايضا وجهان  
 حسان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست  
 عليه والثاني تقديم المسائط بنفسه ثم المسائط بمرادفه ثم المسائط باللازم الا انه قدم  
 في هذا القسم ما هو اصراف فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات  
 سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة على  
 الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمنااسبة  
 الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب  
 المستحسن فقال ( نحو زيدا ضربته ) مبدأ ( مثال الفعل ) خبره ( المستغل  
 بالضمير ) المتصل به الرجاء الى زيد مصاحبا ( مع تقدير تسليطه بعينه ) لانه  
 اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كافي الصو الثلاث الاخر ونحو زيدا  
 انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ( و ) نحو ( زيدا مررت به ) وانت  
 ماريه ( مثال الفعل المشتغل بالضمير ) المجرور العائد الى زيد مصاحبا ( مع تقدير  
 تسليط ما يناسبه بالتزادف ) التزادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كلبث واسد  
 وحبس ومنع وجلوس وقعود ( فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت )  
 لان المسارباتى محاوره فيكون المرور فى معنى المجاوزة فكانا مترادفين ( و ) نحو  
 زيدا ضربت غلامه ) وزيدا انت ضارب غلامه ( مثال الفعل المشتغل  
 بالمتعلق ) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم وسأنى ولم يقل ههنا مع  
 تقدير تسليط الخ انتفاء بما سيقول فى قوله ( و ) نحو ( زيدا حبست عليه ) لان  
 العلو فى ههنا واحدة فيكون الثاني تفسير الاول واختصارا ايضا ( مثال الفعل  
 المشتغل بالضمير ) مصاحبا ( مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم فان حبس النسيء  
 على النسيء ) يعنى فان حبس الشيء لاجل النسيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية  
 ( يلزمه ملابسته ) الضمير راجع الى النسيء الاول ( المحبوس عليه ) لانه لا يحبس  
 احد يحرم احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا تزروا زرة وزرا خرى كما يكون رفيقه  
 او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعنى فان كون التكلم محسوسا لاجل زيد يؤذن  
 بتعلقه به ومناسسته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما ضمير عامله على شريطة

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون  
ابلغ في الايضاح فقال ( ينصب ) بالبناء للمفعول ( زيد ) نائبه الواقع ( في هذه الامثلة )  
اي في كل واحد منها ( فعل ) متعلق ينصب ( مضمر ) مقدر ( يفسره ما بعده )  
اي يفسر وبين الفعل المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور ( اي ضربت ) تفسير  
الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله ( يعني الفعل المفسر ) بالفتح ( الناصب )  
صفة بعد صفة للفعل ( زيد ) متعلق بالناصب الذي كان ( في ) قولك ( زيد  
ضربته ) ضربت خبر باضمار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ ( المقدور ) بالرفع صفة  
ضربت ( فار الاصل فيه ) اي في قولك زيدا ضربت ، ( ضربت زيدا ضربت )  
لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر  
ان ينصبه لاشته له بمعموله فلزم ان يقدر له حامل ناصب ثلاثي بلا عامل ناصب له  
فكان الاصل فيه هكذا ( اضمر ) بالبناء للمفعول اي قدر ( ضربت الاول )  
الناصب للاسم المذكور ( لوجود مفسره ) بكسر السين اي ليكون الفعل  
الذي يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني  
حشوا ( اعني ) بقوله مفسره ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار  
اللفظ مفعول اعني ( و ) ( على هذا القياس ) الذي جرى في زيدا ضربت الجار  
والجور خبر مقدم والقياس صفة هذا ( جاوزت ) باعتبار القول مبتدأ اي قوله  
جاوزت المقدور في قولك زيدا حررت به فان الاصل جاوزت زيدا حررت به  
لما قلنا ( فانه ) اي وان جاوزت ( مفسر ) بفتح السين ( بما ) اي بفعل ( برادفه )  
يعني يكون رديفه ( اعني ) بما برادفه ( حررت به ) ( واهنت ) عطف على جاوزت  
بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الالهانة وهي التهمير والاذلال يقال اهنته  
احقره واذله لامن الابهان وهو الاضعاف يقال اوهنته اضعفه ومنه قوله تعالى  
وان اوهنت البيوت ليبت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيد اضربت غلامه  
( فانه ) اي اهنت ( مفسر ) بفتحها ( بما ) اي بفعل ( يستلزم ) اي بفعل يستلزم  
الالهانة ( اعني ) بما يستلزم اهانتها ( ضربت غلامه ) فان ضرب اغلاد يستلزم اهانة  
سيده غالب لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدون غلمان اصداقهم  
بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صوتا لمرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد  
صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده السارح ( ولا يست )  
عطف على اهنت من لا يست يلا بس فالاصل ايضا فيه لا يست زيد حبست  
عليه لما مر ( فانه ) اي لا يست ( مفسر ) بفتحها ( مما يستلزم ) اي بفعل يستلزم  
الملاسة والتعلق ( اعني ) بما يستلزمه ( حبست عليه ) لما فرع من تعريف  
ما اضمر حمله على شريطة التفسير وايضا به بالامثلة وبيان الفعل المفسر

التأصيل له اراد به ان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح  
 بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقل ( ثم ) اى بعد التعريف والابيضاح بالامثلة  
 وبيان التأصيل لها ( ان الاسم الواقع في مظان الاضمار ) ( المظان لفتح الميم والظاء  
 المجمعة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن  
 يظن مثل رد برد اى في مواضع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار ( على  
 شريطة التفسير ) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر ( اما ) للتزديد والتقسيم  
 ( المختار ) خبران ( او الواجب ) عطف على المختار ( فيه ) اى في الاسم الواقع  
 في تلك المظان متعلق بشبهى الفصل على سبيل المنازعة ( الرفع ) بالرفع لانه  
 فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة ( او الت نصب ) عطف على الرفع  
 فتقديره اما المختار فيه الرفع او الت نصب او واجب فيه الرفع او الت نصب فالاقسام  
 اربعة ( او يستوى ) عطف اما على الواجب او على المختار لكونها في حكم  
 الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى  
 جميع الازمنة فيصح العطف ( فيه ) اى في ذلك الاسم ( الامر ان ) الرفع والت نصب  
 ( ولى هذه الصور الخمس اشار المصنف ) وفصلها ( فقال ) ( ويختار )  
 قسم ما يختار فيه الرفع مع ان الاول بالتمام ان يقدم ما يختار فيه الت نصب ثم ما يجب  
 فيه الت نصب ثم ونم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ما عاها به من الثاني اهم منه  
 وما شاته الاهتمام يكون بالتقديم اهم ( فى الاسم المذكور ) اى فى الاسم الواقع  
 فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لاقى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ  
 لان فى نحو ذلك الاسم لا يجوز الا الت نصب ( الرفع ) اى ان يكون مرفوعا ( بالابتدائية )  
 ( اى بكونه مبتدأ ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى الخلق  
 وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حيثذا ابتدائية وانما قال حيثذا بالابتدائية  
 لثلاثتهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعله ليكون اشارة الى وجه اختيار  
 الرفع ايضا ( لان مجرد ) اى كون ذلك الاسم مجردا عن السوالم اللفظية  
 يصح رفعه ( بالابتداء ) اى بكونه مبتدأ اسلامته من تكلف تقدير عامله ( ويرجح )  
 مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بمختار اى ويكون رفعه محققا  
 ومحررا ومختارا ( عند عدم قرينة خلافه ) ( اى قرينة ترجح خلاف لرفع ) يعنى  
 المراد بخلاف الرفع ( الت نصب ) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح الت نصب يرجح الرفع  
 بالسلامة من الحذف فيكون محذورا وحل قوله ويختار بقوله ( لان قرينتي الصحة  
 فبهما ) اى فى الرفع والت نصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوالم  
 اللفظية وصحة قرينة الت نصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم  
 المذكور ( متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير ) بعد الاسم المذكور

( قرينة مصححة للنصب ) والقرينة المصححة لا نصب هي الامور الاتية في قوله  
 ويختار النصب الخ ( فني لم ترجع ) منى للفاعل شرط ( النصب قرينة ) بالرفع لانه  
 فاعل ( اخرى ) صفة قرينة بمعنى اذا لم ترجع النصب قرينة غير قرينة الصحة  
 من الامور المصححة ( برجح ) منى للمفعول ( الرفع ) فائيه ( لسلامته من الحذف )  
 لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه  
 والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حيثئذ مختارا وقوله يرجع آ جزاء ما شرط  
 ( نحو زيد ضربته ) فان تجرد زيد في هذا المسال عن العوامل اللفظية يصح  
 رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصح نصبه بالمفعولية  
 فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجع انصب شيء من الامور المصححة له  
 يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا في الصحة الا ان  
 قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء ( او عند وجود ) ( القرينة  
 المراجعة من الجانبين ) بمعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة  
 اخرى ترجح نصبه ( ولكن ) ( اي الا ان تكون القرينة المراجعة للرفع ) ( اقوى  
 منها ) ( اي من القرينة المراجعة للنصب ) يعني القرينتان من الجانبين وان تساوتا  
 في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى  
 ( كما ) بفتح الهزنة ( الداخلة على ذلك الاسم ) اي الاسم الذي وقع في مكان  
 الاختيار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة ( مع غير الطلب ) لم يقل  
 مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ ( اي بشرط ان لا يكون  
 الفعل المشتغل عنه ) اي عن الاسم المذكور ( طلبا ) اي فعلا يكون فيه معنى  
 الطلب كالامر والذهي والسعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا  
 بل المختار فيه لس الا انصب ( نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فاعطف على )  
 الجملة ( الفعلية ) قرينة ( ترجح النصب ) بمعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصح  
 النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب  
 زيد لرعاية تناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية  
 يصح الرفع ( وكذا ما ) انتصالية ( قرينة ) ترجح ( الرفع ) فوجد القرينتان  
 المبحثان من الجانبين والمصححتان ايضا ( وهي ) اي قرينة الرفع ( اقوى ) من  
 قرينة النصب ( لانها ) اي لان كلمة اما لا يقع بعدها ظالبا الا المبتدأ ( لتصحها  
 معنى الابتداء ) فتقتضي ان يليها المبتدأ ظالبا على ما بين في اخوه وخبره قوله  
 ( بخلاف ) متعلق بقوله فاعطف على الفعلية قرينة النصب ( عطف ) الجملة  
 ( الاسمية ) الغير المصدرة بما ( على ) الجملة ( الفعلية فانه ) اي فان عطف  
 الجملة الاسمية اخر المصدرة بما ( كثير الوقوع في كلامهم ) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرة إما على الجملة الفعلية أكثر وقوعاً في كلامهم  
وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما أكثر وقوعاً فيه ومع اما أكثر  
فكلمة اما هي المرحلة للرفع (مع انها) أي مع كونها مريحة للرفع وهي (مؤيدة  
بالسلامة من الحذف أيضاً) أي كما كانت مريحة للرفع (وإنما قال) المصنف  
(مع غير الطلب احتراماً إذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم (وإنما قال) (وإنما قال)  
فاضربه) واما عمراً فلا فنه واما بكرة فبخره الله خيراً (فإن المختار) في الاسم  
المذكور (حيث) أي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً (هو  
النصب) أي نصب الاسم المذكور (فإن الرفع) أي رفع ذلك الاسم (يقتضي  
وقوع الطلب) أي الجملة الطلبية (خبراً وهو) أي وقوع الجملة الطلبية خبراً  
(لا يجوز) يقال من الأحوال لأن ما يكون خبراً يجب أن يكون موجوداً قبل  
الأخبار والإنشاء لكونه إباناً لما سيوجد لم يكن موجوداً قبله ومالم يكن موجوداً  
قبل الأخبار به لا يجوز أن يكون خبراً (الابتداء) (وإن) ومع هذا إذا أول فأنظر  
هو المؤل والإنشاء يكون مقبولاً مثلاً إذا قلت أما زيد فاضربه فقول  
بقوله قدس في حقه أصريه فأنظر هو مقول أي مستحق لأن يؤمر بالضرب  
فلا احتياج إلى هذا التأويل البعير مع جواز وجه آخر يصرفه وهو النص  
(و) مثل (أما مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدهما (إذا) (الواقع  
على الاسم المذكور) أي إذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع  
وفي أما بالدخول للفن في البشارة الكاشفة (للفجأة) وسبب تفصيل  
المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من أقوى القرائن) يعني كما أن أما قرينة  
قوية مريحة للرفع كذلك إذا المفاجأة قرينة قوية مريحة (مثل خرجت  
فاذا زيد بضربه عمرو) فإن تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة صحيحة  
لرفعها بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة صحيحة لنصبه والعطف  
على الفعلية قرينة مريحة للنصب وإذا المفاجأة قرينة مريحة للرفع وهي  
أقوى لأنها لا تدخل الأصلية الجملة الاسمية مع أنها مؤيدة بالسلامة من الحذف  
(فإن المختار فيه) أي في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فإن إذا) الكاشفة  
للفجأة لا تدخل الأصلية الجملة الاسمية غالباً (لأن الجملة الاسمية للدوام والثبات  
والمفاجأة إما تكون للعارد دون المارو لأنها تنوب مناب الفناء الجزائية والفناء الجزائية  
واجبة في الاسمية وما ينوب منابها وإن لم يكن واجباً فيها فلا أقل من أن يكون  
مختاراً (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنا ويختار  
بعد إذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف وبارز بعدها المبتدأ فيلزم التناقض  
بين قوليه مع أنهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع (في بحث الظروف من أن إذا)

الكائنة ( للفا جاة يلزم بعدها ) الجلمة ( الاسمية ) فيجب بعدها المبتدأ ( فالمراد يلزم منها ) اى لزوا الجلمة الاسمية ( بعدها غلبة ) وكثرة ( وقوعها بعدها ) يعنى ان المراد بالزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب ( فلا تناقض ) يتنها لان المراد بالاختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يظلم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد بالزوم معنى الوجوب وماف ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقريئة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرأتى كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال ( ويختار النصب ) ( فى الاسم المذكور ) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير ( بالاعطف ) ( اى بسبب عطف الجلمة التى هو ) اى الاسم المذكور واقعا ( قبلها ) ( على جلمة فعلية ) ( متقدمة ) صفة للجلمة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم ( للناسب ) ( اى لرعاية التناسب ) اى المناسبة ( بين الجلمة المعطوفة ) التى الاسم المذكور فيها ( والجلمة المعطوف عليها ) ( الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والمضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجلمة ) ( فى كونهما ) متعلق بالناسب ( فعليتين ) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الجلمة المعطوفة فعلية فتناسب الجلمة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا ( نحو خرجت فريدا لقيته ) ينصب زيدا تقديره خرجت فنقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مرت برجل ضارب عمرا وهذا بقائها لعطفه على ما سابه الفعل ( و ) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع ( بعد حرف التنى ) ( يعنى ) ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم ل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر ( مثل ما ولان ) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اسم الابشر وتدخل على الفعل ايضا ، نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان انفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا ولى بائنى والنفى من الاسم اما الوجود او غير ذلك ، يكون تاما او خاصا ( وليس ) فخذ ( لم ولان ) من هذه الجلمة ) اى من حروف التنى التى تختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جهة حروف انفى ( اذهى ماملة فى ) افعال ( المضارع ) ومختصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا ( ولا يقدر ) بالبناء للمفعول ( معمولها ) وجوب وجوازا ( لضعفها فى العمل ) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا عمرا تكرمه ولان بكرة تقتنه بحذف الفعل التاسب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم افعال اقطا سماعا دون الثلاثة الاول لادها من دواخل الفعل كثر الجز تقدير

الفعل فيها جوازا او وجوبا ( نحو ما زيدا ضربته ) في تقدير ماضى ضربت زيدا  
ضربته ( ولا زيدا ضربته ولا عرا ) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عرا  
واما اتى بقوله ولا عرا في لا لانها في الاصل لثني الجنس فيقتضى ان تدخل عليه  
فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضى زعم التكرار جبرا لمفات مما اقتضته  
وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى ( وان زيدا ضربته ) في تقدير  
ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضى ضربت زيدا ضربته ( الاما ديا ) الاستثناء  
مصرف الى الامنة اسلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز  
ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا لثني على قول من قال لا يد  
في كون ان لثني من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونه لثني الى  
القرينة ( و ) يختار النصب ايضا الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد ( حرف  
الاستفهام ) وهى الهمزة وهل ( نحو زيدا ضربته ) في تقدير ماضى ضربت زيدا  
ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يقرر  
فالاستفهام عما لا يقرر يكون اولى ( واء قال ) المصنف ( حرف الاستفهام )  
احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام ( لانه يختار الرفع فيما اى الاسم  
الذى ) يتضمن معنى ( الاستفهام مثل من اكرمه ) وما صنعه وايهم نكرمه  
وخير ذلك لما مر في زيدا ضربته ( ولم يقل ) المصنف ( همزة الاستفهام  
لشمل ) الاسم الواقع بعدها ( مثل زيدا ضربته ) في تقدير ضربت زيدا  
ضربته ( فانه ) اى فان هذا المثال ( يجوز وان استفجعه الصفة ) يعنى وان عد  
الحالة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعدها بعد ان يكون في حيزه  
فعل لانهم استفجوا نصبه ( لاقتنه هل لفظ الفعل ) يعنى الدخول على  
لفظه اذا كان في حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام  
بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل يقنع بدخوله  
على الاسم مثل هل زيد قائم ( لانه ) اى لان هل ( يعنى قد ) الحقيقية ( في الاصل )  
يعنى في اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين اى قد اتى فلا يكتفى  
فيه اى في هل ( تقدير الفعل ) كما لا يكتفى تقديره في قد لان حرف قد لا بد له من  
متعلق مذكور لفظا تحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك  
ما في معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لار المقدر  
كلام كور تأمل ( و ) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد  
( اذا الشرطية ) اى المدونة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية  
احترازا عن اذا للمفاجأة على ما مر انه يختار الرفع فيه بعدها ( الدالة على المجازاة  
في الزمان ) وفي الرضى والاكثر عند سبويه والاحفش كون ما بعدها فعلا اما

ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرنا نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا  
 الشرطية على مذهبهما (واما اختيار بعدها الفعل) لان السرط يا فعل اولي  
 ولم يجب الفعل لانها ليست عريضة في السرط كان ولو لافظ هرة في تضمن معناه  
 كن ومتى عنده انتهى فاخير الفعل لمعنى الشرط وحوز الاسم اقدم الاصلية  
 (نحو اذا صد الله لقاءه) من لقيه بقاءه ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من  
 الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله ثلثه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم  
 المذكور (اذ كان واقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لاني الزمان  
 لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كليات السرط اقل من استعمال اذا  
 فانها تدخل على الاسمية التي جزاؤها اسمان انة فالحوا جلس حيث زيد جالس  
 اما اذا كفت بنحو حيا وهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط  
 نحو متى (نحو حيث زيد انجده فاكرمه) في تقدير حيث اي في اي مكان تجدد زيدا  
 تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر والهي) عطف على قوله بعد حرف  
 اني او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر  
 والتهى (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما اضرب طامله على شريطة  
 التفسير ومكانه اذ كان (قبل الامر ولشي مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل  
 الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لا تضربه) مثل لما وقع قبل  
 انتهى في تقدير لا تضرب زيد لا تضربه (واما اختيار) بالبناء للمفعول اي واما  
 جعل مختارا (في هذه المواضع) الستة هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم  
 المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية  
 لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التشاسب بين المعطوفين ولذا فسر  
 السارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و)  
 بعد حرف (التي) وهي ما ولا (و) ادوبعد (اذا اسرطية و) بعد (حيث  
 وما قبل الامر) (ما قبل) (التهى الصب) بالرفع لانه مفعول مالم بسم فاعله لقوله  
 اخير (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الستة (اذ هي) (اي هذه  
 المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع  
 الستة (اكثر) لان التثني والاستفهام في التثنية يلحقان الافعال دون الذوات  
 لان المني والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا السرط الذي  
 تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا منه واختير ايضا في ما قبل الامر  
 والتهى لثلايلزم وقوع الامر وانتهى عن يقين لما عرفت ان الامر والتهى فيما  
 فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند  
 وجود التأويل القريب وهو انصب في الاسم المذكور بخلاف الفعل وحوا



( فاذا نصب ) مبنى للمفعول ( الاسم المذكور ) اى اذا جعل منصوبا ( وقع فيها ) اى فى المواضع المذكورة ( الفعل تقدير ) فيكون عملا بالاكثرة ( والاى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء ( فلا ) اى فلا يقع الفعل فيها تقدير ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معبولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا بالاكثرة بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثرة المختار ( و ) ( كذلك ) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصور المذكورة كذلك ( يختار النصب فى الاسم المذكور ) ( عند حذف ليس المفسر ) بكسر السين هذا التركيب فيه تنابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة ( اى ) وقت خوفك ( التباس ما ) اى فعل ( هو مفسر ) بكسر السين ( فى حال النصب ) منصوب بقوله مفسر ( لكن لا ) يكون التباسه ( من حيث هو ) اى ذلك الفعل ( مفسر فى هذه الحالة ) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حيث لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ماسأى فى هذه الصيغة ( بل ) ليس التباسه الا ( من حيث هو خبر فى حال الرفع ) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه ليس بمفسر فى هذه الحالة محاذ اولى او كونه لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا فى حال النصب ( بالصفة ) متعلق بقوله ليس المفسر ( فلا يعلم ) بالبناء للمفعول ( انه ) اى ان ذلك الفعل ( خبر عن الاسم المذكور ) لان الاسم المذكور حيثما ما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر ( فى حال الرفع ) اى رفع الاسم المذكور ( مع موافقته ) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة ( للمعنى المقصود ) من التركيب وبما بقا له ( اوصفة ) تطف على قوله خبر ( له ) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى بقدر فى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر الآية ( مع مخالفته ) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا ( للمعنى المقصود ) من التركيب فلندفع الالتباس اختيار النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآية الآية مثلا ان يكون خلقنا خبرا و بقدر حالا من الضمير البار زهو المفعول فى خلقناه فالعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى بقضا شئنا وبقدرنا فيدخل حيث فى عموم شئ افعال الله دايبضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبرا فالعنى حيث انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشيء حيثما ضيف الى الله تعالى كما ان بقدر اى بتقديرنا

وقضائنا فخرجت حينئذ اعمال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى من  
 ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى  
 والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعلمكم  
 ولان العدم نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلا يكون فعله وعمله  
 الاختيارى او الاضطرارى بتقدير الله وخلقه وارادته اولى ( فالالتباس ) يعني  
 التباس الفعل المفسر في حال التصب بالصفة او الخبر في حال الرفع ( انما ) اى  
 ليس الا ( هو بين خبرية ذات ما ) اى بين كون ذات الفصل الذى ( هو  
 مفسر ) بكسر السين ( على تقدير انصب ) متعلق بقوله مفسر خبر ( ووصفيه )  
 اى وبين كون ذلك الفعل وصفه في حال الرفع يعنى الالتباس ليس الا في حال الرفع  
 ( لاينه ) اى لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا ( ووصف تفسير ) حالة  
 النصب ( وبين الصفة ) اى وبين كونه صفة في تلك الحالة يعنى لا التباس  
 في حالة النصب ( فان التركيب ) الواحد ( لا يحتملها ) بان يكون الفعل الواقع  
 بعد الاسم المذكور وصف لذلك الاسم وخبره ايضا ( معا ) اى في حالة واحدة  
 لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا  
 وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسير افا لالتباس انما هو في حالة  
 الرفع ( مثل ) ( قوله تعالى ) ( انا كل شيء خلقناه بقدر ) ومثل قولك كل رجل  
 اكرمه لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل في هذين الايتين بالابتداء  
 وجعل الفعل بعده خبره كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين  
 التركيبين الاكرام في الاول والا هنة في الثانى والصدقة والعداوة علة لهما  
 واول جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصدقة والعداوة خبرا له لكان  
 المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس  
 ( بنصب ) البناء للمفعول ( كل ) في قوله تعالى ( على الاضمار على شريطة  
 التفسير ) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ( ولو رفع ) كل فيه  
 ( بالابتداء ) اى بكونه مبتدأ ( وجعل ) الفعل المفسر وهو ( خلقناه خبره )  
 اى للمبتدأ ( كان ) هذا العمل والاعراب ومعناه ( موافقا للنصب ) اى لنصب  
 كل ( في اداء ) المعنى ( المقصود لكن ) اى الا انه ( خيف لبسه ) اى اتساع  
 خلقناه ( بالصفة ) اى بكونه صفة لشيء ( لا يحتمل كون قوله تعالى بقدر خبرا )  
 للمبتدأ ( وهو ) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبره ( خلاف ) المعنى ( المقصود )  
 فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود  
 حينئذ يكون خبران جملة فعلية ( فان المقصود ) من هذه الآية ( الحكم على  
 شيء بانه ) اى بان كل شيء ( مخلوق ) اى مخلوق مخلق الله لا خالق غيره ( بقدر )

اى حال كون ذلك المخاوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا ( لا ) ان المقصود منها  
 ( الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر ) يعنى ليس المقصود من هذه الاية ان  
 كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقوتنا كن من غير  
 توسط العباد انه بتدراى بتقديرنا وارادتنا ( فانه ) اى هذا الحكم ( يوهى كون )  
 اى يكون ( بعض الاشياء الموجودة ) كالافعال الاختيارية للعباد ( غير مخلوق  
 لله تعالى ) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمها  
 والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله  
 على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحققة  
 ( كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية ) كالضرب والنسي والخياطة  
 وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية ( للعباد ) لانهم يقولون ان الله - خالق  
 لفعلة الاختيارى كالمقدر ازل القدر فيكون خلافا لهم ولزمهم تعدد الالهة  
 اذ حيث يكون كل واحد لها فيكون منافضا لقوله تعالى \* اما الله اله واحد  
 ولقوله تعالى \* فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته  
 تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين  
 ( ويستوى الامر ان ) ( اى الرفع ) يدل من الامر ان يدل البعض او خبر مبتدأ  
 محذوف والاول اولى ( والتصب ) اى في الاسم الذى وقع في مكان الضمير على  
 شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر ( فالمتكلم ) اى لمن  
 اراد ان يتكلم بهذا الكلام ( ان يفتح كل واحد منهما ) اى من الرفع والتصب  
 ( بلان تفاوت ) بين الاختيارين يعنى بلاترجيح احدهما على الآخر ( فى مثل زيد  
 قام وعمر اكرمه ) اى فى مثال اورده سيويه ( اى عنده ) اى عند زيد متعاقب  
 بالفعل المحذوف ( اوفى داره ) عطف على عنده ( ونحو ذلك والا ) اى وان  
 لم يكن قوله عنده اوفى داره ونحو ذلك مما يقتضى ضمير ارجعا الى زيد مقدر اى هذا  
 التركيب ( فلا يصح المصنف ) اى عطف جملة واكرمت عمرا ( على الصغرى  
 وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف  
 عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون  
 المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( لعدم الضمير ) الواجب فى المعطوف عليه  
 فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت  
 فحينئذ لا يصح كونه يستوى فيه الامر ان لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير  
 قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على  
 تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر  
 اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والتصب متساويين

( اى يستوى الامر ان ) هذا تفهيم لقوله ويستوى الامر ان يعنى ان استواء الامر من  
 فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثل المذكور بل يجرى فيه ( وفيما اذا عطف )  
 اى فى تركيب اذا عطف فيه ( الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة )  
 متعلق بقوله اذا عطف ( ذات ) بلجر صفة جملة ( وجهين اى جملة اسمية  
 خبرها ) اى خبر تلك الجملة الاسمية ( جملة فعلية ) اذا كان الامر كذلك ( فيصح  
 رفعه ) اى رفع الاسم المذكور ( بالابتداء ) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه  
 الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية  
 ( و ) يصح ( نصبه ) اى نصب الاسم المذكور ( بتقدير الفعل ) التامس به  
 قلبه بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة  
 الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل ( والوجهان ) الرفع والنصب ( مستويان )  
 لا ترجيح لاحدهما على الآخر ( للحصول المناسب فيهما ) اى فى رفع الاسم المذكور  
 وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية  
 وعطفها على الفعلية ( فى الرفع ) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء ( تكون )  
 الجملة ( اسمية ) لتركها من اسم وفعل هو خبره ( فتعطف ) بالبناء للفعل  
 اى هذه الجملة ( على الجملة ) الاسمية ( الكبرى ) التى هى جملة زيد قام وائسميت  
 كبرى لاستمالها على الجنتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية ( وهى )  
 جملة ( اسمية ايضا ) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه ليناسب المعطوف  
 والمعطوف عليه فى كونهما اسميين ( وفى النصب ) اى فى نصب الاسم المذكور  
 ( تكون ) الجملة ( فعلية ) لتركها من فاعل والفعل ( فتعطف ) بالبناء للفعل  
 اى هذه الجملة ( على ) الجملة ( الصغرى وهى ) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف  
 عليها وائسميت صغرى لاسمها على جملة واحدة فقط ( فعية ) لتركها  
 من الفعل والفعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب  
 المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين ( فان قلت ) لم يستوى الامر ان  
 فى المثل المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان ( لسلامة من الحذف مرجحة  
 للرفع ) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى  
 الامر ان حتى يكون التكلم مختارا فى اختيار ايهما شاء قتنا سلمة من الحذف  
 مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن ( هى ) اى السلامة من  
 الحذف ( معارضة ) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور ( بقرب المعطوف عليه )  
 يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا  
 رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فبقرب المعطوف عليه اول  
 من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامر ان لان عدم الترجيح في الجملة ينفي الترجيح في الامر ( فان قلت ) لان اسم  
 ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم  
 المذكور لانه ( لاتفاوت في القرب والبعد ) اى في قرب المعطوف عليه على تقدير  
 التصبوع بعده على تقدير الرفع ( بينهما ) اى بين الصورتين ( اذ ) الجملة ( الكبرى )  
 وهى جملة زيد قام ( ايضا ) اى كان الصغرى ( قريية ) من القرب ولدافسره  
 بقوله ( غير مفصولة عنها ) اى عن جملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمر اكرمه  
 متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب ففى السؤال الاول على حاله وهوان  
 السلامة من الحذف مرحة للرفع ( قلنا هدا ) اى عدم التفاوت في القرب  
 والبعد بينهما انما هو ( باعتبار المنتهى ) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة  
 الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد ( واما باعتبار المبدأ )  
 اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يتبدأ من قوله قام ( فالصغرى وهى  
 جملة قام ) اقرب فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا حينئذ لم يبق المعارضة  
 المذكورة سالمة فيستوى الامر ان الرفع والتصبوع في الاسم المذكور فلننكلم  
 ان يختار ايها شاء ( ويجب التصبوع ) اى يجب نصب الاسم المذكور ( اى  
 الاسم الواقع في مكان الضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ) ( به حرف  
 الشرط ) او ما تضمن معناه مثل متى زيد اجمده فاكرمه او اين زيد اجمده فاكرمه  
 او حيثما زيد تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا النسارح ايضا  
 اكفاه ذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله ( والمراد به ) اى  
 بحرف الشرط ( ههنا ) اى في هذا البعث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا  
 اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفا وهما ( ان ولو فان ) كلمة ( اما وان كانت  
 من حروف الشرط ) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال  
 حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيومه الا اذا ما فانها عنده من حروف  
 الشرط ايضا واما عند غيره هما حرفا بشرط ان ان ولو ( حكما ) اى حكم  
 كلمة اما ( ماسق من اختيار الرفع ) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور  
 الواقع بعدها مختارا ( مع غير الطلب ) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب  
 ( واختيار التصبوع ) وكون نصبه مختارا ( مع الطلب ) اذا كان ذلك طلبا ففى  
 مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب التصبوع بعد حرف الشرط غير اما فان حال  
 الاسم بعدها قد علم ( و ) ( كذا ) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد  
 حرف الشرط غير اما كذلك ( يجب التصبوع ) اى نصب الاسم المذكور الواقع  
 ( بعد ) ( حرف التحضيض ) حرف التحضيض اربعة ( وهو هلا والا ) بالتسديد  
 فيها الاعتدال ليل في الاوهى مخففة عنه على ما سأتى ( ولولا ولوما وانما واجب

(نصب) أى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد هما) أى بعد حرفي  
 الشرط والتعريض (لوجوب دخولهما) أى دخول هذين الاثنين من الحروف  
 (على الفعل لفظا) أى حال كونه ملفوظا (او قدبرا) أى حال كونه مقدرا متويا  
 والمراد بالفعل ههنا لفظا او قدبرا الفعل المتعدي لا مطلقا الفعل لا يفتى على من له  
 ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او قدبرا اما حروف التعريض  
 فلاز التعريض وهو البحر بض والحث من حرصه أى حرصه لا يكون الا في  
 يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا  
 على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن البحر بض على تحصيله لان ما  
 لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على ما نرى  
 تكون للتوبيخ والتشديد على ترك الفعل لانه لا يمكن التعريض على ما فات الا انها  
 تسعمل كثيرا في اوم الخطاب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل  
 فكانها من حيث المعنى للتعريض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهي  
 للتعريض بمعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا او نأ ولا نحو  
 لو لا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط  
 العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني  
 اكرمك حيث جعلت محيى الخطاب علامة لآكرامك اياه فهذا لا يوجد الا  
 في الفعل ولهذا اخذت هذه الحروف بالفعل (محو) مبتدأ قولك (ان زيدا  
 ضربته ضربه) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربه (مثال) خبره  
 لحرف الشرط (وقولك الا زيدا ضربته) في تقدير الا ضربت زيدا ضربته  
 (مثال لحرف التعريض) وهذا نشر على ترتيب اللف والمفارغ من بيان كون  
 النصب في لاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامر في فيه وكون  
 النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا لانه لم يقبل ويجب  
 الرفع فيه لانه اذا وجب ارفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال  
 (وليس مثل ان يزيد ذهب) بابتداء للفعل (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل  
 (منه) الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر لاسم أى كل تركيب ظن في بادي  
 النظر انه مما اضمر عليه على شريطة التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق  
 يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى في هذا  
 المثال (وان كان) للوصل (يفظن) معنى للفعل (في بادي النظر) بادي من بدا  
 الامر اى ظهر من باب سماء في ظاهر الظن ومن همزه جعله من بدا ومعناه اول  
 النظر وكلاهما ههنا جاربان (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامه على شريطة  
 التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والختار) عطف على محل

انه اى ويظن المختار ( فيه ) اى فى الاسم المذكور ( التصب ) بالرفع لانه نائب  
فاعل قوله المختار ( لوقوع الاسم المذكور فيه ) اى فى ذلك المثل ( بعد حرف  
الاستفهام ) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف  
الاستفهام يختار فيه التصب وههنا كذلك ( لكن ) استرداك من قوله وان كان  
يظن فى يادى النظر الخ يعنى الاتاه ( يظهر بعد تعمق النظر ) التعمق فى الكلام  
الوصول الى ماهو المراد منه اى بيان ماهو المقصود وابطاحه يقال تعمق النظر  
فى كلامه اذا اتاه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه ( انه ) اى  
مثل ازيد ذهب به ( ليس منه ) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه  
وان صدق ( للوصل ) عليه ) اى على ذلك المثال ( انه ) اى ان زيدا فى ذلك  
المثال ( اسم بعده فعل ) وهو ذهب به ( مشغول عنه ضميره ) اى فارغ عن العمل  
فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذيان قوله فان زيدا وان كان فى يادى النظر انه  
الخ ( لكنه ليس بحيث ) اى ليس زيدا ممكن ( لو سلب عليه ) اى على زيد  
( هو ) اى الفعل بعينه وهو ذهب به ( او مناسبة ) وهو اذهب بالباء للمفعول  
( لصبه ) اى لتصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبة الذى هو اذهب  
هذيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه ( لان ذهب به لا يعمل  
التصب ) لان معلومه لازم متعد بالياء لا يعمل التصب بنفسه والحال ان المراد  
منه ههنا لبناء للمفعول والمبنى للفاعل اذ لم يعمل التصب بنفسه فكيف يعمل  
الى للمفعول ( وكذا ) اى كما ان ذهب به لا يعمل التصب كذلك ( مناسبة ) لا يعمل  
ايضا ( اعنى اذهب ) بالياء للمفعول لان الذهاب المتعدي بالياء يناسب الازهاب  
معلوما او مجهولا ( فان قلت ) ان هذا المثل اذ لم يحرف فيه تسليط الفعل للمفسر  
بعينه ولا مناسبة اذى هو اذهب بالياء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما ضمير  
عامه على شريطة التفسير لانه ( لا ينحصر المناسب ) اى ما يناسب ذهب به  
( فى اذهب ) بالياء للمفعول ( واذا لم ينحصر ) فيه ( فليقدر مناسب آخر ) يعنى  
غير اذهب ( ينصبه ) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب ( مثل يلايس ) فعل  
مضارع معلوم من لايس لان اذهب المتعدي بالياء يلزمه الملاية ( او اذهب  
حال كونه كاتا ) على صيغة ( الفعل الماضى ) المعلوم لما قلنا ان الذهاب اذ تعدي  
بالياء يلزمه الازهاب سواء كان معلوما او مجهولا ( فيكون تقديره ) اى تقدير  
المناسب لا تقديرا ذهب به ( ازيدا يلايسه اذهب به ) فيكون الفعل المناسب  
ازيد يلايس التقديره يلايس اذهب زيدا ذهب به ( او ) ازيدا ( يلايسه  
احدا بالذهب ) تقديره ايا لايس احد زيدا اذهب به ( او ) ازيدا ( اذهب به  
احد ) فيكون الفعل الناصب له حيث اذهب بالبناء الفاعل تقديره اذهب احد

زيدا اذهب به فحينئذ يكون هذا المثل من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح  
 قول المفسر وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه  
 فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قنا المراد بالناسب) في قوله او مناسبه ليس  
 المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او بلازمه) اى بلازم  
 الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما استند اليه اى بشرط ان يكون  
 فاعل الفعل المعبر والفعل المذكور متصدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى  
 لو لم يقصد لا يكون مناسبه (فالانحداد) اى كون فاعل الفعلين متصدا (فيما  
 ذكره) ايها السائل من المسال (مفقود) لان المستد ايه فيما يرادفه  
 وبلا زمه الذهاب او احد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المستد  
 اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبه لفقد ان الشرط وهو الاتحاد  
 فيما استند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا يكن مثل ازيد ذهب به من هذا  
 الباب للملة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى  
 جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المسال المذكور) وهو ازيد ذهب به  
 (واجب بالاجتهاد) اى بكونه مبتدأ وممولا بلا مامل المنوى (ونصبه) اى نصب  
 زيد في ذلك المثل (غير جائز بالفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا  
 لم يكن له مفسر لم يحجز تقدير انناسب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالفعولية  
 غير جائز بقد يم قوله بالفعولية ثلثا بقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور  
 (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور  
 بعينه ولا ما يناسبه بالترادف والزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتشاء  
 الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون ذلك المسال (مما) اى من  
 اقسام الذى (يختار فيه) اى في ذلك اقسام (انصب) اى نصب الاسم المذكور  
 لان اختيار النصب متى على ان يكون ذلك من باب ما ضم طامله على شريطة  
 التفسير وقد عرفت ان هذا المثل ليس منه فبينى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء  
 (وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه  
 بالابتداء لما نفع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله  
 فعلى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بصغيره  
 الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير تسليط لانه  
 يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزر) يكون في الزر متعلقا بفعلوا  
 والزر بصفتين جمع زور كرسول ورسول وهو المكروب وهو فاعل بمعنى المفعول  
 مكروب بمعنى المحلوب (اى في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى  
 الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح (وهو)



اى قوله تعالى كل شئ فطوه في الزبر (ليس من باب الاضمار على شر بطنة  
 التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (انصار التقدير)  
 اى تقدير قوله تعالى كل شئ فطوه في الزبر (فعلوا) اى الناس او الخلائق  
 (كل شئ) من خير او شر من اعمالهم (في الزبر) يعنى اوقع الناس كل شئ  
 من الخير او الشر في صحايف اعمالهم (فقطوه في الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا  
 بفعلوا) المقدور الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فحينئذ يكون  
 المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر  
 في صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحايف اعمالهم ليست محلا  
 لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم  
 الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها) اى في تلك الصحايف  
 (فعلا) لا خيرا ولا شرا ولا قليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير  
 وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوس بوى وخوس سرشت (الكاتبون)  
 وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عاينكم  
 لحا فظنين كراما كاتبين (اوقعوا فيها) اى في الصحايف (كتابة اعمالهم  
 وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا مع  
 متعلقه المحذوف للمقدور (منه لشيء) بناء على تجوز الفصل بين الصفة  
 والموصوف (مع انه) اى كون في الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الآية) الكرامة  
 لان الظاهر ان يكون طرفا مستقرا مع متعلقه المقدور في محل الرفع على انه خير  
 المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجتنبي وان كان جائزا  
 (فان المعنى المقصود) من الآية (اذا المقصود) منها على ما قلنا ان يكون كل شئ  
 مبتدأ وجلة فعلوه صفة شئ وفي الزبر ظرف مستقر في محل الرفع خبره فالعنى  
 على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كأن) وثابت (في الزبر) اى  
 في صحايف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى في تلك الصحايف  
 فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما  
 حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه  
 موافقا وامامنا الضمير المستكن في قوله كأن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم  
 كأن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير  
 مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم  
 لنا لا يشك منه شئ عن علمنا (لا المقصود منها) (ان كل شئ كأن) بالجر  
 صفة شئ (في صحايف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم  
 لم يوقعوا فيها شئ ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الاتباع فاذا كان

الامر كذلك ( فالرفع ) يعنى كل شئ ( لازم ) وواجب ( على ان يكون كل شئ مبتدأ ) معمولاً للعامل المدنوى ( والجملة الفعلية ) بعده وهى فعلوه فى محل الجر ( صفة لنسئ ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمول واحد وهو ان يكون يعاطف واحد وهو جاز اتفاقاً على ما سياتى ( و ) على ان يكون ( الجار والمجرور ) فى قوله فى الزبر ( فى محل الرفع ) بناءً ( على انه ) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر ( خبر المبتدأ تقديره ) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور ( كل شئ ) مبتدأ ( هو ) مبتدأ ثان ( مقبول لهم ) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لنسئ ( نابت ) خبر للمبتدأ الاول ( فى الزبر ) متعلق بقوله ثابت ( بحيث ) متعلق ايضا بقوله ثابت ( لا يبادر ) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم ( صغيرة ولا كبيرة ) يعنى كثيره وقليله خبره وشبهه فيكون موافقاً لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله ( واعلم ) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزاني الالة جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق ( ان الاسم المذكور اذا كان الفعل ) الواقع بعده ( المستغل عنه ) بضميره او متعلقه ( اى الفاعل عن العمل فيه بالمثل فى ضميره او متعلقه ) امرأ ) تحوز يداً ضربه ( او نهيا ) محوز يداً لاتضربه ( فالتخيار فيه ) اى فى ذلك الاسم ( التنبه ) وان جاز فيه الرفع ايضا لتلازم وقوع الطلب خبراً بلائاً ويل على ماسبق ( والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخل ) خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر ( تحت هذه القاعدة ) اى قاعدة ما اضطر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوساطة عليه هو او مناسبه لتنبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدراً بالغاه ( مع ان القراء ) جمع قارى من قرأ كصا رجع باصر من نصر وبابه ففتح ( اتفقوا فيه ) اى فى هذا القول ( على الرفع ) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم بحجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع العامة لهم ( الا فى رواية شاذة عن بعضهم ) هو عيسى بن عمرو والناس لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك ( فاضطر العامة ) لمخالفة قاعدة المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة ( الى ان تمحلوا ) اى ذهبوا الى بيان الحيلة ( لاجراجه ) اى لاجراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية ( عن القاعدة المذكورة ) وهى ما اضطر عامله على شريطة التفسير ( لتلازم اتفاق القراء على خبر المختار ) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

او انتهى فالتخار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار ( فإشار المصنف الى ما تمحلوا )  
 اى الى ما جعله النحاة حيلة ( لاختراجه عنها ) اى لخراج قوله تعالى الرانية  
 والرائى الآتية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار  
 ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان ثان احدهما مذهب اليه  
 المبرد وثانيهما مذهب اليه سيبويه ( فقال ) ( ونحو الرانية والرائى ) اى كل  
 موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون  
 ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهبوا اليه  
 من التحصيل ( فاجلدوا ) امر حاضر من جلد يجلد وبه ضرب يقال جلده  
 ضربه ( كل واحد منهما ) اى من الرانى والرانية يعنى المرتضى بهما والرانى وانما عبر  
 عنها بالرانية لمساكلة ما بعدهما ولا طاعتها لمن رضى بها صارت كأنها هي  
 فعلت ذلك الفعل فغير عنها بالرانية قوله ونحو مبتدأ و ( الفاء ) مبتدأ ثان  
 ( فيه ) اى فى نحو الرانية ( مرتبطة ) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع  
 خبره خبر للمبتدأ الاول ( معنى الشرط ) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط  
 المستفاد من الالف واللام فى الرانية والرانى جعل الباء منه انما بال ربط بقرينة  
 الشرط لان الجزاء مرتبطة به فتكون الفاء رابطة بينهما ( عند المبرد ) فخرج  
 هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مثل منته بضمير او متعلقه فامتنع  
 التسليم ايضا لان الفاء مانعة عنه ففى يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله  
 على شريطة التفسير ( لكون الالف واللام ) الكائنة فى الرانية والرانى  
 ( مبتدأ ) لان الالف واللام من الموصولات على ما سأتى الا انه لمسابهة اللام  
 الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى  
 الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا عبر على ما سأتى بتحقيقه ( موصولا )  
 صفة مبتدأ ( فيه ) اى فى المبتدأ ( معنى الشرط ) لما سبق ان المبتدأ اذا كان  
 موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط ( واسم الفاعل الذى هو  
 صلته ) اى صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى  
 الفعل ( كالشرط ) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالرتى والذى  
 رضى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فيثبت يكون الرانى سببا للجزء وهو الجلد  
 ههنا ( فخير المبتدأ ) وهو قوله فاجلدوا ( كالجزاء ) مثل قولك الذى يأنبك  
 فاكرمه اى يستحق لا كرامتك ( والفاء الداخلة عليه ) اى على خبر المبتدأ  
 ( مرتبطة بالشرط ) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط ( لدلالته ) اى لدلالة  
 الفاء ( على سببته ) اى على سببية الشرط ( للجزاء ) لان الفاء وضعت اسدية  
 ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

لولم تدخل عليه لم تعلم السيدة كقولك الذي يأتي في درهم حيث دخلت على  
 قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لولم يأتي لتسا استحق الدرهم  
 (وإن هذا الفاء) أي الفاء الذي وقع جوابا للشرط حقيقة أو حكما (لا يعمل  
 ما في حيزه فيما قبله) لأنها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع  
 معمول ما بعدها أي معمول الفعل الذي بعدها في قبلها لأنه ينكس الأمر أي  
 يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها إذا كان الأمر كذلك (فامتنع تسليم  
 الفعل المذكور بعده) أي بعد الفاء (على ما) أي على اسم وقع (قبله) أي قبل  
 الفاء مع ان التسليم شرط هذا الباب فإذا امتنع لكون حرف الفاء مفعاله كان  
 قوله تعالى الرأية والرأي خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لولم تدخل عليه  
 هو أو مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) أي فوجب في ذلك الاسم الرفع  
 بالإعلاء متضمن للمعنى اشترط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه  
 خبرا وإن كان بلا ويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية  
 حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم أو فعلية مثل زيد قام  
 ابوه وهو التوجيه الأقوى لعدم احتياجه الى الاختصار ولذا قدم المصنف ولكون  
 الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جلتان) (مستقلتان) المراد  
 بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا  
 فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عند سيده)  
 (إذا رانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقیم المضاف اليه مقامه ثم  
 جاء ربك ليصح حل الخبر على المبتدأ (والرأي عطف عليه) بالواو عطف  
 مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوارا بالقرينة  
 الحالية (أي حكم) مبتدأ مضاف الى (الرانية والرأي فيما) موصولة (يتلى)  
 مبنى للفعل وما استكن فيه نأيه والجملة صلتها أي واقعه ونابت في القرآن الذي يتلى  
 ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف لكانية مبنى على الضم  
 لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلaque الظرفية أي الآن متعلق يتلى أو به  
 قوله الرانية والرأي وذلك الحكم قوله فاجلدوا أي فاضربوا ايها الحكماء كل  
 واحد من الرانية والرأي مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل  
 والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الاولى (والفاء) في قوله فاجلدوا  
 (عنده) أي عند سيده (ايضا) أي كما فيها للسبيبة عند المبرد (السبيبة) يعني  
 جواب شرط مقدر (أي) (ان ثبت زناهما) شرطا وذلك باربعة شهداء  
 يشهدون بالرأي في اربعة مجانس أو بالافرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين  
 وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوضوء نكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل ( الفاء ههنا ) زائدة ) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون  
انشائية يساناً للحكم الموعود في الاوّل ( ا و ) الفاء ههنا ( للتفسير ) اى لتفسير  
ذلك الحكم وهذا اظهر ( وجزء الجملة ) وهى قوله تعالى \* فاجلدوا كل واحد  
منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمُسند اليه  
وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا ( لا يعمل في جزء جملة اخرى ) لان جملة اجلدوا  
كل واحد الآية لكونها مستقلة لا يعمل في جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية  
والزاني ( فيمتنع التسلط ) اى تسلط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور  
بمعناه او مناسه على الاسم المذكور ( فلا يدخل ) هذا القول على كلا اشوجيهين  
( في الضابطة ) اى في باب ما اضمر طامه على شريطة التفسير لعدم ككون  
التعريف صادقا عليه ( فتعين الرفع ) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون  
مبتدأ محذوف المضاعف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف  
واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جرأه في معنى  
الخبر على مذهب المبرد ( والا ) عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه  
ولذا قال النارج ( اى وان لم يكن الفاء ) في قوله فاجلدوا امر تبطة ( بمعنى الشرط )  
كما هو مذهب المبرد ( او لم تكن الآية جملتين ) مستقتين على ما هو مذهب  
سيبويه ( ايضا ) اى كالم يكن الفاء بمعنى الشرط ( فهمى ) اى هذه الآية ( يكون  
داخلة تحت الضابطة ) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية  
كل اسم بعده فعل مستقل عنه بضميره او مضافه بحيث لو ساط عليه هو  
او مناسه لئصبه واذا كانت داخلية تحتها ( فالتحتمار ) ( فيها ) اى في هذه الآية  
( انصب ) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان  
واقعا قبل الامر والتهوي يختار فيه انصب ( واختيار انصب ) فيها ( باطل )  
لكونه محتملا لما اتفق عليه جمهور اقرء وما يكون محتملا لما اتفقوا عليه يكون  
باطلا لما سبق ( لاتفاق القراء على الرفع ) اى رفع الاسم المذكور في الآية فاذا كان  
الامر كذلك ( فلا بد من جعل الفاء ) التى في قوله فاجلدوا امر تبطة ( بمعنى  
الشرط ) كما هو مذهب المبرد ( او جعل الآية جملتين ) مستقتين كما هو مذهب  
سيبويه ( ليتعين الرفع ) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه  
اقرء وقيل في معنى قوله والا انه معطوف على مقدر في الاقسام الثلاثة يعنى ليس  
الترائب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منهما من  
هذا الباب فالتحتمار في الاسم واقعا في كل منها انصب ما اختار انصب في الاول  
والثالث فلو قوعه بعد حرف الاستفهام او قل الامر وامافى الذى فلا تاس  
بالصفة واختيار انصب فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منهما فعين الرفع



مصدره صوبه علف على تحذيرا كانه قيل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه لباغية في التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثاني على ما استفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول اذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذره ( فان قلت فعلى هذا ) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا وذكر القدر ( لا بد من ضمير ) راجع الى المعمول ( فى المعطوف ) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا ( كما ) كان ضميرا راجعا الى المعمول ( فى المعطوف عليه ) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة السى او خبره معطوفا عليها اذا كان جملة فلا بد من ضمير فتقول المصنف وذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هى ذكر او حذف المقدر الدنى هو صفة لقوله معمولا فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سأتى بحقيقه ( قلنا نعم ) لا بد فى المعطوف من ضمير كافى المعطوف عليه ( لكنه ) اى الا انه خوفا و ( وضع فى المعطوف ) الاسم ( المظهر ) وهو المحذر منه ( موضع الضمير ) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاها الضمير ( اذ تدبر الكلام ) اى كلام المصنف ( او معمولا ) اى اسم عمل فيه انصب ( بتقدير اتق ذكر ) ذلك المعمول ( مكررا ) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه ( لانه وضع ) المظهر فى المعطوف وهو ( المحذر منه ) موضع الضمير العائد الى المعمول ( فى المعطوف عليه ) كافى قوله تعالى الخافه ما الخافه ( اشعارا ) مفعول له لقوله وضع ( بانه ) اى بان الضمير فى المعطوف محذره منه لا محذر ( كافى لمعطوف عليه ) يعنى لو اضطرر كافى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير ( مثل اياك والاعداد و اياك وان تحذف ) وفى الحاشية تبه بتركاز المسال على ان الاغراب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا قد يحى متكلما نحو اياى والنسر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سدويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو ارسك والسيف والتهرب هو الساذج النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين اياه و اياك الشواب انتهى وانما كان الاغراب المخاطب لان هذا التحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى التكلم لان الانسان يحذر نفسه وشدة فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الابتزيلة منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا ( هذا ان منالان لاول نوعي التحذير ومعناها )

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذوفاً مقدماً على المحذوفاً مثل  
 ( بعد نفسك ) توسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فضل الضمير  
 ووسط النفس المضاف اليه حذراً من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشيء  
 واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا  
 لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به  
 ايضا متصلاً بقبل اياك ( عن الاسد ) اما ان يكون مؤخرًا نحو بعد ( الاسد  
 عن نفسك ) بجى بانفس ههنا ايضا وان لم يخرج اليه لانه يجوز ان يقال بعد  
 الاسد عنك للشاكلة ( و ) كذا قوله ( بعد نفسك عن خذف الارنب ) الخذف  
 يقع للحسه وسكون الذال المجهتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى  
 رميتها من بين اصبعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفها بالصا  
 رءاء بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام  
 ما لم قال عمر رضى الله عنه لى عنه اباى وان تحذف احدكم الارنب وهو يفتح الهمزة  
 وسكون الراء المهملة والتون بعده يقال له بالفارسية خر كوس وانما قال هذا  
 حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد  
 الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك ( وهو ) اى ان حذف في اللغة  
 ( ضربه ) اى ضرب الارنب ( بالصا ) بعد خذف الارنب عن نفسك وعلى  
 كلا التقديرين ( اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد في الموضعين ) المحذوفاً منه  
 هو الاسد ( في المثال الاول ) ( والخذف ) في المثال الثاني سواء قدم او اخر  
 والمحذوفاً هو النفس فهما ( فان المراد من تبعد الاسد ) في قوله بعد الاسد عن  
 نفسك ( و ) تبعد ( الخذف ) في قوله بعد خذف الارنب ( عن نفسك تحذرها )  
 اى تحذير النفس وتحذيرها ( منهما ) من الاسد والخذف ( لا ) المراد  
 ( تحذرها ) اى تحذير الاسد والخذف ( منها ) اى من النفس لان المحذوفاً  
 والتعريف لا يكون الا في له روح وعقل والخذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له  
 ( و ) مثل ( الطريق الطريق ) والحية الحية ( مثل لثنائى نوعيه ) اى نوعى  
 المحذوفاً وهو ما يكون المحذوفاً فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لم ي حذف طامله  
 وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى  
 المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق اما طهرا  
 مفردا كالشال المدكور واما مضرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياى وياى  
 اياى وياها اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه  
 ولا يخفى عليك ( ايها الطالب المنتصف ) ان تقدير اتيق في اول التوسعين  
 من المحذوفاً ( غير صحيح لانه لا يلائم اتيق زيدا من الاسد ) بل يقال اتيقت من



زيد ونبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه ( فينبغي ان يقدر فيه ) اى فى اول النوعين ( مثل بعد ) امر من التباعد ( او نحو ) امر من النجبة لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد او نحو لنحيته ولا يقدر اثنى لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا ( وتقدير بعد فى مثل النوع الثانى غير مناسب ) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعدا الطريق او بعد الحية بل يقال اثنى الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية ( لان المعنى ) اى معنى قولك الطريق الطريق ( على الاتقاء ) اى على اتقاء المخاطب ( من الطريق لاعلى تبعيده ) اى على تباعد المار السالك فى الطريق ( عنه ) حتى يقدر فيه بعد ( فالصواب ) اى ما هو الاولى والايقن ( ان يقال ) اى ان يقول المصنف فى تعريفه ( معمول بتقدير اثنى او بعد او نحوهما ) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واظامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اثنى او من باب حذف المفعول تقديره معمول بتقدير اثنى ونحوه فينبغي ان التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها ( فيقدر ) بالبناء للمفعول ( مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول ) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما يصلح ان يكون مضافا ( و ) يقدر ايضا مثل بعد ( فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك ) فالتفكير ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التى بين جنحيك ( فان المعنى ) اى معنى نفسك نفسك ( بعد نفسك مما يؤذيك ) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من حلة ما يؤذيك وما يابى ان يكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حيث يؤذيك النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه ( كالاسد ونحوه ) تمثيل لقوله مما يؤذيك ( ويقدر مثل اثنى فى بعضها ) اى فى بعض افراد النوع الثانى ( كالمثال المذكور ) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اثنى الطريق اى اثنى عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال ( قيل ) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف ( لفظ الاسد فى اياك والاسد ) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف خارج عن النوعين ( اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه ( فينبغي ان لا يكون ) لفظ الاسد ( تحذيرا )

لان ما يكون خارجا من التوضيح لا يكون منهما ( ليس كذلك فانه ) اى ما لفظ  
الاسد ( ايضا ) اى كان لفظ اياك ( تحذير ) لان التحذير فى القسم الاول لا يكون  
الا بالتحذير منه والتحذير ولفظ الاسد هو التحذير منه فيكون داخلا فى النوع الاول  
( واجيب عنه بانه ) اى باربعه الاسد ( تابع التحذير ) لانه من قبيل ذكر المعطوف  
وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من  
ان تحذف تحذف التحذير منه وهو من الاسد وذ كر مقامه والاسد لكونه اخصر  
فيكون قوله والاسد محذورا منه وان كان معنويا ( والتواضع ) اى تواضع  
التحذير وتواضع كل متبوع ( خارجة عن الحدود ) سواء كان المحدود هو  
المحدود او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التواضع عن حدود  
المتبوعات ( بدليل ذكره ) اى ذكر المصنف التواضع ( فيما بعد ) لانه لو كانت  
داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد ولما ذكرها فيما بعد علم  
انها ليست بداخلة فيها ( وتقول ) انت ( فى قسمي النوع الاول ) وهما اياك  
والاسد واياك وان تحذف بصارة اخصر فى التقدير وان كانت اطلب فى الظاهر  
لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذورا ومذكورا ولاجل هذا  
ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف  
المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام  
لا يوسع المعطوف والمحدوف معا يقتصر على احدهما ( اياك من الاسد ) بالقصر  
على ذكر المعطوف عليه ( كما كنت ) انت ( تقول اياك والاسد ) بالقصر على  
ذكر المعطوف ( و ) تقول ايضا فى المسال الثاني من النوع الاول اياك ( من ان  
تحذف ) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف ( كما كنت تقول اياك وان  
تحذف ) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر  
فى الظاهر وان كان اطلب فى التقدير ( و ) تقول فى المسال الاخير ( من انواع  
الاول ) زيادة المسالفة فى اخصر بعبارة اخصر من ذلك ( اياك ان تحذف بتقدير من )  
( الجارة اى اياك من ان تحذف ) مالدنى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو  
وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا له طيف فاقه  
ان يجوز فيه الوجه الاربعه والدنى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع  
الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز  
فيه ايضا الوجه الاربعه ولكن لا يجوز فيه حذف المساطف وفى الاول حذف  
الجار والمساطف فى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه ( لان حذف  
حرف الجر من ان ) المنخفضة ( وان ) المسددة بفتح الهمة فيهما ( قياس ) لان  
ان تحذف ومسددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

في نأ ويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف  
قياسا بحذف حرف الجر (ولا تقول) (في المثال الاول) من النوع الاول (اياك  
الاسد) كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف (لا متاع تقدير من) الجارة في الاسم  
الصريح حينئذ يحذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشد وذه) اي اسد وذه  
تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر \* واياك اياك المرء فانه \* الى الشر  
دعاء وللشرجالب \* تقدير من اي اياك اياك من المرء وهو الشك فشاذا والضرورة  
اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذالم يكن بتقدير من  
لا متاعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد  
حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة فلما حذف العاطف  
في هذا الباب اشد شذوذا من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف  
حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شايع كثير  
(مع ان وان) مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحانا كنتم اى لان كنتم  
وقوله تعالى وان المساجد لله الآية اى ولان المساجد مثل قولك امانت مطلقا  
انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ  
بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في خبرهما) اى في غير ان وان مثل قوله تعالى  
واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اى بالله لافعلن  
(واما حذف العاطف فلم يثبت الانادرا) فكان شذوذه اشد كما قال ابو علي  
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لتحملهم قلت اى وقلت ولما فرغ من بيان  
المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال  
(المفعول فيه) اى الدنى فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف  
اى منه بقرينة قوله فنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف  
اى هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتدأ او بالجللة  
بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل  
الافعال تشبهاله بالاواني التي نحل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اى المفعول فيه  
(ما) اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والسارح  
ايضا اكتفى بذكره في المفعول به لقوله اى اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول  
(فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان  
المراد بالفعل معناه الغوى (وهو المصدر بمعنى الحدث) وفي الصحاح الفعل بالفتح  
مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر  
اسم والجمع فعال مثل قدح وقداح انتهى (مدكور) صفة فعل (تضمنا) نصب  
على التمييز او على المصدرية اى ذكرنا تضمنا كائنا (في ضمن الفعل الملقوظ

مثل صمت يوم الجمعة ( او ) في ضمن الفعل ( المقدّر ) مثل يوم الجمعة لمن قال ذلك  
 متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف ففعله التصب به جوازا  
 او وجوبا على ماسأتى في آخر هذا البحث ( اوشبهه ) بالجر عطف على الفعل  
 اى مذكور تضمننا في ضمن شبه الفعل ( كذلك ) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظ  
 او مقدرا مثل انا صممت يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى  
 انا صائم يوم الجمعة ( او مطابقة ) عطف على تضمننا اى مذكور مطابقة ( اذا كان  
 العامل ) في المفعول فيه ( مصدرا ) مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل  
 يكره الصوم يوم الجمعة ( فتواه ) اى فقول المصنف ( ما فعل فيه ) جنس ( شامل  
 لاسماء الزمان ) كالיום والليل والشهر والحول وغيرها ( و ) اسماء ( لمكان ) مثل  
 امام وخلف وفوق وتحت ونحوها ( كلها ) اى كل من اسماء الزمان والمكان  
 سواء كانت مستقة اولا ( فانه ) اى الشان ( لا يخلو زمان ) من الازمنة او مكان  
 من الامكنة ( عن ان يفعل ) بالبناء للمفعول ( فيهما ) اى في كل واحد منهما  
 ولو قال فيه لمكان اصوب ( فعل ) نائبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او مكان  
 من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما او يوجد ( سواء ذكر الفعل الذى فعل )  
 يعنى حدث ووجد ( فيهما ) اى في كل واحد منهما لفظا وتقديرا ( اولا ) يذكر  
 الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه  
 اصلا ( وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه ) اى خرج بقرائه مذكور  
 عن تعريف المفعول فيه اطرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لفظا  
 ولا تقديرا ( نحو ) قولك ( يوم الجمعة يوم طيب ) ونحو قولك خلف الامام افضل  
 ثم يمينه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل القاع  
 الى غير ذلك ( فانه وان ) للوصول ( كان ) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم  
 طيب ( فعل فيه فعل لامحالة ) لفظة لالتنى الجنس وحماة اسمها وخبرها محذوف  
 اى لامحالة فيه اى لاشك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما ( لكنه ) اى الان ذلك  
 الفعل ( ليس بمذكور لفظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر  
 واما تقدير افلا نلما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية والكفى بالخبرية وكان السائل  
 فيهما العامل المنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا ( لكن  
 استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فيه ) بقرينة قولك  
 ( شهدت يوم الجمعة داخلا ) حال من فاعل بقرينة ( فيه ) اى في تعريف المفعول  
 فيه ( فان يوم الجمعة يصدق ) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر ( عليه )  
 اى على يوم الجمعة ( انه ما فعل فيه فعل مذكور ) تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ  
 وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعمير ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لا يصدق عليه المرف لأنه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهد منكم  
الشهر فليصمه ومعناه حيثئذ بالفارسية حاضر شدم روزجهه راباين معنى كه  
مفازن شدم روزجهه راباين معنى كه عالم شدم روزجهه راهمچنان گفته  
شود كه حاضر شدم بازجهه را ( فان شهود يوم الجمعة ) وحضوره ( لا يكون  
الا يوم الجمعة ) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان السهو ولم يكن الا فيه وليس كذلك  
لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا آخفا فلم يكن  
التعريف مانعا لدخول الناس من افراد المحدود فيه فلو اعتبر ( بابتاء للمفعول  
( في آخر يف قيد الحنية ) بالرفع نائبه ( اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور  
من حيث انه فعل مذكور ) هذا اعتبار قيد الحنية ( لخرج ) جواب لو ( مثل  
هذا المثال ) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة ( نه )  
اى من تعريف المفعول فيه ويكون جامعا لافراد ه وما نالنا اختياره ( فان ذكر يوم  
الجمعة فيه ) اى في المثال المذكور ( ليس من حيث انه فعل فيه ) اى في ذلك المثل  
( مذكور ) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو السهو  
( بل ) ذكر ( من حيث انه وقع عليه ) اى على يوم الجمعة ( فعل مذكور ) فيكون  
يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من  
دخول غيره فيه ( ولا يخفى عليك ) ايها الطالب المتصف ( انه ) اى الانسان  
( على تقدير اعتبار قيد الحنية ) في التعريف فيه تابع الاضافات مثل قوله  
حاجة جرحى حومة الجبل ( لا حاجة الى قوله ) اى قول المصنف ( مذكور )  
في تعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من تعلقات قوله لا حاجة فتقديره  
ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف نه على  
تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور  
في الحنية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا واجب عنه بانه ليس  
فيما نحن جالسى بل تمام بيان مدلول الفعل فيه ومن يدا بصاحه ما مل ( الا لزيادة  
تصور المرف ) استثناء من قوله لا حاجة الى آخره اى لا تكون الحاجة اليه الا  
لزيادة الخ وقوله تصور مصدر بمعنى الصورة وقوله المرف بفتح الزاء مصدر  
مبني من التعريف لان المصدر المبنى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان  
من الزيدات على النسباني يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الساب على ما  
صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف ( وقوله )  
متبدأ ( من زمان او مكان ) ( بيان ) خبره ( لما ) في قوله ما فعل فيه فعل ( الموصولة  
او الموصوفة ) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان يكون موصولة وموصوفة والاول  
اولى لذا قدمه والى ان من ياتية ومن البانسة اذا كان ما قبلها معرفة تكون

حالا اذا كان نكرة تكون صفة فهذه على الاول حال من ضمير الموصول فيكون  
 حالاً منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة  
 ( اشارة ) نصب على انه مفعول له لقوله بيان معنى وانما جعل قوله من زمان  
 او مكان بيانا ليكون اشارة ( الى قسمي المفعول فيه ) وهما ظرف الزمان وظرف  
 المكان وتفصيلا لهما ( تمهيد اليقين حكم كل واحد منهما ) اي من ظرف الزمان  
 وظرف المكان وهو قول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما  
 الى المجهول المحدود وبين ان نصب بتقدير في وعدمه باظهار في قوله ( وهو  
 في المفعول فيه ضربان ) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو  
 المنصوب بتقدير في احداهما ( ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما ) كقولك سرت  
 في يوم الجمعة فيكون السبب واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة ( و ) ثانيهما  
 ( ما يقدر ) مبنى للمفعول ( فيه في ) ضمير راجع الى الموصول في محل الرفع على انه  
 نائب الفاعل لقوله يقدر ( وهو ) اي ما يقدر فيه في ( منصوب بتقديرها ) اي  
 بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السبب واقعا في وقت  
 من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في اللفظ ( وهذا ) اي كون  
 المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في ( خلاف اصطلاح  
 القوم ) اي انتهاء والمصبر عنهم بالقوم تليها على ان المختار عند السارح ما ذهب  
 اليه المصنف لانه كما ان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسبب ومحل له  
 كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له وعلى ايضا فلا وجه لا طلاق  
 المفعول فيه على الاول دون الثاني ( فانهم ) اي القوم ( لا يطلقون لمفعول  
 فيه ) على شيء من الاشياء ( الا على المنصوب بتقدير في ) ولذا قالوا شرطه  
 اي شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون منصوبا بتقدير في فيكون  
 لمفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في ( واما المجرور بهما )  
 اي واما الطرف الذي يجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصلت في المسجد  
 ( فهو ) اي المجرور بهما ( مفعول به ) عندهم ( بواسطة حرف الجر ) كما ان  
 المجرور بانه في قولك مررت زيد ومن والى في قولك سرت من البصرة الى  
 اسكوفة مفعول به ( لا مفعول فيه ) وخالفهم ( اي خاف القوم ) لمصنف حيث  
 جعل المجرور بهما ( اي بلفظة في ) ايضا ( اي كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولا  
 فيه ( مفعولا فيه ) وطني ان ما ذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول  
 فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولا يه  
 كما يكون المنصوب طرما للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق  
 الحرف صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود

على ذلك السی فیصح اطلاق المفعول فيه على الجرور بها كما یصح اطلاقه على المنصوب ( ولذلك ) ای ولا حل ان الجرور یبنى مفعول فيه عنده ایضا ( قال ) المصنف ( وشرط نصبه ) ولم یقل وشرطه كما قال القوم ( ای شرط نصب المفعول فيه ) ای شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ ( تقدير فی ) خبره ای ان یكون لفظه فی مقدرة فی النية یعنی ان تكون محدوفة فی اللفظ ومقدرة فی النية لانها ان لم تكن مقدرة فی النية ایضا یكون اسم محضاً ويخرج عنه معنى العارفية فيكون معولاً على مقتضى العادل ( اذا نلفظ بها یوجب الجر ) یعنی لان كون حرف فی ما وطفة یستلزم جرماً دخلت علیه اما لفظاً او تقديرًا ومحلاً واذا ارید نصبه یجب ان یقدر فی ( وطروف ) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافاً الى ( الزمان ) اضافة الدال الى المدلول فلاضافة لامية وقيل اضافة الاسم الى الخاص مثل باب سماج وخاتم فضة فلاضافة حیث تدبینة ( كلها ) بارفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة ( بهما ) بالنصب خبر مقدم لیکن ( كان الزمان ) فاللهيم من الزمان مالم یعتبر له حدوداً ونهاية كالخین والوقت والزمان ( او محدوداً ) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حدوداً ونهاية كاليوم واللیل والنهار والحول وغير ذلك ( تقبل ) ای ظروف الزمان من قبل یقبل کلم یعلم ( ذلك ) ( ای تقدير فی لان ) الزمان ( المبهمة منها ) ای من ظروف زمان ( جزء مفهوم الفعل ) لان مفهوم الفعل انما الحدث والزمان ( فیصح اتصافه ) ای فیصح ان ینصبه الفعل ( بلا واسطة ) حرف ینها ( كالمصدر ) ای كما ان المصدر جرء مفهوم الفعل فینصبه بلا واسطة فكما یتعدى الفعل الى جميع صروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءاً من مفهومه فكذلك یتعدى الى جميع صروب الزمان المبهمة بلا واسطة لكونها جزءاً من مفهومه ایضا والنسب لا یحتاج الى الواسطة للعمل فی جزئه ( و ) الزمان ( المحدود منها ) ای من ظروف الزمان ( محمول علیه ای ) قد حمل ( علی ) الزمان ( المبهمة ) الذی هو جزء مفهوم الفعل فیصح ان ینصبه الفعل بلا واسطة كما یصح ان ینصب الزمان المبهمة لیکنه اما ینصبه بالحمل والتبع ( لاشراكهما ) ای لكون الزمان المبهمة او الزمان المحدود مشتركین ( فی الزمانية ) وكونهما جزء مفهوم الفعل فی نفس الزمان وامتناز احدهما عن الآخر لبس الا بالصفة لان صفة احدهما الا بهما وصفة الآخر التحديد ای كونه محدوداً ( نحو صحت دهر ) مثال للزمان المبهمة والدهر الزمان وجهه دهور وقل الابد وقل الدهر تنكر ( وا طارت اليوم ) مثال للزمان المحدود ( وظروف المكان ان كان ) ( المكان ) بشراً لی ان الضمير فی كان راحم الى المضاف اليه وهو المكان والا لاجب

التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالذكور تأنيث ويل القسم الثاني  
 او النوع الثاني اوبان يكتب المضاف من المضاف اليه التذكير اوبان تأنيث  
 الظروف غير حقيقي لكونه تأنيث ويل الجماعة (منهما) مثل بعد وفوق وتحت  
 وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان المهم (تقديرى) او انصب  
 بتقديرى (حالا) بالانصب على انه مفعول له لقوله قل ذلك اى لمحموليه  
 (على الزمان المهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشرا كهما) اى لكون  
 الزمان المهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المهم مشتركين (فى الابهام)  
 اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل  
 المكان المهم كما يصح ان ينصب الزمان المهم بلا واسطة حرف لكن ينصب  
 الثانى اصالة لكونه جزء مفهوم والاولى تية لاشتراكه معه فى الابهام (نحو  
 جلست يمينك) وامامت فار يمينك طرف مكان يصح ان يطلق على ما يفسر  
 يمين الخ طاب الى افطاع الارض وكذا اماك وغرهما من الجهات الست (والا)  
 عطفت على قوله ان كان وانسرح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان  
 (مهما بل يكون) المكان (محددا) (علا) (يقول تقديرى) اى الانتصاب  
 بتقديرى فى لا بد فيه من ذكر فى (اذ لم يمكن انتصابه بالفعل بلا واسطة) لانه  
 ليس جزء لمفهومه (و) لم يكن ايضا (حاله على الزمان المهم) الذى هو  
 جزء مفهوم الفعل (و) لم يمكن ايضا حله على (المكان المهم) وان اتخذنا تالان  
 انتصاب المكان المهم لم يكن اصالة بل تبعيا وحالا على الزمان المهم والحل  
 عليه يكون كالاستعارة من المستعبر والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما)  
 اى لاختلاف الزمان المهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول  
 الزمان والثانى المكان وصفة الاول المهم واننى المحدود فلم يوجد وجه للحل  
 فلم يصح حله واذالم يصح حله بقى حله اوصى وهو كونه لواسطة من كون  
 (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعلم من هذا تفصيل ان الظروف  
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير  
 فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل وانى واناب ينتصبان بتقديره لكن  
 تجا وحالا لكون الاول مشترك الزمان المهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات  
 والثانى فى الصفة والرابع وهو لكامل المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا  
 له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز  
 تقديرها فيه فوجب اظهارها (وغير) بالبناء للمفعول من التقدير (المبهم)  
 شبه فى استناد تفسيره الى الغير والاعراض عن ذكر فاعنه مع انه اكرم مذهب  
 المتقدمين وعدم اتخاذ هذه الاشارة الى ضمه لانه لا يلقى المقام ان يفسر



عما يتناول الكل و يستغنى عن تكاف حمل المصن على اسم من اى قيل  
 ( المهم من المكان ) بان المهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في معناه  
 كالجواهر الست فان قوما مثلاً يطلق على المكان باعتبار جهة العا وهو  
 لا يدخل في المسمى فان المكان الذى يمدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحت  
 اذا علا الشخص عليه وقيل ماسمى مد اوله بسبب امر خارج عن معناه اسمية  
 الشيء اماما مثلاً بوقوعه ازاء وجه انسان فيسمى الجهات الست وئدى  
 ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والساعة  
 والبيت ( بالجهات ) جمع جهة وهي الجانب ( الست ) بلاتاء التأنيث للثلاث  
 لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء ( وهي ) اى الجهات الست ( امام  
 وخلف ويمبروشة لوفرق ونحت ) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكتين  
 خل وعسل وماء فالخامس ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى  
 الخزيت ( ومافى معناه ) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووزاد وفى معنى  
 شمال يسار وكذا غيرها ( فان امام زيد مثلاً ) - فسبق اعراب مثلاً ( يتناول  
 جميع مائة ابل وجهه ) اى وجه زيد ( الى انقطاع الارض ) يعنى يجوز ان يطلق  
 على كل موضع ٤ يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه وبينه وشبهه  
 وفوق زيد يتناول جميع مائة بل رأسه الى نهاية الاله لم العلوى وتحت يتناول جمع  
 ما يقابل رجله الى نهاية العلم السفلى ( فيكون ) كل واحد من الجهات الست  
 ( مبهما ولم يتناول هذا التفسير ) اى تفسير المهم من المكان بالجهات الست  
 ( ؛ من الظروف ) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول ( المكائبة ) بالجر  
 صفة الظروف ( الجائر ) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يثبت لتكون قوله  
 ( نصبها ) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بمنى جائل وشاحها على ماسمى  
 ( قال ) جواب لما اى المصنف ( وحل ) معنى للمفعول ( عليه ) ( اى على المهم )  
 من المكان ( المسمى ) بفتح السين اسم مفعول من التفسير ( بالجهات الست )  
 متعلق بالمفسر ( عدد ) ( فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم ماعنه الجملة ومناه  
 الحوالى والحوائب الاربعة ويجوز فيه تنبئ الفاء والاصح الكسر وهو لازم  
 النصب ويحذف لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله له لى قر كل من صدقه  
 ( ولدى ) على وزن - لى بمعنى عند والفرق بينهما نية لال عندك فيما يحضر  
 عندك وفيما يحضر فى حراتك واركان قايما عندك ولا يلة المال لدى زيد الا  
 فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الا ان  
 ( وشبهه ) بالرفع عطوف على قوله عند ولدى اى وحل على ذلك المهم  
 ايضا شبه عند لدى ( نحو دور ) يقال لى دون زيد بمنى تحته فيكون معنى عند

لان تحت التى سند (وسوى) يقال المال سوى زيد اى سكا به لان سوى بمعنى  
 المكان كما سيجي (لا بهما) (اى لا بهما سند وارى) اى لكونهما مبهمين  
 كالجملات ليست فجار تقدير في فيهما كما ج ز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه  
 لا به ل المال في سند زيد ولا في لدى زيد واما في الجملات الست فيجوز لانه يجوز  
 ان يقال صليت في امامك وفي عبيك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمسك  
 (ولم يذكروا) للصنف (وجه حل شبههما) اى شه عند وارى (عليه) اى  
 على ذلك المهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم النسب حكم المشبه به لان  
 المشبه بالبا يكون في حكم المشبه به وينسبك في علته ايضا فذ كر علة النسب به  
 يكون ذ كر علة النسب لا شتر كما فيها قال اوقبل ولك ان تجعل الضمير راجعا  
 الى عند وارى وشبههما بجملتهما بمنزلة النسب والمشب به ولك ان تجعله  
 راجعا الى المبهم وعند وارى وشبههما بتا ويل المحمول والمحمول عليه وعلى  
 لتقديرين وجه حل الجميع مذكور انتهى (و) وقع (في بعض النسخ) اى نسخ  
 انكافية (لا بهما) مقام لا بهما مبهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو)  
 راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحل مذكورا في المحمولات كلها  
 لان الظاهر حيث يكون الضمير راجعا الى عند وارى وشبههما ويحتمل ان يرجع  
 الى عند وارى وشبههما والمهم فيكون حيث علة للتفسير والحل (و) (كذا)  
 اى كما حل على المبهم من المكان عند وارى وشبههما (حل) ايضا (على المبهم  
 من المكان) المفسر بالجملات الست (لفظ مكان) وما في مضاه كالقمام والموضع  
 والمجلس اذا كان الفعل موافقه في اعادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت  
 مكائك (وان كان) المكان (مبينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الامضا (فانحو  
 جلست مكائك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار  
 فلا يقال كنت المحصف مكان كذا بل في مكان كذا (لكنه) اى لكثرة لفظ  
 مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجملات الست) فيه (للاسماء) اى لا بهما  
 لفظ كان لما قلناه من ان بالاضافة فيكون وجه الحل فيه ~~كثرة~~ استعمال  
 ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورب الابهام (و) (كذا) اى كما  
 حل لا شاء الاول كذلك (حل عليه) اى على المهم من المكان (ما) اى المكان  
 المحرود الذي وقع (بعد خلت) وما يقرانه من نحو زلت وسكنت وفي الرضى  
 واعلم ان دخلت وسكنت وزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي  
 عليه مبهما كان اولاً نحو دخلت الدار وزلت نخن وسكنت الغرفة بكثرة  
 استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في مهبها في غير المبهم  
 ايضا واتصاف ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى (وان كان مبينا)

(نحو دخلت الدار) (فل الدار) محذوف محدود معين لا بد فيه من لفظة في الا  
انه محذوف منه لفظة في اتساعا (لكثرة) (في الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا  
النال اولكون استعمال الدخول مع المكان المحذوف كثيرا والكثرة في الاستعمال  
تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (للايهامه) ١ قلنا ان ما قد دخلت معين (على  
الاصح) متعلق بقوله حل (اى) حلا واقعا (على المذهب الاصح) اى اقول  
لاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه  
ذهب بعض الحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعلق الدخول بدون المتعلق كما لا  
يتعلق الضرب بدون المضروب وفي الرضى قال الجرومى ان دخلت متعمدا  
بعدد مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول  
لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر  
ولا يعلق دخلت الامر ولانه لا يتعلق بدون المتعلق بل واسطة في والمفعول به  
مما لا يتعلق الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجر على وزن  
فعل وما يجر مصدره كذلك يكون لازما غالبا نل القعود والجلوس ونحو  
(والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة و يقال  
دخلت في الدار اعرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة  
حرف الجر اعنى في (لكنه محذوف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله  
وهذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محلا ل  
فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتتمام معناه ان كان لازما  
بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصحت يوم  
الخميس وان كان متعديا بفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلب ايضا مفعول  
زيد في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون  
الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قواك ضربت  
زيد الا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بهما) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار  
(يطلب لمفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم زيد يطلب المفعول فيه  
فيكون الدخول حيثئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قواك ضربت زيدا  
لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله  
كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه بالجلوس  
فيكون لازما والدار مفعولا به (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد القلاى)  
في المحلة القلاية (فاظهار انه) اى الدار في هذا النال (مفعول به) كزيد  
في قولك ضربت زيدا في بلد القلاى في المحلة القلاية فانه مفعول به (لا  
مفعول فيه وما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون ما بعد دخلت مفعولا به

لا مفعولا فيه ( ان كل فعل ) لازما كان او متعديا ( ينسب ) مبنى للمفعول والجملة  
صفة الفعل ( الى مكان خاص بوقوعه فيه ) كادار مثلالانه يقال هذا الفعل  
فعل ههنا ( يصح ان ينسب ) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة  
اعني جملة يصح خبران وان مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك ضربي  
اتك منطلق ( الى مكان ) متعلق ينسب ( سائل ) بالخرصة مكان ( له ) اى  
المكان الخاص الذي وقع فيه ( ولغيره ) اى ولغير ذلك المكان ( فانه اذا قلت  
ضربت زيدا في الدار التي هي حرة من البلد ) فالكان الخاص ههنا لفعلك  
هو الدار لان فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا في الدار فكان الدار مكانا  
خاصا له والمكان العام المدان ذو جزئه منه فكان البلد مكانا عاما لمفعوله اهسا  
وكون الدار جزءا منه ( يصح ان ) تنسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه  
و ( تقول ضربت زيدا في الدار ) وصليت الصلاة في المسجد ( كذلك ) اى مثل  
هذا ( يصح ان ) تنسبه الى مكان العام و ( قول ضربت زيدا في البلد ) وصليت  
الصلاة في المدينة لا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك  
في الحقيقة في الدار وفي الثاني محاز بعلaque الجزئية لان الدار جزء من البلد من  
يجعلون اصابعهم في آذانهم ( وفعل الدخول ) في قولك دخلت الدار ( بالنسبة  
الى الدار ليس كذلك ) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار في اى يصح نسبتها الى  
مكان خاص ثم الى مكان عام له وغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان  
من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم  
فكذلك الدار الدار الداخل في البلد يصح ان تقول دخلت الدار و يصح ان تقول  
دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول له كذلك الدار مفعول به لامفعول فيه ( فانه  
فاذا قال ادخل في الدار ) الا ان ( دخلت الدار ) يصح و ( لا يصح ان يقول  
دخلت البلد ) لانه لم يحدث له الا ان الدخول في البلد من الآن في البلد والدخول  
الى مكان بعد ما وجع ولم يرض ان يكون في البلد ويدخر في الدار ( فندبة  
الدخول الى الدار ) في قولك دخلت الدار ( ليست كنسبة الا فعل الى استكثما  
التي فعلت ) تلك الافعال ( فيها ) يعني كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل  
نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك  
الدار مفعول به ( فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا له ) وفيه نظر لانه لا يلزم  
من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعول به كالمخرج من الدار من قول  
ان يخرج من البلد يصح ان يقول خرج من الدار ولا يصح ان يقول خرج  
من البلد وكما صائم في مراك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة  
ولا يصح ان يقول صمت اسمي او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لامفعول به الى غير ذلك (وقيل مضاف) اى معنى قول المصنف على الاصح (على استعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون لفظه في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظه في للاختصار واذا ما بانها تركت متعلقة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو على النسبة ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) بمعنى استعمال دخلت (بني شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند المفعول دون التفعول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بني يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بمعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر المائل النصب له على ما سبق اما بقرينة مقابلة (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) مثلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه) حذف فعله الناصب له جازا وهو سرت بقرينة مقابلة وهي قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بمعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لا يجوز ظهارة لالفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لثلاثين الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثاني ليكون اولا اجالا وثانيا تفصيلا (والفصل فيه) اى في كون المفعول فيه منصوبا بمعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقة لما سبق من غير فرق (كما مر في المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو انا يوم الجمعة سرت فيه واشتراء الامرين في نحو قالك يوم الجمعة سافر فيه عبدالله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبدالله (المفعول له) قد سبق اعلمه اى الذي فعل لاجله (هو) اى المفعول له في اصلاح الجملة (ما) اى اسمها

( فصل ) مبنى المفعول ( لاجله ) الصبر راجع الى الموصول ( اى لقصد تحصيله ) اى تحصيل المفعول كما فى ضربه تأديبا ( واسبب وجوده ) كما فى قعدت عن الحرب جبنيا يعنى ارا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فمفعوله مافعل حذس شامل للمفعول له وغيره ( وخرج به ) اى بقوله لاجله ( سائر المقاصيل ) اى باقى المقاصيل ( بمافعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه ) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان كل واحد منها مافعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه ( فعل ) بالرفع نائبه ( اى حدث ) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه القوى وهو المصدر كما ذكر ( مذكور ) بالرفع صفة الفصل ( اى ملفوظ حقيقة ) كالمثالين المذكورين ( اوحكما ) كما يحذف الفعل التماسا للمفعول له جوازا بقرينة مقابلة كالمثال المذكور فى الشرح احواليه كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى انضربه تأديبا او تريد ان تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنيا يعنى اقعدت عنها جبنيا ( فلا تخرج عنه ما كان فعله مقدر ) يعنى اذا كان كذلك فلا تخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله التماسا جوازا لان القدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقابلة كما اذا قلت ( انت مجيبا لسائل ) تأديبا فى جواب من قال ( سائلا لك ) ( لم ضربت زيدا ) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا ( فقوله ) اى قول المصنف ( مذكور ) احتز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولا حكما ( مثل اعجبني التأديب ) وعجبت عن التأديب واعجبني تأديبك واعجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لامحالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولا حكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفاظا ولا تقديرا انتهى ( فان قلت كيف يصح الاحتراز به ) اى بقوله مذكور ( عنه ) اى عن مثل اعجبني التأديب ( وهو اى الفعل الذى فعل لاجله ) اى لقصد تحصيله ( مذكور ) فى الجملة ( اى فى بعض الامثلة ) ( كما فى ) قولك ( ضربت زيدا ) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور ( قلنا المراد ) من قوله مذكور ( مذكور معه ) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احتز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال ( فان قلت هو ) اى الفعل الذى فعل لاجله ( مذكور معه ) اى مع المفعول له كما ( فى ) قولك ( ضربت زيدا تأديبا ) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل المذكور فيه حكما فبرد السؤال الاول ( قلنا المراد ) بقوله ( المذكور معه )  
اي مع المفعوله ( في التركيب الذي هو ) المفعول له ( فيه ) يعني ان يكون  
الفعل الذي فعل لاجله المذكور مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور  
لم يذكر الفعل الذي فعل لاجله معه فيه لالفاظا ولا تنقدا فانه دفع ايضا السؤال  
المذكور ( وبرد حيثئذ ) اي حين كون المراد من قوله المذكور المذكور معه في التركيب  
الذي هو فيه ( نحو اصحبنى التأديب الذي ضربت ) انت ( لاجله ) اي لقصد  
تحصيله فان الفعل الذي فعل لاجله المذكور في هذا التركيب معه مع انه لم يكن  
مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اصحبنى ( اللهم ) جرت العادة باستعمال هذا  
اللفظ فيما اي في الجوب الذي في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته من الله تعالى  
كذا في حاشية المطول ( الا ان يراد بذكره معه ) اي بذكر الفعل الذي فعله  
لاجله مع المفعول له ( اراده ) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعني المراد بذكر  
الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل ( معه ) اي المفعول له ( للصل فيه ) اي ليكون  
الفعل تاما فيه ويجوز ان يكون اراده مر فوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله  
ان يراد فعلي هذا اي على تقدير ان يكون المراد بالذكر المذكور معه للصل فيه يحصل  
المرام والمفعول له اما ان يكون علته وضرعا يعني اثر الفعل ( مثل ضربته تأديبا له )  
لان التأديب علة فاعية للفعل واثره مثل مبتدأ وقوله ( مثال ) خبره ( لما فعل )  
اي للمفعول له الذي فعل ( لقصد تحصيله فعل وهو ) اي ذاك الفعل ( الضرب )  
الصادر عن التكلم ( فان التأديب انما يحصل ) في هذا المثال ( بالضرب ) ويترب  
عليه فيكون اثره وضرعا كما ان الانكسار في قولك كسرت الزجاج انما يحصل  
بالكسر ويترب عليه فيكون اثره ( و ) اما ان يكون علة له فقط مثل ( قدمت  
عن الحرب جينا ) لان الجبن علة للقعود وليس بضر واثره بل مؤثره وفي  
الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه  
ومعلول من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدفعه انتهى ( مثال لما فعل ) اي للمفعول له  
الذي فعل ( بسبب وجوده فعل هو ) اي ذلك الفعل ( القعود فان القعود انما وقع  
من الغافل وصدر عنه بسبب الجبن ) فيه وهو متقدم على الفعل في الوجود  
( والقائل ) اي الذي قال ( يكون المفعول له معمولا ) من معمولات الفعل ( مستقلا )  
في كونه معمولا له ( غير داخل في المفعول المطلق ) يعني قال جمهور النحاة  
ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومع  
معمولات مستقلاته و يهد اجعل المغايل خسة ( يخالف ) ( خلافا ) فيه  
اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مستندة  
الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلالكونه اما ما في هذا افن الا ان الاولى اسنادها

الى الزجاج وجعل الهمزة اصلا ولذا قال في الحاشية والا يظهر ان يقدر بخالف  
 الزجاج هذا القول خلافا لان قول الهمزة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى  
 (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل لا يبقى ليس لاحد خلاف في انه مفعول  
 مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظه  
 حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت  
 خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا  
 (للزجاج) فعال من زج زج اما لكونه صائغا للزجاج واما لكونه يابسه كما يقال  
 قد ارضاع القدر ولابسه وكذا خفاف وزاز (قائه) (اي المفعول له) (عنده)  
 (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لامفعول له ولو قال قائه عنده  
 مفعول مطلق لكان اوضح ولكن صدر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله)  
 العامل فيه مثل قصدت جلوسا (فالغنى عنده) اي عند الزجاج (في المثالين  
 المذكورين) في المتى وهما ضربته ناديا وقصدت عن الحرب جينا على وجهين  
 اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الا ان متعلقا لتلك  
 الفعل مثل (ادبته بالضرب ناديا وجبت في القعود عن الحرب جينا) اما  
 بتقدير مصدر من جنس الفعل التاسب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند  
 الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربه بضرب تاديب) هذه الاضافة  
 من قبيل اضافة السبب الى السبب او من قبيل اضافة المطلق الى الصلة (وقصدت  
 قعود جين) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى السبب لان الجين سبب  
 للقعود عن الحرب (ورد) متى للمفعول من رد يد وبابه قال (قول الزجاج) اي  
 مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لامفعول مستقل (بان) متعلق بـ (صدمة)  
 تأويل نوع بنوع آخر (لادخه في حقيقته) يعني بان يكون تأويل المفعول له  
 بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له  
 عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى  
 بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الابري) قوله الا  
 كله تنبيه بؤى بها في مقام الاستدلال تنبيهها على المدعى ويرى فعل مضارع  
 مبنى للمفعول ان كان من تبه فائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فيثبت يكون بالتاء  
 المتوسطة بنقطتين من فوق (ان صدمة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال  
 مفردا او جملا نحو ايتك والجيش قائم اي هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث  
 ان معنى) قولك (جاءني زيدا كبا جاءني زيد وقت الركوب) قوله (من غير  
 ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الصبر المستكن في الخبر يعني صدمة تأويل  
 الحال مفردة او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصدمة غير مخرجة



الحال عن حقيقتها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة  
 تأويل الظرف بالحال لا يخرج من حقيقته ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم  
 أي جاءني زيد حال كوني معلما ( وشرط ) مبتدأ مضاف إلى ( نصيبه ) ( أي شرط  
 انتصاب المفعول له ) إشارة إلى أن الضمير المجرور راجع إلى المفعول له وإلى أن  
 التنبص تزل منزلة اللازم واضيف إلى الفاعل أي وشرط كون المفعول له منصوبا  
 لفظا أو تقديرًا ( لشرط كون الاسم ) مطلقا ( مفعولا له ) فالمفعول له عند  
 المصنف أيضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا  
 أيضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط  
 ( فالسمن ) يتبع السمن المهمل وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجهه سمنان  
 بضم السين كبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرته بالسمن فهو  
 طعام مسمن وسمن أيضا ويقال لبائعه سمن كذا في الصحاح وما يستخرج من  
 الحيوانات والنباتات يقال له دهن ( والأكرام ) من أكرم ( في قولك جئتك للسمن  
 ولاكرامك الزائر ) والمخاضمة في قولك خرجت اليوم لمخاضمتك زيدا مس  
 مجرورا باللام في الكل ( عنده ) أي عند المصنف ( مفعول له بناء على  
 ما يدل عليه حده ) وحده على ما سبق ما قبل لاجله فعل مذكور وههنا فعل  
 المجيء لقصد تحصيل السمن والسبب وجود المخاضمة فيكون كل واحد مفعولا له  
 ( وهذا ) أي ما قاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه ( كما قال في المفعول فيه  
 أن شرط نصبه تقدير في وهذا ) أي ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير  
 اللام ( خلاف اصطلاح القوم ) فانهم لا يطلقون المفعول له الأعلى المصوب  
 بتقدير اللام وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام  
 لفظا لا مفعول له ولهذا قالوا وشرطه أي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام  
 وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له أيضا وهو الحق لما سبق  
 في المفعول فيه ( تقدير اللام ) أي أن تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مسمى  
 حيث العمل اذ لو كان مرادًا لما صح نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام  
 ترادفها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول لا من اللام ( لانها ) أي اللام  
 اذا ظهرت ( لفظا ) ( لزم الجر ) أي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام  
 لا من نفس الصيغة ( وخص اللام بالذكر ) الباء ههنا داخلة على المنصور أي  
 واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير  
 اللام وغيرها مما يفيد العلية ( لانها ) أي لان اللام ( الغالبة ) أي غالبة الاستعمال  
 ( في تعليلات الافعال ) لان احدها معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكانها اصل  
 في هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

في التعليل لكنه نيابة عن اللام وبجاء عنهما كما ان وان اصل في الحروف  
 التواصب والجواز حتى جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ما يحسن  
 (فلا يقدر غيرها) اي غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق  
 (او في معانها) اي مع ان كلامنا هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى  
 خاشعا) مفعول ثان لرأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اي  
 متواضعا لان الخشوع التواضع اوسا كما مطبعا مثل قوله تعالى وترى الارض  
 خاشعة اي ساكنة مطبئة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع  
 القوم اي تفرقوا وبالفارسية يراكنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيت (من  
 خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اي رأيت ذلك الجبل خاشعا اي متقادا  
 لامر الله متصدعا اي متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون لمفعول له  
 بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي الرضى والباء السببية  
 ههنا كاللام يعني علة التحريم اي فحرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت اي اشياء  
 كانت حلالا لهم وهي كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم  
 على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله  
 عليه السلام ان امرأه دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في ضمير  
 القصة المقدر اي انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان  
 اي عملت عملا يكون سببا لدخول النار (في هرة اي لاجلها) اي لاجل هرة  
 امسكنها وحسنها فممكن قطعها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض  
 في تن من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي يفي (ولما كان تقدير اللام)  
 في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (من اللفظ و)  
 عن ابقائها في النية) لاعت حذفها نسبيا منسيا بان تحذف في اللفظ والنية معا  
 لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل)  
 في تعليلات الافعال (ابقاها) اي اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل  
 والاصل في اوضاعه ان يكون مذكورا للفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا  
 من غيره كما كان الاصل ابقاءها (في النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة في اقامتها  
 في النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط  
 لكونه مستملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما تكون في حذفها  
 اي اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى  
 الشرط ليكون الشرط اي ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اي  
 لكونه التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اي اللام بوضع  
 المظهر موضع الضمير قبل انما موضعه موضعه اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء في النية كما قال به  
 الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير  
 اللام عند وجود الشروط المذكورة بأسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط  
 لا يوجب وجود الشروط كالوضوء للصلاة ( ولم يكف ) المصنف في التعبير  
 ( بارجاع ضمير الفاعل ) المستكن في يجوز ( الى تقدير اللام ) ولم يقل وانما يجوز  
 لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير  
 الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضم  
 لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى ( فيجوز  
 حذفها ) اي حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة ( كما يجوز ذكرها )  
 عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله ( اذا كان ) ( المفعول له )  
 ( فعلا ) اي دأب على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا  
 يفني عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا  
 للشخص على الفعل فقوله فعلا ( احتراز به عما ) اي عن الشيء الذي دخل  
 عليه اللام ( اذا كان ) ذلك الشيء ( عينيا ) قائما بذاته لانه في تأنيده فان اللام  
 اذا كان مادخل عليه عينيا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل  
 عليه فيكون اجتنابا فلنظم الواسطة وهي اللام نحو جئتك للسمن فان السمن  
 وان كان باعثا للمجيء في الظاهر وعلته الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت  
 المجيء فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله ( لفاعل الفعل المعلن به ) بفتح اللام الاولى  
 والجار متعلق بقوله فعلا ( اي اتحاد فاعله ) اي المفعول له ( وفاعل عامله ) اي  
 عامل المفعول له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون  
 فاعلهما شخصا واحدا كقبام الصرب والتأديب بالتكلم في قولك ضربته  
 تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قدمت على الحرب جبنا قائما بالتكلم وهذا  
 ( احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره ) اي عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون  
 فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم  
 اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك  
 فيكون اجنبيا فيلزم اللام ( نحو جئتك لجيتك اياي ) فار المجيء الاول قائم بالتكلم  
 وانساني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله ( ومقارناته ) ( اي  
 للفعل المذكور ) اي للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له ( في الوجود )  
 لان الاصل في التعليلات ان تقارن العلة للملول اي لما جعلت علة له وذلك  
 ( بان يتحد زمان وجودهما ) اي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان  
 المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضتك زيدا أمس (نحو  
 ضربه تأديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن التكلم (والتأديب) الصادر  
 عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضي لان الحدث المعلن ههنا تفسير للحدث  
 المعلن فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان فيه بل هما في الحقيقة حدث  
 واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضي (اذ لا مغارة  
 بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الابا اعتبار) بان اعتبار زمان  
 الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون)  
 صطفا على ان يفهم اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود واحد  
 من الفعل او المفعول له (بعض من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما  
 شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو  
 قعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعنى القعود)  
 الصادر عن التكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالتكلم ايضا لان  
 زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثاني جزء من  
 زمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمين لغة  
 فيها وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم  
 جينا فهو جبان وجبن ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبن كذا في الصحاح  
 (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاما للصلح بين الفريقين فان زمان  
 المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى جهود الحرب  
 لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان جهود الحرب لكونه حاصل في انائه  
 وجزأ من اجزائه واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو  
 قوله ومقارناته في الوجود (عما) اى عن المفعول له الذي (اذا لم يكن) اى  
 زمان وجوده (مقارناته) اى زمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان  
 وجود الفعل حالا و زمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمك اليوم لوعدى  
 بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان  
 فعلا لفاعل الفعل المعلنه الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور  
 لان زمان وجود الاكرام اليوم و زمان وجود الوعد امس لم يقترنا (وانما اشترط)  
 بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لاتصا به باللام (لانه) اى لان  
 المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (بسه  
 المصدر) اى المفعول المطلق الذي لم ينجح في نصبه الى الواسطة (فيتعلق)  
 المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) بمعنى  
 فكما يمتثل الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشروط فيه فينصبه  
 من غير واسطة ايضا وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تأتي جامعة لهذه  
 الشروط فصارت معها ظاهرة منهورة في الفعلية والترض ان يكون ذلك  
 ما يدل على اللام المقدرة المغيدة للعلة وحصول الشروط دليل عليها انتهى  
 ( بخلافنا اختل ) من الاختلال ( شئ منها ) اى بخلاف المفعول له الذى  
 لم يوجد فيه واحدا او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه  
 عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه  
 ( المفعول معه ) قد سبق اعراجه ( اى الذى فعل ) مبنى للمفعول ( بمصاحبة )  
 الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى  
 الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتهما  
 المفعول معه على ما سيأتي والباء في قوله ( بان يكون ) متعلقة بالمصاحبة ( الفاعل )  
 الذى قام به الفعل العامل في المفعول معه ( مصاحبه ) اى للمفعول معه  
 ( في صدور الفعل عنه ) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشب فان الاستواء  
 مصاحب للخشب حين استند الى الماء ( او المفعول ) عطف على قوله الفاعل اى  
 او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه ( في وقوع الفعل عليه ) اى على  
 المفعول مثل كفك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله  
 وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب ( فقوله معه ) منصوب لفظا  
 للزوم الظرفية الا انه مرفوع تقدير اهل ايه ( مفعول مالم يسم فاعله ) لقوله المفعول  
 كما قلنا آنفا ( اسند ) بالبناء للمفعول ( اليه ) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديره  
 قوله ( المفعول كما اسند ) المفعول ( الى الجار والمجرور ) قوله ( المفعول به ) المفعول  
 ( فيه ) ( المفعول له ) والضمير والمجرور ( في الكل ) راجع الى ( الالف واللام ) لكون  
 الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوالتي ( واعتذر )  
 بالبناء للمفعول اى بين العذر ( عن نصبه ) اعنى عن نصب معه كونه مفعول  
 مالم يسم فاعله لقوله المفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقباه  
 مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع ( بماجوزه ) اى بالقاعدة التي انبتها ( بعض  
 النحاة من اسناد الفعل ) بيان لما في قوله بماجوزه يعنى يجوز بعض النحاة اسناد الفعل  
 او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول ( الى لازم النصب ) اى الى الظرف  
 الذى يجب نصبه على الظرفية ( وتركه ) بالجر عطف على اسناد الفعل  
 والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه ( منصوبا جريا )  
 اى ليكون جاريا وواقعا ( على ما هو عليه في الاكثر ) اى على الحالة التي يكون  
 ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية ( واليه )

اى الى ما جوزه بعض النحاة واثبتوه ( ذهب ) بالبناء للمفعول وثابتوه قوله  
 اليه ( فى قوله تعالى لقد تقطع ) التقطع التفرق وبالفارسية پرا كنده شدن  
 ( ينكم ) حال كون هذا القول جاريا ( على قراءة النصب ) واما على قراءة الرفع  
 يعنى رفع ينكم فليس مما نحن فيه ( و ) ذكر ( فى بعض الحواشي ان هذا الرأى )  
 اى هذا التوجيه يعنى استنادا لفعل الى لازم النصب واثباته منصوبا ( شريف )  
 اى مقبول حسن ( جدا ) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل  
 واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لازم  
 نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع  
 الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر للفعل وعن جعل المصدر نائب  
 مناب الفاعل وفى حاشية العصام خلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر  
 واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا  
 انتهى ( وقيل الوجه ) فيه ( ان يحذف ) قوله المفعول معه ( من قيل ) قوله  
 ( وقد قيل ) ماض منى للمفعول مثل قيل يقال حال التثنية بينى وبينه يحول  
 حولا اى حيز وبابه قال كذا فى الصحاح ( بين العبر ) بالفتح الجمار الوحشى  
 والاهلى ايضا والاشى حيرة ( والنزوان ) بفتحين الوشب يقال نزا الذر على الانثى  
 ينزوزها بانكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه  
 وبين نزهه على الاثني ( فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه ) اى فى هذا القول ( الضمير )  
 المستكن ( الراجع الى مصدره ) اى مصدر الفعل ( اى حيل الحيلولة لان ) لفظة  
 ( بين الزوم ظرفيته ) اى لاكونه دائما منصوبا على الظرفية ( لا بقاء مقام الفاعل )  
 اى لا يجوز اقامة مقامه فاعل لان الفاعل مرفوع وكذا مقام مقامه واذا اقيم  
 مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة  
 واحدة وهو مممتع ( فعلى هذا ) اى على الوجه الذى قيل ( معناه ) اى معنى قوله  
 المفعول معه ( الذى فعل فعل بمصاحبه ) بناء ( على ان يكون مفعول ما لم يسم  
 فاعله ) لقوله المفعول معه ضمير امستكنا فيه راجعا الى مصدره ( الذى هو الفصل )  
 ( و ) يكون ( الضمير المحذوف ) فى معناه راجعا ( للموصول ) وهو الالف واللام  
 فى قوله المفعول ( المذكور ) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره  
 هو وبالجملة استئناف ( بعد الواو ) طرف للمذكور ( احتراز ) اى قوله بعد انواو  
 احتراز فيكون خبر محذوف ( عن المذكور ) اى الذى ذكر ( بعد غيره ) اى غير  
 الواو ( كالفاء ) وثم وحى والد فانها وان كانت تنقيد معنى المصاحبة والمعنى الا  
 انها لم يكن اصلا فيه لم يكن المذكور بعينه مفعولا معه للمصاحبة معمر ( فعل )  
 لازما كالفعل او متعديا يخرج من كل اجل وضيقه فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن ما يدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر ويخرج  
المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل  
جاءني زيد وعمر فان المقصود منه الجمعية في التحي يسودا جيا آمعا او متفرقا  
(اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنا للتعليل كقولك  
ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول  
معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى  
المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (واذا نه  
اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة  
اى ولا لاجل اغادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع  
(سواء) خبر مقدم (كان ذلك المفعول) اى المعمول الذى كان المفعول معه  
مصاحبا له (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في نأويل المصدر  
مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى في الطول اى وصل الماء الى الخشبة وصار  
مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا  
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون  
فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه  
ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء  
في الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل  
(نحو كفناك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو  
لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل  
الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل في المفعول معه (لفظا)  
(اى لفظيا) بمعنى منسوبا الى اللفظ بمعنى ملفوظ (كالمثلين المذكورين) اللذين  
ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما  
(او معنى) (اى معنوا) مستبدا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره  
(نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستغناء يدل على الفعل دلالة  
لاحتياج الاول الى الفعل ولكون اثنى اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال  
مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل  
(اى ما تصنع وزيدا) وما تلا بس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى  
المفعول معه (لعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل  
او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول  
الفاعل او المفعول (في ذلك الفعل) بمعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو  
شريكا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

ولا يفصل بمعنى يكونان (في زمان واحد) صاحبين فيه (نحو سرت وزيدا)  
 فالفاعل معه فيه شريك للتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع  
 سيرهما معا يعني حين وقع السير من التكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا  
 وبالعكس (او) مداركته في ذلك الفعل (في مكان واحد نحو لو تركت) ارواية  
 بناء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مني للمفعول (الثاقفة) تاجه (وفصيلها) اي مع  
 فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب او اي رضع الفصيل الثاقفة والمفعول  
 معه فيه كان شريكاً للمفعول الفعل وهو الثاقفة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني  
 لوابقت الثاقفة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء  
 في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها في هذا المثال يكونان شريكين في الزمان  
 ايضا لان الشركة في المكان تستلزم اشركة في الزمان دون العكس الا ان  
 المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثلاً به قال رضع الصبي بالفارسية  
 شبر خورده كوكبك يعني بحجة شبراز شبرمادر خود خورده (فلا يتحقق)  
 تعريف المفعول معه (بالمذكور بمد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق  
 لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءني زيد وعمر) ورايت  
 زيدا وعمر او مررت بزيد وعمر (فانها) اي الواو في هذه الامثلة (لا تدل الا على  
 المشاركة) اي مشاكة المطفوف للمطوف عليه (في اصل الفعل) يعني في المجيء  
 والروية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المبحثان في زمان  
 واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء بحثان في زمان واحد او لا وكذلك  
 غيره يعني يحتمل ان يكونا صاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله  
 من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احتزبه  
 عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانهما لما كانت ههنا بمعنى  
 المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال  
 الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب مثابه  
 وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخبئة والاختفص نصبه نصب  
 الظرف لقيام الواو مقام مع وهو طرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من  
 له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني التماسبه (الفعل) المقدم  
 سواء كان لازماً او متعدياً فيما كان ملفوظاً (او معناه) اي العامل التماسبه يعني  
 الفعل ههنا كان امراً متوياً مستنبطاً من غوى الكلام (بتوسط الواو التي بمعنى  
 مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمفعول كما ان اداة الاستثناء واسطة  
 بينهما (وانما وصوها) اي النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ بمجموع المعنى كأنقوم  
 لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)



أما لفظ الكونها (الواو) (اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام وأما معنى فلاستدامة المصاحبة (وأصلها) أي أصل الواو (واو العطف التي فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله أيضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) وفي الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخسبة استوى الماء انتهى ولا يقال أيضا استوى والخسبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقدمها على عواصلها ولما بين أجمالا أن عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى أراد أن يفصل كل واحد منهما جاعلا للنسر على ترتيب الالف ففصل مصدر الكلام بالفاء التفصيلية (فإن كان) وهذا الكلام أيضا سوق وتفصيل لبيان أن المذكور بعد الواو في أي مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا أو وجوبا (أي وجد) يسر إلى أن لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج إلى الخبر فحيث يكون قوله لفظ منصوبا على التمييز أو على الحالية معنى ملفوظا ويجوز أن يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا أيضا ولما كان معنى التامة مناسب للمقام أكتفى بالشرح به في التفسير (القول) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمحموله ولذا قال السارح (أي ما يدل على الحدث) يريد به الفعل النعوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (قيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل أنا سائر وزيدا (والمفعول) مثل أنا مضروب وزيدا (والصفة المنبهة) مثل أنا ظريف وبكرا (وغیرها) أي غير هذه المذكورات كالصدر مثل أعجبني سير زيد وعمرا (انظرا) أي من حيث اللفظ أو حال كونه ملفوظا وإن كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحل أي وقد جاز أو للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (أي لم يجب) (العطف) أي جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولي الفعل ولم يتبع ذلك العطف أيضا بمعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص بمعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الضرفين والعام سلب الضرورة عن أحد الطرفين دون الآخر بمعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) أي في هذا المثال لأن المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد أو زمان واحد متصصة فتكون الواو للعطف (قال وجهان) جواب الشرط (أي العطف) أي جعل الواو للعطف فحيث يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لأن الأصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) أي نصب

ما بعده على ان يكون مفعولاً معه مصاحبة المحول الفعل (جائزان) اذ لا مانع من  
 واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلاً والفعل بالاصل هو الاولى عند  
 التعارض ( نحو جئت انا وزيد ) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد  
 القاهر حيب جمل العطف ههنا متبينا لان الفصل وان كان قائماً مقام انا كيد  
 الا انه لم يكن مثله من كل وجهه (بالرفع) اي رفع وزيد (على العطف) اي بنه  
على ان يكون معطوفاً على الضمير المرفوع المتصل لكان الا كيد بالمنفصل  
 ( وزيدا ) ( بانصب على المفعولية ) اي على ان يكون مفعولاً معه لمصاحبة  
 معول فعل في زمان واحد ( والا ) عطف على قوله جاز اي وان كان ما يدل  
 على الحدب انظرياً ( لم يجز العطف ) اي لا بعد الواو على ما فيها ( يرمتنع )  
 العطف لمنع ( تعين انصب ) اي نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيب  
 لوجه سواء وعند الجمهور انصب مختسار ههنا لا واجب فحيد يكون المراد  
 بانه تعين الاستحسان وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل  
 بلائاً كيد بالمنفصل وبالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبح لا يمتنع على  
 ما سيأتي ( مثل جئت وزيدا ) فعين ههنا ان يكون زيد منصوباً على انه مفعول  
 معه ( فان العطف ) اي عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل ( فيه ) اي  
 في المثال المذكور ( تمتع اعدم الف صلة ) بينهما يعني ( لا ) توجد الف صلة  
 التي تكون ( بتأنيده ) الضمير المرفوع المتصل ( ي ) الضمير المرفوع ( المنفصل  
 ولا غيره ) كالفصل بينهما بالظرف اوفيه ( وان كان ) اي وجود ( اعمل )  
 اي ما يدل على الحدث سواء كان فعلاً اصطلاحياً او غيره كما في ( معنى ) تميز  
 احوال او خبر كان على تقدير كونها باقصة ( اي امر امعنياً مستبطناً من  
 اللفظ ) من غير تصريح به ولا تقديره وفي الرضى وافعل المعنوي على ضربين  
 لانه اما ان يكون في اللفظ مشعره قوي اولاً فالاول نحو ما كنت وزيدا لان الجار  
 والمجرور متعلق بالفعل او بما في معناه نحو ما شئت لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو  
 بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل والثاني اعني الذي لا يكون في اللفظ مشعر  
 بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولاً بخلاف وان قصد اعدم  
 الناصب وضعف الدال عليه وهو بالاستفهامية الى ههنا كلامه ( وجاز )  
 هو كالاول في اتوجيه الا انه ههنا سلب العام ( اي لم تمتنع ) ( العطف ) اي  
 عطف ما بعد الواو على ما قبلها فان تكون العطف لا مصاحبة ( تعين ) جواب  
 السطر وقبل اختير ( العطف ) اي عطف ما بعده على ما قبلها ( حيث )  
 اي لانه ( لا يمتنع ) الكلام ( على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جوازوجه  
 آخر ) غير الحمل على عمل العامل المعنوي ( وهو ) اي اوجد الاخر ( العطف )

يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الجمل على عمل العامل المنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الجمل على عمل العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي اقوى من المنوى وعند وجد ان المنوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا يتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف ( نحو ما زيد وعمر و الا ) عطف على جاز ( اى وان ) كان الفعل امرأ معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن ( لم يجوز العطف ) اى عطف ما بعدها على ما قبلها ( بل امتنع ) العطف ( تعين النصب ) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المنوى ( حيث ) اى لانه ( لوجه سواء ) اى سوى النصب لانه اذا تعذر الفعل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالفصل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه ( نحو مالك وزيدا وما شاك وعمرا ) انما اورد مثالين مع انه يكتفى لابضاح ما هو المراد المثل الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد و يوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما فى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كما فى المثال الثانى ( فانه امتنع العطف ) اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور ( فيها ) اى فى المثالين المذكورين واما لهما لان العطف ( على الضمير المجرور ) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما فى المثال الثانى ( بلا اعادة الجار ) فى المطفوف حرفا كان او اسما ( غير جائز ) لما سيجي وههنا لم يعد ( ولم يجوز ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجوز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجوز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافيه بقوله ولم يجوز ( عطف عمرا على الشان ) كما لم يجوز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى حيثئذ ما شاك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان الخطاب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهم لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله ( اذ السؤال عن شانها لانه شان احد هما ونفس الآخر ) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لان السؤال عن شان الخطاب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان الخطاب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آنفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير و شان عمرو فنكون السؤال ايضا عن شانها او على الشان

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجارئك فيكون السؤال ايضا عن شئ منهما لان المعنى يكون حيثن وشان عمرو وانصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان تقديران بالاستقناء من اعمال الصامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلو عن تكلف (وانما حكمنا بمنوبة الفعل في هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب ينبر الى ان اللام التعليلية متعلقة بفهم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخري (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ما تصنع) (وما تأمله) مثل يلبس بالياء التعتائية او اوقافية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقابلة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ما شئتك وزيدا) قولك (ما تصنع وزيدا) ببناء النونة من فوق في هذا التفصيل نسر على خلاف اللف ١ ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ما تصنع) وزيدا) ببناء المذكرة سابقة لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دال على الخطاب لان المفسرين المفسر (ومعنى ما زيدا وعمرو) قولك (ما يصنع زيد وعمرو) ببناء النونة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال الشئ يحول اى انقلب معنى هذا القسم بها لانقلابه ونحوه غالبا (لما فرغ من المفاضل) الخمسة (شرع في الملحقات) اى في بيان ما يلحق (بها) وانما اُلحق الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان اوجدة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرهما بالاسم باب تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه حان صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا قال الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور الجي عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا ميتا لو سوف الركوب عند كون الجي صادرا عنه (او) هيئة (اللفظية) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) (بمعنى يقع عليه الفعل) كما هو الظاهر) قوله ما بين جنس شامل للمرف وغيره (فيذكر الهيئة بخروج ما بين الذات كالتيير) فان التييز وان كان مينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

او مقدره نحو رطل زيتا وطالب زيد نفسا وسباقي (و باضافتهما) اى اضافة الهيئة  
 الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة  
 المبتدأ ) او الخبر او غيرهما فانها وان كانت ميتة الهيئة الا ان تلك الهيئة  
 ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم  
 او ان زيد العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك  
 ( وبقيد الحذية ) اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به ( يخرج صفة  
 الفاعل ) مثل جاءنى زيد العالم ( او ) صفة ( المفعول به ) سواء كان بلا واسطة  
 نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيدا العالم ( فانها ) اى صفة كل  
 منهما ( تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا ) اى سواء صدر عنه المجرى  
 او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف  
 بالعلم مطلقا ( لا ) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به من حيث  
 ( هو ) الفاعل ( فاعل او ) المفعول به ( مفعول به وهذا الترديد ) اى الترديد المفعول به من كلمة  
 او ( على سبيل منع الخلو ) يعنى ان الحال لا يتخلو من ان بين هيئة الفاعل او هيئة  
 المفعول ( لا ) يكون هذا الترديد على سبيل ( الجمع ) بحيث يمتنع ان يجمع الحال  
 بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما ( ولا يخرج عنه )  
 اى عن التعريف ( مثل ضرب زيد عمرا راكبين ) فالاولى الجمع بينهما لانه  
 اخصر ولا مانع من ان يفرق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا  
 راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بهما صاحب كل واحد  
 منهما جارا وقوصه كيف ما كان مثل لقيت هندام مصعدا منحدره اولقيت هندام  
 منحدره مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن  
 فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرار زيدا مصعدا ويجوز  
 على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا  
 منحدرار والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاول فيكون الاول للثنائي  
 والثاني للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرار  
 على الجمع فى الاول والفرق فى الثانى وهذا دليل على ما قلت ( لفظا ) تمييز عن  
 الفاعل او المفعول او حال منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب السارح  
 حيث قال ( اى سواء كان الفاعل ) الذى وقع الحال عنه ( او المفعول به الذى  
 وقع الحال منه لفظا اى لفظيا ) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا  
 والفاعل اللفظي والمفعول اللفظي لا يكون الا ( بان يكون فاعلية الفاعل  
 او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه ) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا  
 المفعول مفعولا الا ان يكون للكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به

ملفوظا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل منقوط ومنطوقا والمفعول به كذلك  
( من صير اعتبار معنى خارج عنه ) اى عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوي  
في قوله هذا زيد راكبا او المفعول المذموم فيه ايضا وسأئى تحقيقه ( يفهم )  
ذلك المعنى الخارج عن الكلام ( من غوى الكلام ) غوى القول مضاف يقال  
عرفت ذلك في غوى كلامه اى معنى كلامه مقصودا او ممدودا وفي الحديث من  
اكل في غوى ارض لم يضر ماؤها يعنى البصل كذا في الصحاح ( سواء كانا ) اى  
الفاعل او المفعول ( ملفوظين حقيقة ) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكين  
( او حكما ) كما سيحى من الامثلة ( او معنى ) معطوف على لفظ ( اى ) كان الفاعل  
او المفعول به ( معنويا ) وهما لا يكونان الا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية  
المفعول باعتبار معنى يفهم هذا المعنى ( من فهمى الكلام بحيث ) لا يكون  
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول ( باعتبار لفظه ومنطوقه ) اى باعتبار لفظ  
الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فتوى الكلام ( والمراد بالفاعل  
الذى في تعريف الحال ) والمفعول به الذى هو كذلك ( اعم ) يعنى ان يكون  
كل واحد منهما اعم ( من ان يكون حقيقة او حكما ) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا  
حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالا مثله المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية  
الثاني فاعلا ومفعولا حكيمين كما سأتى من الامثلة ( فدخل فيه ) اى في تعريف  
الحال ( الحال من المفعول معه لكونه ) اى لكون المفعول معه ( فى معنى الفاعل )  
لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وريدا راكبا ومثل ماشاك قائما  
فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء  
والخسبة اى مقرونة ( او ) لكون المفعول معه فى معنى ( المفعول به ) لمصاحبة  
اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كذاك وريدا مقيم درهم ( وكذا المفعول المطلق )  
يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف  
ذى الحال شرط ونما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به ( مثل ضربت الضرب  
شديدا ) فان شديد حال من لضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله  
جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا ( فانه ) اى مثل  
ضربت الضرب شديدا ( بمعنى احدثت الضرب شديدا ) فيكون مفعولا به  
وشديدا حالامنه ( وكذا ) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول  
المطلق فيه ( يدخل فيه ) ايضا ( الحال من المضاف اليه ) اذا صح حذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه ( كما اذا كان المضاف ) انذى اضيف الى صاحب  
الحال ( فاعلا ومفعولا يصح حذفه ) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او  
مفعول ( وقدم المضاف اليه ) الذى هو ذوالحال ( مقامه ) اى مقام المضاف

(فكانه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او محرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما بتدبر (تحويل ملة ابراهيم حنيفا) اى مختلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا (ونحو ما يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان ميتا) حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لدون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فتقولك تتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مضافا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقوله) بحذف ملة واقامة ابراهيم مفعلا (بل تتبع ابراهيم مقام بل نزع ملة ابراهيم) فكانه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه) مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكانه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه (وان لم يصح قياسه) اى المضاف اليه (مقدمه) اى المضاف لان جزء السى لا يقوم مقامه بعضا او كلا (كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى يحكم عليهم بالقطع (مصحين) اى داخلين في الصبح من اصبح الرجل اذا دخل في الصباح فحينئذ تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكانه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والصمير المجرور يرجع الى هؤلاء لالى الموصول بل اراجع اليه ما استكن فيه (جرؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر النسي اصله) فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين في الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار ان الصمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فتحكم المرجع تحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان تابعا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار (كانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الصمير في مقصود وجهه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط في الامور الخمسة الافراد والنبوة والجمع والتذكير والتأنيب الحمل على المعنى لان دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء (ولو قرئ

تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل) الذي هو من ابواب التماسي  
(اويين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل) الذي هو من ابواب  
الرباعي الزيد فيه على الثلاثي (وحمل الجار) الذي (في) قوله (به متعلقا به)  
اي باحد الفاعلين على كلا الفرائتين والصغير المجزور راجع الى الموصول الذي  
عسبر عنه بقوله ما (بالمفعول) يعني لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل  
متعلقا باحد الفاعلين اسابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من  
المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل)  
الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي (و) الى تعميم  
(المفعول) ايضا كذلك لان لفظ لمفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه  
على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق  
يوجد في الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه ما عرفت سابقا  
من انه لا يتبع الحال عنهما (الا لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه)  
فاذا احتج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال بكون التفسير الاول هو  
الاولى والا ليق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول  
اول تدبر (مثل ضربت زيدا قائما) فان كانت قرينة حالية او مقابلة  
تعين صاحب الحال جاز من بعده لما قامت له من الفاعل والمفعول به وان لم تكن  
فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس  
نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدم فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق  
في مثله ان يقول اقوم او يقوم لاقاما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما  
وقيل انت مخير بحمله حالا من ايهما شئت (هذا مثال المنطقي للمفوض حقيقة)  
تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية نا، الحكم) يعني كونه فاعلة للفعل  
(ومفعولية زيد) اي كونه معه ولا مفعول (انما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية  
والمفعولية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج)  
تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام  
(عنه) اي عن الكلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) في هذا الكلام  
(حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا بربادته يصح ان يجعل قائما حالا من ايهما شئت  
اي من الفاعل او المفعول على سبيل منع الحلو والجمع لان قائما مفيد الا يكون حالا  
منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم يكن قرينة ليكون الحل بجنب  
صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا (و) من (زيد في الدار  
قائما) (مثال المنطقي للمفوض حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الصغير  
المستكن في الطرف) اي كونه فاعلا له وهو المشتق عن عامه بعد حذفه



للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر  
 بحالة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في انظر ف يعني  
 انتقل اليه بعد حذف عامله (انماهي) يعني ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار  
 لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام  
 ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنه جائزا او واجبا (ملفوظ  
 حكما) اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي  
 لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مستندا اليه وذو حال وراجعا الى الاسم  
 وخير ذلك ما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما)  
 الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا تفسله به  
 يعني يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه  
 في معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي  
 (مثال) للمفعول (المعنوي لان مفعولة زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار  
 لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجهته  
 جلة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى  
 الاشارة والتنبيه (المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء  
 الموضوع للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اي معنى  
 الاشارة والتنبيه (ليسا مما يقصد المتكلم الاحبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم  
 (في نظم الكلام اشيرا وانيه ويصير زيدا) اي بما قدر في نظم الكلام (مفعولا  
 لفظيا) لامتنوا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظيا  
 ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نفسه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون  
 زيد مفعولا (انماهي) يعني لا تكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشيرا وانيه  
 الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة  
 وقوع القائم حالا) يعني انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان  
 العامل في الحل الفعل او شبهه او معناه على ما سياتي والاولان مفقودان ههنا  
 لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع  
 قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذو باطل (فهى) اي مفعولية  
 زيد في المثال المذكور (مثنوية لالفظية) لما عرفت (وامنتها) مبتدأ خبره  
 (قوله (الفعل) وما عطف عليه (اي عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه  
 صفة ويذكر باعتبار لفظه) اما (الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة  
 حقيقية يعني تكون لتع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل  
 لفظا او تقديرا لانه اصل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا ( الملفوظ ) يعنى يكون الفعل  
العامل فيها ملفوظا حقيقة ( او اقدر ) يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون  
محدوفا جوازا او جوبا كما سأتى ( نحو ضربت زيدا قائما ) هذا مثل الفعل  
الملفوظ حقيقة ( وزيد في السار قائما ) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة  
ان الظرف لادله من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذ لزم التقدير  
فالاصل هو الاولى ولذا قال النصارح ( ان كان انظرف مقدرا بالفعل ) بناء على  
كونه اصلا في العمل ( او شبهه ) اى ما يشبه الفعل ( وهو ما يعمل عمل الفعل )  
يعنى الرفع والنصب ( وهو من تركيبه ) اى من تركيب الفعل اى يكون مستورا  
في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب ( كاسم الفاعل ) سواء كان لازما  
( نحو زيد اذهب راكبا ) في مقام ذهب زيد راكبا او متديا مثل زيد ضارب  
غلامه قائما مكان ضرب زيد غلامه قائما ( و ) سواء كان ملفوظا تحققا كاللثاين  
المدكورين او تقديرا مثل ( زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم  
الفاعل ) على مذهب الكوفيين لان الظرف صندهم مقدرا باسم الفاعل على ما  
سبق ( وكاسم المفعول ) اعاد الجار ثلثيهم عطفه على قوله باسم الفعل  
سواء كان تحقيقا نحو زيد مضروب قائما ) او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار  
جالسا ان كان انظرف مقدرا باسم المفعول ( والصفة المشبهة ) ملقطة كانت  
( نحو زيد حسن ضاحكا ) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو  
اعجني ضرب زيد قائما وهذا ان اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل  
راكبا ضرب زيد ومتأخرا القوة عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال  
عليه لماسيحي والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحل متأخرا عنه  
لضعفه ( او مضاه ) ( المستنبط ) اى المفهوم ( من فحوى الكلام ) اى من معنى  
الكلام ( من غير التصريح به ) اى بالعامل ( او تقديره ) لانه اذا صرح او قدر يكون  
اما الفعل او شبهه ولا يكون مضاه ( كالاشارة والتنبيه ) المفهومين من حرف  
التنبيه واسم الاشارة ( في نحو هذا زيد قائما كامر ) في قوله وهذا زيد قائما  
( وكانداء والتثني ) مثل ليت ( والقرينة ) ككل ( ولتنبيه ) نحو كأن وانما خص  
هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها بعيدة عن الافعل  
المحققة غير التاكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار  
تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانها لا تحذف تأكيد التسمية والاستدراك  
فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحسنى ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل  
فان ان وان والاستنهام والتثني لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل معنى وفى الرضى  
فالاولى احوالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل ( في نحو يازيد قائما ) وبارجل

مقيما وياربنا عندما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل التداء او تعرف به او بالاضافة او مشبه به لان التعريف او انكبة المخصوصة شرط في ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولملك ولعل زيدا (في الدار قائما وكأنه) وكلك وكان زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معنى الافعال فعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها لضمها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التثنية مثلا لا التثنية ويختلف المعنى في ليني مختصا راجع الى اهلى (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التثنية وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتثنية يجوز فيها ايضا لان التثنية اصل عندهم ايضا (ان يكون) الحال (نكرة) (لان انكبة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد رائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (يها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (رائد على الغرض) والرائد لا يعتبر وفي الرضى والاولى ان يبين الشيء اولاهم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه في المعنى) لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى في صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره لان التثنية واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لا كلها (ويبان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة منحصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذوا الحال فيه) اى في ذلك الكلام والتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادتها تخصيص لان الوصف في التكرات للتخصيص وصلت لان تكون  
 ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ ( نحو جاني رجل من بني نعيم ) ومن فيه  
 يائية ومن اليائية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة ( فارسا ) اي يكون ذو  
 الحال فيه نكرة ( او مغنية غشاء المعرفة ) اي نكرة مفيدة فائدة التعريف  
 ( لاستقرارها ) اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فيثبت  
 تكون في حكم المعرفة ( نحو قوله تعالى فيها ) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف  
 شعبان ( يفرق كل امر حكيم امر من عندنا ) اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى  
 الحكمة الالهية حال كونه مأورا من جات فتكون النكرة مستقرقة لافرادها لان  
 لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة  
 ( ان جعلت امر احالا من كل امر ) واما اذا جعلته حاد من الضمير المستكن  
 في الصفة المسبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حيثن ذو الحال  
 معرفة ومشبه قول الشاعر لا يركب احد الى الاحكام \* مخوف يوم الوضى الحام \*  
 فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه ( او ) تكون تلك النكرة ( واقعة في حيز  
 الاستفهام ) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز الثاني في كونها ضمير موجهة فتم  
 ايضا جميع الافراد ( نحو هل اتاك رجل راكبا او ) واقعة ( بعدا ) لان توجد  
 هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الاتي بعد قوله او مقدا فاعلا لقوله او  
 واقعة بعد الاو قائما مقام فاعل قوله مقدا على سبيل النزاع ( نقضا ) منصوب  
 على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة لا ( لا تفي ) متعلق بالنقض  
 لان النكرة لوقوعها في حيز الثاني استغرقت وتعبت لم يسبق ( نحو ما جاني رجل  
 الا راكبا او مقدا ) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والممي ما يكون  
 ذو الحال فيه مقدا ( عليه الحال ) لان بتقديم الحال على ذي الحال يختص  
 ذو الحال لما سأتى ( نحو جاني راكبا رجل وثابهما ) اي تاتي القسمين ( ما يكون  
 ذو الحال فيه غير هذه الامور ) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها  
 معرفة ( وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ) لا غير ( ووقوع  
 الحال في هذا القسم ) اي في القسم الثاني ( مشروط بكون صاحبها ) اي صاحب  
 الحال ( معرفة بقوله فالباقيد لاشراط كون صاحبها ) اي صاحب الحال ( معرفة )  
 يعني تكون القلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا ( لا قيد ) لكون  
 صاحبها معرفة ) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف ( حتى  
 يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة ) صفة للغلبة ( عن تخلفه ) اي  
 تخلف كون صاحبها معرفة ( في بعض المواد ) كالصورة في القسم الاول ( شافي  
 السرطية ) يعني اذا كان قوله غالبا قيد الكون صاحبها معرفة يكون متافيا

للسرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها في جميع  
 المواد معرفة لان السرط يجب ان يستوعب المسموط وكون صاحبها معرفة  
 في ابيائها في السطرية لان الغلبية مثبتة عن التخلف يعنى تشعرا لا يكون  
 صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول  
 وان كان قيذا لشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون السرط هو الغالب  
 ( ويحتاج ) عطف على يقال ( ان تصرف الكلام ) اى ان يخرج الكلام وهو  
 قوله وصاحبها معرفة غالبا ( عن طاهره ان يعطف صاحبها على الاسم  
 ومعرفة ) بانصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين  
 على معمول واحد واحد يعطف واحد ويكون نطف مفرد على مفرد ( ويجعل  
 قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا ) فيه نسر على ترتيب الف ( معطوفا ) من  
 قبيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدل عنه او حالا فيكون حينئذ عطف جادة  
 ( على ) جملة هي ( قوله وشرطها ان تكون نكرة ) ولما بين ان التكبير  
 شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف الحل في بعض المواد ينشأ في السطرية  
 فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بتوله ( وارسلها العراك ) اقول الحال المعرفة اما  
 مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر اعراد معرف بالاضافة  
 نحو مررت به وحده والى في نحو مررت بهم اجم الفقير ( وكقوله عليه السلام  
 يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول \* اى متزين كذا في الرضى وقيل  
 الحال المعرفة ٦ ان ومعرف باللام بالاضافة اورد مسالا موقنابه للاول من  
 شعريه والتانى مما شاع في المحاورات وروى اوردتها العراك ( ولم يدها )  
 بالذال المحبة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد اذبل من باب  
 قال ساقها وطردها كذا في الصحاح ( ولم يسفق ) من اسفق يقال اسفق عليه  
 اسفق منه اصلهما واحد ولا يقل اسفق وما ابن دريد اسفق واسفق بمعنى  
 واحد وابكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشقة في الخوف اى لم يخف ( على  
 نعص الدخال ) النقص بالنقص بالاضافة للمهملة والنقصين البهجة المفتوحة من نقص  
 الرجل نقصا اى لا يتم مراده وقل نقص مراد تام نارسن وشرب تمام ناشد  
 كذا في حاشية العاصم ( الميت للبد ) وهو من شعراء الاسلام ( يصف حمار  
 الوحش ) وهو اذكروا منه ( والاسى ) جمع اتان وهو الاثى منه الراو اما العطف  
 فذكر من معطى على ان لا يربط ما يربط مع ما يربط مع ولا معه ( يقول ) اى وليد  
 ويحتمل ان يكون بناء المطالب ليار الله ( عارسا ) حمار الوحش الاتى لانه  
 مخدر معنى شبهه شعث ينعهر من انتاج حوما من مأدبه ايا من ( ركاز )  
 كلمة التشبيه لانه كان جواب عن سؤال مقدر بقدره ان الارسل يقتضى اسفق

القيد وههنا لم يمكن ان تصور القيد فضلا عن سبقه لأن القيد والارصال منه  
 لم يوجد الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله (وكان المراد بالارصال البعث او القضاة)  
 يعني حال كردن زان يعني من احم ناشدن حار وحش سرا ابن راه آب از خوردن  
 والمراد هو الثاني ههنا لان البحث بمعنى الارصال فالعنى جعلها خالية على حالها  
 (بين المرسل) يفتح السين وهو الاتن (وما يريد) اى حار الوحش او المرسل  
 بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب  
 خوردن (اى ارسلها) يعني ارسل حار الوحش الاتن حال كونها (معتكة  
 مزاجية ولم يندھا اى لم ينهها عن المراك) اى لم يمنع حار الوحش الاتن من  
 الاعتراك والزام (ولم يشفق اى لم يخف على نفس الدخال) يقال نقص العير  
 اذا لم يتم شربه ولذا فسرہ الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحار (على انه  
 لم يتم شرب بعضها اى بعض الاتن) (الماء بالدخال) اى بالمزاجية والاعتراك  
 (والدخال) بكسر الدال المهملة وبمد خاء ميم على وزن صراف (هو)  
 اى الدخال في اللغة (ان يسرب البعير) ماء (ثم رد) مضارع مجهول من رد يرد  
 مثل مديد (من العطن) بفتح العين والظالمه لثين ماحول الحوض والشرب  
 من مباركة الابل اى المناخ يعني جاي اشتر (الى الحوض) متعلق يشرب  
 يعني ثم ماء ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك العير (بين  
 بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (لشرب) ذلك البعير المردود  
 المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ماعناه  
 لم يكن يشرب منه) يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل  
 المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا في الحيوان الذي  
 يكون في ايدي الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب  
 عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال (ههنا لبس النفس متداخل) باتذكير  
 صفة جرت على غير من هي له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (في بعض  
 آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي بل المراد به معناه  
 المجازي الذي هو متداخل بعض النفوس في بعض (او) اجاب عنه ايضا بان  
 (المعنى على نفس مثل نفس الدخال) يعني ان المعنى على حذف للضاف من  
 الشبه به واقامة الشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما  
 خاف الجمل على ان العير لم يتم شرب الماء وداخله بين بعيرين عطشانين ليم  
 شربه (و) مثل (حررت به وحده) مصدر وحيد حدة ووحدا مثل وحد  
 بعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبلاضافة الى العير صار معرفة  
 لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطاف على مقدر يعني ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بناء الخطاب (جهداً) بمعنى الجهد وضمها الاجتهاد وقال  
 الشراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقاة وكلاهما جائزان ههنا مأمول وكن منصفاً  
 (مأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما فعلنا آنفاً  
 التأول المطلوب بمعنى طاب مأل الشيء بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) مثله لى بقوله  
 متأول (فليرد) معنى للفاعل من ورد (بمضاً) منصوب على الحال من الفاعل اى  
 لا يرد نحو وارسلها ونحوه ناقض (على قاعدة اشراط كونها) اى الحال (نكرة  
 وأو ملها) اى الحال المعروفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدهما)  
 احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعروفة (مصادر) اى كل واحد منها  
 مصدر (لافعال محدوفة) اى الفعل محذوف وجوباً سماعاً وقال ابو على ان هذه  
 المصادر منصوبة على انها مفعولات مطابقة للحل المقدّر حذف فعلها العامل  
 فيها وجوباً (اى تمركز الاراك وينتدو حده) اشارة الى ان العراك مصدر من حرك  
 يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر لانّه لم يستعمل فى كل واحد منهما  
 معه بل لو استعمل لاستعمل المريد فيه (اى انفراداً ويجتهد جهداً) من  
 اجتهد اجتهدا (فهذه الجمل) جمع حله (الفعليّة) وهى تتركز وينفرد  
 وتجتهد (ووضع احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالاً بالصغير وحده لماسيحى  
 ان المضارع المثبت اذا وقع حالاً يكتفى بهما صغير وحده ولا يجوز الواو (وهذه  
 المصادر) يعنى العراك وحده وجهداً (منصوبة على المصدرية) يعنى على  
 انها مفعولات مطابقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الخضرى وانما سميت  
 احوالا على سبيل المجزئية للمعمول باسم العال اولاً ثبت باسم المذوب ويقال  
 محاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواء لها المحذوفة (وثانيهما) اى ما  
 الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة  
 فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (وضمته مواضع  
 التكرات) فكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة  
 بالمشتق تكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتركة) متراجعة (و)  
 مررت به (منفرداً) فمعه (تجتهدا) فالصورة اى صورة كل واحد منهما (وار  
 كانت معرفة) باللام والاضافة (فهي) اى صورة كل واحد منها (نكرة)  
 لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجسبيه لالهيديه لان كلامين  
 اللام والاضافة اذ المكن للعهد يكون الجنس لاحتاجة (كمان) المضاف الى  
 المعرفة بالاضافة اللطيفة مثل زيد صارب عمرو (حسن الوجه فى صورة  
 المعرفة لكونه) محضاً اىها طهراً (وعنى) اى الصفة المضادة (فى المعنى  
 سكره) اى كونهما حكم ادمه صالح لانه فى تقدير زيد صارب عمراً وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا ذهب سيبويه وهو الوجه الوجه الجريه في احوال  
 المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولاً وعدم ارتكاب الخذف والجواز والجريان  
 الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (ان كان صاحبها)  
 (اي صاحب الحال) سواء كان فاعلاً او مفعولاً حقيقة او حكماً (نكرة)  
 (محمضة) احتراز عما ذالم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه  
 مثل جاءني رجل من بني نعيم فارساً قدسقى (لم يكن فيها) اي في تلك نكرة  
 (شائبة بخصيص) اي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص (بما سوى التقديم)  
 اي سوى تقديم الحل على صاحبه (ولم يكن الحال مستزكة بينها) اي بين  
 النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعدداً احدهما نكرة والاخر معرفة  
 (مثل جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحل المفردة لان الحال  
 الجمله لا يجب فيها التقديم اكونا واو ههنا (وحب تقديمها) (اي تقديم  
 الحل على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلاً او مفعولاً (لتخصيص النكرة  
 بتقديمها) يعني انما ذالنكرة بتقديم الحل عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الطرف  
 فتقديم على صاحبها كتقديم الخبر الطرف فتقديم الخبرا طرف يتخصص  
 المبتدأ لنكرة كذلك ذوالحال النكرة يتخصص بتقديم الحل عايشه (لانها)  
 اي ذالحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد راكبا  
 اي زيدا راكبا وقت الحمى (بشلا ما نس) اي الحال من الكرم (بالصفة في) حاله  
 (النصب) اذالم يقدم الحل على صاحبه فانه قسم يعلم انه حال لاوصف لان  
 الصفة لكونها من انواع لا تقدم على الموصوف والحل يجوز تقديمه على  
 صاحبه معرفة كالنكرة لكونه في المعنى حكماً وحكم يجوز تقديمه على  
 المحكوم عايشه (في مثل قولنا صرمت رجلاً راكبا) لانه لايمكن ان يضرب وقع  
 على المفعول في آن ملابس الركوب فيكون حالاً لان الحال ما يتقرر او يعدلزمه  
 وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقر وتحقق وان كان يقع انزال فلما قدم  
 علم ان الضرب واقع على رجلاً في آن ملابس الركوب به يعني قول تقرره  
 (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم تنته) وهي  
 حالة الرفع فقط لا في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة  
 يعني قدمت الحل في سائر المواضع على ذوالحال النكرة حال كونه خبر ملة من  
 بالصفة ذميمة (م) (ماردا لاس) والاصرد معتبر في كبر من المواضع كتحذف  
 الواو في تعدد لاس العرقاية فيما لا بد بابه هيائية وحذف همزة في كبر من  
 ان من التكلم وحده نحو اكرم (ولاته م) (او الحال فيما عدا) فاعل ما من من  
 عدله وعدله عايشه حاووز عه مستغفره راحة الى ملاه حارة عن التركب



اى فى تركيب جاوز ( مثل ) منصوب لانه مفعول به له ( زيد قائما كعمرو قائما )  
 يعنى لا يتقدم الحال ( على العامل المعنوى ) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه  
 معنوى مستفاد من حرف التنبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على  
 العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبرة اى بان يقال زيد  
 كعمرو فان التنبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالتنبيه الا انها غير متميزين  
 مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعاقب بكل منهما حال لا يتعلق  
 بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى ليه وان لم يتقدم على العامل  
 الضعيف وفى الرضى الا ان كاف التنبيه لا تدخل بصيغتها على الحدثين معنيين  
 بل تدل بعضها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان  
 فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ملك الخاتمة ما هى فقير مصرح بها فى اللفظ  
 الى هنا كلامه فليانها حتى بحال ووضعت بحجب المسد وبحال اخرى وه وضعت  
 بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عامها المعنوى لتكون بحجب  
 صاحبها ( قد عرفت فيما قل ) منى على الضم لانه من الجهات الست وهى  
 اذا حذف ما اضيفت هى اليه ونوى مية على الضم على ما سيجئ ( العامل  
 المعنوى ) وهو المستبسط من معنى الكلام من غير التصريح به والقدير ( و ) عرفت  
 فيما قل ( ان ما هو مقدر بالفعل ) عند البصريين ( او باسم الفاعل ) عند  
 الكوفيين ( مثل الظرف ) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان طرف  
 زمان او مكان ( وما يشبهه ) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضله  
 وبحال للفعل ( اعنى ) بقوله او ما يشبهه ( الجار والمجرور ) مثل زيد فى الدار  
 ( خارج عنه ) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيها اما مصرح او مقدر  
 ( داخل فى الفعل ) اذا كانت متعلقة فعلا ( او ) داخل فى ( شبهه ) اى شبه الفعل  
 اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل ( فعلى هذا ) اى على ما عرفت فيما سبق  
 العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل  
 فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه لكون قريباً الى ما يشبهه ايه  
 ( معنى الكلام ) اى معنى ولا يتقدم الح ل على العامل المعنوى ( ان الحال لا يتقدم  
 على العامل المعنوى اتفاقا ) اى انه فى الصحة عليه اتفاقا او منصوب برفع الخافض  
 منه اى باتفاق الصحة ( بخلاف الطرف ) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم  
 الح ل على هذا العامل بل قد هم مكسب بخلاف الطرف ( اى بخلاف ما اذا كان  
 العامل ) فى الحال ( طرفا او شبهه ) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا  
 ( فان فيه ) اى فى عدم تقدمها عليه ( خلافا ) بين سبويه والاخفش ( فسبويه )  
 بالغاء التفسيرية ( لا يجوز ) اى لا يجوز تقدم الح ل على عامله الطرف ( اصلا

ايضا اى مطلقا اى سواء قدم على الطرف نحو زيد قائما في الدار او الموقوف  
نحو قائما زيد في الدار فكلاهما خبر جاز عند ( نظر الى صف الطرف في العمل )  
لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لارادة ثم م شئ لا يكون مثله ولانه غير مستق  
ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا ( ويجوز الاخفش ) بخالفا  
لسبويه لئن لا يجوز الا ( بشرط تقدم المبتدأ على الحال ) لانه لما أخرج الحال  
عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكانه بأخر الحل عن عامله الذي هو  
عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الطرف عامل قدى لانه لنيابته  
عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء  
الستة **ك** ما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد من يديه عامل الطرف  
عندهم وعند البصريين وسبويه مبتدأ ولان الطرف لا يعمل في انظار  
عندهم بلا اعتماد (و) نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن  
الحال فانه اى الاخفش حينئذ ( وافق سبويه في الجمع ) اى في منع تقدم  
الحال على عامله الطرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما  
او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائم ( فلا يجوز ) تقديم الحال على ذلك العامل  
سواء **ك** كان الطرف مؤخرا مثل ( قائما زيد في الدار ) او مقدما مثل  
( ولوقائما في الدار زيد انما ) تقدم الحل على عامله الذي فيه ضعف ما عند  
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبه صاحبه ويجوز تفاطلا  
في الدار قائما زيد لانه ليس فيه اقدم المذكور ( ويحتمل ) مع وقف على قوله  
ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل ( ان يكون مثنى ) اى معنى الكلام المذكور  
سابقا ( ان الحال وان كان مسابها للطرف ) او الواو للحال وان يوصل والجملة  
حال يعنى ان الحال حال كونه مسابها للطرف ( لما فيه ) اى في الحال ( من معنى  
الطرفية ) بيان ما في قوله لما هو تعليل لمثله لانه الحل الطرف ( لا ) بمعنى لكن  
بينهما اى بين الحل والطرف فرق من وجه آخر وهو ( ان الطرف يتقدم على  
عامله المعنوي ) يعنى اذا كان له مل في الطرف معنويا مستبضا من نحو الكلام  
يجوز تقدمه على عامله الفعل او شمه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة  
عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقه كقرله تعالى **ك** كل يوم عرفى شأن  
في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء  
يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قواك اكل يوم بك يوب في مكانك  
يوب كل يوم ( لتوسعه ) اى التهمة ( في اطرف ) اعموم حاجة المحلوقات اليه  
وعدم انه كما كانت بخلاف الحل ( والحال لا تقدم عليه ) اى على عاملها المعنوي  
لما عرفت ( هذا ) اى يكون هذا الكلام على اللاحه اية كاش ( ذلم يكن اطرف